

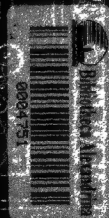
التينستان

مجلد اول

کتابخانه

مکتبہ دارالافتاء

لاہور



السَّيِّدُ السَّابِقُ

فَقِيرُ السَّيِّئَاتِ

المجلد الثالث

السَّامُ وَالْحَرْبُ - المعاملات

مكتبة
دار الشُّرُكْ

٢٢ شارع الجمهورية - القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا

وَمَا يَنْصُرْكُمْ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد الأولين
والآخرين ، سيدنا محمد ، وعلى آله ومن امتدى بهديه إلى
يوم الدين .

أما بعد :

فهذا هو المجلد الثالث من كتاب « فقه السنة » ، نقدمه للقراء
الكرام ، سائلين الله سبحانه أن ينفع به ، وأن يجعله خالصاً
لوجه الكريم ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

السيد سابق

السلام في الإسلام

إن السلام مبدأ من المبادئ التي عمت الإسلام جذورها في نفوس المسلمين ، فأصبحت جزءاً من كياناتهم ، وعقيدة من عقائدهم .

لقد صاح الإسلام — منذ طلع فجره ، وأشرق نوره — صيغته المدوية في آفاق الدنيا ، يدعو الى السلام ، ويضع الخطة الرشيدة التي تبلغ الإنسانية إليه .

إن الإسلام يحب الحياة ، ويقدرها ، ويحب الناس فيها ، وهو لذلك يحرم من الخوف ، ويرسم الطريقة المثلى لتعيش الإنسانية متجهة الى غاياتها من الرقي والتقدم ، وهي مظلة بظلال الأمن الوارفة .

ولفظ الإسلام — الذي هو عنوان هذا الدين — مأخوذ من مادة السلام ، لأن السلام والإسلام ، يلتقيان في توفير الطمأنينة ، والأمن ، والسكينة .

ورب هذا الدين من أسمائه « السلام » لأنه يؤمن الناس بما شرع من مبادئه ، وبما رسم من خطط ومناهج .

وتحامل هذه الرسالة هو حامل راية السلام ، لأنه يحمل الى البشرية الهدى ، والنور ، والخير ، والرشاد .

وهو يحدث عن نفسه ، فيقول :

« إنما أنا رحمة مهداة » .

ويحدث القرآن عن رسالته ، فيقول :

« وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين » .

وتحية المسلمين التي تؤلف القلوب وتقوي الصلات . وتربط الإنسان بأخيه الإنسان ، هي السلام .

وأولى الناس بالله وأقربهم إليه من بداهم بالسلام .

وبذل السلام للعالم ، وإفشائه جزء من الأيمان .

وقد جعل الله تحية المسلمين بهذا اللفظ ، للإشعار بأن دينهم دين السلام والأمان ، وهم أهل السلم ومحبو السلام .

وفي الحديث أن رسول الله ﷺ يقول :

« إن الله جعل السلام تحية لأمتنا ، وأماناً لأهل ذمتنا » .

وما ينبغي للإنسان أن يتكلم مع إنسان قبل أن يبدأ بكلمة السلام .

يقول رسول الإسلام ﷺ :

« السلام قبل الكلام » .

وسبب ذلك : أن السلام أمان ، ولا كلام إلا بعد الأمان .

والمسلم مكلف - وهو يناجي ربه - بأن يُسلمَ على نبيه ، وعلى نفسه ، وعلى عباد الله الصالحين ، فإذا فرغ من - مناجاته لله - وأقبل على الدنيا ، أقبل عليها من جانب السلام ، والرحمة ، والبركة .

وفي ميدان الحرب والقتال ، إذا أجرى المقاتل كلمة السلام ، على لسانه ، وجب الكف عن قتاله .

يقول الله تعالى :

« وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا » .

وتحية الله للمؤمنين تحية سلام :

« تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ » .

وتحية الملائكة للبشر في الآخرة سلام :

« وَالْمَلَائِكَةُ يُدْخِلُونَهُمْ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ » .

ومستقر الصالحين دار الأمن والسلام :

« وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ » .

« لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ » .

وأهل الجنة لا يسمعون من القول ولا يتحدثون بلغة غير لغة السلام :

« لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا * إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا » .

وكثرة تكرار هذا اللفظ - السلام - على هذا النحو ، مع إحاطته بالجو الديني النفسي ، من شأنه أن يوقظ الحواس جميعها ، ويوجه الأفكار والأنظار إلى هذا المبدأ السامي العظيم .

اتجاه الاسلام نحو المثالية

بل إن الإسلام يوجب العدل ويحرم الظلم ، ويحمل من تعاليمه السامية وقيمه الرفيعة من المودة ، والرحمة ، والتعاون ، والإيثار ، والتضحية ، وإنكار الذات ، ما يُلطف الحياة ويمطف القلوب ، ويؤاخي بين الإنسان وأخيه الإنسان .

وهو بعد ذلك كله يحترم العقل الإنساني ، ويقدر الفكر البشري ، ويحمل العقل والفكر وسيلتين من وسائل التفاهم والإقناع .

فهو لا يرغب أحدًا على عقيدة معينة ، ولا يكره إنسانًا على نظرية خاصة بالكون أو الطبيعة أو الإنسان ، وحتى في قضايا الدين يقرر أنه لا إكراه في الدين ، وأن وسيلته هي استعمال العقل والفكر والنظر فيما خلق الله من أشياء . يقول الله تعالى :

« لا إكراه في الدين » قد تبين الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ » .

ويقول تعالى :

« ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلُّهم جميعاً ، أفأنت تكره الناس حتى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ » .

« وما كان لنفس أن تؤمنَ إلاّ بإذن الله ، ويجعل الرُّجس على الذين لا يعقلون » .

« قلّ انظروا ماذا في السموات والأرض ، وما تنفي الآيات والنُّذُرَ عن قومٍ لا يؤمنون » .

ورسول الله ﷺ لم تكن وظيفته إلا أنه مبلغ عن الله وداعية إليه . يقول الله تعالى :

« يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً ... » .

العلاقات الإنسانية

الإسلام لا يقف عند حد الإشادة بهذا المبدأ فحسب ، وإنما يجعل العلاقة بين الأفراد ، وبين الجماعات ، وبين الدول ، علاقة سلام وأمان ، يستوي في ذلك علاقة المسلمين بعضهم ببعض ، وعلاقة المسلمين بنبيهم . وفيما يلي بيان ذلك :

علاقة المسلمين بعضهم ببعض :

١ - جاء الإسلام ليجمع القلب الى القلب ، ويضم الصف الى الصف ، مستهدفاً إقامة كيان موحد ، ومتقياً عوامل الفرقة والضعف ، وأسباب الفشل والهزيمة ، ليكون لهذا الكيان الموحد القدرة على تحقيق الغايات السامية والمقاصد النبيلة ، والأهداف الصالحة التي جاءت بها رسالته العظمى : من عبادة الله ، وإعلاء كلمته ، وإقامة الحق ، وفعل الخير ، والجهاد من أجل استقرار المبادئ التي يعيش الناس في ظلها آمنين .

فهو لهذا كله يكون روابط وصلات بين أفراد المجتمع ؛ لتخلق هذا الكيان وتدعمه . وهذه الروابط تتميز بأنها روابط أدبية ، قابلة للنماء والبقاء ، وليست كغيرها من الروابط المادية التي تنتهي بانتهاء دواعيها ، وتنقضي بانقضاء الحاجة إليها .

إنها روابط أقوى من روابط : الدم ، واللون ، واللغة ، والوطن ، والمصالح المادية . وغير ذلك مما يربط بين الناس .

وهذه الروابط من شأنها أن تجعل بين المسلمين تماسكاً قوياً . وتقيم منهم كياناً يستمعي على الفرقة وينأى عن الحل .

وأول رباط من الروابط الأدبية هو رباط الإيمان ، فهو المحور الذي تلتقي عنده الجماعة المؤمنة .

فالإيمان يجعل من المؤمنين إخواناً أقوى من إخوان النسب :

« ... إنما المؤمنون إخوة » .

« ... والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض » .

« المسلم أخو المسلم » .

وطبيعة الإيمان تجمع ولا تفرق ، وتوحد ولا تشتت :

« المؤمن ألف مألوف ، ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف » .

والمؤمن قوة لأخيه :

« المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً » .

وهو يحس بإحساسه ، ويشعر بشعوره ، فيفرح لفرحه ، ويحزن لحزنه ، ويرى أنه جزء منه ...

« مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحس والحس » .

والإسلام يدعهم هذا الرباط ويقوي هذه العلاقة بالدعوة الى الاندماج في الجماعة والانتظام في سلوكها .

وينهى عن كل ما من شأنه أن يوهن من قوته أو يضعف من شدته ، فالجماعة دائماً في رعاية الله وتحته يده :

« يد الله مع الجماعة ، ومن شذ ، شذ في النار » .

وهي المتنافس الطبيعي للإنسان ، ومن ثم كانت رحمة :

« الجماعة رحمة ، والفرقة عذاب » .

والجماعة مها صغرت فهي على أي حال خير من الوحدة . وكلما كثر عددها ، كانت أفضل وأبر :

« الاثنان خير من واحد ، والثلاثة خير من الاثنين ، والأربعة خير من الثلاثة ، فعليكم بالجماعة ، فإن الله لن يجمع أمتي إلا على هدى » .

وعبادات الاسلام كلها لا تؤدي إلا لجماعة .

فالصلاة تسن فيها الجماعة ، وهي تفضل صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة .

والزكاة معاملة بين الأغنياء والفقراء .

والصيام مشاركة جماعية ومساواة في الجوع في فترة معينة من الوقت .

والحج ملتقى عام للمسلمين جميعاً كل عام ، يجتمعون من أطراف الأرض على أقدس غاية :

« ... وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يقرؤون القرآن ويتدارسونه بينهم ، إلا أزلت عليهم السكينة ، وحفتهم الرحمة ، وذكرهم الله في ما عنده » .

ولقد كان الرسول عليه الصلاة والسلام يحرص على أن يجتمع المسلمون حتى في المظهر الشكلي ، فقد رآهم يوماً وقد جلسوا متفرقين فقال لهم : « اجتمعوا » فاجتمعوا ، فلو بسط عليهم ثوبه لوسعهم .

وإذا كانت الجماعة هي القوة التي تحمي دين الله ، وتحرس دنيا المسلمين ؛ فإن الفرقة هي التي تقضي على الدين والدنيا معاً .

ولقد نهى عنها الإسلام أشد النهي ، إذ أنها الطريق المفتوح للهزيمة ، ولم يؤت الإسلام من جهة كما أتى من جهة الفرقة التي ذهبت بقوة المسلمين ، والتي تخلف عنها : الضر ، والفشل ، والذل ، وسائر ما يعانون منه :

« ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعدما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم » .

« ولا تنازَعُوا فَتَفْتَكِرُوا وَتَذَهَبَ رِيحُكُمْ » .

« واعتصموا بحبل الله جميعاً ، ولا تفرقوا » .

« ولا تكونوا من المشركين * من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً » .

« إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء » .

« ولا تختلفوا فإن كان قبلكم اختلفوا فليكنوا » .

ولن تصل الجماعة إلى تماسكها إلا اذا بذل لها كل فرد من ذات نفسه ، وذات يده ، وكان عوناً لها في كل أمر من الأمور التي تهملها . سواء أكانت هذه المعاونة معاونة مادية أو أدبية ، وسواء أكانت معاونة بدنية : المال ، أو العلم ، أو الرأي ، أو المشورة .

فالناس عيال الله ، أحبهم إلى الله أنفعهم لمياله :

« خير الناس أنفعهم للناس » .

« إن الله يحب إغاثة اللبائن » .

« اشفعوا تؤجروا » .

المؤمن مرآة المؤمن ؛ يكف عنه ضيعته ويحيطه من ورائه :

« إن أحدكم مرآة أخيه ، فإن رأى منه أذى فليحطه عنه » .

وهكذا يعمل الإسلام على تحقيق هذه الروابط حتى يخلق مجتمعا متماسكا ، وكيانا قويا ؛ يستطيع مواجهة الأحداث ، ورد عدوان المعتدين . وما أسوج المسلمين في هذه الآونة إلى هذا التجمع ، إنهم بذلك يقيمون فريضة إسلامية ، ويمجزون كسبا سياسيا ؛ ويحققون قوة عسكرية ، تحمي وجودهم ، ووحدته اقتصادية توفر لهم كل ما يحتاجون إليه من قروات .

لقد ترك الاستعمار آثارا سيئة ؛ من : ضعف في التدين ، والمحطاط في الخلق ، وتخلف في العلم . ولا يمكن القضاء على هذه الآفات الاجتماعية الخطيرة ، إلا اذا عادت الأمة موحدة الهدف ، متراصة البنیان ؛ مجتمعة الكلمة ، كالبنیان المروص ، يشد بعضه بعضا .

قتال البغاة

هذا هو الأصل في العلاقات والروابط التي تربط بين المسلمين ؛ فإذا حدث أن تقطعت بينهم هذه العلاقات ، وانفصلت عرى الإخاء ، وبغى بعضهم على بعض ، وجب قتال الباغى حتى يرجع إلى العدل ، وإلى الانتظام في سلك الجماعة . يقول الله تعالى :

« وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا ، فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَمَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ، فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ ، وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ » .

فالآية تقرر أن المؤمنين إذا تقاتلوا وجب على جماعة من ذوي الرأي أن تتدخل فوراً ، وتصلح بين المتقاتلين ، فإن بغت طائفة على الأخرى ، ولم ترضخ للصلح ، ولم تستجب له ، وجب على المسلمين جميعاً أن يتجمعوا لقتال هذه الطائفة الباغية .

وقد قاتل الإمام علي الفتن الباغية ، كما قاتل أبو بكر الصديق مانعي الزكاة ، وقد اتفق الفقهاء على أن هذه الفتن الباغية لا تخرج عن الإسلام ببغيتها ؛ لأن القرآن الكريم وصفها بالإيمان ، مع مقاتلتها ، فقال :

« وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا » .

ولهذا فإن مديرتهم لا يقتل ، وكذلك جريحهم ، وأن أموالهم لا تنقم ، وأن نساءهم وذرائعهم لا تسبى ، ولا يضمنون ما أتلغوا حال الحرب ، من نفس ومن مال . وأن من قتل منهم غسل وكفن وصلي عليه .

أما من قتل من الطائفة العادلة ، فإنه يكون شهيداً ، فلا يفضل ولا يصلى عليه ، لأنه قتل في قتال أمر الله به ، فهو مثل الشهيد في معركة الكفار .

هذا إذا كان الخروج على إمام المسلمين الذي اجتمعت عليه الجماعة في قطر من الأقطار ، وكان هذا الخروج مصحوباً بامتناع أداء الحقوق المقررة بمصلحة الجماعة أو مصلحة الأفراد ، بأن يكون القصد منه عزل الإمام .

وجملة القول أنه لا بد من صفات خاصة يتميز بها الخارجون حتى ينطبق عليهم وصف « البغاة » . وجملة هذه الصفات هي :

- ١ - الخروج عن طاعة الحاكم العادل التي أوجبها الله على المسلمين لأولياء أمورهم .
- ٢ - أن يكون الخروج من جماعة قوية ، لها شوكة وقوة ، بحيث يحتاج الحاكم في ردهم إلى الطاعة ، إلى إعداد رجال ومال وقتال .
- فإن لم تكن لهم قوة ؟ فإن كانوا أفراداً ، أو لم يكن لهم من العناد ما يدفعون به عن أنفسهم ، فليسوا ببغاة ؛ لأنه يسهل ضبطهم وإعادتهم إلى الطاعة .
- ٣ - أن يكون لهم تأويل سائق يدعوهم إلى الخروج على حكم الإمام ، فإن لم يكن لهم تأويل سائق كانوا محاريين ؛ لا بغاة .
- ٤ - أن يكون لهم رئيس مطاع يكون مصدراً لقوتهم ، لأنه لا قوة لجماعة لا قيادة لها .

هذا هو شأن البغاة وحكم الله فيه .

أما إذا كان القتال لأجل الدنيا ، وللحصول على الرئاسة ومنازعة أولي الأمر ، فهذا الخروج يعتبر محاربة ويكون للمحاربين حكم آخر يخالف حكم الباغيين ، وهذا الحكم هو الذي ذكره الله في قوله :

« إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، وَيَسْتَوُونَ فِي الْأَرْضِ فَساداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلافٍ ، أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ، ذَلِكَ لَهُمْ عِزٌّ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ ، فَاصْفَوْا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ » ١ .

فهؤلاء المحاربون جزاؤهم القتل أو الصلب أو تقطيع الأيدي والأرجل من خلاف ، أو الحبس والنفي من الأرض ، حسب رأي الحاكم فيهم ، وجرائمهم التي ارتكبوها ، ومن قتل منهم فهو في النار ، ومن قتل من مقاتليهم ، فهو شهيد .

فإذا كان القتال صادراً من الطائفتين ، لعصية ، أو طلب رئاسة ، كان كل من الطائفتين باغياً ، ويأخذ حكم الباغي .

العلاقة بين المسلمين وغيرهم

علاقة المسلمين بغيرهم علاقة تعارف ، وتعاون ، وبر ، وعدل .

يقول الله سبحانه في التعارف المفضي إلى التعاون :

« يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ ، وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ »^١ .

ويقول في الوصاة بالبر والعدل :

« لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ »^٢ .

ومن مقتضات هذه العلاقة تبادل المصالح ، وإطراد المنافع ، وتقوية الصلات الإنسانية .

وهذا المعنى لا يدخل في نطاق النهي عن موالاة الكافرين ، إذ أن النهي عن موالاة الكافرين يقصد به النهي عن محالقتهم ومناصرتهم ضد المسلمين ، كما يقصد به النهي عن الرضى بما هم فيه من كفر ؛ إذ أن مناصرة الكافرين على المسلمين فيه ضرر بالغ بالكيان الإسلامي ، وإضعاف لقوة الجماعة المؤمنة ، كما أن الرضى بالكفر ، كفر يحظره الإسلام ويمنعه .

أما الموالاة بمعنى المسالمة ، والمعاشرة الجميلة ، والمعاملة بالحسنى . وتبادل المصالح ، والتعاون على البر والتقوى ؛ فهذا مما دعا إليه الإسلام .

كفالة الحرية الدينية لغير المسلمين

ولهذا قرر الإسلام المساواة بين النصارى والمسلمين ، فلم يمس لمسلمين ، وعليهم مسا عليهم ، وكفل لهم حريتهم الدينية فيما يأتي :

أولاً : عدم إكراه أحد منهم على ترك دينه أو إكراهه على عقيدة معينة .

يقول الله سبحانه وتعالى :

« لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ »^٣ .

١ - سورة الحجرات آية ١٣ .

٢ - سورة المتحنة آية ٨ .

٣ - سورة البقرة آية ٢٥٦ .

ثانياً : من حق أهل الكتاب أن يمارسوا شعائر دينهم ؛ فلا تهدم لهم كنيسة ، ولا يكسر لهم صليب .

يقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه :

« اتركهم وما يدينون » .

بل من حق زوجة المسلم « اليهودية والنصرانية » أن تذهب إلى الكنيسة أو الى المعبد ، ولا حق لزوجها في منعها من ذلك .

ثالثاً : أباح لهم الإسلام ما أباحه لهم دينهم من الطعام وغيره ، فلا يقتل لهم خنزير ، ولا تراق لهم خمر ما دام ذلك جائزاً عندهم ، وهو بهذا وسع عليهم أكثر من توسعته على المسلمين الذين حرم عليهم الخمر والخنزير .

رابعاً : لهم الحرية في قضايا الزواج ، والطلاق ، والنقصة ، ولهم أن يتصرفوا كما يشاؤون فيها ، دون أن توضع لهم قيود أو حدود .

خامساً : حمى الإسلام كرامتهم ، وصان حقوقهم ، وجعل لهم الحرية في الجدل والمناقشة في حدود العقل والمنطق ، مع التزام الأدب والبعد عن الحسنة والعنف .

يقول الله تعالى :

« ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن ، إلا الذين ظلموا منهم ، وقولوا آمناً بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد ، ونحن له مسلمون » ١ .

سادساً : سوى بينهم وبين المسلمين في العقوبات ، في رأي بعض المذاهب .

وفي الميراث سوى في الحرمان بين النسي والمسلم ، فلا يرث الذي قربه المسلم ، ولا يرث المسلم قربه النسي .

سابعاً : أحل الإسلام طعامهم ، والأكل من ذبائحهم ، والتزوج بنسائهم .

يقول الله سبحانه :

« اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ، وطعامكم حل لهم ، والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا

أَتَيْتُمُوهُمْ أَجُورَهُمْ مِّنْ مَّحْصِنِينَ غَيْرِ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَخَفِي أَعْدَانٍ ، وَمَنْ يَكْفُر
بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ١ .

ثامناً : أباغ الإسلام زيارتهم وعبادة مرضاهم ، وتقديم الهدايا لهم ، ومبادلتهم البيع
والشراء ونحو ذلك من المعاملات ، فمن الثابت أن الرسول ﷺ مات ودرعه مرهونة عند
يهودي في دين له عليه ، وكان بعض الصعابة إذا ذبح شاة يقول لحادمه : ابدأ بإجارنا
اليهودي .

قال صاحب البدائع :

« ويسكنون في أمصار المسلمين ، يبيعون ويشترون ، لأن عقد الذمة شرع ليكون
وسيلة إلى إسلامهم ، وتمكينهم من القيام في أمصار المسلمين أبلغ في هذا المقصود ، وفيه
أيضاً منفعة المسلمين بالبيع والشراء .

الموالة المنتهى عنها

هذا هو الأصل في علاقة المسلمين بغيرهم ، ولا تتبدل هذه العلاقة إلا إذا عمل غير
المسلمين - من جانبهم - على تقويض هذه العلاقة وتمزيقها بمداوئهم للمسلمين ، وإعلانهم
الحرب عليهم . فتكون المقاطعة أمراً دينياً وواجباً إسلامياً ، فضلاً عن أنها عمل سياسي
عادل ، فهي معاملة بالمثل .

والقرآن يوجه أنظار أتباعه إلى هذه الحقيقة ، ويحكم فيها الحكم الفصل ، فيقول :

« لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ
اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاتَ وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ » ٢ .

وقد تضمنت الآية المعاني الآتية :

أولاً : التحذير من الموالة والمناصرة للأعداء ، لما فيها من التعرض للخطر .

ثانياً : أن من يفعل ذلك فهو مقطوع عن الله ، لا يربطه به رابط .

ثالثاً : أنه في حالة الضعف والخوف من أذام تجاوز الموالة ظاهر أريثاً يعدون أنفسهم
لمواجهة الذي يتهددهم .

١ - سورة المائدة آية ٥ . ٢ - سورة آل عمران آية ٢٨ .

وفي موضع آخر من القرآن الكريم يقول :

﴿ بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ الذين يَتَخَيَّرُونَ الكافرين أولياء من دون المؤمنين أَيْتَمُّونَ عَنْهُمْ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ، وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيَسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا * الذين يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِنَ اللَّهِ قَالُوا : أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ ، وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ ، قَالُوا : أَلَمْ نَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْكُمْ وَنَنْتَهِزْ بِكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَلَنْ يَحْمِلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سِيلًا ^١ .

وقد تضمنت هذه الآيات ما يأتي :

أولاً : أن المنافقين هم الذين يتخونون للكافرين أولياء ، يرالونهم بالمودة ، وينصرونهم في السر ، متجاوزين ولاية المؤمنين ومعرضين عنها .

ثانياً : أنهم بمعملهم هذا يطلبون عند الكافرين العزة والقوة ، وهم بذلك خطئون ، لأن العزة والقوة كلها لله وللمؤمنين :

« وَاللَّهُ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ، وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ » ^٢ .

ثالثاً : أن هؤلاء المنافقين ينتظرون ما يحل بالمؤمنين ، فإن كان لهم فتح من الله ونصر ، قالوا : نحن معكم في الدين والجهاد ، وإن كان للكافرين نصيب من النصر ، قال هؤلاء المنافقون للكافرين : أَلَمْ نَحْفَظْ عَلَيْكُمْ وَنَنْتَهِزْ بِكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَكُمْ بِتَخْذِيلِهِمْ وَإِطْلَاعِهِمْ عَلَى أَسْرَارِهِمْ حَتَّى انْتَصَرْتُمْ . فَأَعْطَوْنَا مِمَّا كَسَبْتُمْ .

رابعاً : إن الله سبحانه لن يعمل للكافرين على المؤمنين المخلصين في إيمانهم القائمين على حدود الله ، طريقاً إلى النصر عليهم : أي لا يمكنهم من أن يفلبهم .

وقد كان رجال من المسلمين يرالون رجالاً من الكفار لما كان بينهم من قرابة أو جوار أو محالفة ، وكانت هذه الموالاة خطراً على سلامة المسلمين . فأنزل الله عز وجل محذراً من هذه الولاية الضارة ، فقال :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خِيَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ »

١ - سورة النساء الآيات ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ .

٢ - سورة المنافقون آية ٨ .

قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر قد بينا لكم الآيات إن كنتم تعقلون » ١ .

ففي هذه الآية النهي عن اتخاذ غير المؤمنين بطانة وأصدقاء ، أي خاصة تطلعونهم على أسراركم ، لأن هذه البطانة لا تقصّر في إفساد أمركم ، وأنهم يحبون ويتمنون إيقاع الضرر بكم .

وقد ظهرت علامات بغضهم لكم من كلامهم ، فهي لشديتها عندهم يصعب عليهم إخفاؤها ، وما تخفيه صدورهم من البغض لكم أقوى وأشد مما يقلت من ألسنتهم .

وطبيعة الإيمان تأبى على المؤمن أن يوالي عدوه الذي يربص به الدوائر ، ولو كان أقرب الناس إليه .

يقول القرآن الكريم :

« لا تجدُ قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يُؤادون من حادَّ الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم » أولئك كتبَ في قلوبهم الإيمانَ وأيدهم بروحٍ منه » ٢ .

فالآية تبين أنه لا يصح أن يوجد بين المؤمنين من يصادقون أعداءهم ، ولو كان هؤلاء الأعداء آباء المؤمنين ، أو أبناءهم ، أو إخوانهم الأقرين .

إن حكم القرآن في هؤلاء الذين يتعاونون مع الاستعمار وأعداء العرب والمسلمين بيتن واضح ، وإن ذلك خيانة لله ، ولكتابه ، ولرسوله ، ولأئمة المسلمين وعامتهم ، وأنهم لم يراعوا حق الإسلام ، ولا حق التاريخ ، ولا حق الجوار ، ولا حق المظلومين ، ولا حق حاضر هذه المنطقة ، ولا حق مستقبلها .

وهؤلاء الخونة يتصرفهم هذا قد باعوا أنفسهم للشيطان ، وسجلوا على أنفسهم الخزي والعار : خزي الدهر وعار الأبد ...

//

الاعتراف بحق الفرد

والإسلام — بعد أن أشاد بمبدأ السلام وجعل العلاقة بين الناس علاقة أمن وسلام —

١ - سورة آل عمران آية ١١٨ . ٢ - سورة المجادلة آية ٢٢ .

احترم الإنسان وكرّمه من حيث هو إنسان ، بقطع النظر عن جنسه ، ولونه ، ودينه ،
ولفته ، ووطنه ، وقوميته ، ومركزه الاجتماعي .

يقول الله تعالى :

« ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات
وفضّلناهم على كثير من خلقنا تفضيلاً ... »^١ .

ومن مظاهر هذا التكريم أن الله خلق الإنسان بيده ، ونفخ فيه من روحه ، وأسجد
له ملائكته ، وسخر له ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه ، وجعله سيداً على هذا
الكوكب الأرضي ، واستخلفه فيه ليقوم بعمارتها وإصلاحه .

ومن أجل أن يكون هذا التكريم حقيقة واقعة ، وأسلوباً في الحياة ، كفل الإسلام
جميع حقوق الإنسان ، وأوجب حمايتها وصيانتها ، سواء أكانت حقوقاً دينية ، أو مدنية ،
أو سياسية .

ومن هذه الحقوق :

١ - حق الحياة :

لكل فرد حق صيانة نفسه ، وحماية ذاته .

فلا يحل الاعتداء عليها إلا إذا قتل ، أو أفسد في الأرض فساداً يستوجب القتل .

يقول الله تعالى :

« من أجلّ ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساداً
في الأرض ، فكأنما قتل الناس جميعاً ، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً »^٢ .

وفي الحديث الصحيح : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : النفس بالنفس ،
والثيب الزاني ، والتارك لدينه المفارق للجماعة ... » .

٢ - حق صيانة المال :

فكما أن النفس معصومة ، فكذلك المال ، فلا يحل أخذ المال بأي وسيلة من
الوسائل غير المشروعة . يقول الله تعالى :

١ - سورة الإسراء آية ٧٠ . ٢ - سورة المائدة آية ٣٢ .

« يا أيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ »^١ .

وقال عليه الصلاة والسلام :

« من أخذ مال أخيه بيمينه ، أوجب الله له النار ، وحرم عليه الجنة » .

فقال رجل : وإن كان شيئاً يسيراً يا رسول الله ؟!

فقال : « وإن كان عوداً من أراك ... » .

والأراك هو الشجر الذي يؤخذ منه السواك .

٣ - حق التعرض :

ولا يحل انتهاك العرض حتى ولا بكلمة نابية .

يقول الله تعالى :

« وَيَلْعَلْ لَكُمْ هُمْزَةٌ لِمِزَةٍ ... »^٢ .

٤ - حق الحرية :

ولم يكتف الإسلام بتقرير صيانة الأنفس ، وحماية الأعراس والأموال ، بل أقر حرية العبادة ، وحرية الفكر ، وحرية اختيار المهنة التي يمارسها الإنسان لكسب عيشه ، وحرية الاستفادة من جميع مؤسسات الدولة .

وأوجب الإسلام على الدولة المحافظة على هذه الحقوق جميعها ، وإن حقوق الإنسان لا تنتهي عند هذا الحد ، بل هناك حقوق أخرى ، منها :

١ - حق المأوى :

فالإنسان له الحق في أن يأوى الى أي مكان ، وأن يسكن في أي جهة ، وأن ينتقل في الأرض دون حرج عليه أو وضع عقبات في طريقه ، ولا يجوز نفي أي فرد أو إبعاده أو سجنه إلا في حالة ما اذا اعتدى على حق غيره ، ورأى القانون أن يعاقبه بالطرده أو بالجس . ويكون ذلك في حالة الاعتداء على الغير ، والإخلال بالأمن ، وإرهاب الأبرياء . وفي ذلك يقول الله تعالى :

١ - سورة النساء آية ٢٩ . ٢ - سورة الهزرة آية ١ .

والويل : هو المذاب الشديد . والهزرة : التي يعيب الناس ، ويقتل ما يبدو له بطريق الإشارة المبررة .
والهزرة : هو الذي يتحدث عن الميوب ، ويذمها بين الناس .

« إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً ، أن يُقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو ينفوا من الأرض ذلك لهم جزاء في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم * إلا الذين تابوا من قبل أن تُنكروا عليهم فاعظموا أن الله غفورٌ رحيم »^١ .

٢ - حق الرأي وإبداء الرأي :

ومن الحقوق كذلك ، حق التعلم :

فمن حق كل فرد أن يأخذ من التعلم ما ينير عقله ، ويرقي وجوده ، ويرفع من مستواه .

ومن حق الإنسان كذلك ، أن يبين عن رأيه ويدلي بحجته ويجهز بالحق ويصدع به . والإسلام ينم عن مصادرة الرأي ومحاربة الفكر الحر ، إلا إذا كان ذلك ضاراً بالمجتمع .

ولقد كان الرسول ﷺ يبائع أصحابه على أن يجهروا بالحق ، وإن كان مراراً ، وعلى ألا يخافوا في الله لومة لائم ، ويخبر الرسول ﷺ أن :
« الساكت عن الحق شيطان أخرس » .

وفي ذلك يقول القرآن الكريم :

« إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلمزهم اللاعنون * إلا الذين تابوا وأصلحوا وبينوا فأولئك أقوب عليهم وأنا التواب الرحيم »^٢ .

وأخيراً ، وليس آخراً :

يقرر الإسلام أن من حق الجائع أن يطعم ، ومن حق العاري أن يكسى ، والمريض أن يداوى ، والخائف أن يؤمن دون تفرقة بين لون ولون ، أو دين ودين ، فالكل في هذه الحقوق سواء .

هذه هي تعاليم الإسلام في تقرير بعض حقوق الإنسان ، وهي تعاليم فيها الصلاح والخير لهذه الدنيا جميعها .

١ - سورة المائدة آية ٣٣ . ٢ - سورة البقرة الآيتان ١٥٩ ، ١٦٠ .

وأعظم ما فيها أنها سبقت جميع المذاهب التي تحدثت عن حقوق الإنسان ، وأنت الإسلام جعل هذه التعامل ديناً يتقرب به الى الله ، كما يتقرب بالصلاة وغيرها من العبادات.

جريمة إهدار الحقوق :

إن هذه الحقوق هي التي تمنح الإنسان الانطلاق إلى الآفاق الواسعة ليبلغ كاله ، ويحصل على ارتقائه المهدر له ؛ سواء أكان مادياً أم أدبياً .

ومن ثم ، فإن أي تقويت أو تنقيص لحق من حقوق الإنسان يعتبر جريمة من الجرائم ، وهذا نفسه هو السبب الحقيقي في منع الإسلام للحرب أبداً كان نوعها ، لأن الحرب يجانب كونها اعتداء على الحياة — وهي حق مقدس — فهي تدمير لما تصلح به الحياة .

وقد منع حرب التوسع ، وبسط النفوذ ، وسيادة القوى ؛ فقال :

« تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً ، والعاقبة للمتقين ... »^١ .

ومنع حرب الانتقام والعدوان ، فقال :

« ولا يحر منكم شأن قوم أن صدوكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان واتقوا الله إن الله شديد العقاب »^٢ .

ومنع حرب التخريب والتدمير فقال :

« ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها »^٣ .

١ - سورة الفصص آية ٨٣ .

٢ - سورة المائدة آية ٢ .

٣ - سورة الأعراف آية ٥٦ .

متى شرع الحُرْب

وإذا كانت القاعدة هي السلام ، والحرب هي الاستثناء فلا مسوغ لهذه الحرب - في نظر الإسلام - مهما كانت الظروف ، إلا في إحدى حالتين :

الحالة الأولى :

حالة الدفاع عن النفس ، والمرض ، والمال ، والوطن عند الاعتداء .

يقول الله تعالى :

« وقاتلوا في سبيل الله الذين يُقاتلونكم . ولا تَمْتَدُوا إِنَّ الله لا يحبُّ المعتدين »^١ .

وعن سعد بن زيد ، أن النبي ﷺ ، قال :

« من قتل دون ماله ، فهو شهيد . ومن قتل دون دمه ، فهو شهيد . ومن قتل دون دينه ، فهو شهيد . ومن قتل دون أهله ، فهو شهيد » .

رواه أبو داود والترمذي والنسائي .

ويقول الله سبحانه :

« وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله وقد أُخْرِجْنَا مِنْ ديارِنا وأُبنائنا »^٢ .

الحالة الثانية :

حالة الدفاع عن الدعوة إلى الله إذا وقف أحد في سبيلها بتعذيب من آمن بها ، أو بصد من أراد الدخول فيها أو بمنع الداعي من تبليغها ، ودليل ذلك :

أولاً : أن الله سبحانه يقول :

« وقاتلوا في سبيل الله الذين يُقاتلونكم ولا تَمْتَدُوا إِنَّ الله لا يحبُّ المعتدين واقتلوا حيث تَقْتُلُواْ ، وأخرجوهم من حيث أخرجوكم والفتنة أشدُّ من القتل ولا تقاتلوا عند المسجد الحرام حتى يقاتلوك فيه ، فإن قاتلوك فاقتلوا كذلك جزاء الكافرين * فإن انتهبوا فإن الله غفورٌ رحيمٌ * وقاتلوا حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله فإن انتهوا فلا عدوانَ إلا على الظالمين »^٣ .

١ - سورة البقرة آية ١٩٠ . ٢ - سورة البقرة آية ٢٤٦ .

٣ - سورة البقرة الآيات ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ .

وقد تضمنت هذه الآيات ما يأتي :

١ - الأمر بقتال الذين يبدؤون بالعدوان ومقاتلة المتدين ، لكف عدوانهم .
والمقاتلة دفاعاً عن النفس أمر مشروع في كل الشرائع ، وفي جميع المذاهب ، وهذا واضح من قوله تعالى :

« وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم » .

٢ - أما الذين لا يبدؤون بعدوان . فإنه لا يجوز قتالهم ابتداءً ، لأن الله نهى عن الاعتداء ، وحرم البغي والظلم في قوله :

« ولا تمتدوا إن الله لا يحب المعتدين » .

٣ - وتعليل النهي عن العدوان بأن الله لا يحب المعتدين دليل على أن هذا النهي يحكم غير قابل للنسخ ، لأن هذا إخبار بعدم محبة الله للاعتداء والإخبار لا يدخله النسخ لأن الاعتداء هو الظلم ، والله لا يحب الظلم أبداً .

٤ - أن لهذه الحرب المشروعة غاية تنتهي إليها ، وهي منع فتنه المؤمنين والمؤمنات ، بترك إيذاهم وترك حرياتهم ليأرسوا عبادة الله وقيموا دينه ، وهم آمنون على أنفسهم من كل عدوان .

ثانياً : يقول الله سبحانه :

« وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك ولياً واجعل لنا من لدنك نصيراً » ١ .

وقد بينت هذه الآية سببين من أسباب القتال :

أولهما : القتال في سبيل الله ، وهو الغاية التي يسعى إليها الدين ؛ حتى لا تكون فتنه ويكون الدين لله .

وثانيهما : القتال في سبيل المستضعفين ، الذين أسلموا بمكة ، ولم يستطيعوا الهجرة ، فعذبهم قريش وفتلتهم حتى طلبوا من الله الخلاص ، فهؤلاء لا غنى لهم عن الحماية التي تدفع عنهم أذى الظالمين ، وتمكنهم من الحرية ، فيما يدينون ويمتقدون .

ثالثاً : يقول الله سبحانه :

« فَإِنْ اعْتَذِرْتُمْ فَلَمْ يُقَاتِلْكُمْ وَأَلْفُوا إِلَيْكُمْ أَلَسْتُمْ ، فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا »^١ .
فهؤلاء القوم الذين لم يقاتلوا قومهم ، ولم يقاتلوا المسلمين واعتزلوا بحاربة الفريقين ،
وكان اعتزالهم هذا اعتزالاً حقيقياً يريدون به السلام ، فهؤلاء لا سبيل للمؤمنين عليهم .

رابعاً : أن الله تعالى يقول :

« وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ » وإن يريدوا
أن يَخْدَعُوا فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ »^٢ .

ففي هذه الآية الأمر بالجَنُوحِ الى السلم إذا جَنَحَ العدو إليها ، حتى ولو كان جنوحه
خداعاً ومكرراً .

خامساً : أن حروب الرسول ﷺ كانت كلها دفاعاً ، ليس شيء من العدوان .

وقتل المشركين من العرب ، ونبذ عهودهم بعد فتح مكة كان جارياً على هذه
القاعدة . وهذا بين في قوله تعالى .

« أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدَوُكُمْ أُولَٰ مَرَّةٍ
أَتُخْشَوْنَهُمْ فَإِنَّ كُنْشُوهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ » قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ
وَيُخْزِيهِمْ وَيُنْصِرُكُمْ عَلَيْهِمْ وَيُثَبِّتُ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ * وَيُذْهِبَ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ
اللَّهُ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ »^٣ .

ولما تجمعوا جميعاً ورموا المسلمين عن قوس واحدة ، أمر الله بقتالهم جميعاً ، يقول الله
سبحانه :

« ... وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً ، وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ »^٤ .

وأما قتال اليهود ، فإنهم كانوا قد عاهدوا رسول الله ﷺ بعد هجرته ، ثم لم يلبثوا
أن نقضوا العهد وانضموا الى المشركين والمتنافقين ضد المسلمين ، ووقفوا بحاربين لهم في
غزوة الأحزاب ، فأُتِلَ اللهُ سبحانه :

« قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ، وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ

١ - سورة النساء آية ٩٠ . ٢ - سورة الأنفال الآيةان : ٩١ ، ٩٢ .

٣ - سورة التوبة الآيات ١٣ ، ١٤ ، ١٥ . ٤ - سورة التوبة آية ٣٦ .

ورسوله ، ولا يدينونَ دينَ الحقِّ من الذين أوتوا الكتاب ، حتى يُعطوا الجزية عن يدٍ وهم صاغرون ^١ .

وقال أيضاً :

« يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار ، وليجِدوا فيكم غلظةً » ، واعلموا أن الله مع المتقين ^٢ .

سادساً : أن النبي ﷺ مر على امرأة مقتولة ، فقال :

« ما كانت هذه لتقاتل » .

فعلم من هذا أن العلة في تحريم قتلها أنها لم تكن تقاتل مع المقاتلين ، فكانت مقاتلهم لنا هي سبب مقاتلتنا لهم ، ولم يكن الكفر هو السبب .

سابعاً : أنه ﷺ نهى عن قتل الرهبان والصبيان ، لنفس السبب الذي نهى من أجله عن قتل المرأة .

ثامناً : أن الإسلام لم يجعل الإكراه وسيلة من وسائل الدخول في الدين ، بل جعل وسيلة ذلك استعمال العقل وإعمال الفكر ، والنظر في ملكوت السموات والأرض .

يقول الله سبحانه :

« ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً أفأنت تكفره الناس حتى يكونوا مؤمنين * وما كان لنفس أن تؤمن إلا بإذن الله ويعملُ الرجسُ على الذين لا يعقلون * قل انظروا ماذا في السموات والأرض وما تُغني الآياتُ والنذرُ عن قومٍ لا يؤمنون » ^٣ .

« لا إكراه في الدين قد تبين الرشدُ من الغي » ^٤ .

وقد ثبت أن النبي ﷺ كان يأمر الأسرى ، ولم يعرف أنه أكره أحداً منهم على الإسلام .

وكذلك كان أصحابه يفعلون .

وروى أحمد عن أبي هريرة : أن ثمامة الحنفي أمر وكان النبي ﷺ يفتدو عليه فيقول : « ما عندك يا ثمامة ... ؟ »

١ - سورة التوبة آية ٢٩ . ٢ - سورة التوبة آية ١٢٤ .

٣ - سورة يونس الآيات ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ . ٤ - سورة البقرة آية ٢٥٦ .

فيقول : إن تقتل تقتل ذا دم ، وإن تمنن تمنن على شاكرك ، وإن تمرّد المالّ نمطك منه ما شئت .

وكان أصحاب رسول الله ﷺ يحبون الفداء ، ويقولون :

ما نصنع بقتل هذا ، فر عليه رسول الله ﷺ فأسلم ، فحلته ، وبعث به إلى حائط أبي طلحة ، وأمره أن يقتل ، فاغتسل وصلى ركعتين .

فقال النبي ﷺ : « لقد حسنَ إسلام أخيك » .

أما النصارى وغيرهم فلم يقاتل الرسول ﷺ أحداً منهم . حتى أرسل رسله بعد صلح الحديبية إلى جميع الملوك يدعوهم إلى الإسلام ، فأرسل إلى قيصر ، وإلى كسرى ، وإلى الهوقس ، وإلى النجاشي وملوك العرب بالشرق والشام ، فدخل في الإسلام من النصارى وغيرهم من دخل ، فعمد النصارى بالشام فقتلوا بعض من قد أسلم .

فالنصارى حاربوا المسلمين أولاً ، وقتلوا من أسلم منهم بغياً وظلماً .

فلما بدأ النصارى يقتل المسلمين أرسل الرسول سرية أمر عليها زيد بن حارثة ، ثم جعفرأ ، ثم أمر عبد الله بن رواحة ، وهو أول قتال قاتله المسلمون للنصارى — يؤتة من أرض الشام — واجتمع على أصحابه خلق كثير من النصارى ، واستشهد الأمراء رضي الله عنهم ، وأخذ الراية خالد بن الوليد .

ومما تقدم يتبين مجلاء ، أن الإسلام لم يأذن بالحرب إلا دفعاً للعدوان ، وحماية للدعوة ، ومنعاً للاضطهاد ، وكفاية لحرية الدين ، فإنها حينئذ تكون فريضة من فرائض الدين ، وواجباً من واجباته المقدسة ويطلق عليها اسم « الجهاد » .

الجهاد

والجهاد مأخوذ من الجهد وهو الطاقة والمثقة ، يقال جاهد يجاهد جهاداً ومجاهدة ، اذا استفرغ وسعه ، وبذل طاقته ، وتحمل المشاق في مقاتلة العدو ومداومته ، وهو ما يعبر عنه بالحرب في العرف الحديث ، والحرب هي القتال المسلح بين دولتين فأكثر ، وهي أمر طبيعي في البشر ، لا تكاد تخلو منه أمة ولا جيل وقد أقرته الشرائع الإلهية السابقة .
ففي أسفار التوراة التي يتداولها اليهود ، تقرير شريعة الحرب والقتال في أبشع صورة من صور التخريب والتدمير والإهلاك والسي .

فقد جاء في سفر التثنية في الإصحاح العشرين منه عدد ١٠ وما بعده ما يأتي بنصه :
« حين تقرب من مدينة لكي تحاربها استدعها الى الصلح ، فإن أجابتك الى الصلح وقتعت لك ، فكل الشعب الموجود فيها يكون لك بالتسخير ، ويستمد لك ، وإن لم تسلمك ، بل علمت معك حرباً ، فحاصرها ، وإذا دفعها الرب إلهك الى يدك ، فاضرب جميع ذكورها بحد السيف ، وأما النساء ، والأطفال ، والبهائم ، وكل ما في المدينة ، كل غنيمتها فتغنمها لنفسك ، وتأكل غنيمة أعدائك التي أعطاك الرب إلهك ، هكذا تفعل بجميع المدن البعيدة منك جداً ، التي ليست من مدن هؤلاء الأمم هنا ، وأما مدن هؤلاء الشعوب التي يعطيك الرب إلهك نصيباً فلا تبقى منها نعمة ما ، بل تحرقها تحرقاً ، الحثيين ، والأموريين ، والكتنانيين ، والفريزيين ، والحويين ، واليوسيين ، كما أمرك الرب إلهك » .

وفي إنجيل متى المتداول بأيدي المسيحيين ، في الإصحاح العاشر عدد ٢٤ وما بعده يقول :

« لا تظنوا أنني جئت لألقي سلاماً على الأرض ، ما جئت لألقي سلاماً ، بل سيفاً ، فإنني جئت لأفرق الإنسان ضد أبيه والإبنة ضد أمها ، والكنة ضد حاتها ، وأعداء الإنسان أهل بيته ، من أحب أباً أو أمّاً أكثر مني ، فلا يستحقني ، ومن أحب ابناً أو ابنة أكثر مني ، فلا يستحقني ، ومن لا يأخذ صليبه ويتبعني ، فلا يستحقني ، ومن وجد حياته يضيعها ، ومن أضاع حياته من أجلي يحدها » .

والقانون الدولي أقر الظروف والأحوال التي تشرع فيها الحرب ، ووضع لها القواعد ،

والمبادئ ، والنظم ، التي تخفف من شرورها وويلاتها ، وإن كان لم يتم شيء من ذلك عند التطبيق .

تشريع الجهاد في الاسلام

أرسل الله رسوله الى الناس جميعاً ، وأمره أن يدعو الى الهدى ودين الحق ، ولبت في مكة يدعو الى الله بالحكمة والموعظة الحسنة .

وكان لا بد من أن يلقى مناوأة من قومه الذين رأوا أن الدعوة الجديدة خطر على كيانه المادي والأدبي .

فكان توجيه الله له أن يلقى هذه المناوأة بالصبر ، والعفو ، والصفح الجميل :

« واصبر لحكم ربك فإنك بأعيننا »^١ .

« فاصفح عنهم ، وقل سلامٌ ، فسوف يعلمون »^٢ .

« فاصفح الصفح الجميل »^٣ .

« قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله »^٤ .

ولم يأذن الله بأن يقابل السيئة بالسيئة ، أو يراجعه الأذى بالأذى ، أو يحارب الذين حاربوا الدعوة ، أو يقاتل الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات .

« ادفع بالتي هي أحسن السيئة » ، نحن أعلم بما يصفون »^٥ .

وكل ما أمر به جهاداً في هذه الفترة أن يجاهد بالقرآن ، والحجة ، والبرهان .

« وجاهدكم به جهاداً كبيراً »^٦ .

ولما اشتد الأذى ، وتتابع الاضطهاد حتى وصل قوته بتدبير مؤامرة لاغتيال الرسول الكريم ، اضطر أن يهاجر من مكة الى المدينة ، ويأمر أصحابه بالهجرة إليها بعد ثلاث عشرة سنة من البعثة .

« وإن يَمْكُرْ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُفْسِدُنَّكَ أَوْ يَفْتَنُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ »^٧ .

١ - سورة الطور آية ٤٨ .

٢ - سورة الحج آية ٨٥ .

٣ - سورة المؤمنون آية ٩٦ .

٤ - سورة الفرقان آية ٥٣ .

٥ - سورة الطور آية ٤٨ .

٦ - سورة الحج آية ٨٥ .

٧ - سورة المؤمنون آية ٩٦ .

٨ - سورة الفرقان آية ٥٣ .

« إِنْ تَنْصُرُوهُ ، فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ »^١ .

وفي المدينة - عاصمة الإسلام الجديدة - تقرر الإذن بالقتال حين أطلبى عليهم الأعداء ، واضطروا الى امتشاق الحسام ، دفاعاً عن النفس ، وتأميناً للدعوة .

وكان أول آية نزلت قول الله سبحانه :

« أَذِنَ الَّذِينَ يَقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَالِمُونَ ، وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ . الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا : رَبَّنَا اللَّهُ »^٢ .

« ولولا دفعُ الله الناسَ بعضهم ببعض لهدمت صوامعُ وبيعُ وصلواتُ ومساجدُ يُذكرُ فيها اسمُ الله كثيراً ولينصرنَّ الله من ينصره إنَّ الله لقويٌ عزيزٌ * الذين إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلَهُ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ »^٣ .

وفي هذه الآيات تعليل للإذن بالقتال بأمور ثلاثة :

١ - أنهم ظالموا بالاعتداء عليهم ، وإخراجهم من ديارهم بغير حق إلا أن يدينوا دين الحق ، ويقولوا : ربنا الله .

٢ - أنه لولا أذن الله للناس بمثل هذا الدفاع ، لهدمت جميع المعابد التي يذكر فيها اسم الله كثيراً ، بسبب ظلم الكافرين الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر .

٣ - أن غاية النصر ، والتمكين في الأرض ، والحكم : إقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر .

إيجابه

وفي السنة الثانية من الهجرة ، فرض الله القتال ، وأوجبه بقوله تعالى :

« كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرِهٌ لَكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ »^٤

١ - سورة التوبة آية ٤٠ .

٢ - سورة الحج آية ٣٩ .

٣ - سورة الحج آية ٤٠ .

٤ - سورة البقرة آية ٢١٦ .

الجهاد فرض كفاية^١ :

والجهاد ليس فرضاً على كل فرد من المسلمين ، وإنما هو فرض على الكفاية إذا قام به البعض ، واندفع به العدو ، وحصل به الغناء ، سقط عن الباقي .

يقول الله تعالى :

« وما كانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ »^٢ .

وقال سبحانه :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ انفِرُوا جُمُعًا »^٣ .

وفي البخاري : ويذكر عن ابن عباس « انفروا ثباتٍ » سرايا متفرقين .

وقال سبحانه :

« لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً كُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا »^٤ .

١ - من الفرائض ما يجب على كل فرد أن يقوم به ولا يسقط بإقامة البعض له ، مثل : الإيمان ، والطهارة ، والصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج .
فيهذه فرائض عينية ، يلزم كل فرد أداؤها ، ولا يحل له أن يقصر فيها .
ومن الفرائض ما يجب على بعض الناس دون البعض الآخر ، وتسمى هذه الفرائض بفروض الكفاية وهي أنواع :

(١) النوع الأول ديني ، مثل : العلم ، والتعلم ، وحكم الشبهات ، والرد على الشكوك التي تثار حول الإسلام ، وصلاة الجمعة ، وإقامة الجمعة ، والأذان ، ونحو ذلك .

(٢) والنوع الثاني ما يتصل بإصلاح النظام المبيني ، مثل : الزراعة ، والصناعة ، والطب ، ونحو ذلك من الحرف التي يشترطها أمر الدين والدنيا .

(٣) والنوع الثالث من الفروض الكفائية ما يشترط فيه الحاكم ، مثل : الجهاد ، وإقامة الحدود ، فإن هذه من حق الحاكم وحده ، وليس لأي فرد أن يقع الحد على غيره .

(٤) والنوع الرابع ما لا يشترط فيه الحاكم ، مثل : الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، والدعوة إلى الفضائل ، ومطاردة الرذائل .

فهذه الفروض الكفائية لا تجب على كل فرد ، وإنما الواجب أن ينهض بها بعض الأفراد ، فإذا قاموا بها ، حصلت بهم الكفاية ، سقط الوجوب عن الأفراد جميعاً . وإذا لم يقوموا بها ، أثموا جميعاً .

٢ - سورة التوبة آية ١٢٢ .

٣ - سورة النساء آية ٧١ . والتفسير : الخروج لقتال الكفار .

٤ - سورة النساء آية ٩٥ .

وروى مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ ، بعث بمنًا إلى بني لحيان - من هذيل - فقال :

« لَيْتَ نَحْنُ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا ، وَالْأُجْرُ بَيْنَهُمَا » ولأنه لو وجب على الكل لفدت مصالح الناس الدنيوية ، فوجب أن لا يقوم به إلا البعض .

متى يكون الجهاد فرض عين ؟

ولا يكون الجهاد فرض عين إلا في الصور الآتية :

١ - أن يحضر المكلف صف القتال ، فإن الجهاد يتعين في هذه الحال .

يقول الله سبحانه :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا » ١ .

ويقول الله تبارك وتعالى :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُولُوهُمُ الْأُدْبَارَ » ٢ .

٢ - إذا حضر العدو المكان أو البلد الذي يقم به المسلمون ، فإنه يجب على أهل البلد جميعاً أن يخرجوا لقتاله ، ولا يحل لأحد أن يتخلى عن القيام بواجبه نحو مقاتلته إذا كان لا يمكن دفعه إلا بتكثفهم عامة ، ومناجزتهم إياه .

يقول الله سبحانه :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ » ٣ .

٣ - إذا استنفر الحاكم أحدًا من المكلفين ، فإنه لا يسمعه أن يتخلى عن الاستجابة إليه . لما رواه ابن عباس أن النبي ﷺ قال :

« لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ » ولكن جهاد ونية^٤ ، وإذا استنفرتم فأنفروا^٥ » ٤ رواه البخاري .

أي إذا طلب منكم الخروج الى الحرب فاخرجوا .

١ - سورة الأنفال آية ٤٥ . ٢ - سورة الأنفال آية ١٥ .

٣ - سورة التوبة آية ١٢٣ .

٤ - أي لا هجرة من مكة الى المدينة بعد فتح مكة ، وكانت هذه الهجرة فرضاً في الإسلام فلسخت بهذا الحديث . أما الهجرة من دار الحرب الى الإسلام فهي لم تلغ . بل هي مفروضة على من لا يأمن فيها على دينه .

يقول الله سبحانه :

« يا أيها الذين آمنوا ما لكم إذا قيلَ لكم انفروا في سبيل الله انثأتم إلى الأرض أرضيتُم بالحياة الدنيا من الآخرة فما متاعُ الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل »^١ .

على من يجب ؟

يجب الجهاد على المسلم ، الذكر ، العاقل ، البالغ ، الصحيح ، الذي يحسد من المال ما يكفيه ويكفي أهله حتى يفرغ من الجهاد .

فلا يجب على غير المسلم ، ولا على المرأة ، ولا على الصبي ، ولا على المجنون ، ولا على المريض ، فلا حرج على واحد من هؤلاء في التخلف عن الجهاد ، لأن ضعفهم يحول بينهم وبين الكفاح ، وليس لهم غناء يعتمد به في الميدان . وربما كان وجودهم أكثر ضرراً ، مع قلة نفعه .

وفي هذا يقول الله سبحانه :

« ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج إذا نصحوا الله ورسوله »^٢ .

ويقول الله تبارك وتعالى :

« ليس على الأعْمى حرجٌ ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج »^٣ .

وعن ابن عمر قال : « عرضتُ على رسول الله ﷺ يوم أحد ، وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يحزني » رواه البخاري ومسلم .

ولأنه عبادة ، فلا يجب إلا على بالغ .

روى أحمد والبخاري عن عائشة قالت :

« قلت : يا رسول الله هل على النساء جهاد ؟ قال : جهاد لا قتال فيه : الحج والعمرة .

وفي رواية : لكن أفضل الجهاد : حج مبرور .

وروى الواحدي والسيوطي في البر المشور عن مجاهد قال :

« قالت أم سلمة رضي الله عنها : يا رسول الله تغزو الرجال ولا تغزو ، وإنما لنا نصف

الميراث ؟ ! »

١ - سورة لقمان آية ٣٨ .

٢ - سورة التوبة آية ٩١ .

٣ - سورة الفتح آية ١٧ .

فأنزل الله تعالى :

« وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ ۚ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ ۚ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا » .

ورويًا عن عكرمة أن النساء سألن الجهاد ، فقلن :

« وَدِدْنَا أَنْ اللَّهُ جَعَلَ لَنَا الْفِرَاقَ فَنَصِيبَ مِنَ الْأَجْرِ مَا يَصِيبُ الرِّجَالَ » ، فنزلت الآية . وهذا لا يمنع من خروجهن للتمريض ونحوه .

عن أنس رضي الله عنه قال :

« لما كان يومُ أحد ، انهزم الناس عن النبي ﷺ ، ولقد رأيت عائشة بنت أبي بكر وأم سليم وإنهما لمشرتان ، أرى خدماً سوقها ٢ تنقلان القرب على متونها ، ثم تفرغانها في أفواه القوم ثم ترجعان فتملأانها ثم تجيشان فتفرغانها في أفواه القوم » رواه الشيخان .

وعنه قال :

« قال النبي ﷺ يغزو بأمر سليم ونسوة من الأنصار معه ، فيسقين الماء ، ويداوين الجرحى » رواه مسلم وأبو داود والترمذي .

إذن الوالدين

الجهاد الواجب لا يعتبر فيه إذن الوالدين .

أما جهاد التطوع ، فإنه لا بد فيه من إذن الوالدين المسلمين الحريين أو إذن أحدهما .

قال ابن مسعود :

« سألت رسول الله ﷺ : أي العمل أحب إلى الله ؟ قال : الصلاة على وقتها . قلت : ثم أي ؟ قال : ير الوالدين . قلت : ثم أي ؟ قال : الجهاد في سبيل الله » رواه البخاري ومسلم .

وقال ابن عمر :

« جاء رجل إلى النبي ﷺ ، فاستأذنه في الجهاد . فقال : أحس والدك ؟ قال : نعم . قال : فمض بها فجاهد » رواه البخاري وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه .

١ - سورة النساء آية ٣٢ ، أي أنه الرجال عمل خاص بهم ، وكلفوا به ، وللنساء عمل خاص بهن كلفن به ، فلا يصح أي يتمنى كل من الفريقين عمل الآخر .

٢ - أي الخلاخل في سوقها ، وهي الخلاخل خدمة بفتحين ، لأنه ربما كان من سيور مركب بها ذهب وفضة ، والخدمة في الأصل السير ، والخدم موضع الخلاخل من السابق .

وفي كتاب شرعة الإسلام :
« ولا يخرج إلى الجهاد إلا من كان فارغاً عن الأهل والأطفال وعن خدمة الوالدين ،
فإن ذلك مقدم على الجهاد ، بل هو أفضل الجهاد » .

الفن الدائن

وكذلك لا يتطوع به مدين لا وفاء له إلا مع إذن ، أو رهن مُحَرَّر ، أو كفيل مليء .
فمنذ أحمد ومسلم من حديث أبي قتادة :
« رأيت إن قتلت في سبيل الله تكفر عني خطايي ؟ ... »
فقال رسول الله ﷺ :
« نعم ... وأنت صابر محتسب ، مقبل غير مدبر ، إلا الدين ، فإن جبريل قال لي
ذلك » .

الاستعانة بالفجرة والكفرة على الفوز

يجوز الاستعانة بالمنافقين ، والفسقة على قتال الكفرة وقد كان عبد الله بن أبي ومن
معه من المنافقين يخرجون للقتال مع رسول الله ﷺ .
وقصة أبي حنن الثقفي - الذي كان يدمن شرب الخمر - وبلاؤه في حرب فارس
مشهورة .

وأما قتال الكفرة مع المسلمين فاختلقت فيها آراء الفقهاء .
فقال مالك وأحمد :

« لا يجوز أن يستعان بهم ، ولا أن يعاونوا على الإطلاق » .

قال مالك :

« إلا أن يكونوا خدماً للمسلمين ، فيجوز » .

وقال أبو حنيفة :

« يستعان بهم ويعاونون على الإطلاق ، ويكون حكم الإسلام هو الغالب الجاري عليهم ،
فإن كان حكم الشرك هو الغالب كره » .

وقال الشافعي : يجوز ذلك بشرطين :

أحدهما : أن يكون بالمسلمين قلة ويكون المشركين كثرة .

والثاني : أن يعلم من المشركين حسن رأي في الإسلام وميل إليه . ومتى استعان بهم
رضخ لهم ولم يسهم ، أي أعطاهم مكافأة ولم يشركهم في سهام المسلمين من الغنيمة .

الاستنصار بالضعفاء

- ١ - عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص قال :
رأى أبي أن له فضلاً على دونه ، فقال النبي ﷺ :
« هل تنصرون وترزقون إلا بضعفاءكم ؟ ! ... » رواه البخاري والنسائي .
ولفظ النسائي :
« إنما بنصر الله هذه الأمة بضعفيها . بدعوتهم ، وصلاتهم ، وإخلاصهم » .
٢ - وعن أبي الدرداء ، قال :
سمعت رسول الله ﷺ يقول :
« ابنوني في الضعفاء ، فانما ترزقون وتنصرون بضعفاءكم » رواه أصحاب السنن .
٣ - وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال :
« رب أشعث ، مدفوع ، بالباب ، لو أقسم على الله لأبره » ١ .

فضل الجهاد

الجهاد أفضل نوع من أنواع التطوع :

الجهاد : إعلاء لكلمة الله ، وتكفين لهدايته في الأرض ، وتركيز للدين الحق ، ومن ثم كان أفضل من تطوع الحج ، والعمرة ، وأفضل من تطوع الصلاة ، والصوم .
وهو مع ذلك ينتظم كل لون من ألوان العبادات ، سواء منها ما كان من عبادات الطاهر أو الباطن ، فإن فيه من عبادات الباطن الزهد في الدنيا ، ومفارقة الوطن ، وهجرة الرغبات ، حتى سماه الإسلام « الرهينة » .

فقد جاء في الحديث :

« رهبانية أمتي : الجهاد في سبيل الله » .

وفيه من التضحية بالنفس ، والمال ، وبيعها لله ، ما هو ثمرة من ثمرات الحب والإيمان ، واليقين والتوكل .

« إن الله استأجر من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل

١ - أي أن الرجل قد يبدد في هيئة لا تستحق الانظار ، ولكنه قوي الإيمان ، صادق اليقين ، فلو دعا ربه لاستجاب له بمجرد دعائه .

الله فيقتلونَ ويُقتلونَ وعداً عليه حقاً في التوراة والإنجيل والقرآن ومن أوفى بعهده من الله فاستبشروا ببنيكم الذي يابئتم به وذلك هو الفوز العظيم »^١ .
وقد عظم الإسلام أمره ، وبوه به في عامة السور المدنية ، وذم التاركين له ، والمعرضين عنه ، ووصفهم بالنفاق ومرض القلب .

المجاهد خير الناس

عن ابن عباس : أن النبي ﷺ قال :
« ألا أخبركم بخير الناس ! ... رجل بمسك بمنان فرسه في سبيل الله .
ألا أخبركم بالذي يتلوه : رجل معقل في غُيْبَةٍ له يؤدي حتى الله فيها .
ألا أخبركم بشر الناس : رجل يُسال بالله ولا يعطي به » .
وسئل النبي ﷺ ، أي الناس أفضل ؟ ... قال :
« مؤمن يجاهد في سبيل الله بنفسه وماله » .
قالوا : ثم من ؟
قال : « مؤمن في شُعبٍ من الشعاب يتقي الله ويدع الناس من شره » .
فقوله ﷺ : « ثم مؤمن في شُعبٍ من الشعاب يعبد ربه ويدع الناس من شره » ، فيه دليل لمن قال بتفضيل العزلة على الاختلاط ، وفي ذلك خلاف مشهور .
فذهب الشافعي ، وأكثر العلماء : أن الاختلاط أفضل بشرط رجاء السلامة من الفتن .
ومذهب طوائف أن الاعتزال أفضل .
وأجاب الجمهور عن هذا الحديث بأنه محمول على الاعتزال في زمن الفتن والحروب ، أو هو ليمن لا يسلم الناس منه ولا يصبر عليهم ، أو نحو ذلك من الخصوص .
وقد كانت الأنبياء - صلوات الله عليهم - وجاهير الصحابة والتابعين والعلماء والزهاد مختلطين ، فيحصلون منافع الاختلاط ، كشهود الجمعة ، والجماعة ، والجنائز ، وعبادة المرضى ، وحِلِّ التَّكْرِ ، وغير ذلك .
وأما الشُّعْب فهو : ما انفرج بين جبلين ، وليس المراد نفس الشعب خصوصاً ، بل المراد الإنفراد ، والإعتزال ، وذكر الشعب مثلاً ، لأنه خال من الناس غالباً . وهذا الحديث نحو الحديث الآخر ، حين سئل ﷺ عن النجاة فقال :
« أمسك عليك لسانك ، وليسعك بيتك ، وابك على خطيئتك » .

الجنة للمجاهد

روى الترمذي : أن رجلاً مالت نفسه إلى العزلة ، فسأل النبي ﷺ عنها ، فقال :
« لا تفعل ، فإن مقام أحدكم في سبيل الله أفضل من صلاته في بيته سبعين عاماً ، ألا تحبون أن يفقر الله لكم ويدخلكم الجنة ؟ اغزوا في سبيل الله » .
« من قاتل في سبيل الله فوات ناقة وجبت له الجنة » .

المجاهد يرتفع مائة درجة في الجنة :

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ قال :
« يا أبا سعيد ، من رضي بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد نبياً وجبت له الجنة » .
فحسب بها أبو سعيد ، فقال :
أعدها عليّ يا رسول الله ؟ ففعل .
ثم قال : « وأخرى يرفع بها العبد مائة درجة في الجنة ما بين كل درجتين ، كما بين السماء والأرض » .

قال : وما هي يا رسول الله ؟

قال : « الجهاد في سبيل الله ... الجهاد في سبيل الله ... » .

وقال رسول الله ﷺ :

« إن في الجنة مائة درجة ، أعدها الله للمجاهدين في سبيل الله ، ما بين الدرجتين كما بين السماء والأرض ، فإذا سألتم الله فاسألوه الفردوس ، فإنه أوسط الجنة ، وأعلى الجنة ، وفوقه عرش الرحمن ، ومنه تفرج أنهار الجنة » .

الجهاد لا يعدله شيء

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « قيل يا رسول الله ما يعدل الجهاد في سبيل الله عز وجل ؟

قال : لا يستطيعونه .

فأعاد عليه مرتين ، أو ثلاثاً ، كل ذلك يقول لا يستطيعونه .

وقال في الثالثة : مثل المجاهد في سبيل الله كمثل الصائم القائم بالآيات الله ، لا يفتقر من صلاة ولا صيام حتى يرجع المجاهد في سبيل الله » رواه الخمسة .

فضل الشهادة

قال رسول الله ﷺ : « لا يكلم أحد في سبيل الله - والله أعلم - عن يكلم في سبيل الله - إلا جاء يوم القيامة وجرحه يشعب دماً ، اللون لون الدم ، والريح ريح المسك » .

قال محمد بن إبراهيم : أُملي عليَّ عبد الله بن المبارك حين ودعته للخروج ، هذه الأبيات ، وأرسلها معي إلى الفضيل بن عياض :

يا عابد الحرمين لو أبصرتنا لعلت أنك في العبادة تلعب
من كان يخضب خده بدموعه فنحورنا بدمائنا تتخضب
أو كان يُتعب خيله في باطل فخيرلنا يوم الصبيحة تتعب
ريح العبير لكم ، ونحن غيرنا وهج السنايك والغبار الأطيب
ولقد أأنا من مقال نبينا قول صحيح صادق ... لا يكذب
لا يستوي غبار أهل الله في أنف امرئ ودخان نار الأيكذب
هذا كتاب الله ينطق بيننا ليس الشهيد ميت ! لا يكذب

قال : فلقيت الفضيل بن عياض بكتابه في المسجد الحرام .

فلما قرأه ذرفت عيناه وقال : صدق أبو عبد الرحمن ، ونصحني ، ثم قال :

أأنت ممن يكتب الحديث ؟ ... قلت : نعم ... قال : فاكسب هذا الحديث ، أجر حليكَ كتاب أبي عبد الرحمن إلينا .

وأُملي على الفضيل بن عياض : « حدثنا منصور بن المعتمر ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً قال :

يا رسول الله علمني عملاً أأل به ثواب المجاهدين في سبيل الله .

فقال : هل تستطيع أن تصلي فلا تفقر ، وتصوم فلا تفطر ؟ !

فقال يا رسول الله ، أنا أضعف من أن أستطيع ذلك » .

ثم قال النبي ﷺ :

« فوالذي نفسي بيده لو طوقت ذلك ما بلغت المجاهدين في سبيل الله » .

أو ما علمت أن المجاهد ليَسَنُّ في طوله فيكتب له بذلك الحسنات .

وقال رسول الله ﷺ لأصحابه :

« لما أسبب إخوانكم بأحد ، جعل الله أرواحهم في جوف طير خضر ، ترد أنهار الجنة ، وتاكل من ثمارها ، وتأوي إلى قناديل من ذهب ، معلقة في ظل العرش ، فلما وجدوا طيب ما كلهم ، ومشربهم ، ومقيلهم قالوا : من يبلغ إخواننا عنا أنا أحياء في الجنة نرزق لئلا يزهدوا في الجهاد ، فقال الله تعالى :

« أنا أبلغهم عنكم » وأنزل الله :

« ولا تحبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون * فرحين بما آتاهم الله من فضله ويستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم من خلفهم ألا خوف عليهم ولا هم يحزنون * يستبشرون بنعمة من الله وفضل وأن الله لا يضيع أجر المؤمنين »^١ .

وقال الرسول ﷺ :

« أرواح الشهداء في حواصل طير خضر ، تسرح في الجنة حيث شاءت » .

وقال ﷺ :

« الشهيد لا يجد ألم القتل إلا كما يجد أحدكم ألم القرصة »^٢ .

وقال ﷺ :

« أفضل الجهاد أن يعقر^٣ جوادك ، ويُراق^٤ دمك » .

عن جابر بن عتيك ، أن النبي ﷺ قال :

« الشهادة سبع - سوى القتل في سبيل الله - المطعون^٥ شهيد ، والفرق^٦ شهيد ، وصاحب ذات الجنب^٧ شهيد ، والمبطون^٨ شهيد ، وصاحب الحرق شهيد ، والذي يموت تحت الهدم شهيد ، والمرأة تموت يجمع^٩ شهيدة » رواه أحمد وأبو داود والنسائي بسند صحيح .

وعن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ ، قال :

« ما تعدون الشهيد فيكم ... ؟ »

قالوا : يا رسول الله ، من قتل في سبيل الله ، فهو الشهيد .

١ - سورة آل عمران الآيات ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ .

٢ - القرصة : اللعنة . ٣ - يعقر : يجرع .

٤ - يراق : يصب . ٥ - المطعون : من مات بالطاعون .

٦ - الفرق : الفريق .

٧ - ذات الجنب : القروح تصيب الإنسان داخل جنبه وتنشأ عنها الحمى والسهال .

٨ - المبطون : من مات بمرض البطن . ٩ - يجمع : أي التي تموت عند الولادة .

قال : « إن شهداء أمتي إذن لقليل » .

قالوا : فمن هم يا رسول الله ؟

قال : « من قتل في سبيل الله ، فهو شهيد . ومن مات في سبيل الله ^١ ، فهو شهيد .
ومن مات في الطاعون ، فهو شهيد . ومن مات في البطن ، فهو شهيد . والغريق شهيد »
رواه مسلم .

وعن سعيد بن زيد ، أن النبي ﷺ ، قال :

« من قتل دون ماله ، فهو شهيد . ومن قتل دون دمه ، فهو شهيد . ومن قتل دون
أهله ، فهو شهيد » رواه أحمد والترمذي ، وصححه .

قال العلماء : « المراد بشهادة هؤلاء كلهم ، غير المقتول في سبيل الله ، أنهم يكون
لهم في الآخرة ثواب الشهداء . وأما في الدنيا ، فيغسلون ، ويصلى عليهم .

« وبيان هذا : أن الشهداء ثلاثة أقسام : شهيد في الدنيا والآخرة ، وهو المقتول في
حرب الكفار . وشهيد في الآخرة دون أحكام الدنيا ، وهم هؤلاء المذكورون هنا .
وشهيد في الدنيا دون الآخرة ، وهو من غلّ من الغنمية ^٢ أو قتل مدبراً » .

وعن عبد الله بن عمر : أن رسول الله ﷺ قال : « يغفر الله للشهيد كل ذنب ، إلا
الدين ... » .

ويلحق بالدين مظالم العباد ، مثل : القتل ، وأكل أموال الناس بالباطل ، ونحو
ذلك .

الجهاد لإعلاء كلمة الله

إن الجهاد لا يسمى جهاداً حقيقياً إلا إذا قصد به وجه الله ، وأريد به إعلاء كلمته ،
ورفع راية الحق ، ومطاردة الباطل ، وبذل النفس في مرضاة الله ، فإذا أريد به شيء دون
ذلك من حظوظ الدنيا ، فإنه لا يسمى جهاداً على الحقيقة .

فمن قاتل ليعطى بمنصب ، أو يظفر بمنم ، أو يظهر شجاعة ، أو يتال شهرة ، فإنه
لا ينسب له في الأجر ، ولا حظٌّ له في الثواب .

١ - في سبيل الله : أي في طاعته . ٢ - راجع الجزء الأول من فقه السنة .

فمن أبي موسى ، قال :

« جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : الرجل يقاتل للمغنم ^١ والرجل يقاتل للذكر ^٢ والرجل يقاتل ليُرى مكانه ^٣ فمن في سبيل الله ؟ »

فقال : « من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ، فهو في سبيل الله . »

وروى أبو داود والنسائي : أن رجلاً قال :

« يا رسول الله ، أ رأيت رجلاً غزا يلتمس الأجر والذكر ، ما له ؟ »

فقال ﷺ :

لا شيء له .

فأعادها عليه ثلاث مرات .

فقال : لا شيء له ... إن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصاً وابتغي به

وجهه ... » .

إن النية : هي روح العمل ، فإذا تجرد العمل منها ، كان عملاً ميتاً ، لا وزن له

عند الله .

روى البخاري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ قال :

« إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » .

وإن الإخلاص الذي يعطي الأعمال قيمتها الحقيقية ، ومن ثم فإن المرء يبلغ بالإخلاص

درجة الشهادة ، ولو لم يُستشهد .

يقول الرسول عليه الصلاة والسلام :

« من سأل الله الشهادة بصدق بلغه الله منازل الشهادة وإن مات على فراشه » .

ويقول ﷺ :

« إن بالمدينة أقواماً ما سرتهم مسيرة ، ولا قطعتم وادياً ، إلا كانوا معكم ، حبسهم

العذر » .

وإذا لم يكن الإخلاص هو الباعث على الجهاد ، بل كان الباعث شيئاً آخر من أشياء

١ - أي لأجل الفينة . ٢ - ليذكر بين الناس .

٣ - يرى مكانه : يشتهر بالشجاعة .

الدنيا وأعراضها لم يحرم المجاهد الثواب والأجر فقط ، بل إنه بذلك يعرض نفسه للعذاب يوم القيامة .

فمن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال :

سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« إن أول الناس يقضى يوم القيامة عليه : رجل استشهد . فأُتي به فعرّفه نعمه ، فعرّفها .

قال : فما عملت فيها ؟

قال : قاتلت فيك حتى استشهدت . قال : كذبت ، ولكنك قاتلت لأن يقال : جريء فقد قيل ، ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي في النار .

ورجل تعلم العلم وعلمه ، وقرأ القرآن ، فأُتي به فعرّفه نعمه ، فعرّفها .

قال : فما عملت فيها ؟

قال : تعلمت العلم وعلمته ، وقرأت فيك القرآن . قال : كذبت ، ولكنك تعلمت العلم ليقال عالم . وقرأت القرآن ليقال هو قارئ . فقد قيل ، ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي في النار . ورجل وسع الله عليه ، وأعطاه من أصناف المال . فأُتي به فعرّفه نعمه ، فعرّفها .

قال : فما عملت فيها ؟

قال : ما تركت من سبيل تحب أن ينفق فيها إلا أفقت فيها لك . قال : كذبت ، ولكنك فعلت ليقال : هو جواد ، فقد قيل ، ثم أمر به فسحب على وجهه ، ثم ألقي في النار » رواه مسلم .

أجر الأجير

ومها كان المجاهد مخلصاً ، وأخذ من القسمة ، فإن ذلك ينقص من أجره .

فمن عبد الله بن عمر :

قال رسول الله ﷺ :

« ما من غزاة ، أو سرية تفزوا ، فتنتم وتسلم ، إلا كانوا قد جعلوا ثلثي أجورهم .

وما من غزاة أو سرية تخفق أو تصاب ، إلا تم أجورهم » رواه مسلم .

قال النووي :

« وأما معنى الحديث : فالصواب الذي لا يجوز غيره . أن الغزاة إذا سلحوا أو غنموا يكون أجرم أقل من أجر من لم يسلح ، أو سلم ولم يغم . وأن الغنمية هي في مقابلة جزء من أجر غزوم . فإذا حصلت لهم ، فقد تجملوا ثلثي أجرم المارتب على الغزو ، وتكون هذه الغنمية من جلة الأجور ... وهذا موافق للأحاديث الصحيحة المشهورة عن الصحابة كقوله :

« منا من مات ولم يأكل من أجره شيئاً .

ومنا من أينعت له ثمرته فهو يهديها : أي يحتلبها » .

فهذا الذي ذكرناه هو الصواب . وهو ظاهر الحديث ، ولم يأت حديث صريح صحيح يخالف هذا . فتعين حله على ما ذكرناه .

وقد اختار القاضي عياض معنى هذا الذي ذكرناه .

وروى أبو داود عن أبي أيوب أن النبي ﷺ قال :

« ستفتح عليكم الأمصار ، وستكونون جنوداً مجندة ، يقطع عليكم فيها بعوث ، فيكره الرجل منكم البعث فيها ، فيتخلص من قومه ، ثم يتصفح القبائل يعرض نفسه عليهم ، يقول : من أكفـه بعث كذا ، وذلك الأجير ، إلى آخر قطرة من دمه » .

فضل الرباط في سبيل الله

توجد ثغور يمكن أن تكون منافذ ينطلق منها العدو إلى دار الإسلام ، ومن الواجب أن تحصن هذه الثغور تحصيناً منيماً ، كي لا تكون جانب ضعف يستغله العدو ويعمله منطلقاً له .

وقد رغب الإسلام في حماية هذه الثغور ، بإعداد الجنود ليكونوا قوة للمسلمين .

وأطلق على لزوم هذه الثغور ، لأجل الجهاد في سبيل الله لفظ الرباط ، وأقله ساعة ، وتامه أربعون يوماً ، وأفضله ما كان بأشد للثغور خوفاً .

وقد اتفق العلماء على أنه أفضل من المقام بحكة .

وقد جاء في فضله من الأحاديث ما يلي :

١ - الرباط : معناه الإقامة في الثغر بإزاء العدو .

روى مسلم عن سلمان ، قال :

سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه ، وإن مات جرى عليه عمله ^١ الذي كان يعملهُ ، وأجرى عليه رزقه ^٢ ، وأمن الفتان » .

وقال : « كل ميت يختم ^٣ على عمله ، إلا الذي مات مرابطاً في سبيل الله ، فإنه ينمي ^٤ عمله إلى يوم القيامة ويأمن فتنه القبر » .

فضل الرمي بنية الجهاد

رغب الإسلام في تعلم الرمي والمناضلة بنية الجهاد في سبيل الله ، وحسبَ في التدريب على ذلك ورياضة الأعضاء بممارسة الرمي والمناضلة .

١ - عن عقبة بن عامر ، قال :

سمعت رسول الله ﷺ على المنبر وهو يقول :

« وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة » .

« ألا إن القوة الرمي ، ألا إن القوة الرمي ، ألا إن القوة الرمي » رواه مسلم .

٢ - وعنه ﷺ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« ستفتح عليكم أرضون ، فلا يعجز أحدكم أن يلبسَ بأسمه ، إن الله يدخل بالسهم الواحد الجنة ثلاثة نفر : صانعه ^٥ والممدُّ به ^٦ والرامي به في سبيل الله .

وقد شدد الإسلام تشديداً عظيماً في نسيان الرمي بعد تعلمه ، وأنه مكروه كراهة شديدة لمن تركه بلا عذر .

٣ - قال رسول الله ﷺ :

« من علِمَ الرمي ثم تركه فليس منا ، أو : قد عصى ... » رواه مسلم .

٤ - وقال ﷺ :

« كل شيء يلبو به الرجل باطل ، إلا رميه بقوسه ، وتأديبه فرسه ، وملاعبته أهله ، فإنه من الحق » .

١ - هذه فصيحة خاصة بالرابطة .

٢ - هذا كقولُه تعالى : « أحياء هتد وهم يَرْزُقُون » .

٣ - يختم على عمله : ينقطع عمله عنه ولا يصل فراجه إليه . ٤ - ينمي : يزداد وينمو .

٥ - يحسب في صتمه الخير . ٦ - التارل له .

قال القرطبي :

« ومعنى هذا والله أعلم : أن كل ما يتلهى به الرجل ، مما لا يفيد في العاجل ولا في الآجل فائدة ، فهو باطل والإعراض عنه أولى . وهذه الأمور الثلاثة ، فإنه وإن كانت يفعلها على أنه يتلهى بها وينشط ، فإنها حق لاتصالها بما قد يفيد ، فإن الرمي بالقوس ، وتأديب الفرس جميعاً من تعاون القتال ، وملاعبة الأهل قد تؤدي إلى ما يكون عنه ولد يوحد الله ويعبده ، فلماذا كانت هذه الثلاثة من الحق ؟ اهـ . القرطبي .

وقال النبي ﷺ :

« يا بني إسماعيل ، أرموا فإن أباكم كان رامياً .
وتعلم الفروسية واستعمال الأسلحة فرض كفاية » وقد يتعين .

الحرب في البحر أفضل من الحرب في البر :

لما كان القتال في البحر أعظم خطراً كان أكثر أجراً .

١ - روى أبو داود عن أم حرام ، أن النبي ﷺ قال :

« المائد ١ في البحر له أجر شهيد ، والتمترق له أجر شهيدين » .

وروى ابن ماجة عن أبي أمامة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

٢ - « شهيد البحر مثل شهيد البر والمائد في البحر كالمشحط في دمه في البر وما بين الموجبتين كقاطع الدنيا في طاعة الله ، وإن الله وكل ملك الموت بقبض الأرواح ، إلا شهيد البحر فإنه يتولى قبض أرواحهم . ويفر لشهيد البر الذنوب كلها إلا الدين ، ويفر لشهيد البحر الذنوب والدين » .

صفات القائد

وقد عد الفخري الصفات التي يجب أن تتوفر في قائد الجيش ، فقال :

قال بعض حكماء الترك :

« ينبغي أن يكون في قائد الجيش عشر خصال من أخلاق الحيوان :

جرأة الأسد ، وحيلة الخنزير ، وروغان الثعلب ، وصبر الكلب على الجراح ، وغارة الذئب ، وحراسة الكركي ، وسخاء الديك ، وشفقة الديك على الفرايج ، وحذر الغراب ، وحسن تحرو ، وهي دابة تكون بخراسان تسمن على السفر والكدة » .

١ - المائد : الذي يصيبه الغي .

الجهاد مع البر والفاجر :

لا يشترط في الجهاد أن يكون الحاكم عادلاً ، أو القائد باراً ، بل الجهاد واجب على كل حال ، وقد يكون للرجل الفاجر في ميدان الجهاد من البلاء ما ليس لغيره .

الواجب على قائد الجيش

يجب على القائد بالنسبة للجنود ما يأتي :

١ - مشاورتهم وأخذ رأيهم ، وعدم الاستبداد بالأمر دونهم ، لقول الله سبحانه :
« وشاورهم في الأمر »^١ .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال :
« ما رأيت أحداً قط كان أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله ﷺ » أخرجه أحمد والشافعي رضي الله عنهما .

٢ - الفرق بينهم ، ولين الجانب لهم ، قالت السيدة عائشة رضي الله عنها : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« اللهم من ولي من أمر أمتي شيئاً فرفق بهم ، فارفق به » أخرجه مسلم .

وروى عن معقل بن يسار أنه ﷺ قال :

« ما من أمير يلي أمور المسلمين ، ثم لا يحتد لهم ، ولا ينصح لهم إلا لم يدخل الجنة » .

وروى أبو داود ، عن جابر رضي الله عنه ، قال :

« كان رسول الله ﷺ يتخلف عن السير . فيزجي الضعيف ، ويردف ، ويدهم » .

٣ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، حتى لا يتورطوا في المعاصي .

٤ - تفقد الجيش حيناً بعد حين ، ليكون على علم بجنوده ، يمنع من لا يصلح للحرب من رجال ، وأدوات ، مثل الهذل وهو الذي يزهّد الناس في القتال ، والمرجف الذي يطلق الشائعات ، فيقول : ليس لهم مدد ولا طاقة .
وكذلك من ينقل أخبار الجيش وتحركاته ، أو يشير الفتن .

٥ - تعريف العرفاء .

٦ - عقد الآلوية والروايات .

١ - سورة آل عمران آية ١٥٩ .

٧ - تخير المنازل الصالحة ، وحفظ مكانها .

٨ - وكان يبت العيون ليُعرفَ حال العدو .

وكان من هدية ﷺ إذا أراد غزوة ورى بغيرها ١ .

وكان يبت العيون ليأتوه بجبر الأعداء ، وكان يرتب الجيوش ، ويتخذ الرايات والألوية .

قال ابن عباس :

وكانت راية رسول الله ﷺ سوداء ولوائه أبيض . رواه أبو داود .

وصايا رسول الله صلى الله عليه وسلم الى قواده

عن أبي موسى رضي الله عنه قال :

كان رسول الله ﷺ إذا بعث أحداً من أصحابه في بعض أمره قال :

« بشروا ، ولا تنفروا ، ويسروا ، ولا تمسروا » ٢ .

وعنه قال :

بمضي رسول الله ﷺ ، ومعاذاً الى اليمن فقال :

« يسروا ، ولا تمسروا ، وبشروا ، ولا تنفروا ، وتطوعوا ولا تختلفوا » ٣ رواها

الشيخان .

عن أنس رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ قال :

« انطلقوا باسم الله ، وبالله ، وعلى ملة رسول الله ، ولا تقتلوا شيخاً فانياً ، ولا

طفلاً صغيراً ، ولا امرأة » ، ولا تغلوا ، وضمو غنائمكم ، وأصلحوا ، وأحسنوا ٤ إن الله

يحب المحسنين » رواه أبو داود .

١ - أي ذكر غيرها وأرادها هي ، حتى لا يعرف العدو ما يريد عليه الصلاة والسلام .

٢ - في بعض أمره : أي في أمر من أعمال الولاية والإدارة . قال : بشروا أي من قرب إسلامه ، ومن تاب من العصاة بسمة رحمة الله وعظم ثوابه لمن آمن وعمل صالحاً . ولا تنفروا بذكر أنواع التخويف والوعيد . ويسروا على الناس . ولا تشددوا عليهم . فإن هذا ادعى حجة الدين .

٣ - ابتزكا الخلاف وأعمال الرفاق فهذا ادعى للنصر والتجاح ، وصدر الحديث موجه باعتبار الجماعة ، وجهزه باعتبار المتن .

٤ - إلا إذا كان مقاتلاً أو ذا رأي فقد أمر (ص) بقتل زيد بن الصمة الذي كان في جيش هوازن لل رأي فقط وعمره يومئذ مائة وعشرين سنة .

٥ - إلا إذا كانت مقاتلة أو والية عليهم أو لها رأي فيهم .

٦ - بسند صالح : لسأل الله صلاح الحال ، في الحال والمآل . آمين .

وصية عمر رضي الله عنه

وكتب عمر بن الخطاب الى سعد بن أبي وقاص، رضي الله عنها، ومن معه من الأجناد،
أما بعد :

فإني آمرك ومن معك من الأجناد بتقوى الله على كل حال ، فإن تقوى الله أفضل
العدة على العدو، وأقوى المكيدة في الحرب، وآمرك ومن معك أن تكونوا أشد احتراماً
من المعاصي منكم من عدوكم ، فإن ذنوب الجيش أخوف عليهم من عدوهم ، وإنما ينصر
المسلمون بمصبة عدوهم لله ، ولولا ذلك لم تكن لنا بهم قوة ، لأن عدداً ليس معددهم ،
ولا عدتنا كعدمتهم ، فإن استوينا في المعصية كان لهم الفضل علينا في القوة ، وإلا تنصر
عليهم بفضلنا لم نغلبهم بقوتنا ، فاعملوا أن عليكم في سيركم حافظة من الله يعملون ما
تفعلون ، فاستحيوا منهم ، ولا تعملوا بمعاصي الله وأنتم في سبيل الله ، ولا تقولوا إن
عدونا شر منا ، فلن يسلط علينا ، فرب قوم سلط عليهم شر منهم ، كما سلط على
بني إسرائيل لما عملوا بساخط الله كفار المجوس ، فجاسوا خلال الديار ، وكان وعداً
مفغولاً ، أسألو الله العون على أنفسكم ، كما تسألونه النصر على عدوكم . أسأل الله ذلك لنا
ولكم .

وتفرق المسلمين في سيرهم ، ولا تجشمهم سيراً يتعبهم ، ولا تقصر بهم عند منزل يرفق
بهم حتى يبلغوا عدوهم ، والسفر لم ينقص قوتهم ، فإنهم سائرون الى العدو مقيم ، حامي
الأنفس والكراع ، وأقم بمن معك في كل جمعة يوماً وليلة ، حتى تكون لهم راحة
يحيون فيها أنفسهم ، ويرمون أسلحتهم وأمتعتهم ، ونح منازلهم عن قرى أهل الصلح
والذمة ، فلا يدخلها من أصحابك إلا من تثق بدينه ، ولا يرزأ أحداً من أهلها شيئاً ،
فإن لهم حرمة وذمة ، ابتليتم بالوفاء بها ، كما ابتلوا بالصبر عليها ، فما صبروا لكم فنولهم
خيراً ، ولا تستصروا على أهل الحرب بظلم أهل الصلح .

وإذا وطئت أرض العدو ، فأذك العيون بينك وبينهم ، ولا يخفى عليك أمرهم ،
وليكن عندك من العرب ، أو من أهل الأرض من تطمئن الى نصحه وصدقه ، فإن
الكذب لا تنفعك خبره ، وإن صدقك في بعضه ، والناس عين عليك ، وليس عيناً لك .

وليكن منك عند دنوك من أرض العدو أن تكثر الطلائع ، وتب السرايا بينك
وبينهم ، فتقطع السرايا أمدادهم ومراقهم ، وتتبع الطلائع عوراتهم .

وانتق للطلائع أهل الرأي والبأس من أصحابك ، وتخبر لهم سوابق الخيل ، فان لقوا عدواً كان أول من تلقاهم القوة من رأيك ، واجعل أمر السرايا الى أهل الجهاد ، والصبر على الجلاء ، ولا تخص بها أحداً بهوى ، فتضيع من رأيك وأمرك أكثر مما حايبت به أهل خاصتك ، ولا تبعثن طليعة ولا سرية في وجه تتخوف فيه غلبة أو صنيعه ونكاية . فإذا عاينت العدو فاضم إليك أقاصيك ، وطلائعك ، وسراياك ، واجمع إليك مكيدتك وقوتك ، ثم لا تعاجلهم المناجزة ؛ ما لم يستكرهك قتال ، حتى تبصر عورة عدوك ومقاتله ، وتعرف الأرض كلها كعرفة أهلها ، فتصنع بعدوك كصنعه بك .

ثم أذك على عسكريك ، وتيقظ من البيات جهديك ولا تغر بأسير له عقد إلا ضربت عنقه ، لتزهب به العدو الله وعدوك .

والله ولي أمرك ومن معك ، وولي النصر لكم على عدوكم ، والله المستعان »

واجب الجنود

وواجب الجنود بالنسبة لقائدهم : الطاعة في غير معصية فقد روى البخاري ، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال :
« من أطاعني فقد أطاع الله ، ومن عصاني فقد عصى الله ، ومن يطع الأمير فقد أطاعني ، ومن يعص الأمير فقد عصاني » .
وأما الطاعة في المعصية ، فإنه منهي عنها ، لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .
وقد روى البخاري ومسلم عن علي كرم الله وجهه ، قال :
« بعث رسول الله ﷺ سرية ، واستعمل عليهم رجلاً من الأنصار ، وأمرهم أن يسموا له ويطيعوا ، فمضوا في شيء ، فقال : اجمعوا لي حطباً ، فجمعوا . ثم قال : أوقدوا ناراً ، فأوقدوا . ثم قال : ألم يأمركم رسول الله ﷺ أن تسموا وتطيعوا ؟ فقالوا : بلى .
قال : فادخلوها ، فظفر بعضهم الى بعض ، وقالوا : إنما فررنا إلى رسول الله من النار ، فكانوا كذلك حتى سكن غضبه ، وطفئت النار .
فما رجعوا ذكروا ذلك لرسول الله ﷺ ، فقال :
« لو دخلوها ، ما حرحوا منها أبداً ، وقال : لا طاعة في معصية الخالق ، إنما الطاعة في المعروف » .

وجوب الدعوة قبل القتال

يجب أن يبدأ المسلمون بالدعوة قبل القتال ، أخرج مسلم عن بُريدة ، رضي الله عنه ، قال :

« كان النبي ﷺ إذا أُمِّرَ أميراً على جيش أو سرية^١ أوصاه في خاصته بتقوى الله ، ومن معه من المسلمين خيراً^٢ ، ثم قال : اغزوا باسم الله في سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله ، أغزوا ولا تغلوا ، ولا تغنروا ، ولا تستولوا ، ولا تقتلوا وليداً^٣ ، وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال : فآبئتن ما أبأوك فاقبل منهم وكف عنهم ، ادعهم إلى الإسلام ، فإن أبأوك فاقبل منهم وكف عنهم ، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين ، وأخبرهم أنهم فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين ، وعليهم مما على المهاجرين ، فإن أبأ أن يتحولوا^٤ ، فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين ، يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين^٥ .

ولا يكون لهم في الغنمة والفيء شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين ، فإن أبأ فسلمهم الجزية^٦ ، فإن هم أبأوك فاقبل وكف عنهم ، فإن هم أبأ فاستن بالله وقاتلهم ، وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه ، فلا تجعل لهم ذلك^٧ ، ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك ، فانكم إن تحفروا ذمكم وذمم أصحابكم أهون من أن تحفروا ذمة الله وذمة رسوله^٨ ، وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله ، فلا تقبل منهم ، ولكن أنزلهم على حكمك ، فانك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا^٩ » رواه الحنفية إلا البخاري .

- ١ - السرية : قطعة من الجيش . ٢ - أوصاه بتقوى الله ، وأوصاه بالمسلمين خيراً .
- ٣ - لا تغلوا : أي لا تخمروا في الغنمة ، ولا تغنروا : لا تنتقصوا عهداً . ولا تستولوا : أي لا تشوهوا القتلى بقطع الأذن والاذن وخوها ولا تقتلوا وليداً أي صبياء ، وكذا الشيخ الكبير والمرأة لأنهم لا يقاتلون .
- ٤ - هي الإسلام والمجبرة وإلا فالجزية .
- ٥ - من دارهم ويجاهدوا .
- ٦ - من الأعراب أهل البادية . وحكم الله فيهم أنه ليس لهم في الغنمة والفيء شيء إلا إذا جاهدوا .
- ٧ - فسان أبأ : أي عن الإسلام . فسلمهم الجزية : لعل هذا قبل تخصيصها بأهل الكتاب الواردة في سورة التوبة .
- ٨ - فأرادوك : أي طلبوا منك . ٩ - الذمة : العهد . والإخفار : نقض العهد .
- ١٠ - والوارد التحرز عن عهد الله وحكمه احتراماً لها .

وحاصر أحد جيوش المسلمين قصرًا من قصور فارس ، وكان الأمير « سلمان الفارسي » فقالوا :

يا أبا عبد الله ، ألا تنهد إليهم ؟^١

قال : دعوني أَدعهم ، كما سمعت رسول الله ﷺ يدعو .

فأتاهم ، فقال لهم : إنما أنا رجل منكم ، فارسي ، والعرب يطيمنوني ، فإن أسلمتم فلکم مثل الذي لنا ، وعليكم ما علينا ، وإن أبَيْتم إلا دينكم ، تركناكم عليه وأعطونا الجزية عن يد وأنتم صاغرون .

قال : ورطن إليهم بالفارسة وأنتم غير محمودين^٢ ، وإن أبَيْتم ، نابذناكم على سواء^٣ .

قالوا : ما نحن بالذي يعطي الجزية ، ولكننا نقاتلكم .

قالوا : يا أبا عبد الله ، ألا تنهد إليهم ؟

قال : فدعاهم ثلاثة أيام إلى مثل هذا^٤ ، ثم قال : انهضوا إليهم ، قال : فنهضنا إليهم ففتحنا ذلك القصر . رواه الترمذي .

قال أبو يوسف : لم يقابل رسول الله ﷺ قوماً قط ، فيما بلغنا حتى يدعوهم إلى الله ورسوله .

وقال صاحب الأحكام السلطانية :

وس لم تبليهم دعوة الإسلام ، يحرم علينا الإقدام على قتالهم غرة وبياتاً بالقتل والتحريق . ويحرم أن نبداهم بالقتال ، قبل إظهار دعوة الإسلام لهم وإعلامهم من معجزات النبوة ومن ساطع الحجة بما يقودهم إلى الإجابة .

ويرى السرخسي من أئمة المذهب الحنفي : أنه يحسن أن لا يقاتلهم فور الدعوة ، بل يتركهم يبيتون ليلة يتفكرون فيها ويتدبرون ما فيه مصلحتهم .

ويرى الفقهاء أن أمير الجيش إذا بدأ بالقتال قبل الإنذار بالحجة والدعاء إلى إحدى الأمور الثلاثة ، وقتل من الأعداء غرة وبياتاً ضمن ديّات نفوسهم .

ذكر البلاذري في فوح البلدان :

أن أهل سمرقند ، قالوا لعاملهم « سليمان بن أبي السرى » : إن قتيبة بن مسلم الباهلي

١ - تأمر الجيش بالرحم عليهم .

٢ - قال هذه الكلمة لهم بالفارسية .

٣ - أعلنّاكم به ، وقاتلناكم .

٤ - فيه طلب الدعوة ثلاثة أيام ، رحمة بهم لعلهم يسلمون .

غدر بنا وظلمنا ، وأخذ بلادنا ، وقد أظهر الله العدل والإنصاف ؛ فأذن لنا ، فليفتد منا وفد الى أمير المؤمنين يشكو ظلامتنا ، فإن كان لنا حق أعطيناه ، فإن بنا إلى ذلك حاجة ، فأذن لهم ، فوجهوا منهم قوماً الى « عمر بن عبد العزيز » رضي الله عنه ، فلما علم عمر ظلامتهم كتب الى سليمان يقول له : إن أهل سمرقند ، قد شكوا إلي ظلماً أصابهم ، وتحاملاً من قتيبة عليهم حتى أخرجهم من أرضهم ، فإذا أتاك كتابي فاجلس لهم القاضي ، فليُنظر في أمرهم ، فإن قضى لهم ، فأخرجهم الى مسكرهم كما كانوا وكنتم ، قبل أن تظهر عليهم قتيبة .

فاجلس لهم سليمان « جميع بن حاضر » للقاضي ، ففضى أن يخرج عرب سمرقند الى مسكرهم وينابذوهم على سواء ، فيكون صلحاً جديداً أو ظفراً عتوة .

فقال أهل السند : بل نرضى بما كان ، ولا نجد حرباً ، لأن ذوي رأيهم ، قالوا : قد خالطنا هؤلاء القوم ، وأقننا معهم ، وأمتننا وأمتناهم ، فإن عدنا الى الحرب ، لا ندري لمن يكون الظفر ، وإن لم يكن لنا ، كنا قد اجتلبنا عداوة في المنازعة ، فتركوا الأمر على ما كان ، ورضوا ولم ينازعوا بعد أن عجبوا من عدالة الإسلام والمسلمين وأكبروها ، وكان ذلك سبباً في دخولهم الإسلام مختارين .

وهذا عمل لم نعلم أن أحداً وصل في العدل إليه .

الدعاء عند القتال

ومن آداب القتال أن يستغيث المجاهدون بالرب سبحانه ، ويستنصروه ، فإن النصر بيد الله .

وقد كان هذا هدي الرسول ﷺ وهدي أصحابه من بعده .

١ - فعن أبي داود : أن النبي ﷺ ، قال :

« ثنتان لا تردان : الدعاء عند النداء ، وعند البأس ، حين يلحم بعضهم بعضاً » .

٢ - قال الله عز وجل :

« إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجِبْ لَكُمْ » ٢ .

١ - أي وجتم إل ما كنتم عليه قبل الفز .

٢ - سورة الأنفال آية ٩ .

٣ - روى الثلاثة عن عبد الله بن أبي أوفى ، أن رسول الله ﷺ في بعض أيامه التي لقي فيها العدو ، انتظر حتى مالت الشمس ، ثم قام في الناس . فقال :
 « أيها الناس ... لا تتمنوا لقاء العدو ، وسأول الله المافية ، فإذا لقيتموهم فاصبروا واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف » .
 ثم قال :

« اللهم منزل الكتاب ، ويجري السحاب ، وهازم الأحزاب ، اهزمهم وانصرتنا عليهم » .

٤ - وكان من دعائه ﷺ ، إذا غزا :
 « اللهم أنت عضدي ونصيري ، بك أحول^١ وبك أصول^٢ ، وبك أقاتل » رواه أصحاب السنن .

٥ - وروى البخاري ومسلم : أنه ﷺ دعا يوم الأحزاب فقال :
 « اللهم منزل الكتاب ، سريع الحساب ، اهزم الأحزاب ، اللهم اهزمهم وزلزلهم » .

القتال

الإسلام يهتم بدعوة العالم الإنساني الى الدخول في هدايته ، لينعم بهذه الهداية ويستظل بظلها الظليل .
 وإن الأمة الإسلامية هي الأمة المنتدبة من قبل الله لإعلاء دينه ، وتبليغ وحيه ، وهي منتدبة كذلك لتحرير الأمم والشعوب .
 وهي بهذا الاعتبار كانت خير الأمم ، وكانت مكانتها من غيرها مكانة الاستاذ من التلاميذ .
 وما دام أمرها كذلك ، فيجب عليها أن تحافظ على كيائها الداخلي ، وتكافح لتأخذ حقها بيدها ، وتجاهد ، لتتبوأ مكانتها التي وضعها الله فيها .
 وكل تقصير في ذلك يعتبر من الجرائم الكبرى ، التي يجازي الله عليها بالذل والانحلال ، أو الفناء والزوال .

١ - أحول : احتال في مكر كيد العدو .

٢ - أصول : أحل على العدو .

وقد نهى الإسلام عن الوهن ، والدعوة الى السلم ، طالما لم تصل الأمة الى غايتها ولم تحقق هدفها ، واعتبر السلم في هذه الحالة لا معنى له إلا الجبن ، والرضا بالدون من العيش . وفي هذا يقول الله سبحانه :

« فلا تهنأوا وتدعوا الى السلم وأنتم الأعداء والله معكم ولن يتركم أعمالكم »^١ .

أي الأعداء : عقيدة ، عبادة ، وخلقا ، وأدبا ، وعلما ، وعسلا .

إن السلم في الإسلام لا يكون إلا عن قوة واقتدار .

ولذلك لم يجعله الله مطلقا ، بل قيده بشرط أن يكف المدعو عن العدوان ، وبشرط ألا يبقى ظم في الأرض ، وألا يُفْتَنَ أحد في دينه .

فإذا وجد أحد هذه الأسباب ، فقد أذن الله بالقتال .

وهذا القتال هو القتال الذي تسترخض فيه الأنفس ، ويضحى فيه بالمهج والأرواح . إنه لا يوجد دين من الأديان دفع بأهله الى خوض غمرات الحروب . وقذف بهم الى ساحات القتال ، في سبيل الله والحق ، وفي سبيل المستضعفين ، ومن أجل الحياة الكريمة - غير الإسلام - ومن استعرض الآيات القرآنية ، والسيرة العملية لرسول الله ﷺ وخلفائه من بعده ، يرى ذلك واضحا جليا ، فالله سبحانه ينتدب هذه الأمة الى بذل أقصى ما في وسعها ، فيقول :

« وجاهدوا في الله حق جهاده »^٢ .

وبين أن هذا الجهاد هو الإيمان العملي ، الذي لا يكمل الدين إلا به ، فيقول :

« أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون * ولقد فتنتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين »^٣ .

ويوضح أن هذه سنة الله مع المؤمنين ، وأنه ليس للنصر ولا للجنة سبيل غيره . فيقول :

« أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتيكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء * وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ألا إن نصر الله قريب »^٤ .

ويوجب إعداد العدة ، وأخذ الأهبة . فيقول :

« وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم »^٥ .

١ - سورة محمد آية ٣٥ . ٢ - سورة الحج آية ٣٨ . ٣ - سورة العنكبوت آية ٢ ، ٣ .
٤ - سورة البقرة آية ٢١٤ . ٥ - سورة الأنفال آية ٦٠ .

والإعداد يتطور بحسب الظروف والأحوال ، ولفظ القوة يتناول كل وسيلة من شأنها أن تدحر العدو .

وقد جاء في الحديث الصحيح :

« ألا إن القوة الرمي ، ألا إن القوة الرمي ، ألا إن القوة الرمي » .

ومن الإعداد الحيلة والتجنيد لكل بقادر عليه .

« يا أيُّها الذين آمنوا خذوا حذرکم فانفروا ثباتٍ أو انفروا جميعاً »^١ .

وأخذ الحذر لا يتم إلا بالإعداد البري ، والبحري ، والجوي .

ويأمر بالخروج للقاء العدو في السر واليسر ، والمنشط والمكره . فيقول :

« انفروا خفافاً وثقالاً »^٢ .

والإسلام يعتمد على الروح المعنوية أكثر مما يعتمد على القوة المادية ، ولهذا يستثير الهمم والمزائم ، فيقول :

« فليقاتل في سبيل الله الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة . ومن يقاتل في سبيل الله فيقتل أو يغلب فسوف نؤتيه أجراً عظيماً . ومالکم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك ولياً واجعل لنا من لدنك نصيراً »^٣ .

ويصبر المؤمنون بأنهم إن كانوا يألون فإن عدوهم يألم كذلك مع الاختلاف البعيد بين هدف كل منهم فيقول :

« ولا تسهئوا في ابتغاء القوم إن تكونوا تألمون فإنهم يألون كما تألمون وترجون من الله ما لا يرجون »^٤ .

ويقول :

« الذين آمنوا يُقاتلون في سبيل الله والذين كفروا يُقاتلون في سبيل الطاغوت فقاتلوا أولياء الشيطان إن كيد الشيطان كان ضعيفاً »^٥ .

أي أن المؤمنين لهم هدف سام ، ولهم رسالة يحاهدون من أجلها ، وهي رسالة الحق والخير وإعلاء كلمة الله .

ويوجب الثبات عند اللقاء فيقول :

١ - سورة النساء آية ٧١ . ٢ - سورة التوبة آية ٤١ . ٣ - سورة النساء آية ٧٥ ، ٧٤ .

٤ - سورة النساء آية ٧٦ . ٥ - سورة النساء آية ١٤٠ .

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ * وَمَنْ يُولِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنْ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ »^١ .

ويرشد الى القوة الممنوية ، فيقول :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ فِتْنَةً فَاقْبَلُوهَا وَإِذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ »^٢ .
ويكشف عن نفسية المؤمنين ، وأن من شأنها الاستمالة في الدفاع ، فهم بين أمرين لا ثالث لهما : إما قاتلين ، وإما مقتولين ، فيقول :

« إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ »^٣ .

وفي الحالة الأولى لهم النصر ، وفي الثانية لهم الشهادة :

« قُلْ هَلْ تَرْضَوْنَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنِ »^٤ .

وإن القتل في سبيل الله ليس موتاً أبدياً ، وإنما هو انتقال الى ما هو أرقى وأبقى ، وإن الفناء في سبيل الله هو عين البقاء :

« وَلَا تَحْسَبِ الَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أحيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ * فَرِحِينَ بِآثَامِ اللَّهِ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا يُخْزِلُونَ * يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةِ اللَّهِ وَفَضْلِهِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ »^٥ .

والله مع المجاهدين لا يتخلل عنهم أبداً :

« إِذْ يَرْحَى رَيْثُكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنْتُمْ مَعَكُمْ فَثَبَّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا سَأَلَتْنِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرَّعْبَ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ »^٦ .

ثم هو سبحانه يعدم على ذلك ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة ، فيقول :

١ - سورة الأنفال الآية ١٦٠ ، ١٦١ . ٢ - سورة الأنفال الآية ٤٤ ، ٤٥ .

٣ - سورة التوبة آية ١١١ . ٤ - سورة التوبة آية ٥٢ .

٥ - سورة آل عمران الآية ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ . ٦ - سورة الأنفال آية ١٢ .

« يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارةٍ تنجيكم من عذاب أليم * تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ، ذلكم خيرٌ لكم إن كنتم تعلمون * يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها الأنهارُ ومساكن طيبةٌ في جنات عدن ذلك الفوز العظيم ، وأخرى تحبونها نصرٌ من الله وفتحٌ قريبٌ وبشر المؤمنين »^١.

وهذا الأسلوب ربّي القرآن الكريم المسلمين الأوائل ، وأوجد في نفوسهم الإيمان الذي كان فيصلاً بين الحق والباطل ، ونهض بهم إلى حيث النصر ، والفتح والتمكن في الأرض :

« يا أيها الذين آمنوا إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم »^٢.

« وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم ، وليمكننهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً يعبدونني لا يشركون بي شيئاً »^٣.

وجوب الثبات أثناء الزحف

يجب الثبات عند لقاء العدو ، ويحرم الفرار .

يقول الله سبحانه وتعالى :

« يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم فئةً فاثبتوا واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون »^٤.

ويقول عز من قائل :

« يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا زحفاً فلا تولوهم الأدبار * ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفاً لقتالٍ أو متحيزاً إلى فئةٍ فقد باءَ بغضبٍ من الله ومأواه جهنم وبئس المصير »^٥.

والآية توجب الثبات وتحرم الفرار إلا في إحدى حالتين ، فإنه يجوز فيها الانصراف عن العدو .

١ - سورة الصف الآيات ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ .

٢ - سورة محمد آية ٧ . ٣ - سورة النور آية ٥٥ .

٤ - سورة الأنفال آية ١٦ . ٥ - سورة الأنفال آية ١٦ .

الحالة الاولى :

أن ينصرف للقتال، أي أن ينصرف من جهة الى جهة أخرى حسب ما يقتضيه الحال،
فله أن ينتقل من مكان ضيق الى مكان أرحب منه ، أو من موضع مكشوف الى موضع
آخر يسره ، أو من جهة سفلى الى جهة عليا .
وهكذا ، بما هو أصلح له في ميدان الحرب والقتال .

الحالة الثانية :

أن يتعيز الى فئة ، أي ينحاز الى جماعة من المسلمين ، إما مقاتلا معهم ، أو
مستجداً بهم .

وسواء أكانت هذه الفئة قريبة أم بعيدة .

روى سميد بن منصور : أن عمر رضي الله عنه ، قال :

لو أن أبا عبيدة تحيزَ إليّ لكنت له فئة .

وأبو عبيدة كان بالعراق ، وعمر كان بالمدينة .

وقال عمر أيضاً : « أنا فئة كل مسلم » .

وروى ابن عمر رضي الله عنهما : أنهم أقبلوا على رسول الله ﷺ لما خرج من بيته
قبل صلاة الفجر ، وكانوا قد فروا من عدوم ، فقالوا : نحن الفرارون فقال ﷺ :
« بل أنتم المكارون » ، أنا فئة كل مسلم .

ففي هاتين الحالتين المتقدمتين ، يجوز للمقاتل أن يفر من العدو وهو ، إن كان فراراً
ظاهراً ، فهو في الواقع محاولة لاتخاذ موقف أصلح لمواجهة العدو .

وفي غير هاتين الصورتين يكون الفرار كبيرة من كبائر الإثم وموبقة توجب العذاب
الآليم .

يقول الرسول ﷺ :

« اجتنبوا السبع الموبقات »^١ ، قالوا : وما هن يا رسول الله ؟ قال : « الشرك بالله ،
والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله ، وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف »^٢ ، وقذف
المحسنات المؤمنات الفاضلات » .

١ - هكرون : جمع هكار ، وهو المطاف الذي يطفئ الى الحرب بعد الحياذ عنها .

٢ - الموبقات : المهلكات . ٣ - التولي يوم الزحف : الفرار من الحرب .

الكذب والغداع عند الحرب

يحوز في الحرب الغداع والكذب لتضليل العدو ما دام ذلك لم يشتمل على نقض عهد أو إخلال بأمان .

ومن الغداع أن يخادع القائد الأعداء بأن يوهمهم بأن عدد جنوده كثيرة كثيرة وعتاده قوة لا تقهر .

وفي الحديث الذي رواه البخاري عن جابر أن النبي ﷺ قال : « الحرب خدعة » . وأخرج مسلم من حديث أم كلثوم بنت عقبة رضي الله عنها ، قالت : « لم أسمع النبي ﷺ يُرخص في شيء من الكذب مما يقول الناس إلا في الحرب ، والإصلاح بين الناس ، وحديث الرجل امرأته ، وحديث المرأة زوجها » .

الفرار من المثلين

تقدم أنه يحرم الفرار أثناء الزحف إلا في إحدى الحالتين : « التحرف للقتال » أو التحيز إلى فئة » .

وبقي أن نقول : إنه يحوز الفرار أثناء الحرب إذا كان العدو يزيد على المثلين ، فإن كان مثليين فما دونها فإنه يحرم الفرار . يقول الله عز وجل :

« الْآن خُضْتُ اللَّهُ عَنْكُمْ وَاعْلَمُ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ »^١ .

قال في المذهب :

« إن زاد عددهم على مثلي عدد المسلمين جاز الفرار » .

لكن إن غلب على ظنهم أنهم لا يهلكون ، فالأفضل الثبات ، وإن ظنوا الهلاك ، فوجهان :

الأول : يلزم الإنصراف ، لقوله تعالى :

« وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ » .

الثاني : فيستحب ولا يجب ، لأنهم إن قتلوا فازوا بالشهادة .

وإن لم يزد عدد الكفار على مثلي عدد المسلمين ؛ فإن لم يظنوا الهلاك لم يحز الفرار ، وإن ظنوا فوجهان .

١ - سورة الأنفال آية ٦٦ .

يجوز لقوله تعالى :

« ولا تفلحوا بأيديكم إلى التهلكة » .

ولا يجوز ، وصححه ، لظاهر الآية .

وقال الحاكم : إن ذلك يرجع إلى ظن المقاتل واجتهاده ، فإن ظن المقاومة لم يحل الفرار ، وإن ظن الهلاك جازَّ الفرار إلى فئة وإن بعدت ، إذا لم يقصد الإقلاع عن الجهاد .
وزهد ابن الماجشون ورواه عن مالك إلى : أن الضَّعْف إنما يعتبر في القسوة لا في العدد ، وأنه يجوز أن يفر الواحد عن واحد إذا كان أعتق جواداً منه ، وأجود سلاحاً ، وأشد قوة وهذا هو الأظهر .

الرحمة في الحرب

وإذا كان الإسلام أباح الحرب كضرورة من الضرورات ، فإنه يجعلها مقدرة بقدرها ، فلا يُقتل إلا من يقاتل في المعركة ، وأما من تجنب الحرب فلا يحل قتله أو التعرض له بحال .

وحرم الإسلام كذلك قتل النساء ، والأطفال ، والمرضى ، والشيوخ ، والرهبان ، والعباد ، والأجراء .

وحرم المُنْتَهة ، بل حرم قتل الحيوان ، وإفساد الزروع ، والمياه ، وتلوين الآبار ، وهدم البيوت .

وحرم الإجهاز على الجريح ، وتلبس الفار ، وذلك أن الحرب كعملية جراحية ، لا يجب أن تتجاوز موضع المرض بكان .

وفي ذلك روى سليمان بن بريدة عن أبيه :

« أن الرسول ﷺ ، كان إذا أشر أميراً على جيش أو سرية ، أوصاه في خاصته بتقوى الله ، ومن معه من المسلمين خيراً ، ثم قال : « أغزوا باسم الله ، في سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله ، أغزوا ولا تغلوا ، ولا تغدروا ، ولا تقتلوا ، ولا تقتلوا وليداً » .

وحدث نافع عن عبد الله بن عمر : أن امرأة وُجِدت في بعض مفازي الرسول ﷺ مقتولة ، فأنكر ذلك ، ونهى عن قتل النساء والصبيان . رواه مسلم .

وروى رباح بن ربيع : أن الرسول ﷺ سرَّ على امرأة مقتولة في بعض الغزوات ولعلها هي المرأة في الحديث المذكور قبل هذا . فوقف عليها ، ثم قال :

« ما كانت هذه لتقاتل » ، ثم نظر في وجوه أصحابه وقال لأحدم :

« إحق بمخالد بن الوليد ، فلا يقتلن ذرية ، ولا عسيفاً (أي أجيالاً) ولا امرأة » .

وعن عبد الله بن زيد قال :

« نهى النبي ﷺ عن النسيء ، والمثلة ، وراه البخاري .

وقال عمران بن الحصين :

« كان النبي ﷺ يحثنا على الصدقة ، وينهانا عن المثلة » ١ .

وفي وصية أبي بكر رضي الله عنه لأسامة حين بعثه إلى الشام :

« لا تخونوا ، ولا تغلوا ، ولا تغدروا ، ولا تقتلوا ، ولا تقتلوا طفلاً صغيراً ، ولا شيخاً كبيراً ، ولا امرأة ، ولا تعقروا نخلاً ، ولا تحرقوه ، ولا تقطعوا شجرة مثمرة ، ولا تذهبوا ساءة ، ولا بقره ، ولا بغيلاً ، إلا لما كلة ، وسوف تمرن بأقوام قد فرغوا أنفسهم في الصوامع (يريد الرهبان) ، فدعهم وما فرغوا أنفسهم له » .
وكذلك كان يفعل سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فقد جاء في كتاب له :
« لا تغلوا ، ولا تغدروا ، ولا تقتلوا وليداً ، واتقوا الله في الفلاحين » .
وكان من وصاياه لأمرأه الجنود :
« ولا تقتلوا همراً ، ولا امرأة ، ولا وليداً . وقرقوا قتلهم إذا التقى الزحفان ، وعند شن الغارات » .

الفارة على الأعداء ليلاً

ويجوز الإغارة على الأعداء ليلاً ٢ .

قال الترمذي :

« وقد رخص قوم من أهل العلم في الفارة بالليل ، وكرهه بعضهم » .

وقال أحمد وإسحاق :

« لا بأس أن يبيت العدو ليلاً » .

وسئل الرسول ﷺ عن أهل الدار من المشركين يُبَيِّتُونَ ، فيصاب من نساءهم

وذرايعهم ، فقال :

« هم منهم » رواه البخاري ومسلم من حديث الصمصم بن جثام .

قال الشافعي : « انتهى عن قتل نساءهم وصبيانهم ، إنما هو في حال التمييز والتفرد » .

وأما البيات ، فيجوز ، وإن كان فيه إصابة ذرايعهم ونساءهم .

١ - المثلة : هي تشويه القتل بأي صورة من الصور .

٢ - الإغارة ليلاً : هي التي يطلق عليها لفظ « البيات » .

انتهاء الحرب

تنتهي الحرب بأحد الأمور الآتية :

- ١ - إسلام المحاربين ، أو إسلام بعضهم ودخولهم في دين الله ، وفي هذه الحال يصبحون مسلمين ، ويكون لهم ما للمسلمين ، وعليهم ما عليهم من الحقوق والواجبات .
- ٢ - طلبهم لإيقاف القتال مدة معينة ، وحينئذ يجب الاستجابة إلى ما طلبوا ، كما فعل الرسول ﷺ في صلح الحديبية .
- ٣ - رغبتهم في أن يبقوا على دينهم مع رفع الجزية ، ويتم بمقتضى هذا عقد الذمة بينهم وبين المسلمين .
- ٤ - هزيمتهم ، وظفروا بهم ، وانتصارنا عليهم ، وبهذا يكونون غنيمة للمسلمين .
- ٥ - وقد يحدث أن يطلب بعض المحاربين من الأعداء الأمان ، فيجاء إلى ما طلب ، وكذلك إذا طلب الدخول في دار الإسلام ، ومن ثم فإننا نتحدث بإجمال فيما يلي عن هذه الأمور :

- ١ - عقد الهدنة والموادة .
- ٢ - عقد الذمة .
- ٣ - الفنائم .
- ٤ - عقد الأمان .

الهدنة

متى تجب الموادة والهدنة :

- عقد الهدنة والموادة هو الاتفاق على ترك القتال فترة من الفترات الزمنية قد تنتهي إلى صلح ، وتجب في حالين :
- الحالة الأولى : إذا طلبها العدو ، فانه يجب إلى طلبه ولو كان العدو يريد الهدنة ، مع وجوب الحذر والاستعداد .
- يقول الله تعالى :

« وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ * وَإِنْ يَدْرَأَ أَنْ يَخْدَعُواكَ فَلَا خَسْرَ لَكَ إِنْ جَسَّكَ اللَّهُ » ١ .

١ - سورة الأنفال الآيتان ٦٠ ، ٦١ .

وفي غزوة الحديبية هادن رسول الله ﷺ مشركي مكة ، ووادعهم مدة عشر سنين ، وكان ذلك حقناً للدماء ، وورغبة في السلم .

عن البراء رضي الله عنه قال :

« لما أحصر النبي ﷺ عن البيت ^١ صاحبه أهل مكة على أن يدخلها فيقيم بها ثلاثاً ، ولا يدخلها إلا بمحلبان السلاح : السيف وجرابه ^٢ ، ولا يخرج بأحد معه من أهلها ، ولا يمنع أحداً يكت بها ممن كان معه .

قال ^٣ لملي : أكتب الشرط بيننا .

بسم الله الرحمن الرحيم ^٤ :

« هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله » . .

فقال له المشركون : « لو نعلم أنك رسول الله تابعناك ، ولكن أكتب : محمد بن عبد الله .

فأمر علياً أن يحوها ^٥ فقال : « لا والله لا أحوها » .

فقال رسول الله ﷺ : أرني مكانها ، فأراه محاماً ، وكتب « ابن عبد الله » . فأقام بها ثلاثة أيام .

فلما كان اليوم الثالث ، قالوا لملي :

هذا آخر يوم من شرط صاحبك ، فمره فليخرج .

فأخبره بذلك ، فقال : نعم ، فخرج ^٦ .

وعن المسثور بن غزمية رضي الله عنه ، أنهم اصطلموا على وضع الحرب عشر سنين يأمن فيهن الناس ، وعلى أن بيننا عتيبة مكفوفة ، وأنه لا إسلال ولا إغلال ^٧ . رواه البخاري ومسلم وأبو داود .

١ - لما منعه الكفار من دخول مكة مر وأصحابه ، وكانوا يريدون العمرة اصطلموا بالحديبية .

٢ - بيان جلبان السلاح . ٣ - الرسول (ص) .

٤ - وفي رواية : ما نندي ما بسم الله الرحمن الرحيم ، ولكن اكتب ما نعرف : باسمك اللهم .

٥ - كلمة رسول الله .

٦ - وحاصل الشروط التي يرجع النبي (ص) والمسلمون هذا العام ، وإن يعمدوا للعمرة العام القابل ، ولا يجهلوا إلا جلبان السلاح ، ولا يأخذوا من تبهم من أهل مكة ، ولا يأخذوا من تأخر من المسلمين ، ولا يكتوا بمكة إلا ثلاثة أيام ، واصلطوا على وضع الحرب بينهم عشر سنين ، وأن يأمن الناس بعضهم بعضاً .

٧ - العتبة : وعاء الثياب . ومكفوفة : مروطة بحكمة . ولا إسلال ولا إغلال : أي لا سرقة ولا خيانة ، بل ولا كلام فيما مضى ، ولكن قلوب صافية ، وأمن وسلام تام .

الحالة الثانية التي يجب فيها المهادنة :

الأشهر الحرم ، فإنه لا يحل فيها البدء بالقتال ، وهي : ذو القعدة ، وذو الحجة ومحرم ، ورجب .

إلا إذا بدأ فيها العدو بالقتال ، فإنه يجب القتال حينئذ دفعا للاعتداء ، وكذلك يباح فيها القتال إذا كانت الحرب قائمة ودخلت هذه الأشهر ولم يستجب العدو لقبول المهادنة فيها .

يقول الله تعالى :

« إن عدّة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم ، ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيهن أنفسكم » .

وخطب رسول الله ﷺ في خطبة الرداع فقال :

« أيها الناس : إنما النسيء زيادة في الكفر ، يضلل به الذين كفروا ، يحلون به عاماً ويمحرمونه عاماً ، ليواطئوا عدة ما حرم الله ، وإن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض ، وإن عدة الشهور عند الله اثنا عشر في كتاب الله ، يوم خلق السموات والأرض ، منها أربعة حرم ، ثلاث متواليات ، وواحد فرد ، ذو القعدة وأشهد .

وما ورد من أن ذلك منسوخ ، فهو ضعيف ، لأنه ليس فيه ما يدل على النسخ .

عقد الذمة

الذمة هي العهد والأمان :

وعقد الذمة هو أن يقر الحاكم أو نائبه بعض أهل الكتاب - أو غيرهم - من الكفار على كفرهم بشرطين :

الشرط الأول :

أن يلتزموا أحكام الإسلام في الجملة .

والشرط الثاني :

أن يتبنوا الجزية .

ويسري هذا العقد على الشخص الذي عقده ، ما دام حياً وعلى ذريته من بعده .

والأصل في هذا المقعد قول الله سبحانه :
 « قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ
 وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ
 صَاغِرُونَ »^١ .

وروى البخاري : أن المغيرة قال - يوم نهاوند - :
 أمرنا نبينا أن نقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده أو تؤدوا الجزية .
 وهذا المقعد دائم غير محدود بوقت ما دام لم يوجد ما ينقضه .

موجب هذا المقعد :

وإذا تم عقد الذمة ترتب عليه حرمة قتالهم ، والحفاظ على أموالهم وصيانة أعراضهم ،
 وكفالة حرياتهم ، والكف عن أذاهم ، لما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال :
 « إنما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا ، وأموالهم كأموالنا » .
 والقاعدة العامة التي رأها الفقهاء :
 « أن لهم ما لنا ، وعليهم ما علينا » .

الأحكام التي تجري على أهل الذمة :

وتجري أحكام الإسلام على أهل الذمة في ناحيتين :

الناحية الأولى :

المعاملات المالية ، فلا يجوز لهم أن يصرفوا تصرفاً لا يتفق مع تعاليم الإسلام ، كمقد
 الربا ، وغيره من العقود المحرمة .

الناحية الثانية :

العقوبات المقررة ، فيقتضى منهم ، وتقام الجسود عليهم متى فعلوا ما يوجب ذلك .
 وقد ثبت أن النبي ﷺ رجم يهوديين زنيا بعد إحصانها .
 أما ما يتصل بالشعائر الدينية من عقائد وعبادات وما يتصل بالأسرى من زواج
 وطلاق ، فلم فيها الحرية المطلقة ، تبعا للقاعدة الفقهية المقررة :
 « اتركوهم وما يدينون » .
 وإن تحاكموا إلينا فلنا أن نحكم لهم بمقتضى الإسلام ، أو نرفض ذلك .

١ - سورة التوبة آية ٢٩ .

يقول الله تعالى :

« ... فَإِنْ جَاؤُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْقَاسِطِينَ » ١ .
هذا ما يتعلق بالشرط الأول ، وأما شرط الجزية فنذكره فيما يلي :

١ - سورة المائدة آية ٤٢ .

الجزية

تعريفها :

الجزية مشتقة من الجزاء ، وهي : « مبلغ من المال يوضع على من دخل في ذمة المسلمين وعهد من أهل الكتاب » .

الاصل في مشروعيتها :

والأصل في مشروعيتها قول الله تعالى :

« قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرّمون ما حرّم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يُعطوا الجزية عن يديهم صاغرون »^١ .
روى البخاري والترمذي عن عبد الرحمن بن عوف : أن النبي ﷺ أخذ الجزية من مجوس هجر^٢ .

وروى الترمذي أن النبي ﷺ أخذها من مجوس البحرين ، وأخذها عمر رضي الله عنه من فارس ، وأخذها عثمان من الفرس أو البربر .

حكمة مشروعيتها :

وقد فرض الإسلام الجزية على الذميين في مقابل فرض الزكاة على المسلمين ، حتى يتساوى الفريقان ، لأن المسلمين والذميين يستظلون براية واحدة ، ويتمتعون بجميع الحقوق وينتفعون بمرافق الدولة بنفسه واحدة ، ولذلك أوجب الله الجزية للمسلمين نظير قيامهم بالدفاع عن الذميين وحمايتهم في البلاد الإسلامية التي يقيمون فيها .
ولهذا تجب - بعد دفعها - حمايتهم والحفاظة عليهم ، ودفع من قصدم بأذى .

من تؤخذ منهم :

وتؤخذ الجزية من كل الأمم ، سواء أكلوا كتابيين أم مجوساً أم غيرهم ، وسواء أكلوا عرباً أم حبشاً^٣ .

١ - سورة التوبة آية ٢٩ . ٢ - هجر : بلد في جزيرة العرب .

٣ - وهذا مذهب مالك والأوزاعي ونهشل الشام . وقال الشافعي رضي الله عنه : تقبل من أهل الكتاب عرباً أكلوا أم حبشاً ويلحق بهم المجوس ولا تقبل من عبدة الأوثان على الإطلاق . وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : لا يقبل من العرب إلا الإسلام أو السيف .

وقد ثبت بالقرآن الكريم أنها تؤخذ من الكتابيين كما ثبت بالسنة أنها تؤخذ من
المجوس ، ومن عدام يلحق بهم .

قال ابن القيم :

« لأن المجوس أهل شرك لا كتاب لهم ، فأخذها منهم دليل على أخذها من جميع
المشركين ، وإنما لم يأخذها عليه السلام من عبدة الأوثان من العرب ، لأنهم أسلموا كلهم قبل
نزول آية الجزية ، فإنها إنما نزلت بعد غزوة تبوك ، وكان رسول الله عليه السلام قد فرغ من قتال
العرب ، واستولقت كلها له بالإسلام .

ولهذا لم يأخذها من اليهود الذين حاربوه ، لأنها لم تكن نزلت بعد ، فلما نزلت أخذها
من نصارى العرب ، ومن المجوس ، ولو بقي حينئذ أحد من عبدة الأوثان بذلها لقبليها
منه ، كما قبلها من عبدة الصلبان والأوثان والنيران .

ولا فرق ولا تأثير لتفليظ كفر بعض الطوائف على بعض ، ثم إن كفر عبدة الأوثان
ليس أغلظ من كفر المجوس ، وأي فرق بين عبدة الأوثان والنيران ، بل كفر المجوس
أغلظ ، وعباد الأوثان كانوا يقرون بتوحيد الربوبية ، وأنه لا خالق إلا الله ، وأنهم إنما
يمسكون آلهتهم لتقربهم إلى الله سبحانه وتعالى . ولم يكونوا يقرون بصانعين للعالم ،
أحدهما خالق للخير ، والآخر للشر ، كما تقوله المجوس ، ولم يكونوا يستحلون نكاح
الأمهات والبنات والأخوات . وكانوا على بقايا من دين إبراهيم صلوات الله وسلامه عليه ،
وأما المجوس فلم يكونوا على كتاب أصلا ، ولا دانوا بدين أحد من الأنبياء ، لا في عقائدهم ،
ولا في شرائعهم .

والأثر الذي فيه أنه كان لهم كتاب رفعه ورفعت شريعتهم لما وقع ملكهم على ابنته ،
لا يصح البتة ، ولو صح لم يكونوا بذلك من أهل الكتاب ، فإن كتابهم رفع وشريعتهم
بطلت ، فلم يبقوا على شيء منها .

ومعلوم أن العرب كانوا على دين إبراهيم عليه الصلاة والسلام ، وكان له صحف
وشريعة ، وليس تمييز عبدة الأوثان لدين إبراهيم عليه الصلاة والسلام وشريعته بأعظم
من تمييز المجوس لدين نبيهم وكتابهم لو صح ، فإنه لا يعرف عنهم التمسك بشيء من
شرائع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، بخلاف العرب ، فكيف يجعل المجوس الذين دينهم
أقبح الأديان ، أحسن حالا من مشركي العرب ؟ وهذا القول أصح في الدليل كما ترى .

شروط أخلها :

وقد روعي في أخذها : الحرية ، والمعدل ، والرحمة .

ولهذا اشترط فيمن تؤخذ منهم :

١ - الذكورة .

٢ - التكليف .

٣ - الحرية .

لقوله تعالى :

« قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يُحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدٍ وهم صاغرون »^١ .

أي عن قدرة وغنى ، فلا يجب على امرأة ، ولا صبي ، ولا عبد ، ولا مجنون .

كما أنها لا تجب على مسكين يُتصدق عليه ، ولا من لا قدرة له على العمل ، ولا على الأعمى ، أو القمعد ، وغيرهم من ذوي الماهات ، ولا على المترهبين في الأديرة إلا إذا كان غنياً من الأغنياء .

قال مالك رضي الله عنه :

« قضت السنة أن لا جزية على نساء أهل الكتاب ولا على صبيانهم ، وأن الجزية لا تؤخذ إلا من الرجال الذين قد بلغوا الحلم » .

وروى أسلم : أن عمر رضي الله عنه ، كتب الى أمراء الأجناد : « تضربوا الجزية على النساء والصبيان ، ولا تضربوها إلا على من جرت عليه المواسي »^٢ .
والمجنون حكمه حكم الصبي .

قدرها :

روى أصحاب السنن عن معاذ رضي الله عنه : أن النبي ﷺ ، لما وجهه الى اليمن ، أمره أن يأخذ من كل حال ديناراً أو عدله من المعافرة^٣

١ - سورة التوبة آية ٢٩ .

٢ - وهذا كناية عن أنها لا تجب إلا على الرجل ، وفلك إذا ثبت شره .

٣ - المعافرة : ثياب باليمن وهي مأخوذة من معافرة ، وهو حي من عمدان .

ثم زاد فيها عمر رضي الله عنه ، فجعلها أربعة دنانير على أهل الذهب ، وأربعين درهماً على أهل الورق في كل سنة ^١ .
فرسول الله ﷺ علم بضعف أهل اليمن ، وعمر رضي الله عنه ، علم بغنى أهل الشام وقوتهم .

وروى البخاري أنه قيل لمجاهد :

« ما شأن أهل الشام عليهم أربعة دنانير ، وأهل اليمن عليهم دينار »

قال : جعل ذلك من قبل اليسار .

وهذا أخذ أمر حنيفة رضي الله عنه ، ورواية عن أحمد ، فقال :

« إن على الموسر ثمانية وأربعين درهماً ، وعلى المتوسط أربعة وعشرين درهماً ، وعلى الفقير اثني عشر درهماً ، فجعلها مقدرة الأقل والأكثر » .

ونخب الشافعي ، ورواية عن أحمد : إلى أنها مقدرة الأقل فقط ، وهو دينار ، وأما الأكثر فغير مقدر ، وهو موكل إلى اجتهد الولاية .

وقال مالك ، وإحدى الروايات عن أحمد ، وهذا هو الرابع :

« إنه لا حد لأقلها ولا لأكثرها ، والأمر فيها موكل إلى اجتهد ولاية الأمر ، ليقدروا على كل شخص ما يناسب حاله » .
ولا ينبغي أن يكلف أحد فوق طاقته .

الزيادة على الجزية :

ويحوز اشتراط الزيادة على الجزية ضيافة من يمر بهم من المسلمين .

فقد روى الأحنف بن قيس : أن عمر رضي الله عنه شرط على أهل الذمة : « ضيافة يوم وليلة ، وأن يصلحوا القناطر ، وإن قُتل رجلٌ من المسلمين بأرضهم فطليهم دينته » رواه أحمد .

وروى أسلم ، أن أهل الجزية من أهل الشام أتوا عمر رضي الله عنه ، فقالوا :

« إن المسلمين إذا مروا بنا كلفونا ذبح الغنم والدجاج في ضيافتهم . فقال رضي الله عنه : « أطمعوم ما تاكون ، ولا تريدوم على ذلك » .

عمر أخذ ما يثق على أهل الكتاب وغيرهم :

وقد أمر الرسول ﷺ بالرفق بأهل الكتاب وعدم تكليفهم فوق ما يطيقون .

روي عن ابن عمر رضي الله عنهما :
كان آخر ما تكلم به النبي ﷺ أن قال :
« احفظوني في ذمتي » .

وجاء في الحديث :
« من ظلم معاهداً أو كلفه فوق طاقته زاد حبيبه » .

وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما :
« ليس في أموال أهل الذمة إلا العقر » .

سقوطها عن أسلم :

وتسقط الجزية عن أسلم لحديث ابن عباس مرفوعاً : « ليس على المسلم جزية » رواه
أحمد وأبو داود .

وروى أبو حنيفة :
أن يهودياً أسلم فطولب بالجزية ، وقيل : إنما أسلمت تموداً .
قال : « إن في الإسلام معاذاً » .
فرفع الى عمر رضي الله عنه فقال :
« إن في الإسلام معاذاً » .
وكتب : ألا تؤخذ منه الجزية .

عقد الذمة للمواطنين والمستقلين

وكا يجوز هذا العقد لمن يريد أن يعيش مع المسلمين وتحت ظلال الاسلام فإنه يجوز للمستقلين في أماكنهم ، بعيداً عن المسلمين .
فقد عقد رسول الله ﷺ مع نصارى نجران عقداً ، مع بقائهم في أماكنهم ، وإقامتهم في ديارهم ، دون أن يكون معهم أحد من المسلمين .
وقد تضمن هذا العهد :
حمايتهم ، والحفاظ على حريتهم الشخصية ، والدولية ، وإقامة العدل بينهم ، والانتصاف من الظالم .

وقام الحلفاء من بعده على تنفيذه حتى عهد هارون الرشيد ، فأراد أن ينقضه ، فنعمه محمد بن الحسن صاحب الإمام أبي حنيفة ، وهذا هو نص العقد :
« لنجران وحاشيتها جوار الله ، وذمة محمد النبي رسول الله ﷺ على ما تحت أيديهم من قليل أو كثير ، لا يُغير أسقف من أسقفته ، ولا راهب من رهبانته ، ولا كاهن من كهنته ، وليس عليه ذنية (أي لا يعامل معاملة الضعيف ولا دم جاهلية) ، ولا يحسرون ولا يعسرون ، ولا يبطأ أرضهم جيش ، ومن سأل منهم حقاً فينبهم النصف ، غير ظالمين ولا مظلومين ، ومن أكل ربا^١ من ذي قبل (أي في المستقبل) فذمتي منه بريئة ، ولا يؤخذ رجل منهم بظلم آخر ، وعلى ما في هذا الكتاب جوار الله ، وذمة محمد النبي الأمي رسول الله ﷺ أبداً ، حتى يأتي الله بأمره » . فاذا أراد أحد الرؤساء استغلال المعاهدة لحسابه ، وظلم شعبه منع من ذلك .

جاء في المسوط للشرحسي :

« وإذا طلب ملك الذمة أن يترك يحكم في أهل مملكته بما شاء ؛ من : قتل ، أو صلب ، أو غيره ما لا يصح في دار الإسلام ، لم يُجب الى ذلك ، لأن التقرير على الظلم مع إمكان المنع حرام ، ولأن الذمي ممن يلتزم أحكام الإسلام فيما يرجع الى المعاملات ، فشرطه بخلاف موجب عقد الذمة باطل ، فإن أعطى الصلح والذمة على هذا بطل من شروطه ما لا يصح في الإسلام ، لقوله ﷺ :
« كل شرط ليس في كتاب الله باطل » .

١ - قال ابن القيم : في هذا دليل على انتفاء عهد الذمة بإحداث الحدث وأكل الربا إذا كان مشروطاً عليهم .

بم ينتقض العهد ؟

وينقض عهد الذمة بالامتناع عن الجزية ، أو إياه التزام حكم الإسلام ، اذا حكم حاكم به ، أو تعدى على مسلم بقتل ، أو بفتنة عن دينه ، أو زناً بمسلمة ، أو أصابها بزواج ، أو عيل عمل قوم لوط ، أو قطع الطريق ، أو تجسس أو آوى الجاسوس ، أو ذكر الله أو رسوله أو كتابه ، أو دينه بسوء ، فان هذا ضرر يعم المسلمين في أنفسهم ، وأعراضهم ، وأموالهم ، وأخلاقهم ، ودينهم .

قيل لابن عمر رضي الله عنه :

« إن راهباً يشتم النبي ﷺ ، فقال : لو سمعته لقتلته ، إن شاء الله تعالى ، أما على هذا . »
وكذا اذا لحق بدار الحرب ، بخلاف ما إذا أظهر منكراً ، أو قذف مسلماً ، فإن عهد لا ينتقض .

وإذا انتقض عهده ، فان عهد نسائه وأولاده لا ينقض ، لأن النقض حدث منه فيختص به .

موجب النقض :

وإذا انتقض عهده كان حكمه حكم الأسير ، فان أسلم حرم قتله ، لأن الإسلام يجب ما قبله .

دخول غير المسلمين المساجد وبلاد الإسلام

اختلف الفقهاء في دخول غير المسلمين من الكفار المسجد الحرام وغيره من المساجد وبلاد الإسلام .

وجملة بلاد الإسلام في حق الكفار ثلاثة أقسام :

القسم الأول :

الجرم ، فلا يجوز لكافر أن يدخله بحال ذمياً كان أو مستمناً ، لظاهر قول الله سبحانه وتعالى :

« يا أيها الذين آمنوا إنما المشركون نجسٌ فلا يقربوا المسجد الحرام بعدة عامهم هذا »^١ .

١ - سورة قنوب آية ٢٨ .

وبه قال الشافعي ، وأحمد ، ومالك .
فلو جاء رسول من دار الكفر والإمام في الحرم فلا يأذن له في دخول الحرم ، بل يخرج إليه بنفسه ، أو يبعث إليه من يسمع رسالته خارج الحرم .
وجوز أبو حنيفة وأهل الكوفة للمعاهد دخول الحرم ^١ ، ويقع فيه مقام المسافر ولا يستوطنه .
ويجوز عنده دخول الواحد منهم الكعبة أيضاً .

القسم الثاني من بلاد الاسلام :

الحجاز ، وحده ما بين البصرة ، واليمن ، ونجد ، والمدينة الشريفة ، قيل نصفها ثماني ، ونصفها حجازي ، وقيل كلها حجازي ^٢ .
وقال الكلبي : حد الحجاز ، ما بين جبلي طيء وطريق العراق ، سمي حجازاً لأنه حجاز بين تهامة ونجد ، وقيل : لأنه حجاز بين نجد والسرّة ، وقيل لأنه حجاز بين نجد وتهامة والشام .
قال الحربي : وتبوك من الحجاز ، فيجوز للكفار دخول أرض الحجاز بالإذن ، ولكن لا يقيمون فيها أكثر من مقام المسافر وهو ثلاثة أيام .
وقال أبو حنيفة : لا ينعون من استيطانها والإقامة بها .
وحجة الجمهور ما روى مسلم عن ابن عمر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول :
« لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب ، فلا أترك فيها إلا مسلماً » .
زاد في رواية لغير مسلم : وأوصى فقال :
« أخرجوا المشركين من جزيرة العرب » .
فلم يتفرغ لذلك أبو بكر ، وأجلاهم عمر في خلافته ، وأجل لمن يقدم تاجراً ثلاثاً .
وعن ابن شهاب أن رسول الله ﷺ قال :
« لا يجتمع دينان في جزيرة العرب » .
أخرجه مالك في الموطأ مرسل .
وروى مسلم عن جابر قال :
سمعت رسول الله ﷺ يقول :

١ - يعني بإذن الإمام أو الخليفة أو نائبه في الحكم .
٢ - وهو الصحيح في حرف الإسلام ، وأما الخلاف فهو في شكل البلاد الذي سمي الحجاز لأجده حجازاً ، ونجد نجداً .

« إن الشيطان قد يشئ أن يعبد المصلون في جزيرة العرب ، ولكن في التحريش بينهم » .

قال سميد بن عبد العزيز : جزيرة العرب ما بين الوادي الى أقصى اليمن الى تخوم العراق ، الى البحر .

وقال غيره : حد جزيرة العرب من أقصى (عدن أبين) الى ريف العراق في الطول ، ومن جدة وما والاها من ساحل البحر الى أطراف الشام عرضاً .

القسم الثالث :

سائر بلاد الإسلام ، فيجوز للكافر أن يقيم فيها بمهد وأمان وذمة ، ولكن لا يدخلون المساجد إلا بإذن مسلم عند الشافعي .

وقال أبو حنيفة : يجوز دخولها لهم من غير إذن .

وقال مالك وأحمد : لا يجوز لهم الدخول بحال .

الفنائم

تعريفها :

الفنائم جمع غنيمة وهي في اللغة ما يناله الإنسان بسمي ، يقول الشاعر :
وقد طوقت في الأفاق حتى رخصت من الغنيمة بالإياب
وفي الشرع : هي المال المأخوذ من أعداء الإسلام عن طريق الحرب والقتال ، وتشمل
الأنواع الآتية :

١ - الأموال المنقولة .

٢ - الأمرى .

٣ - الأرض .

وتسمى الأنفال - جمع نَفَلَ - لأنها زيادة في أموال المسلمين ، وكانت قبائل العرب في الجاهلية قبل الإسلام إذا حاربت وانتصر بعضها على بعض أخذت الغنيمة ووزعتها على المحاربين ، وجعلت منها نصيباً كبيراً للرئيس أشار إليه أحد الشعراء فقال :
لك المربع^١ منها والصفايا^٢ وحكمك والنشيط^٣ والفضول^٤
إحداها هذه الأمة دون غيرها :

وقد أحل الله الفنائم لهذه الأمة : فيرشد الله سبحانه إلى حل أخذ هذه الأموال بقوله :

« فَاكْلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ » .

ويشير الحديث الصحيح إلى أن هذا خاص بالأمة المسلمة ، فإن الأمم السابقة لم يكن يحل لها شيء من ذلك .

روى البخاري ومسلم عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال :

« أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَيْنِ نَبِيٌّ قَبْلِي .

نُصِرْتُ بِالرَّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ .

وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا ، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ ، فَلْيَصِلْ .

وَأُحِلَّتْ لِي الْفَنَائِمُ ، وَلَمْ تَحِلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي .

١ - والرَّعْبُ : رعب الغنيمة . ٢ - والصفايا : ما يستحسنه الرئيس ويمطفيه لنفسه .

٣ - والنشيط : ما يقع في أيدي المقاتلين قبل الموقعة .

٤ - والفضول : ما يفضل بعد القسمة . ٥ - سورة الأنفال آية ٦٩ .

وأعطيت الشفاعة .

وبعثت الى الناس عامة » .

وسبب ذلك ما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال :

« فلم تحل الفنائم لأحد من قبلنا » .

« ذلك لأن الله تبارك وتعالى رأى ضعفنا وعجزنا فطيها لنا » : أي أحلها لنا .

مصرفها :

كان أول صدام مسلح بين الرسول ﷺ وبين المشركين يوم السابع عشر من رمضان من السنة الثانية من الهجرة في بدر ، وقد انتهى هذا الصدام بالنصر المؤزر والفوز العظيم للنبي ﷺ والمسلمين ، ولأول مرة منذ البعثة يشمر المسلمون بحلاوة النصر ، ويكثفهم الله من أعدائهم الذين اضطهدوهم طيلة خمسة عشر عاماً ، والذين أخرجوهم من ديارهم وأموالهم بغير حق إلا أن يقولوا : « ربنا الله ... » .

وقد ترك المشركون المهزومون وراءهم أموالاً طائلة فجعلها المنتصرون من المسلمين ، ثم اختلفوا بينهم ، فمين تكون له هذه الأموال ؟ ... ؟

أتكون للذين خرجوا في إثر العدو ؟ ... ؟

أو تكون للذين أحاطوا برسول الله ﷺ وحجوه من العدو ؟ ... فأرشد القرآن الكريم الى أن حكمها يرجع الى الله وإلى رسوله ﷺ .

ففي الآية الأولى من سورة الأنفال يقول الله سبحانه وتعالى :

« يسألونك عن الأنفال ، قل الأنفال لله والرسول » .

كيفية تقسيم الفنائم :

وقد بين الله سبحانه وتعالى كيفية تقسيم الفنائم فقال :

« واعلموا أنما غنمتم^١ من شيء فإنَّه خمس لله وخمسة للرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل^٢ إن كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان والله على كل شيء قدير^٣ » .

١ - غنمتم : أي أخلقوه من الكفار بواسطة الحرب وهو ليس على عبودهم وإنما دخله التخصيص لأن سلب المقتول لقاتله ، والحاكم خير في الأسارى والأرض . ويكون المعنى إذا غنمتم من الذهب والفضة وغيرها من الأمتعة والسي .

٢ - المساكين : الفقراء . وابن السبيل : المسافر المتقطع عن بيته .

٣ - سورة الأنفال آية ٤١ .

فألاية الكرمية نصت على الخمس يصرف على المصارف التي ذكرها الله سبحانه وتعالى .
وهي - الله ورسوله - وذو القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وذكر الله هنا تبركاً .

فهم الله ورسوله مصرفه مصرف الفيء . فينفق منه على الفقراء ، وفي السلاح ،
والجهاد ، ونحو ذلك من المصالح العامة .

روى أبو داود والنسائي عن عمرو بن عبسة قال :

« صلى بنا رسول الله ﷺ إلى يميز من المغنم ، ولما سلم أخذ وبرة من جنب البعير .

ثم قال :

« لا يحل لي من غنائكم مثل هذا إلا الخمس ، والخمس مردود فيكم » .

أي ينفق منه على الفقراء ، وفي السلاح ، والجهاد .

أما نفقات الرسول ﷺ - فكانت مما أفاء الله عليه من أموال بني النضير . -

روى مسلم عن عمر قال :

كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله مما لم يوجف عليه المسلمون بخيل ولا
ركاب . فكانت للنبي ﷺ خاصة . فكان ينفق على أهله نفقة سنة . وما بقي جعله في
الكراع^١ ، والسلاح عدة في سبيل الله .

وسهم ذي القربى : أي أقرباء النبي ﷺ وهم بنو هاشم ، وبنو المطلب ، الذين
آزرروا النبي ﷺ وناصروه ، دون أقربائه الذين خذلوه وعاندوه .

روى البخاري وأحمد عن جبير بن مطعم . قال :

لما كان يوم خيبر . قسم رسول الله ﷺ سهم ذوي القربى بين بني هاشم وبني المطلب .
فأثيت^٢ أنا وعثمان بن عفان . فقلنا يا رسول الله : أما بنو هاشم فلا ننكر فضلهم ،
لكانك الذي وضعك الله به منهم ، فما بال إخواننا من بني المطلب ، أعطيتهم وتركنا ،
وإنما نحن وهم منك بمنزلة واحدة ، فقال :

« إنهم لم يارقوني في جاهلية ولا إسلام . وإنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد »
وشبك بين أصابعه وبأخذ منهم الفتي^٣ والفقير والقريب والبعيد ، والذكر والأنثى
لذكر مثل حظ الأنثيين^٤ .

وهذا مذهب الشافعي وأحمد .

١ - الكراع : الخيل .

٢ - قال أبو حنيفة : يعطون لتقرم إذا كانوا فقراء . وقال الشافعي : يعطون لترايهم من الرسول (ص) .

٣ - سورة النساء آية ١١ .

وروي عن ابن عباس وزين العابدين والباقر : أنه يسوى في المطاء بين غنيهم وفقيرهم ، ذكورهم وإناثهم ، صغارهم وكبارهم ، لأن اسم القرابة يشملهم ، ولأنهم عتقوا ما حرمت عليهم الزكاة ، ولأن الله جعل ذلك لهم ، وقسمه الرسول لهم ، وليس في الحديث أنه فضل بعضهم على البعض .

واعتبر الشافعي أن سهمهم استحق بالقرابة فأشبه الميراث .
وقد كان النبي ﷺ يعطي عمه العباس وهو غني ، ويعطي عمة صفية .

وأما سهم اليتامى ، وهم أطفال المسلمين ، فقيل : يختص به الفقراء . وقيل : يعم الأغنياء والفقراء ، لأنهم ضعفاء وإن كانوا أغنياء .

روى البيهقي بإسناد صحيح ، عن عبد الله بن شقيق عن رجل قال :

أتيت النبي ﷺ وهو بوادي القرى ، وهو معترض فرساً ، فقلت :

يا رسول الله ما نقول في الغنيمة ؟...

قال : لله خمسها ، وأربعة أخماسها للجيش .

قلت : فما أحد أولى به من أحد ؟...

قال : لا ، ولا السهم تستخرجه من جيبيك ، ليس أنت أحق به من أخيك المسلم .

وفي الحديث :

« وأما قرية عصت الله ورسوله ، فإن خمسها لله ورسوله ، ثم هي لكم » .

وأما الأربعة أخماس الباقية ، فتعطى للجيش .

ويختص بها : الذكور ، الأحرار ، البالغون ، العقلاء .

أما النساء ، والمبيد ، والصفار ، والجانين ، فإنه لا يسهم لهم ، لأن الذكورة ، والحرية ، والبلوغ ، والعقل ، شرط في الإسهام .

ويستوي في المطاء القوي ، والضعيف ، ومن قاتل ، ومن لم يقاتل .

روى أحمد عن سعد بن مالك ، قال :

« قلت يا رسول الله ، الرجل يكون حامية القوم ، ويكون سهمه وسهم غيره سواء ؟

قال : ثكلتك أمك ابن أم سعد ، وهل ترزقون وتتصرون إلا بضعفائكم » .

وفي كتاب حجة الله البالغة :

« ومن بعثه الأمير لمصلحة الجيش : كالبريد ، والطليمة ، والجناسوس يسهم له وإن لم يحضر الواقعة ، كما كان لعمان يوم بدر ، فقد تقيب عنها بأمر رسول الله ﷺ ، من أجل مرض زوجته ، رقية بنت الرسول ﷺ . فقال له النبي ﷺ :

« إن لك أجر رجل من شهد بدرًا وسهمه » رواه البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما .

وتقسم الفئمة على أساس أن يكون للرجل سهم ، وللفارس ثلاثة . وقد جاءت الأحاديث الصحيحة الصريحة بأن النبي ﷺ . كان يسهم للفارس وفارس ثلاثة أسهم ، وللرجل سهمًا .

وإنما كان ذلك لزيادة مؤونة الفرس واحتياجه الى سايس ، وقد يكون تأثير الفارس بالفرس^٢ في الحرب ثلاثة أضعاف تأثير الراجل^٣ .

ولا يسهم لغير الخيل ، لأنه لم ينقل عنه ﷺ أنه أسهم لغير الخيل وكان معه سبعون بعيرًا يوم بدر ، ولم تخل غزوة من غزواته من الإبل وهي غالب دوابهم ، ولو أسهم لها لنقل إلينا ، وكذلك أصحابه من بعده لم يسهموا للإبل .

ولا يسهم لأكثر من فرس واحد ، لأن النبي ﷺ لم يُرو عنه ولا عن أصحابه أنهم أسهموا لأكثر من فرس ، ولأن العدو لا يقاتل إلا على فرس واحد .

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه : يسهم لأكثر من فرس واحد ، لأنه أكثر غناء وأعظم منفعة .

ويعطى الفرس المستأجر والمستأجر ، وكذلك المنصوب وسهمه لصاحبه .

التكفل من الفئمة :

يجوز للإمام أن يزيد بعض المقاتلين عن نصيبه بمقدار الثلث ، أو الربع . وأن تكون هذه الزيادة من الفئمة نفسها ، إذا أظهر من النكاية في العدو ما يستحق به هذه الزيادة ، وهذا مذهب أحمد وأبو عبيد^٤ .

وحجة ذلك ، حديث حبيب بن مسلمة : أن رسول الله ﷺ : كان ينقل الربع من السرايا بعد الحس في البداية ، وينقلهم الثلث بعد الحس في الرحمة . رواه أبو داود والترمذي .

١ - للرجل : المجاهد على وجهه .

٢ - الفارس بالفرس يرى أبو حنيفة رضي الله عنه : أن الفارس سهمين وللرجل سهمًا ، وهذا مخالف لسنة الصحيحة .

٣ - يرى بعض العلماء التسوية بين الفرس العربي والمعيين . ويسمى البرذون والأكديش . ويرى البعض الآخر أنه لا يسوى بينهما . فإذا لم يكن الفرس عربيًا ، فإنه لا يسهم له ، وأنه في هذه الحال يكون مثل الجمل في عدم الإسهام له .

٤ - يرى مالك : أن التكفل يكون من الحس الراجب لبيت المال . وقال الشافعي : يكون من الحس الحس ، وهو نصيب الإمام .

وجع لسلة بن الأكوع في بعض مغازيه بين سهم الراجل والفارس ، فأعطاه خمسة أسهم لمعلم غنائه في تلك الغزوة .

السلب للقاتل :

السلب هو ما وجد على المقتول من السلاح وعدة الحرب . وكذلك ما يقرب به للحرب . أما ما كان معه من جواهر ونقود ونحوها ، فليس من السلب ، وإنما هو غنيمة .

وأحياناً يرغب القائد في القتال ، فيغري المقاتلين بأخذ سلب المقتولين ، وإيثارهم به دون بقية الجيش . وقد قضى رسول الله ﷺ في السلب للقاتل ، ولم يختمسه . رواه أبو داود عن عوف بن مالك الأشجعي وخالد بن الوليد .

وروى ابن أبي شعبة عن أنس بن مالك : أن البراء بن مالك مرّ على مرزبان يوم الدارة فطعن طعنة على قريوس سرجه فقتله ، فبلغ سلبه ثلاثين ألفاً ، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه . فقال لأبي طلحة :

« إنا كنا لا نضمّم السلب » وإن سلب البراء قد بلغ مالا كثيراً . ولا أراي إلا خستته » .

قال : قال ابن سيرين : فحدثني أنس بن مالك إنه أول سلب ضمّم في الإسلام . عن سلمة بن الأكوع قال : أتى النبي ﷺ عين^١ من المشركين ، وهو في سفر فجلس مع أصحابه يتحدث ، ثم انفتل فقال النبي ﷺ اطلبوه فاقتلوه ، قال : فقتلته ، فنقلني سلبه .

من لا سهم له في الغنيمة :

تقدم أن شرط الإسهام في الغنيمة :

البلوغ ، والعقل ، والذكورة ، والحرية .

فمن لم يكن مستوفياً لهذه الشروط فلا سهم له في الغنيمة ، وإن كان له أن يأخذ منها دون السهم .

قال سعيد بن المسيب :

كان الصبيان والعبيد يُخذّون من الغنيمة إذا حضروا الغزوة في صدر هذه الأمة .

وروى أبو داود ، عن عمير قال :

شهدت خيبر مع سادتي ، فكلوا في رسول الله ﷺ .

فأخبر أني مملوك فأمر بي من خروني المتاع : أي أرداه .
وفي حديث ابن عباس : أنه سئل عن المرأة والعبد هل كان لها سهم معلوم إذا حضر
الناس ؟ ...

فأجاب أنه لم يكن لها سهم معلوم ، إلا أن يحذيا^١ من غنائم القوم .
وعن أم عطية قالت :
كنا نفرؤ مع رسول الله ﷺ فنداوي الجرحى ، وغرض المرضى ، وكان يرضخ لنا
من الغنيمة .

وأخرج الترمذي عن الأوزاعي رسلاً ، قال :
أسهم النبي ﷺ الصبيان بحخير .
والقصود بالإسهام هنا الرضخ .
وعن يزيد بن هرمز : أن نجدة الحاروري كتب الى ابن عباس رضي الله عنها ، يسأله
عن خمس خلال :
أما بعد ، فأخبرني :

هل كان النبي يغزو بالنساء؟ وهل كان يضرب لهم بسهم ؟ وهل كان يقتل الصبيان؟
ومتى ينقضي يتم اليتيم ؟ وعن الحسن بن هو ؟
فقال ابن عباس : لولا أن أكنم علماً ما كتبت إليه .
ثم كتب إليه فقال :

كتبت تسألني ، هل كان رسول الله ﷺ يغزو بالنساء ؟
وقد كان يغزو بهن ، فيداوين الجرحى ، ويحذين^٢ من الغنيمة ، وأما يسهم ، فلا .
ولم يكن النبي ﷺ يقتل الصبيان ، وأنت لا تقتلهم ؟
وكتبت تسألني متى ينقضي يتم اليتيم ؟
فلمعري ، إن الرجل لتثبت لحيته ، وإنه لضعيف الأخذ لنفسه ، ضعيف الوكاه منها ،
فإذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس ، فقد ذهب عنه اليتيم .

وكتبت تسألني عن الحسن بن هو ؟
وإذا كنا نقول : هو لنا ، فأبى علينا قومنا ذاك ، رواه الحمسة إلا البخاري .
الاجراء وغير المسلمين لا يسهم لهم :

وكذلك لا حق للأجراء الذين يصبحون للعماش في الغنيمة ، وإن قاتلوا ، لأنهم

١ - يحذيا : يعطين . ٢ - يحذين : يعطين . والخطوة : العطية .

لم يقصدوا قتالاً ، ولا خرجوا مجاهدين ، ويدخل فيهم الجيوش الحديثة ، فانها صناعة وحرقة .

وأما غير المسلمين من الذميين ، فقد اختلفت فيهم أنظار الفقهاء فيما إذا استعين بهم في الحرب ، وقاتلوا مع المسلمين .

فقال الأحناف ، وهو مروى عن الشافعي رضي الله عنه يرضخ^١ لهم ، ولا يسهم لهم . ومروى عن الشافعي أيضاً : يستأجرهم الإمام من مال لا مالك له بعينه ، فان لم يفعل أعطاهم سهم النبي ﷺ . وقال الثوري والأوزاعي : يسهم لهم .

الغلول

تحريم الغلول :

يحرم الغلول ، وهو السرقة من الغنيمة ، إذ أن الغلول يكسر قلوب المسلمين ، ويسبب اختلاف كلمتهم ، ويشغلهم بالانتهاك عن القتال ، وكل ذلك يُفضي إلى الهزيمة ، ولهذا كان الغلول من كبائر الإثم بإجماع المسلمين .

يقول الله تعالى :

« وما كان لنبي أن يغل^٢ ومن يغل^٣ يأت بما غل^٤ يوم القيامة »^٥ .

وقد أمر النبي ﷺ بمقوبة الغال^٦ وحرق متاعه وضربه ، زجراً للناس وكبحاً لهم أن يفعلوا مثل ذلك .

فقد روى أبو داود والترمذي عن عمر رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ قال :

« إذا وجدتم الرجل قد غل^٧ فاحرقوا متاعه واضربوه » .

قال : فوجدنا في متاعه مصحفاً فسالنا سالماً عنه ؟

فقال : بعه وتصدق بثمنه .

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : أن النبي ﷺ ، وأبا بكر ، وعمر ،

حرقوا متاع الغال^٨ وضربوه .

وقد رويت أحاديث أخرى عن النبي ﷺ أنه لم يأمر بحرق متاع الغال ، ولا ضربه ،

ففهم من هذا أن الحاكم أن يتصرف حسب ما يرى من المصلحة فإن كانت المصلحة تقتضي التحريق والضرب 'حرق وضرب' ، وإن كانت المصلحة غير ذلك فعل ما فيه المصلحة .

وروى البخاري عن عبد الله بن عمرو قال :

١ - يرضخ لهم : يطلون سطاء قليلاً . ٢ - سورة آل عمران آية ١٦١ .

كان على ثقل ١ النبي ﷺ رجل يقال له كركرة ، فمات ، فقال النبي ﷺ : هو في النار . فذهبوا ينظرون إليه فوجدوا عباءة قد غلها .

وروى أبو داود : « أن رجلاً مات يوم خيبر من الأصحاب ، فبلغ النبي ﷺ . فقال : « صلوا على صاحبكم » فتغيرت وجوه الناس فقال : « إن صاحبكم غل في سبيل الله » ففكشوا متاعه ، فوجدوا خرزاً من خرز اليهود لا يساوي درهمين .

الانتفاع بالطعام قبل قسمة الغنائم :

ويستثنى من ذلك الطعام ، وعلف الدواب ، فانه يباح للمقاتلين أن يبتفعوا بها ما داموا في أرض العدو ، ولو لم تقسم عليهم .

١ - روى البخاري ومسلم عن عبد الله بن مغفل قال :

أصب جراباً من شحم يوم خيبر ، فالتزمته ، فقلت : لا أعطي اليوم أحداً من هذا شيئاً ، فالتفت ، فإذا رسول الله ﷺ مبتسم .

٢ - وأخرج أبو داود والحاكم والبيهقي عن ابن أبي أوفى قال :

أصبنا طعاماً يوم خيبر ، وكان الرجل يجيء فيأخذ منه مقدار ما يكفيه ، ثم ينطلق .

٣ - وروى البخاري عن ابن عمر قال : كنا نصيب في مغازينا العسل والمنب ، فنأكله ولا نرفعه .

وفي بعض رواية الحديث عند أبي داود : فلم يؤخذ منها الخمس .

قال مالك في الموطأ : لا أرى بأساً أن يأكل المسلمون إذا دخلوا أرض العدو من طعامهم ، ما وجدوا من ذلك كله قبل أن تقع في القاسم .

وقال : أنا أرى الإبل والبقر والغنم بمنزلة الطعام ، يأكل منه المسلمون إذا دخلوا أرض العدو كما يأكلون الطعام .

وقال : ولو أن ذلك لا يؤكل حتى يحضر الناس القاسم ويقسم بينهم أضر ذلك بالجوش .

قال : فلا أرى بأساً بما أكل من ذلك كله على وجه المعروف والحاجة إليه ، ولا أرى أن يدخر بعد ذلك شيئاً يرجع به إلى أهله .

١ - ثقل : متاع .

المسلم يجد ماله عند العدو يكون له :

إذا استرد المقاتلون أموالاً للمسلمين كانت بأيدي الأعداء ، فأربابها أحق بها ، وليس للمقاتلين منها شيء ، لأنها ليست من الفنائم .

١ - عن ابن عمر أنه غار له فرس ، فأخذها العدو فظهر عليه المسلمون ، فردت عليه في زمان النبي ﷺ .

٢ - وعن عمران بن حصين قال :

« أغار المشركون على سرح المدينة وأخذوا العصابة - ناقة رسول الله ﷺ - وامرأة من المسلمين ، فلما كانت ذات ليلة ، قامت المرأة ، وقد ناموا ، فجعلت لا تضع يدها على بغير إلا أرغى حتى أتت العصابة ، فأتت ناقة ذلولاً ، فركبتها ، ثم توجهت قبل المدينة ، ونذرت لئن نجها الله لتتعرنها ، فلما قدمت المدينة عُرفت الناقة ، فأقوا بها رسول الله ﷺ ، فأخبرته المرأة بنذرها فقال :

« بنس ما جزيتها ، لا نذر فيها لا يملك ابن آدم ، ولا نذر في معصية » .

وكذلك إذا أسلم الحربي ويده مال مسلم ، فإنه يرد إلى صاحبه .

الحربي يسلم :

إذا أسلم الحربي وهاجر إلى دار الإسلام وترك بدار الحرب ولده وزوجته وماله ، فإن هذه تأخذ حرمة ذرية المسلم ، وحرمة ماله ، فإذا غلب المسلمون عليها لم تدخل في نطاق الفنائم ، لقوله ﷺ :

« فإذا قالوها فقد عصموا متي دماءهم وأموالهم » .

أسرى الحرب

القسم الثاني :

أسرى الحرب ، وهم من جملة الفنائم ، وهم على قسمين :

القسم الأول : النساء والصبيان .

القسم الثاني : الرجال البالغون من الكفار إذا ظفر المسلمون بهم أحياء .
وقد جعل الإسلام الحق للحاكم في أن يفعل بالرجال المقاتلين إذا ظفر بهم ووقعوا أسرى ، ما هو الأنفع والأصلح من المن ، أو الفداء ، أو القتل .
والمن هو إطلاق سراحهم مجاناً .

والفداء قد يكون بالمال ، وقد يكون بأسرى المسلمين ، ففي غزوة بدر كان الفداء بالمال ، وصح عنه عليه السلام أنه فدى رجلين من أصحابه برجل من المشركين من بني عقييل .
رواه أحمد والترمذي وصححه .

يقول الله سبحانه وتعالى :

« فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْبَثْتُمْهُمْ ۖ فَشْدُوْا الرِّوَابَ فَأِمَّا مَنًّا بَعْدَ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ۚ » .^١

وروى مسلم من حديث أنس رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، أطلق سراح الذين أخذهم أسرى وكان عددهم ثمانين ، وكانوا قد هبطوا عليه وعلى أصحابه من جبال التنعيم عند صلاة الفجر ليقبضوهم .

وفي هذا نزل قول الله سبحانه وتعالى :

« وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ ۚ » .
وقال لأهل مكة يوم الفتح : « اذهبوا فأنتم الطلقاء » .

على أنه يجوز للإمام مع ذلك أن يقتل الأسير إذا كانت المصلحة تقتضي قتله ، كما ثبت ذلك عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، فقد قتل النضر بن الحارث ، وعقبة بن معيط ، يوم بدر وقتل أباعزة الجمحي يوم أحد .

وفي هذا يقول الله سبحانه :

« مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُبْخِنَ فِي الْأَرْضِ ۚ » .^٢

١ - الأتقان : المبالغة في قتل العدو . ٢ - سورة محمد آية ٤ .

٣ - سورة الفتح آية ٢٤ . ٤ - سورة الأنفال آية ٦٧ .

ومن ذهب الى هذا جمهور العلماء ، فقالوا :
 « للإمام الحق في أحد الأمور الثلاثة المتقدمة » .
 وقال الحسن وعطاء :
 لا يقتل الأسير ، بل يمن عليه أو يفادي به .
 وقال الزهري ومجاهد وطائفة من العلماء :
 لا يجوز أخذ الفداء من أسرى الكفار أصلاً .
 وقال مالك : لا يجوز المن بغير فداء .
 وقال الأحناف : لا يجوز المن أصلاً ، لا بفداء ولا بغيره .

معاملة الأسرى :

عامل الإسلام الأسرى معاملة إنسانية رحيمة ، فهو يدعو إلى إكرامهم والإحسان إليهم ، ويمدح الذين يبرونهم ، ويثني عليهم الثناء الجميل ، يقول الله تعالى :
 « وَيُطْعِمُونَ الطَّمَامَ عَلَىٰ حَبِّ مَسْكِينٍ وَيَتَمَنَّوْنَ أَسِيرًا * إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا »^١ .
 وروي أبو موسى الأشعري رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال :
 « فَكُفُّوا الْعَانِي »^٢ ، وأجيبوا الداعي ، وأطعموا الجائع ، وعودوا المريض » .
 وتقدم أن ثاقبة بن أثال وقع أسيراً في أيدي المسلمين . فجاؤوا به الى النبي ﷺ فقال :
 « أحسنوا إيساره » . وقال : « اجمعوا ما عندكم من طعام فابعثوا به إليه » ، فكانوا يقدمون إليه لبن لقمه^٣ الرسول ﷺ غدواً ورواحاً .
 ودعاه النبي ﷺ الى الإسلام ، فأبى - وقال له - إن أردت الفداء ، فاسأل ما شئت من المال ، فنَّ عليه الرسول عليه الصلاة والسلام وأطلق مراحه بدون فداء ، فكان ذلك من أسباب دخوله في الإسلام .

وقد جاء في الصحاح في شأن أسرى غزوة بني المصطلق ، وكان من بينهم جُوزَيرة بنت الحارث ، أن أباهما الحارث بن أبي ضرار ، حضر الى المدينة ومعه كثير من الإبل ليفتدي بها ابنته ، وفي وادي العقيق قبل المدينة بأميال أخفى اثنين من الجمال أعجبيه في شعب بالجبل ، فلما دخل على النبي ﷺ قال له : يا محمد أصبتم ابنتي ، وهذا فداؤها ، فقال عليه الصلاة والسلام : فأين البعيران اللذان غَيَّبْتَهُمَا بالعقيق في شعب كذا ؟ فقال

٢ - العاني : الأسير .

١ - سورة النحر آية ٩ .

٣ - اللقحة : الناقة الخلوب .

الحارث : أشهد أن لا إله إلا الله وأنتك رسول الله ، والله ما أطلعك على ذلك إلا الله ، وأسلم مع الحارث ابنان له ، وأسلمت ابنته أيضاً ، فخطبها رسول الله إلى أبيها وتزوجها ، فقال الناس : لقد أصبح هؤلاء الأسرى الذين بأيدينا أصهار رسول الله فعتوا عليهم بنفير فداء .

وتقول عائشة رضي الله عنها :

« فما أعلم أن امرأة كانت أعظم بركة على قومها من جويرية ، إذ بتزوج الرسول ﷺ إياها أعتق مائة من أهل بيت من بني المصطلق » .
ولمثل هذا تزوج النبي من جويرية ، لا لشهوة بقضيتها ، بل لمصلحة شرعية يبتغيها ، ولو كان يبغي الشهوة لأخذها أسيرة حرب بملك اليمين .

الاسترقاق

إن القرآن لم يرد فيه نص يبيح الرق ، وإنما جاء فيه الدعوة إلى العتق .

ولم يثبت أن الرسول ﷺ ضرب الرق على أسير من الأسارى ، بل أطلق أرقاء مكة ، وأرقاء بني المصطلق ، وأرقاء حنين .
وثبت عنه أنه ﷺ أعتق ما كان عنده من رققتي في الجاهلية ، وأعتق كذلك ما أهدي إليه منهم .

على أن الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم ثبت عنهم أنهم استرقوا بعض الأسرى على قاعدة المعاملة بالمثل . فهم لم يبيعوا الرق في كل صورة من صورة ، كما كان عليه العمل في الشرائع الإلهية والوضعية - وإنما حصروه في الحرب المشروعة المعلنة من المسلمين ضد عدوهم الكافر - وألغوا كل الصور الأخرى ، واعتبروها محرمة شرعاً لا تحل بحال .

ومع أن الإسلام ضيق مصادره وحصرها هذا الحصر ، فإنه من جانب آخر عامل الأرقاء معاملة كريمة ، وفتح لهم أبواب التحرر على مصاريعها كما يتجلى ذلك فيما يلي :

معاملة الرقيق :

لقد كرم الإسلام الرقيق ، وأحسن إليهم ، وبسط لهم يد الحنان ، ولم يجعلهم موضع إهانة ولا ازدراء ، ويبدو ذلك واضحاً فيما يلي :

١ - أوصى بهم فقال :

« واعتبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذي القربى واليتامى

والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم^١ .

وعن علي رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ قال :
« اتقوا الله فيما ملكت أيمانكم » .

٢ - نهى أن ينادى بما يدل على تحقيره واستعباده ، إذ قال الرسول ﷺ :
« لا يقل أحدكم عبدي أو أمي وليل فتني وفتاتي ، وغلالي » .

٣ - أمر أن يأكل ويلبس مما يأكل المالك ، فمن ابن عمر أن الرسول ﷺ قال :
« تحولكم^٢ إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم ، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل ، وليلبسه مما يلبس ولا تكلفوهم ما يغلبهم ، فان كلفتموهم ما يغلبهم فأعينوهم » .

٤ - نهى عن ظلمهم وأذاهم ، فمن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ :
« من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته عتقه » .

وعن أبي مسعود الأنصاري قال :

بينما أنا أضرب غلاماً إذ سمعت صوتاً من خلفي ، فإذا هو رسول الله ﷺ يقول :
« اعلم أبا مسعود أن الله أقدرُ عليك منك على هذا الغلام » .
فقلت : « هو حر لوجه الله » .

فقال : « لو لم تفعل لمستك النار » .

وجعل للقاضي حق الحكم بالعتق إذا ثبت أنه يعامله معاملة قاسية .

٥ - دعا إلى تعليمهم وتأديبهم ، فقال رسول الله ﷺ :

« من كانت له جارية فعلمها ، وأحسن إليها وتزوجها ، كان له أجران في الحياة وفي الأخرى . أجر بالنكاح والتعلم ، وأجر بالعتق » .

طريق التحرير :

وقد فتح الإسلام أبواب التحرير ، وبين سبل الخلاص ، واتخذ وسائل شتى لإنقاذ هؤلاء من الرق :

١ - فهو طريق إلى رحمة الله وجنته ، يقول الله سبحانه :

١ - سورة النساء آية ٣٦ . ٢ - المحول : الخدم .

- « فلا اقْتَنِصْهُمَ لِلْعَقَبَةِ » وما أدراك ما العقبة * فلك رَقَبَةٍ «^١ .
 وجاء أعرابي الى رسول الله ﷺ فقال :
 يا رسول الله ، دلني على عمل يدخلني الجنة ، فقال :
 « عتق الفَسَمَةِ ، وفك الرقبة » .
 فقال : يا رسول الله ، أليسوا واحداً ؟
 قال : « لا ، عتق النسمة أن تغفرد بعتقها ، وفك الرقبة أن تعين في ثمنها » .
 ٢ - والعتق كفارة للقتل الخطأ ، يقول الله عز وجل :
 « ومن قَتَلَ مؤمناً خطأ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مؤمنة »^٢ .
 ٣ - وهو كفارة للحنث باليمين لقوله تعالى :
 « فكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ »^٣ .
 ٤ - والعتق كفارة في حالة الظهار ، يقول الله سبحانه :
 « والذين يُظَاهَرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسُوا »^٤ .
 ٥ - جعل الإسلام من مصاريف الزكاة شراء الأرقاء وعتقهم ، يقول الله تعالى :
 « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ »^٥ .
 ٦ - أمر بمكاتبة العبد على قدر من المال ، حيث قال تعالى :
 « وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ بِمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْراً وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ »^٦ .
 ٧ - من نذر أن يحرر رقبة وجب عليه الوفاء بالنذر متى تحقق له مقصوده .
 وبهذا يتبين أن الإسلام ضيق مصادر الرق ، وعامل الأرقاء معاملة كريمة ، وفتح أبواب التحرير ، تمهيداً لخلاصهم نهائياً من نير الذل والاستعباد ، فأسدى بذلك لهم يداً لا تنسى على مدى الأيام .

١ - سورة البقرة الآيات ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ .
 ٢ - سورة المائدة آية ٨٩ .
 ٣ - سورة التوبة آية ٦ .
 ٤ - سورة المجادلة آية ٣ .
 ٥ - سورة النساء آية ٩٢ .
 ٦ - سورة النور آية ٣٣ .

أرض المحاريين المفتومة

الأرض التي تؤخذ عنوة :

إذا غنم المسلمون أرضاً ، بأن فتحوها عنوة بواسطة الحرب والقتال ، وأجلوا أهلها عنها ، فالحاكم يخير بين أمرين :

١ - إما أن يقسمها على الفاتحين .^١

٢ - وإما أن يقفها على المسلمين .

وإذا وقفها على المسلمين ضرب عليها خراجاً^٢ مستمراً ، يؤخذ ممن هي في يده ، سواء أكان مسلماً أم ذمياً ، ويكون هذا الخراج أجرة الأرض يؤخذ كل عام .

وأصل الخراج هو فعل أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه ، في الأرض التي فتحها ، كأرض الشام ، ومصر والمراق .

الأرض التي جلا أهلها عنها خوفاً أو صلحاً :

وكما تجب قسمة الأرض المفتوحة على الفاتحين ، أو وقفها على المسلمين ، يجب ذلك في الأرض التي تركها أهلها خوفاً منا ، أو التي صالحناهم على أنها لنا ، ونقرم عليها نظير الخراج .

أما التي صالحناهم على أنها لهم ، ولنا الخراج عنها ، فهي كالجزية تسقط بإسلامهم . وإذا كان الخراج أجرة فإن تقديره يرجع إلى الحاكم فيضعه بحسب اجتهاده ، إذ أن ذلك يختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة ، ولا يلزم الرجوع إلى ما وضعه عمر رضي الله عنه ، وما وضعه عمر وغيره من الأئمة يبقى على ما هو عليه ، فليس لأحد أن يغيره ما لم يتغير السبب ، لأن تقديره حكم .

المعجز عن عمارة الأرض الخراجية :

ومن كان تحت يده أرض خراجية فمعجز عن عمارتها أجبر على أحد أمرين :

١ - إما أن يؤجرها .

٢ - أو يرفع يده عنها .

لأن الأرض هي في الواقع للمسلمين ، ولا يجوز تمطيلها عليهم .

١ - قال مالك : تكون وقفاً على المسلمين ، ولا يجوز قسمتها على الفاتحين .

٢ - الخراج : يكون الخراج على أرض لها ماء تسقى به ولو لم تروح .

ميراث الأرض المفتومة :

وهذه الأرض يجري فيها الميراث ، فينتقل ميراثها الى وارث من كانت بيده على الوجه الذي كانت عليه في يد موروثه .

الفية

تعريفه :

الفية مأخوذة من فاء يفىء إذا رجع . وهو المال الذي أخذه المسلمون من أعدائهم دون قتال .

وهو الذي ذكره الله سبحانه في قوله :

« وما آفأَ الله على رسوله منهم لما أُوحيَتمْ عليه من خيل ولا ركابٍ ولكنَّ الله يسلطُ رُسُلَهُ على من يشاءُ والله على كلِّ شيءٍ قديرٌ * ما آفأَ الله على رسوله من أهل القرى قلَّه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب * للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون * والذين تبوءوا الدارَ والإيمانَ من قبلهم يُحبُّونَ من هاجر إليهم ولا يجدونَ في صدورهم حاجةً مما أوتوا ويؤثرونَ على أنفسهم ولو كان بهم خصاصةٌ * ومن يوقَ شحَّ نفسه فأولئك هم المفلحون * والذين جاءوا من بعدهم يقولونَ ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعلْ في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوفٌ رحيمٌ » ٢ .

فذكر الله المهاجرين الذين هاجروا الى المدينة ، ممن دخل في الإسلام قبل الفتح .

وذكر الأنصار - وهم أهل المدينة - الذين آووا المهاجرين .

وذكر من جاء من بعد هؤلاء الى يوم القيامة .

تفسيره :

قال القرطبي : قال مالك :

« هو موكول الى نظر الإمام واجتهاده ، فيأخذ منه من غير تقدير ، ويعطي منه

١ - أوجعتم: أصل الإيمان ، سرعة السيد. والركاب: الإبل التي يسافر عليها ، لا واحد لها من لفظها . أي ما سقم ولا حركت خيل ولا إبل ؛ أي لم يمدوا في تحصيل خيل ولا إبل ، بل حصل بلا قتال .

٢ - سورة الحشر الآيات ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ .

القرابة باجتهاد ، ويصرف الباقي في مصالح المسلمين » ، وبه قال الخلفاء الأربعة ، وبه عملوا ، وعليه يدل قوله ﷺ :

« ما لي ما أفاء الله عليكم إلا الخس ، والخس مردود عليكم » .

فإنه لم يقسمه أخساً ولا أثلاً ، وإنما ذكر في الآية من ذكر على وجه التنبيه عليهم ، لأنهم أم من يدفع إليه .

قال الزجاج محتجاً لما لك : قال الله عز وجل :

« يسألونك ماذا يُنْفِقُونَ » ، قل ما أنفقْتُمْ من خيرٍ فللوالدين والأقربين واليتامى والمساكين ، وابن السبيل »^١ .

والرجل جائز بإجماع أن ينفق في غير هذه الأصناف إذا رأى ذلك .

وذكر النسائي عن عطاء ، قال :

خس الله وخس رسوله واحد . كان رسول الله ﷺ يحمل منه ، ويمطي منه ، ويضعه حيث شاء ، ويصنع به ما شاء .

وفي حجة الله البالغة :

واختلفت السنن في كيفية قسمة الفيء ، فكان رسول الله ﷺ إذا أتاه الفيء قسمه في يومه ، فأعطى الأهل حظين والأعزب حظاً .

وكان أبو بكر رضي الله عنه ، يقسم للحر والعبد ، يتوخى كفاية الحاجة .

ووضع عمر رضي الله عنه ، الديوان على السوابق والحاجات ، فالرجل وقدمه ، والرجل وبلاؤه ، والرجل وعياله ، والرجل وحاجته .

والأصل في كل ما كان مثل هذا من الاختلاف أن يحمل على أنه إنما يفعل ذلك على الاجتهاد .

فتوخى كل المصلحة بحسب ما رأى في وقته .

عقد الأمان

إذا طلب الأمان أي فرد من الأعداء المحاربين فقبل منه ، وصار بذلك آمناً ، لا يجوز الاعتداء عليه بأي وجه من الوجوه .

يقول الله سبحانه :

« وإن أحد من المشركين استجارَكَ فاجِرْهُ حتى يسْمَعَ كلام الله ، ثم أبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَمْلِكُونَ » .

من له هذا الحق :

وهذا الحق ثابت للرجال والنساء ، والأحرار والعبيد ، فمن حق أي فرد من هؤلاء أن يؤمن أي فرد من الأعداء يطلب الأمان ، ولا يمنع من هذا الحق أحد من المسلمين إلا الصبيان والمجانين ، فإذا أمن صبي أو مجنون أحداً من الأعداء فإنه لا يصح أمان واحد منها .

وروى أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، والحاكم ، عن علي كرم الله وجهه ، أن رسول الله ﷺ قال :

« ذمة المسلمين واحدة ، يسعى بها أدناهم ، وهم يد على من سواهم » .

وروى البخاري ، وأبو داود ، والترمذي عن أم هانئ بنت أبي طالب رضي الله عنها أنها قالت :

قلت يا رسول الله ، زعم ابن أم علي ، أنه قاتل رجلاً قد أجرته فلان ابن هبيرة . فقال رسول الله ﷺ : « قد أجرنا^١ من أجرته يا أم هانئ » .

نتيجة الأمان :

ومها تقرر الأمان بالعبارة أو الإشارة ، فإنه لا يجوز الاعتداء على المؤمن ، لأنه بإعطائه الأمان له عصم نفسه من أن تهتك ورقبته من أن تسارق .

وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه :

أنه بلغه أن بعض المجاهدين قال لمحارب من الفرس : لا تخف ، ثم قتله . فكتب رضي الله عنه إلى قائد الجيش :

٢ - أجرنا : أمنا من أمتنا .

١ - سورة التوبة آية ٦ .

« إنه بلغني أن رجالاً منكم يطلبون العليج . حتى إذا اشتد في الجبل وامتنع ، يقول له : « لا تخف » ، فإذا أدركه قتله . وإني والذي نفسي بيده ، لا يبلغني أن أحداً فعل ذلك إلا قطعت عنقه » .

وروى البخاري في التاريخ ، والنسائي عن النبي ﷺ ، قال :

« من آمنَ رجلاً على دمه فقتله ، فأنا بريء من القاتل ، وإن كان المقتول كافراً » .

وروى البخاري ومسلم وأحمد عن أنس قال :

قال رسول الله ﷺ :

« لكل غادر لواء يعرف به يوم القيامة » .

متى يتقرر هذا الحق :

ويتقرر حق الأمان بمجرد إعطائه ، ويمتد نافذاً من وقت صدوره ، إلا أنه لا يُقره نهائياً إلا بإقرار الحاكم أو قائد الجيش .

وإذا تقرر الأمان ، وأقر من الحاكم أو قائد الجيش ، صار المؤمن من أهل الذمة ، وأصبح له ما للمسلمين وعليه ما عليهم .

ولا يجوز إلغاء أمانه إلا إذا ثبت أنه أراد أن يستغل هذا الحق في إيقاع الضرر بالمسلمين ، كان كان جاسوساً لقومه ، وعيناً على المسلمين .

عقد الأمان لجهة ما :

« إنما يصح الأمان من آحاد المسلمين إذا آمنَ واحد أو اثنين ، فأما عقد الأمان لأهل ناحية على العموم فلا يصح إلا من الإمام على سبيل الاجتهاد ، وتحري المصلحة كمقد الذمة ، ولو جعل ذلك لآحاد الناس صار ذريعة إلى إبطال الجهاد »^١ .

١ - الروضة الندية ، ص ١٠٨ .

الرسول حكمه حكم المؤمنين

والرسول مثل المؤمن ، سواء أكان يحمل الرسائل ، أو يمضي بين الفريقين المتقاتلين بالصلح ، أو يحاول وقف القتال لفكرة يتيسر فيها نقل الجرحى والقتلى .

يقول الرسول ﷺ لرسولي مسيلة :

« لو أن الرسل لا تقتل لضربت أعناقكم » أخرجه أحمد ، وأبو داود ، من حديث نعم بن مسعود^١ .

وأوفدت قريش أبا رافع إلى رسول الله ﷺ ، فوقع الإيمان في قلبه ، فقال : يا رسول الله لا أرجع إليهم ، وأبقى معكم مسلماً ، فقال الرسول ﷺ :

« إني لا أخيس بالمهد ، ولا أحبس البرد فارجع إليهم آمناً . فان وجدت بعد ذلك في قلبك ما فيه الآن ، فارجع إلينا » أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان وصححه .

وفي كتاب الخراج لأبي يوسف والسير الكبير لمحمد : أنه إن اشترطَ للرسول شروط وجب على المسلمين أن يوفوا بها ، ولا يصح لهم أن يقدروا برسل العدو ، حتى ولو قتل الكفار رهائن المسلمين عندهم ، فلا تقتل رسلهم ، لقول نبينا : « وفاء بقدر خير من غدر بقدر » .

المستأمن

تعريفه :

المستأمن هو الحربي الذي دخل دار الإسلام بأمان^٢ دون نية الاستيطان بها والإقامة فيها بصفة مستمرة ، بل يكون قصده إقامة مدة معلومة لا تزيد على سنة ، فان تجاوزها ، وقصد الإقامة بصفة دائمة ، فإنه يتحول إلى ذمي ويكون له حكم الذمي في تبعيته للدولة الإسلامية ، ويتبع المستأمن في الأمان ، ويلحق به زوجته وأبنائه الذكور القاصرون ،

١ - وكان الرسول قرأ كتاب مسيلة . وقال لها : ما تقولان اننا ؟ قالا : نقول كما قال ، أي أنها يقولان بلبوثه .

٢ - إذا دخل لتبليغ رسالة وغرما أو لساج كلام الله . فهو آمن دون حاجة إلى عقد . أما إذا دخل للتجارة وأعطى الإذن من ملكه فهو مستأمن .

والبنات جميعاً ، والأم ، والجندات ، والخدم ، ما داموا عاشرين مع الحربي الذي أعطي الأمان .

وأصل هذا قول الله سبحانه وتعالى :

« وإن أحدكم من المشركين استجارك فآجبره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه » .

حقوقه :

وإذا دخل الحربي دار الاسلام بأمان ، كان له حق المحافظة على نفسه وماله وسائر حقوقه ومصالحه ، ما دام متمسكاً بعقد الأمان ، ولم ينحرف عنه .

ولا يحل تقييد حريته ، ولا القبض عليه مطلقاً ، سواء قصد به الأسر ، أو قصد به الاعتقال ، لمجرد أنهم رعايا الأعداء أو لمجرد قيام حالة الحرب بيننا وبينهم .

قال السرخسي :

« أمواهم صارت مضمونة بحكم الأمان ، فلا يمكن أخذها بحكم الإباحة » .

وحتى إذا عاد الى دار الحرب فإنه يبطل الأمان بالنسبة لنفسه ، ويبقى بالنسبة لماله .

قال في المغني :

« إذا دخل حربي دار الاسلام بأمان ، فأودع ماله مسلماً أو ذمياً ، أو أقرضها إياه ، ثم عاد الى دار الحرب ، نظراً ، فإن دخل تاجراً ، أو رسولاً ، أو متزهاً ، أو لحاجة يقضئها ، ثم يعود الى دار الاسلام ، فهو على أمانه في نفسه ، وماله ، لأنه لم يخرج بذلك عن نية الإقامة في دار الاسلام ، فأشبه الذمي لذلك ، وإن دخل دار الحرب مستوطنًا ، بطل الأمان في نفسه ، وبقي في ماله ، لأنه بدخوله دار الاسلام بأمان ، ثبت الأمان لماله ، فإذا بطل الأمان في نفسه بدخوله دار الحرب ، بقي في ماله ، لاختصاص المبطل بنفسه ، فيختص البطلان به .

الواجب عليه :

وعليه المحافظة على الأمن والنظام العام ، وعدم الخروج عليها ، بأن يكون عيناً ، أو جاسوساً ، فإن تجسس على المسلمين لحساب الأعداء حل قتله إذا ذاك .

تطبيق حكم الاسلام عليه :

تطبق على المستأمن القوانين الاسلامية بالنسبة للمعاملات المالية ، فيعقد عقد البيع

١ - سورة التوبة آية ٦ .

وغيره من العقود حسب النظام الاسلامي ، وينع من التعامل بالربا ، لأن ذلك محرم في الاسلام .

وأما بالنسبة للعقوبات ، فانه يعاقب بمقتضى الشريعة الاسلامية اذا اعتدى على حق مسلم .

وكذلك اذا كان الاعتداء على ذي ، أو مستأن مثل ، لأن إنصاف المظلوم من الظالم وإقامة العدل من الواجبات التي لا يحل التساهل فيها .

وإذا كان الاعتداء على حق من حقوق الله ، مثل اقرار جريمة الزنا فانه يعاقب كما يعاقب المسلم ، لأن هذه جريمة من الجرائم التي تقصد المجتمع الاسلامي^١ .

مصادرة ماله :

ومال المستأن لا يصادر إلا اذا حارب المسلمين ، فأسر واسترق وصار عبداً ، فانه في هذه الحال تزول عنه ملكية ماله ، لأنه صار غير أهل للملكية .

ولا يستحق الورثة ، ولو كانوا في دار الاسلام شيئاً ، لأن استحقاقهم يكون بالخلافة عنه ، وهي لا تكون إلا بعد موته ، وهو لم يموت ، وماله في هذه الحال يؤول الى بيت مال المسلمين ، على أنه من الغنائم .

وإذا كان له دين على بعض المسلمين أو الذميين ، يسقط عن المدين لعدم وجود من يطالب به .

ميراثه :

إذا مات المستأن في دار الاسلام ، أو في دار الحرب فان ملكيته لماله لا تذهب عنه ، وتنقل الى ورثته عند الجمهور ، خلافاً للشافعي .

وعلى الدولة الاسلامية أن تنقل ماله الى ورثته ، وترسله إليهم ، فان لم يكن له ورثة ، كان ذلك المال قيناً للمسلمين .

١ - خالف في ذلك أبو حنيفة فقال : إن العقوبات التي تكون حقا لله أو يكون فيها حق الله غالباً ، انه لا يقع فيها الحد على المستأن ، وهذا رأي مرجوح .

العهود والمواثيق

احترام العهود :

إن احترام العهود والمواثيق واجب إسلامي ، لما له من أثر طيب ، ودور كبير في المحافظة على السلام وأهمية كبرى في فض المشكلات ، وجلب التنازعات ، وتسوية العلاقات .

وجاء في كلام العرب :

« من عامل الناس فلم يظلمهم ، وحدثهم فلم يكذبهم ، ووعدهم فلم يخلفهم ، فهو من كملت مروءته ، وظهرت عدالته ، ووجبت أخوته » .

وهذا حق ، فإن حسن معاملة الناس ، والوفاء لهم ، والصدق معهم دليل كمال المروءة ومظهر من مظاهر العدالة ، وذلك يستوجب الأخوة والصدقة .

والله سبحانه يأمر بالوفاء بجميع العهود والالتزامات ، سواء أكانت عهداً مع الله ، أم مع الناس ، فيقول :

« يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود »^١ .

وأي تقصير في الوفاء بهذا الأمر يعتبر إثمًا كبيراً ، يستوجب العقاب والغضب :

« يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون * كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون »^٢ .

وكل ما يقطع الإنسان على نفسه من عهد ، فهو مسئول عنه ومحاسب عليه :

« وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولاً »^٣ .

وحق العهد مقدم على حق الدين :

« والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق »^٤ .

والوفاء جزء من الإيمان ، يقول الرسول ﷺ :

« إن حسن العهد من الإيمان »^٥ .

١ - سورة المائدة آية ١ . ٢ - سورة الملقم آية ١ .

٣ - سورة الإسراء آية ٣٤ . ٤ - سورة الأنفال آية ٧٢ .

٥ - قال الحاكم : إنه ضحيح ، وأقره الذهبي .

وليس للوفاء جزاء إلا الجنة :

« والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون * والذين هم على صلاتهم يحافظون * أولئك هم الوارثون الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون »^١ .

ولقد كان الوفاء خلق الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام :

« واذكر في الكتاب إسماعيل إنه كان صادق الوعد وكان رسولا نبيا »^٢ .

وكان رسول الله ﷺ المثل الأعلى في هذا الخلق .

قال عبد الله بن أبي الحساء :

بايمت رسول الله ﷺ ، ببيع قبل أن يبعث ، وبقيت له بقية^٣ فوعده أن آتية بها في مكانه ، فقال ﷺ :

« يا فتى لقد شقت عليّ ، أنا ها هنا منذ ثلاث ، أنتظره » .

وقد عاهد رسول الله ﷺ بعد الهجرة اليهود عهداً ، أقرهم فيه على دينهم ، وأمنهم على أموالهم ، بشرط ألا يمينوا عليه المشركين ، فنقضوا العهد ، ثم اعتذروا ، ثم رجعوا فنقضوه مرة أخرى فأبزل الله عز وجل :

« إن شرّ الدواب عند الله الذين كفروا فهم لا يؤمنون الذين عاهدت منهم ثم ينقضون عهدهم في كل مرة وهم لا يتقون »^٤ .

وعاهد ثعلبة ربه على أن يعطي كل ذي حق حقه إذا وسع الله عليه في الرزق ، وأغناه من فضله . فلما بسط الله له من رزقه ، وأكثر له من المال والثروة ، نقض العهد . وبخل على عباد الله ، فأبزل الله في حقه :

« ومنهم من عاهد الله لئن آتاه من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين * فلما آتاهم من فضله بخلوا به وتولوا وهم معرضون * فأعقبهم نفاقاً في قلوبهم إلى يوم يلقونه بما أخلفوا الله ما وعدوه وبما كانوا يكذبون »^٥ .

ما حضرت الوفاة عبد الله بن عمر ، قال :

١ - سورة المؤمنون آية ١١ . ٢ - سورة مريم آية ٥٤ .

٣ - بقيت له بقية : أي بقية من ثمن البيع .

٤ - منذ ثلاث : أي ثلاث ليال ، أي أنه انتظره هذه المدة وفاء بالوعد .

٥ - سورة الأنفال الآيتين ٥٥ ، ٥٦ . ٦ - سورة التوبة الآيات ٧٥ - ٧٧ .

« إنه خطب إليّ ابنتي رجل من قريش . وقد كان مني إليه شبه الوعد . فوالله لا ألقى الله بثلث النفاق ، أشهدكم أنني قد زوجته ابنتي » .

وهو يشير بذلك الى قول رسول الله ﷺ :

« ثلاث من كن فيه فهو منافق : وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم ، من إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف وإذا اؤتمن خان »^١ .

وفي التشنيع على الناقضين للمهود ، يقول الله عز وجل :

« وأوفوا بعهدي الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً إن الله يعلم ما تعملون * ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً تتخذون أيمانكم دخلاً بينكم أن تكون أمة هي أربى من أمة * إنا يبلوكم الله به وليبينن لكم يوم القيامة ما كنتم فيه تخلفون »^٢ .

شروط المهود :

ويشترط في المهود التي يجب احترامها والوفاء بها ، الشروط الآتية :

١ - ألا يخالف حكماً من الأحكام الشرعية المتفق عليها .

يقول الرسول ﷺ :

« كل شرط ليس في كتاب الله^٣ فهو باطل ، وإن كان مائة شرط » .

٢ - أن تكون عن رضا واختيار ، فإن الإكراه يسلب الإرادة ، ولا احترام لعقد لم تتوفر فيه حررتها .

٣ - أن تكون بينة واضحة ، لا لبس فيها ولا غموض حتى لا تؤول تأويل يكون مثاراً للاختلاف عند التطبيق .

نقض المهود :

ولا تنقض المهود إلا في إحدى الحالات الآتية :

١ - إذا كانت مؤقتة بوقت ، أو محددة بظرف معين ، وانتهت مدتها ، وانتهى ظرفها .

روى أبو داود والترمذي عن عمر بن عيسى ، قال سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« من كان بينه وبين قوم عهد ، فلا يحلن عهداً . ولا يشدن حتى يمضي أمده ، أو يذل إليهم على سواء » .

١ - رواه البخاري . ٢ - سورة النحل الآيتان ٩٢ ، ٩٣ .

٣ - كتاب الله : أي حكم الله .

ويقول القرآن الكريم

« إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئاً ، ولم يظاهروا عليكم أحداً فاتوا إليهم عهدهم إلى مدتهم إن الله يحب المتقين » .

٢ - إذا أخل العدو بالعهد :

« فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم إن الله يحب المتقين »^١ .

« وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا إيمان لهم لعلهم ينتهون » ألا تقاتلون قوماً نكثوا أيمانهم وهؤا بإخراج الرسول وهم بدؤوك أول مرة أن تحشونهم فإله أحق أن تحشوه إن كنتم مؤمنين »^٢ .

٣ - إذا ظهرت بوادر القدر ودلائل الحيانة :

« وإما تخافن من قوم خيانة فأنشذ إليهم على سواء إن الله لا يحب الخائنين »^٣ .

الإعلام بالنقض تعريفاً عن القدر

إذا علم الحاكم الحياطة من كان بينهم وبين المسلمين عهد فإنه لا تحمل محاربتهم إلا بعد إعلامهم بنقض العهد ، وبلغ خبره إلى القريب والبعيد حتى لا يؤخذوا على غرة .

يقول الله سبحانه في سورة الأنفال :

« وإما تخافن من قوم خيانة فأنشذ إليهم على سواء إن الله لا يحب الخائنين »^٤ . وقاعدة الإسلام :

« وفاء بقدر خير من غدر بقدر » .

قال محمد بن الحسن في كتاب السير الكبير :

« لو بعث أمير المسلمين إلى ملك الأعداء من يخبره بنقض العهد عند تحقق سببه ، فلا ينبغي للمسلمين أن يغيروا عليهم . وعلى أطراف مملكتهم إلا بعد مضي الوقت الكافي لأن يبعث الملك إلى تلك الأطراف خبر النبذ حتى لا نأخذهم على غرة ، ومع ذلك إذا علم المسلمون يقيناً أن القوم لم يأتهم خبر من قبل ملكهم فالمستحب لهم أن لا يغيروا عليهم حتى يطموهم بالنبذ ، لأن هذا شبيه بالحديعة . وكما على المسلمين أن يتحرزوا من الحديعة ، عليهم أن يتحرزوا من شبه الحديعة » .

١ - سورة التوبة آية ٤ . ٢ - سورة التوبة آية ٧ .

٣ - سورة التوبة الآية ١٣ . ٤ - سورة الأنفال آية ٥٨ .

٥ - سورة الأنفال آية ٥٨ .

وحدث أن أهل قبرص أخذوا حدثاً عظيماً في ولاية عبد الملك بن مروان فأراد نيل عهدهم ونقض صلحهم ، فاستشار الفقهاء في عصره ، منهم : الليث بن سعد ومالك بن أنس ، فكتب الليث بن سعد :

« إن أهل قبرص لا يزالون متهمين بغش أهل الإسلام ومناصرة أهل الأعداء (الروم) وقد قال الله تعالى :

« وإما تخافن من قوم خيانة فأنشذ إليهم على سواء . »

« وإني أرى أن تنبذ إليهم وأن تنظروهم سنة . »

أما مالك بن أنس فكتب في الفتيا يقول :

« إن أمان أهل قبرص وعهدهم كان قديماً متظاهراً من الولاة لهم ، ولم أجد أحداً من الولاة نقض صلحهم ، ولا أخرجهم من ديارهم ، وأنا أرى أن تعجل بمناذرتهم حتى تتجه الحجة عليهم فإن الله يقول :

« فأتوا إليهم عهدهم إلى مدتهم . »

فإن لم يستقيموا بعد ذلك ويكدعوا غشهم ورأيت الغدر ثابتاً فيهم ، أوفعت بهم بعد النبذ والإعذار ففرزقت النصر . »

من معاهدات الرسول

١ - ولقد عاهد النبي ﷺ بني ضمرة من قبائل العرب ، وهذا نص ذلك العهد :

« هذا كتاب محمد رسول الله ﷺ لبني ضمرة ، بأنهم آمنوا على أموالهم وأنفسهم ، وأن لهم النصر على من رامهم ، إلا أن يحاربوا في دين الله ، ما بَلَ بجر صوفة » ، وإن النبي ﷺ إذا دعاهم إلى النصر أجابوه ، عليهم بذلك ذمة الله ورسوله ، وهم النصر من بر منهم واتقى . »

٢ - كما عاهد اليهود على حسن الجوار أول ما استقر به المقام بالمدينة ، وفيما يلي نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم

« هذا كتاب من محمد النبي (رسول الله) بين المؤمنين والمسلمين من قريش ، وأهل يثرب ومن تبعهم قلحق بهم وجاهد معهم .
أنهم أمة واحدة من دون الناس . »

- المهاجرون من قريش على ربعتهم^١ يتماقلون^٢ بينهم ، وهم ينفذون عانيهم^٣ بالمعروف والقسط بين المؤمنين .
- وبنو عوف على ربعتهم ، يتماقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تقدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .
- وبنو الحارث (من الخزرج) على ربعتهم يتماقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تقدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .
- وبنو ساعدة على ربعتهم يتماقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تقدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .
- وبنو جُشم على ربعتهم يتماقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تقدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .
- وبنو النجار على ربعتهم يتماقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تقدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .
- وبنو عمر بن عوف على ربعتهم يتماقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تقدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .
- وبنو النخيت على ربعتهم يتماقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تقدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .
- وبنو الأوس على ربعتهم يتماقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تقدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين .
- وأن المؤمنين لا يتركون مفرحاً^٤ بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل .
والأ يخالف مؤمن مولى مؤمن دونه .
- وأن المؤمنين المتقين أبديهم على كل من بغي منهم ، أو ابتغى دسيمة^٥ ظلم ، أو إثمًا ، أو عدواناً أو فساداً بين المؤمنين ، وأن أيديهم عليه جميعاً ولو كان ولد أحدهم .
- ولا يقتل مؤمن مؤمناً في كافر ، ولا ينصر كافرًا على مؤمن .
- وأن ذمة الله واحدة ، يحير عليهم أديانهم وأن المؤمنين بعضهم موالي بعض الناس .
-
- ١ - أمرم الذي كانوا عليه .
- ٢ - يأخذون ديات القتلى ويعطونها ، وأصله من العقل وهو ربط إبل الدية لدفعها لأهل القتيل .
- ٣ - هانيهم : أسيرهم .
- ٤ - هو من أئله الدين والفرم فأزال فرحه .
- ٥ - الدمع : للدفع ، والمعنى : طلب دفعاً على سبيل الظلم أو ابتغى عطية على سبيل الظلم .

وأنه من تمنعنا من يهود ، فإن له النصر والأبوة ^١ غير مظلومين ولا متناصر عليهم .
وأن سلم المؤمنين واحدة ، لا يسلم مؤمن دون مؤمن في قتال في سبيل الله ، إلا على
سواء وعدل بينهم ^٢ .

وأن كل غازية غزت معنا يعقب ^٣ بمعضها بعضاً .
وأن المؤمنين يبيء ^٤ بعضهم على بعض ، بما نال دماءهم في سبيل الله .
وأن المؤمنين المتقين على أحسن هدى وأقومه .
وأنه لا يجير مشرك مالا لفريش ولا نفساً ، ولا يحول دونه على مؤمن .
وأنه من اغتبط ^٥ مؤمناً قتلًا عن بيته فإنه قود به ^٦ ، إلا أن يرضى ولي المقتول
بالعقل ، وأن المؤمنين عليه كافة ولا يحل لهم إلا قيام عليه .

وأنه لا يحل لمؤمن أقرّ بما في هذه الصحيفة ، وآمن بالله واليوم الآخر ، أن ينصر
محدثاً أو يسؤويه ، وأنه من نصره أو آواه فإن عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة ، ولا
يؤخذ منه صرف ولا عدل ^٧ .

وأنكم مهاختلفتم فيه في شيء ، فإن مردّه إلى الله وإلى محمد .
وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين ^٨ .
وأن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين ، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم ، مواليهم
وأنفسهم إلا من ظلم أو أثم ، فإنه لا يورث ^٩ إلا نفسه وأهل بيته ^{١٠} .

وأن لليهود بني النجار مثل ما لليهود بني عوف .
وأن لليهود بني الحارث مثل ما لليهود بني عوف .
وأن لليهود بني ساعدة مثل ما لليهود بني عوف .

-
- ١ - في هذا ما يفيد أن النصر والمساراة لن تتبع لليهود .
 - ٢ - يؤخذ من هذا أن إعلان الحرب على جماعة مسلمة إعلان لها على الأمة الإسلامية كلها .
 - ٣ - أي يكون الغزو بيني قريباً يعقب بعضهم بعضاً فيه .
 - ٤ - يبيء : من أبأت القاتل بالقتيل إذا قتلته به .
 - ٥ - اغتبطه : قتله بلا جناية أو جريمة قريب قتله .
 - ٦ - فإن القاتل يقاد به ويقتل .
 - ٧ - فيه منع نصرة الجرم .
 - ٨ - فيه استقلال كل أمة المسلمين واليهود ، كما أنها تضمنت محاللة عسكرية بمقتضاها تتمازج الامتيازات
في كل حرب ، وكل كل منها نفقة جيشها خاصة .
 - ٩ - يورث : يهلك ويفسد .
 - ١٠ - في هذا تقرير الحرية الدينية والاقتصادية .

وأن لليهود بني جشم مثل ما لليهود بني عوف .
 وأن لليهود بني الأوس مثل ما لليهود بني عوف .
 وأن لليهود بني ثعلبة مثل ما لليهود بني عوف .
 إلا من ظلم وأثم فإنه لا يبرئ إلا نفسه وأهل بيته .
 وأن جفنة — بطن من ثعلبة — كأنفسهم .
 وأن لبني الشطيبة مثل ما لليهود بني عوف ، وأن البر دون الإثم .
 وأن موالي ثعلبة كأنفسهم .
 وأن بطانة يهود كأنفسهم .
 وأنه لا يخرج منهم أحد إلا بإذن محمد .
 وأنه لا ينحجز على ثار 'جرح' ، وأنه من فتك فبنفسه وأهل بيته ، إلا من ظلم ، وأن
 له على أبر هذا .
 وأن على اليهود نفقتهم ، وعلى المسلمين نفقتهم ، وأن بينهم النصر على من حارب أهل
 هذه الصحيفة ، وأن بينهم النصح ، والنصيحة ، والبر دون الإثم^١ .
 وأنه لا يأثم امرؤ بحليفه ، وأن النصر للمظلوم^٢ .
 وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا عمارين .
 وأن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة .
 وأن الجار كالنفس غير مضار ولا آثم .
 وأنه لا تجار حرمة إلا بإذن أهلها .
 وأنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساد ، فإن مرده
 إلى الله وإلى محمد رسول الله ﷺ ، وأن الله على أتقى ما في هذه الصحيفة وأبره .
 وأنه لا تجار قريش ، ولا من نصرها .
 وأن بينهم النصر على من دهم يثرب .

١ - في هذا إلزام الطرفين للتنازع قبل دخول الحرب .
 ٢ - لا بد من أن تكون الحرب مشروعة حتى يمكن للمسلمين المشاركة فيها .

وإذا دعوا الى صلح يصلحونه ويلبسونه ، فإنهم يصلحونه ويلبسونه ، وأنهم اذا دعوا الى مثل ذلك ، فإنه لهم على المؤمنين ، إلا من حارب في الدين .

على كل أناس حصتهم من جانبهم الذي قبلهم .

وأن يهود الأوس ، مواليهم وأنفسهم على مثل ما لأهل هذه الصحيفة مع البر المحض من أهل هذه الصحيفة ، وأن البر دون الإثم ، لا يكسب كاسب إلا على نفسه ، وأن الله على أصدق ما في هذه الصحيفة وأبره .

وأنه لا يحول هذا الكتاب دون ظالم أو آثم ، وأنه من خرج آمن ، ومن قعد آمن بالمدينة ، إلا من ظلم وآثم ، وأن الله جار لمن بر^١ واتقى ، ومحمد رسول الله ﷺ .

١ - نقل عن كتاب « الرسالة الخالدة » من كتاب الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة ،
للدكتور محمد حيد الله الحيدري آبادي استاذ الحقوق الدورية بالجامعة العراقية بمحيدر آباد / دكن .

الْأَيْمَان

تعريفها :

الأيمان : جمع يمين وهي اليد المقابلة لليد اليسرى وسبَّي بها الحلف لأنهم كانوا إذا تحالفوا أخذ كل يمين صاحبه ، وقيل : لأنها تحفظ الشيء كما تحفظه اليمين .
ومعنى اليمين في الشرع : تحقيق الأمر أو تركه بذكر اسم الله تعالى أو صفة من صفاته .

أو هو عقد يقوي به الحالف عزمه على الفعل أو الترك .

واليمين والحلف والإيلاء والقسم بمعنى واحد .

اليمين لا يكون إلا بذكر اسم الله أو صفة من صفاته :

ولا يكون الحلف إلا بذكر اسم الله أو صفة من صفاته ، سواء أكانت صفات ذات ، أم صفات أفعال ، كقوله : والله ، وعزة الله ، وعظمته ، وكبريائه ، وقدرته ، وإرادته ، وعلمه ... كذا الحلف بالمصحف أو القرآن أو سورة أو آية منه .

وفي القرآن الكريم يقول الله سبحانه :

« وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ . فَتَوَرَّبَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَمُنُّونَ »^١ .

ويقول :

« فَلَا أَفْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ إِنَّا لَقَادِرُونَ . عَلَى أَنْ نُبَدِّلَ خَيْرَ مَا فِيهِمْ وَمَا غَنَى الْمُسْتَبِقِينَ »^٢ .

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال :

كانت بين النبي ﷺ : « لا ، ومقلَّب القلوب » .

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال :

« كان رسول الله ﷺ إذا اجتهد^٣ في الدعاء قال : والذي نفس أبي القاسم بيده »
رواه أبو داود .

« أَيْمُ اللَّهِ وَحَمْرُ اللَّهِ وَأَلَسْتُ عَلَيْكَ قَسَمٌ :

وَأَيْمُ اللَّهِ يمين لأنها بمعنى والله ، أو وحق الله .

٢ - سورة المارج الآيات ١٠ ، ١١ .

١ - سورة الفاربات الآيات ٢٢ ، ٢٣ .

٣ - اجتهد : بالغ .

وعين الله بين عند الأحناف والمالكية لأن معناها : أحلف بالله .
وقالت الشافعية : لا تكون يمينا إلا بالنية ، فإن نوى الحالف اليمين انعمدت ، وإن لم ينو لم تنمقد .

وعند أحمد : روايتان أصحها أنها تنمقد .
وعمرُ الله بين عند الأحناف والمالكية ، لأنها بمعنى وحياء الله وبقائه .
وقال الشافعي رضي الله عنه وأحد وإسحاق : لا يكون يمينا إلا بالنية .
وكلمة أقسمت عليك ، وأقسمت بالله . يرى بعض العلماء أنه يكون يمينا مطلقا ويرى أكثرهم أنه لا يكون يمينا إلا بالنية .
وذمبت الشافعية إلى أن ما ذكر فيه اسم الله يكون يمينا . وأن ما لم يذكر فيه اسم الله لا يكون يمينا وإن نوى اليمين .

وقال مالك رضي الله عنه إن قال الحالف : أقسمت بالله كان يمينا وإن قال : أقسمت أو أقسمت عليك فإنه في هذه الصورة لا يكون يمينا إلا بالنية .

الحلف بأيمان المسلمين :

سبق أن قلنا في المجلد الثاني من فقه السنة : إن الحلف بأيمان المسلمين لا يلزم به شيء .
ومن حلف فقال : إن فعلت كذا فعلي صيام شهر أو الحج إلى بيت الله الحرام .
أو قال : إن فعلت كذا فالحلال علي حرام .
أو قال : إن فعلت كذا فكل ما أملكه صدقة . فهذا وأمثاله فيه كفارة يمين متى حنث وهو أظهر أقوال العلماء ، وقيل لا شيء فيه .
وقيل : إذا حنث لزمه ما علقه وحلف به .

الحلف بأنه غير مسلم — أو الحلف بالبراءة من الإسلام :

من حلف أنه يهودي ، أو نصراني ، أو أنه بريء من الله أو من رسوله ﷺ : إن فعل كذا ففعله .

قال جماعة من العلماء منهم الشافعي : ليس هذا بيمين ولا كفارة عليه . لأن النصوص اقتصرَت على التهديد والزرع الشديد .

روى أبو داود والتسائي عن يريدة عن أبيه أن النبي ﷺ قال : .

« من حلف فقال : إني بريء من الإسلام فإن كان كاذباً فهو كما قال ^١ . وإن كان صادقاً فلن يرجع الى الإسلام سالماً ^٢ .
وعن ثابت بن الضحاك أن النبي ﷺ قال :
« من حلف بغير ملة الإسلام فهو كما قال » .
وزهد الأحناف وأحد وإسحاق وسفيان والأوزاعي : الى أنه يمين . وعليه الكفارة إن حثت .

الحلف بغير الله محظور :

وإذا كانت اليمين لا تكون إلا بذكر اسم الله أو ذكر صفة من صفاته . فإنه يحرم الحلف بغير ذلك ، لأن الحلف يقتضي تعظيم المألوف به . والله وحده هو المختص بالتعظيم .
فمن حلف بغير الله فأقسم بالنبي ، أو الولي ، أو الأب ، أو الكعبة ، أو ما شابه ذلك . فإن يمينه لا تتمعد ، ولا كفارة عليه إذا حث . وأثم بتعظيمه غير الله .
١ - عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ : أدرك عمر رضي الله عنه في ركب وهو يحلف بأبيه . فناداهم الرسول ﷺ :
« ألا إن الله عز وجل ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم . فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت . قال عمر : فوالله ما حلفت بها منذ سمعت رسول الله ﷺ ينهى عنها . ذاكراً ولا آثراً » ^٣ .

٢ - وسمع ابن عمر رضي الله عنهما رجلاً يحلف : لا ، والكعبة . فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من حلف بغير الله فقد أشرك » .

٣ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ :
« من حلف منكم فقال في حلفه باللات والعزى ، فليقل : لا إله إلا الله . ومن قال لصاحبه تعال أقامرك فليتصدق » ^٤ .

٤ - وعند أبي داود : « من حلف بالأمانة فليس منا » ، أي ليس على طريقتنا .

١ - أي هو كما قال حقبة له على كذبه .

٢ - إن قصد بذلك إبعاد نفسه لم يكفر . وليقل لا إله إلا الله محمد رسول الله (ص) . ويستغفر الله ويترقب إليه . وإن أراد الكفر إذا فعل المألوف عليه كفر والبيعة بالله .

٣ - أي لم يحلف بأبيه من قبل نفسه ولا حاكياً عن غيره .

٤ - اللات والعزى : صتان لأهل مكة كانوا يحلفون بها في الجاهلية . فمن حلف بها ، فليكفر بقوله : لا إله إلا الله . كما يتصدق إذا طلب لبس الثياب من صاحبه .

هـ - وقال ﷺ : « لا تحلفوا بآبائكم ولا بأمهاتكم ولا بالأنثاد - أي الأصنام - ولا تحلفوا إلا بالله ولا تحلفوا إلا وأنستم صادقون » ، رواه أبو داود والنسائي عن أبي هريرة .

الحلف بغير الله دون تعظيم المحلوف به :

جاء النبي عن الحلف بغير الله إذا كان يقصد بذكره التعظيم كالحالف بالله يقصد بذكره تعظيمه . أما إذا لم يقصد التعظيم بل قصد تأكيد الكلام فهو مكروه من أجل المشابهة ، ولأنه يشعر بتعظيم غير الله .
وقد قال الرسول ﷺ للأجرائي :
« أفلح وأبيه » .

قال البيهقي : إن ذلك كان يقع من العرب ويمر على ألسنتهم من دون قصد .
وأيد النووي هذا الرأي وقال : إنه هو الجواب المرضي .

قسم الله بالمخلوقات :

كان العرب يسمون بالكلام المبدوء بالقسم فيلقون إليه السمع مصنفين لأنهم يرون أن قسم المتكلم دليل على عظم الاهتمام بما يريد أن يتكلم به . وأنه أقسم ليؤكد كلامه ، وعلى هذا جاء القرآن يقسم بأشياء كثيرة .

منها للقرآن كقوله تعالى : « والقرآن المجيد » .

ومنها بعض المخلوقات مثل : « والشمس وضحاها » .

« والليل إذا يغشى . والنهار إذا تجلَّى » .

وإنما كان ذلك لحكم كثيرة في القسم به والمقسم عليه .

من هذه الحكم : لفت النظر الى مواضع العبرة في هذه الأشياء بالقسم بها . والحث على تأملها حتى يصلوا الى وجه الصواب فيها .

فقد أقسم سبحانه وتعالى بالقرآن لبيان أنه كلام الله حقاً وبه كل أسباب السعادة .

وأقسم باللائكة لبيان أنهم عباد الله خاضعون له وليسوا بأآله يعبدون .

وأقسم بالشمس والقمر والنجوم لما فيها من الفوائد والمنافع . وأن تغيرها من حال الى حال يدل على حدودها . وأن لها خالقاً وصانعاً حكيماً . فلا يصح الغفلة عن شكره والتوجه إليه .

وأقسم بالريح ، والطور ، والقلم ، والسماء ذات البروج إذ أن ذلك كله من آيات الله التي يجب التوجه إليها بالفكر والنظر .

أما إثم عليه فإممه وحدانية الله . ورسالة النبي ﷺ . وبعث الأجساد مرة أخرى . ويوم القيامة . لأن هذه هي أسس الدين التي يجب أن تعمق جذورها في النفس . وللقسم بالخلوقات بما احتص الله به .
أما نحن البشر فلا يصح لنا أن نقسم إلا بالله أو بصفة من صفاته على النحو المتقدم ذكره .

شرط اليمين وركنها :

ويشترط في اليمين : العقل ، والبلوغ ، والإسلام . وإمكان البر والاختيار فإن حلف مكرها لم تتعقد يمينه . وركنها : اللفظ المستعمل فيها .

حكم اليمين :

وسم اليمين أن يفعل الحالف المحلوف به فيكون باراً . أو لا يفعله فيحنث وتجب الكفارة .

أقسام اليمين

تنقسم الأيمان أقساماً ثلاثة :

- ١ - اليمين اللغو .
- ٢ - اليمين المنقذة .
- ٣ - اليمين الغموس .

اليمين اللغو وحكمها :

ويمين اللغو : هي الحلف من غير قصد اليمين كأن يقول المرء : والله لتأكلن ، أو لتشربن ، أو لتحضرن ، ونحو ذلك لا يريد به يميناً ، ولا يقصد به قسماً ، فهو من سقط القول .

فمن السيدة عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت :
أنزلت هذه الآية : « لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم » .
في قول الرجل : « لا والله ، وبلى والله ، وكلا والله » رواه البخاري ومسلم وغيرهما .
وقال مالك رضي الله عنه والأحناف ، والليث ، والأوزاعي :
« لغو اليمين أن يحلف على شيء يظن صدقه . فيظهر خلافه فهو من باب الخطأ » .
وعند أحمد رضي الله عنه : روايتان كاللذهبين .

وحكم هذا اليمين :

أنه لا كفارة فيه ولا مؤاخذه عليه .

اليمين المنعقدة وحكمها :

واليمين المنعقدة هي اليمين التي يقصدها الحالف ويصمم عليها . فهي يمين متعمدة مقصودة وليست لغواً يجري على اللسان بمقتضى العرف والعادة . وقيل اليمين المنعقدة هي أن يحلف على أمر من المستقبل أن يفعله أو لا يفعله .

وحكمها : وجوب الكفارة فيها عند الحدث .

يقول الله تعالى :

« لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِالَّذِينَ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا كُنتُمْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ حَكِيمٌ »^١ .

ويقول :

« لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِالَّذِينَ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا كُنتُمْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ حَكِيمٌ »^١ .

اليمين الغموس وحكمها :

واليمين الغموس وتسمى أيضاً الصابرة ، وهي اليمين الكاذبة التي تُهْضَمُ بها الحقوق ، أو التي يقصد بها الفسق والخيانة .

وهي كبيرة من كبائر الإثم - ولا كفارة فيها^٢ - لأنها أعظم من أن تكفر ومميت غموساً لأنها تغمس صاحبها في نار جهنم .

وتجب للتوبة منها ، ورد الحقوق إلى أصحابها إذا ترتب عليها ضياع هذه الحقوق .

يقول الله سبحانه :

« وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا السُّوءَ بِمَا صَدَدْتُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ »^٣ .

١ - سورة البقرة آية ٢٢٥ . ٢ - سورة المائدة آية ٨٩ .

٣ - وقال الشافعي ، ورواية عن أحمد رضي الله عنها ، فيها الكفارة .

٤ - سورة النحل آية ٩٤ .

١ - وروى أحمد رضي الله عنه وأبو الشيخ عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ

قال :

« خمسٌ ليسَ لهن كُفارة : الشرك بالله ، وقتل النفس بغير حق ، وهبته مؤمن ،
وعين صابرة يقطع بها مالا بغير حق » .

٢ - وروى البخاري عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنها : أن النبي ﷺ قال :

« الكبائر : الإشراف بالله ، وعقوق الوالدين ، وقتل النفس ، واليمين الغموس » .

٣ - وروى أبو داود عن عمران بن حصين أن النبي ﷺ قال :

« من حلفَ على يمين مصبورة ^١ كاذباً ، فليتبوأ وجهه مقعده من النار » .

مبنى الإيمان على العرف والنية :

أمر الأيمان مبني على العرف الذي درج عليه الناس لا على دلالات اللغسة ولا على اصطلاحات الشرع ، فمن حلف أن لا يأكل لحماً ، فأكل سمكاً ، فإنه لا يحنث . وإن كان الله سماه لحماً ، إلا إذا نواه ، أو كان يدخل في عموم اللحم في عرف قومه .

ومن حلف على شيء وورث بغيره فالعبرة بنية لا بلفظه ، إلا إذا حلفه غيره على شيء ، فالعبرة بنية المحلف لا الخالف ، وإلا لم يكن للأيمان فائدة في التقاضي .

قال النووي : إن اليمين على نية الخالف في كل الأحوال إلا إذا استحلفه القاضي أو نائبه في دعوى توجب عليه فهي على نية القاضي أو نائبه ، ولا تصح التورية هنا وتصح في كل حال ولا يحنث بها وإن كانت للباطل حراماً .

والدليل على أن العبرة بنية الخالف إلا إذا حلفه غيره ، ما رواه أبو داود وابن ماجه عن سويد بن حنظلة قال : خرجنا نريد النبي ﷺ ومعنا وائل بن حجر ، فأخذه عدو له ، فتنحرج القوم أن يخلفوا ، وحلفت أنه أخي ، فخلت سبيله ، فأثينا النبي ﷺ ، فأخبرته أن القوم تخرجوا أن يخلفوا ، وحلفت أنه أخي قال : « صدقت ، المسلم أخو المسلم » .

والدليل على أن العبرة بنية المستحلف إذا استحلف على شيء ، ما رواه مسلم وأبو داود والترمذي عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال :

« اليمين على نية المستحلف » .

وفي رواية : « يمينك على ما يصدقك عليه صاحبك » .

والصاحب هو المستحلف وهما طالبا اليمين .

١ - مصبورة : أي ألزم بها وحسب عليها ، وكانت لازمة من جهة الحكم .

لا حنث مع النسيان أو الخطأ :

من حلف أن لا يفعل شيئاً ففعله ناسياً أو خطأ فإنه لا يحنث لقول الرسول ﷺ :
« إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » .
والله يقول :

« وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به »^١ .

يبين المكره غير لازمة :

لا يلزم الوفاء باليمين التي يكره المراء عليها ، ولا يأثم إذا حنث^٢ فيها للحديث المتقدم ، ولأن المكره مسلوب الإرادة . وسلب الإرادة يسقط التكليف . ولهذا ذهب الأئمة الثلاثة إلى أن يمين المكره لا تتعد خلافاً لأبي حنيفة .

الاستثناء في اليمين :

من حلف فقال : إن شاء الله فقد استثنى ولا حنث عليه .

فمن ابن عمر أن الرسول ﷺ قال :

من حلف على يمين فقال : « إن شاء الله فلا حنث عليه » رواه أحمد وغيره وصححه ابن حبان .

تكرار اليمين :

إذا كرر اليمين على شيء واحد أو على أشياء وحنث ، فقال أبو حنيفة ومالك وإحدى الروايتين عن أحمد : يلزم بكل يمين كفارة ، وعند الحنابلة أن من لزمته إيمان قبل التكفير موجبه واحد ، فعليه كفارة واحدة لأنها كفارات من جنس واحد وإن اختلف موجب الأيمان وهو الكفارة كظهار ويمين بالله لزمته الكفارتان ولم تتداخلا .

كفارة اليمين

تعريف الكفارة :

الكفارة صيغة بمالعة من الكفر ، وهو السر ، والمقصود بها هنا الأعمال التي تكفر بعض الذنوب وتسترها حتى لا يكون لها أثر يؤاخذ به في الدنيا ولا في الآخرة . والذي يكفر اليمين المتعمدة إذا حنث فيها الحالف :

١ - سورة الأحزاب آية ٥ .

٢ - الحنث في اليمين يكون بفعل ما حلف على تركه أو ترك ما حلف على فعله .

١ - الإطعام .

٢ - الكسوة .

٣ - الملقى .

على التخخير ، فمن لم يستطع ، فليصم ثلاثة أيام .
ومنه الثلاثة مرتبة ترتيباً تصاعدياً ، أي تبدأ من الأدنى للأعلى . فالإطعام أدناها ،
والكسوة أوسطها ، والملق أعلىها .

يقول الله تعالى :

« فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسْوَتُهُمْ
أَوْ جَرِيرَةٌ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ
وَاحْذَرُوا أَنْبَاءَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ » ١ .

حكمة الكفارة :

الحنثُ خُلْفٌ وعدم وفاء ، فتجب الكفارة جبراً لهذا .

الإطعام :

لم يرد نص شرعي في مقدار الطعام ونوعه ، وكل ما كان كذلك يرجع فيه الى التقدير
بالعرف ، فيكون الطعام مقدراً بقدر ما يطعم منه الإنسان أهل بيته غالباً ، لا من
الأعلى الذي يتوسّع به في المواسم والمناسبات ، ولا من الأدنى الذي يطعمه في بعض
الاحيان .

فلو كانت عادة الإنسان الغالبة في بيته أكل اللحم والحضرات وخبز البر فلا يجزىء
ما دونه . وإنما يجزىء ما كان مثله أو أعلى منه ، لأن المثل وسط ، والأعلى فيه الوسط
وزيادة . وهذا مما يختلف باختلاف الأفراد والبلاد .

وقد كان الإمام مالك رضي الله عنه يرى أن المد يجزىء في المدينة قال : وأما البلدان
فلهم عيش غير عشنا فأرى أن يكفروا بالوسط من عيشهم لقوله تعالى :

« مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ » .

وهذا مذهب داود وأصحابه .

واشترط الفقهاء أن يكون العشرة المساكين من المسلمين إلا أبا حنيفة ، فإنه جوز
دفعها الى فقراء أهل النمة .

١ - سورة المائدة آية ٨٩ .

ولو أطعم مسكيناً عشرة أيام ، فإنه يجزىء عن عشرة مساكين عند أبي حنيفة ، وقال غيره يجزىء عن مسكين واحد .
 وإنما تجب كفارة الإطعام على المستطيع وهو من يجد ذلك فاضلاً عن نفقته ونفقة من يؤمّل .
 وقدّر بعض العلماء الاستطاعة بوجود خمسين درهماً عنده ، كما قال قتادة ، أو عشرين كما قاله النخعي .

الكسوة :

وهي اللباس ، ويجزىء منها ما يسمى كسوة ، وأقل ذلك ما يلبسه المساكين عادة ، لأن الآية لم تقيد بها بالأوسط . أو بما يلبسه الأهل فيكفي القميص السابع (جلابة) مع السراويل .
 كما تكفي المباءة أو الإزار والرداء .
 ولا يجزىء فيها القفلسوة أو العمامة أو الخداء أو المنديل أو المنشفة .
 وعن الحسن وابن سيرين : أن الواجب ثوبان ، ثوبان .
 وعن سعيد بن المسيب : عمامة يلف بها رأسه وعباءة يلتحف بها .
 وعن عطاء ، وطاؤوس ، والنخعي : ثوب جامع كالملحفة والرداء .
 وعن ابن عباس رضي الله عنه : عباءة لكل مسكين أو شملة .
 وقال مالك وأحمد رضي الله عنهما : يدفع لكل مسكين ما يصح أن يصلي فيه إن كان رجلاً أو امرأة كل بحسبه .

زير الرقبة :

أي إعتاق الرقيق وتحريره من العبودية ولو كان كافراً عملاً بإطلاق الآية عند أبي حنيفة وأبي ثور وابن المنذر .
 واشترط لجمهور الإيمان حلاً للمطلق هنا على التهيد في كفارة القتل والظهار إذ تقول الآية : « فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ »^١ .

الصيام عند عدم الاستطاعة :

فمن لم يستطع واحدة من هذه الثلاث ، وجب عليه أن يصوم ثلاثة أيام .

١ - سورة النساء آية ٩٢ .

فإن لم يستطع لمرض أو نحوه ، ينوي الصيام عند الاستطاعة ، فإن لم يقدر ، قرأت
عفو الله يسه .

ولا يشترط التتابع في الصوم . فيجوز صيامها متتابعة ، كما يجوز صيامها متفرقة .
وما ذكره الحنفية ، والحنابلة ، من اشتراط التتابع غير صحيح فقد استدلوا بقراءة
جاء فيها كلمة « متتابعات » وهي قراءة شاذة ولا يستدل بالقراءة الشاذة ، لأنها ليست
قرآناً . ولم تصح هنا حديثاً حتى تكون تفسيراً من النبي ﷺ للآية .

إخراج القيمة :

اتفق الأئمة الثلاثة على أن كفارة اليمين لا يجرىء فيها إخراج القيمة عن الإطعام
والكسوة . وأجاز ذلك أبو حنيفة رضي الله عنه .

الكفارة قبل الحنث وبعده :

اتفق الفقهاء على أن الكفارة لا تجب إلا بالحنث . واختلفوا في جواز تقديمها عليه .
فجمهور الفقهاء يرى أنه يجوز تقديم الكفارة على الحنث ، وتأخيرها عنه ، ففي الحديث
عند مسلم وأبي داود والترمذي :

« من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر عن يمينه وليفعل »^١ .
ففي هذا الحديث جواز تقديم الكفارة على الحنث .

وإذا تقدمت الكفارة على الحنث كان الشروع في الحنث غير مشروع في الإثم ، إذ
تقدم الكفارة بحمل الشيء المخوف عليه مباحاً .

وعند مسلم أيضاً ما يفيد جواز تأخير الكفارة لقول الرسول ﷺ :

« من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأتها ، وليكفر عن يمينه » .

قال هؤلاء : ومن قدم الحنث كان شارعاً في معصية ، وقد يموت قبل أن يتمكن من
الكفارة ، ولعل هذه هي حكمة إرشاد الرسول ﷺ إلى تقديم الكفارة .

ويرى أبو حنيفة أن الكفارة لا تصح إلا بعد الحنث لتحقيق موجبها حينئذ . وقوله
ﷺ : « فليكفر عن يمينه وليفعل الذي هو خير » .

معناه عنده : فليقصد أداء الكفارة كقوله تعالى :

« فإذا قرأت القرآن فاستعذ »^٢ . أي إذا أردت ، والأول أرجح .

١ - أي يفعل ما فيه الخير . ٢ - سورة النحل آية ٩٨ .

جواز الحنث للمصلحة :

الأصل أن يفي الخالف باليمين :

ويجوز له المدول عن الوفاء إذا رأى في ذلك مصلحة راجحة .

يقول الله تعالى :

« ولا تجمعوا الله عرضة * لآيمانكم أن تبرؤوا وتتقوا وتصلحوا بين الناس »

أي لا تجمعوا الحلف بالله مانعاً لكم من البر والتقوى والإصلاح .

ويقول عز وجل :

« قد فرّضَ الله لكم تحلة * آيائكم » ٢ .

أي شرع الله لكم تحليل الأيمان بعمل الكفارة .

روى أحمد والبخاري ومسلم ، أن النبي ﷺ قال :

« إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها ، فأت الذي هو خير وكفرت عن يمينك » .

أقسام اليمين باعتبار المحلوف عليه :

وعلى هذا يمكن تقسيم اليمين باعتبار المحلوف عليه الى الأقسام الآتية :

- ١ - أن يحلف على فعل واجب أو ترك محرم ، فهذا يحرم الحنث فيه لأنه تأكيد لما كلفه الله به من عبادة .
- ٢ - أن يحلف على ترك واجب أو فعل محرم . فهذا يجب الحنث فيه لأنه حلف على معصية ، كما تجب الكفارة .
- ٣ - أن يحلف على فعل مباح ، أو تركه . فهذا يكره فيه الحنث ويندب البر .
- ٤ - أن يحلف على ترك مندوب أو فعل مكروه . فالحنث مندوب ، ويكره التأدي فيه وتجب الكفارة .
- ٥ - أن يحلف على فعل مندوب ، أو ترك مكروه ، فهذا طاعة لله . فيندب له الوفاء ويكره الحنث .

٢ - سورة التحريم آية ٢ .

١ - سورة البقرة آية ٢٢٤ .

النذر

معناه :

النذر هو التزام قربة غير لازمة في أصل الشرع بلفظ يُشعر بذلك مثل أن يقول المرء : **« الله عليّ أن أتصدق بمبلغ كذا »** ، أو **« إن شفى الله مريضى فعليّ صيام ثلاثة أيام ونحو ذلك »** . ولا يصح إلا من بالغ عاقل غتار ولو كان كافراً .

النذر عبادة قديمة :

ذكر الله سبحانه عن أم مريم أنها نذرت ما في بطنها لله ، فقال : **« إذ قالت امرأة عمران ربّ إني نذرت لك ما في بطني مُحرراً فتقبّل مني إنك أنت السميع العليم »^١** .
وأمر الله مريم به فقال : **« فإما ترين من البشر أحداً فقولي إني نذرت للرحمن صوماً فلن أكلم اليوم إنسياً »^٢** .

النذر في الجاهلية :

وذكر الله عن أهل الجاهلية ما كانوا يتقربون به إلى آلهتهم من نذور طلباً لشفاعتهم عند الله وليبرؤهم إليه زلفى ، فقال : **« وجعلوا لله بما ذرأ من الحرث والأنعام نصيباً فقالوا هذا لله بزعمهم وهذا لشركاؤنا فما كان لشركاؤهم فلا يصل إلى الله وما كان لله فهو يصل إلى شركائهم ساء ما يحكمون »^٣** .

مشريعته في الإسلام :

وهو مشروع بالكتاب والسنة ، ففي الكتاب يقول الله سبحانه : **« وما أنفقتم من نكّةٍ أو نذرتم من نكّةٍ فإن الله يَعْلَمُهَا »^٤** .
ويقول : **« ثم ليكنضوا نكّتهم وليؤفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق »^٥** .
ويقول :

١ - سورة آل عمران آية ٣٥ . ٢ - سورة مريم آية ٢٦ . ٣ - سورة الأنعام آية ١٣٦ .
٤ - سورة البقرة آية ٢٧٠ . ٥ - سورة الحج آية ٢٩ .

« يوفون^١ بالنذر ويخافون يوماً كان شره^٢ مستطيراً^٣ » .

وفي السنة يقول الرسول ﷺ :

« من نذر أن يطبع الله فليطمه ، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه » .

رواه البخاري ومسلم عن عائشة : والاسلام وإن كان قد شرعه إلا أنه لا يستحبه ،

فمنذ ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن النذر وقال :

« إنه لا يأتي بخير وإنما يستخرج به من البخيل » رواه البخاري ومسلم .

من يصح ونهى لا يصح :

يصح النذر وينعقد إذا كان قربة يتقرب بها الى الله سبحانه ، ويجب الوفاء به .

ولا يصح اذا نذر أن يعصي الله ، ولا ينعقد . كالتنذر على القبور وعلى أهل المعاصي

وكان ينذر أن يشرب الخمر أو يقتل أو يترك الصلاة أو يؤذي والديه . فإن نذر ذلك لا

يجب الوفاء به بل يجرم عليه أن يفعل شيئاً من ذلك ولا كفارة عليه^٤ لأن النذر لم ينعقد .

يقول الرسول ﷺ : « لا نذر في معصية »^٥ .

وقيل^٥ : تجب الكفارة زجرأله وتقليظاً عليه .

النذر المباح :

سبق أن ذكرنا أنه يصح النذر اذا كان قربة ، ولا يصح اذا كان معصية .

وأما النذر المباح مثل أن يقول : الله علي أن أركب هذا القطار أو ألبس هذا الثوب .

فقد قال جمهور العلماء : ليس هذا بنذر ولا يلزم به شيء .

روى أحمد أن النبي ﷺ نظر وهو مخاطب إلى أعرابي قائم في الشمس فقال : ما

شأنك ؟ قال : « نذرت أن لا أزال في الشمس حتى يفرغ رسول الله ﷺ من الخطبة .

فقال الرسول : ليس هذا بنذر وإنما التنذر فيما ابتغي به وجه الله » .

وقال أحد : ينعقد . والناذر يختار بين الوفاء وبين تركه وتلزمه الكفارة اذا تركه .

ورجح هذا صاحب الروضة الندية فقال : النذر بالمباح يصدق عليه مسمى النذر ،

فيدخل تحت العمومات المتضمنة للأمر بالوفاء به ، ويؤيد ذلك ما أخرجه أبو داود :

١ - سورة الدهر آية ٧ .

٢ - من قتادة في هذه الآية قال : كانوا ينذرون طاعة الله من الصلاة والصيام والزكاة والحج والعمرة وما افترض عليهم فسام الله أبراراً . أخرجه الطبراني بسند صحيح .

٣ - هذا ملصق الأحناف وأحد . ٤ - رواه مسلم من حديث جرمان بن حصين .

٥ - جمهور الفقهاء ومنهم المالكية والشافعية .

ان امرأة قالت : « يا رسول الله إني نذرت إذا انصرفت من غزوتك سالماً أن أضرب على رأسك بالدف » فقال لها : أوفي بنذرك .

وضرب الدف اذا لم يكن مباحاً فهو إما مكروه أو أشد من المكروه ، ولا يكون قرية أبداً . فان كان مباحاً فهو دليل على وجوب الوفاء بالمباح ، وإن كان مكروهاً فالإذن بالوفاء به يدل على الوفاء بالمباح بالأولى .

النذر المشروط وغير المشروط :

والنذر قد يكون مشروطاً وقد يكون غير مشروط .
فالأول : هو التزام قرية عند حدوث نعمة أو دفع نقمة مثل : إن شفى الله مريضى فعليّ إطعام ثلاثة مساكين ، أو إن حقق الله أمني في كذا فعليّ كذا . فهذا يلزم الوفاء به عند حصول المطلوب .

والثاني : النذر المطلق وهو أن يلتزم ابتداء بدون تعليق على شيء لله على أن أصلي ركعتين . فهذا يلزم الوفاء به لدخوله تحت قوله ﷺ :
« من نذر أن يطيع الله فليطعه » .

النذر للأموال :

وفي كتب الأحناف : أن النذر الذي يقع للأموال من أكثر العوام . وما يؤخذ من الدرهم والشمع والزيت ونحوها الى ضرائح الأولياء الكرام تقريباً إليهم كان يقول : يا سيدي فلان إن ردت غائبي أو عوفي مريضى أو قضيت حاجتي فلك من النقد أو الطعام أو الشمع أو الزيت كذا فهو بالإجماع باطل وحرام لوجوه منها :

١ - أنه نذر لمخلوق والنذر للمخلوق لا يجوز لأنه عبادة وهي لا تكون إلا لله .

٢ - أن المنذور له ميت والميت لا يملك .

٣ - أنه إن ظن أن الميت يتصرف في الأمور دون الله تعالى فاعتقاده ذلك كفر والعياذ بالله .

اللهم إلا أن قال : يا الله إني نذرت لك إن شفيت مريضى أو رددت غائبي أو قضيت حاجتي ، أن أطعم الفقراء الذين بباب الولي الفلاني أو أشترى حصراً لمسجد أو زيتاً لوقوده أو دراهم لمن يقوم بشعائره الى غير ذلك مما فيه نفع للفقراء . والنذر لله عز وجل . وذكر الولي إنما هو محل لصرف النذر لمستحقه القاطنين برباطه أو مسجده . فيجوز بهذا الاعتبار .

ولا يجوز أن يصرف ذلك لغني ولا لشریف ولا لذي منصب أو ذي نسب أو علم ما لم يكن فقيراً . ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للأغنياء .

نذر العبادة بمكان معين :

ولو نذر صلاة أو صياماً أو قراءة أو اعتكافاً في مكان بعينه . فإن كان المكان المتعين مزية في الشرع كالصلاة في المساجد الثلاثة ، لزم الوفاء به وإلا لم يتعين بالنذر الذي أمر الله بالوفاء به .

وهذا مذهب الشافعية ، قالوا :

إذا نذر إنسان التصديق بشيء على أهل بلد معين لزمه ذلك وفاء بالتمتع ولو نذر صوماً في بلد لزمه الصوم لأنه قربة ولم يتعين مكان الصوم في تلك البلد فله الصوم في غيره . ولو نذر صلاة في بلد لم يتعين لها ويصلي في غيرها لأنها لا تختلف باختلاف الأمكنة إلا المسجد الحرام أي الحرم كله ومسجد المدينة والمسجد الأقصى إذا نذر الصلاة في أحد هذه المساجد فيتمتع لمظم فضلها لقوله عليه الصلاة والسلام : « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى » .

واستدلوا بدليل نقلي على تعيين مكان التصديق بالنذر .

وهو ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « ان امرأة أتت النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله إني نذرت أن أذبح كذا وكذا لمكان يذبح فيه أهل الجاهلية . قال : لهم ؟ قالت : لا . قال : لوئن ؟ قالت : لا . قال : أوف بندرك » .

وقال الأحناف من قال :

« لله علي أن أصلي ركعتين في موضع كذا أو أتصدق على فقراء بلد كذا » .

يجوز أداؤه في غير ذلك المكان عند أبي حنيفة وصاحبيه لأن المقصود من النذر هو التقرب إلى الله عز وجل وليس لذات المكان دخل في القربة .

وإن نذر صلاة ركعتين في المسجد الحرام فأداها في مكان أقل منه شرفاً أو فيها لا شرف له أجزأه عندهم لأن المقصود هو القربة إلى الله تعالى وذلك يتحقق في أي مكان .

النذر لشيخ معين :

ومن نذر لشيخ معين فإن كان حياً وقصد النذر الصدقة عليه لفقره وحاجته أثناء حياته كان ذلك النذر صحيحاً وهذا من باب الإحسان الذي حُِبَّ فيه الإسلام .

ولو كان ميتاً وقصد التأذير الاستغاث به وطلب قضاء الحاجات منه فإن هذا نذر معصية لا يجوز الوفاء به .

من نذر صوماً وعجز عنه :

من نذر صوماً مشروعاً وعجز عن الوفاء به لكبر سن أو لوجود مرض لا يرجى برؤه ... كان له أن يفطر ويكفر كفارة يمين أو يطعم عن كل يوم مسكيناً .
وقيل : يجمع بينها احتياطاً .

الحلف بالصدقة بالمال :

من حلف بأن يتصدق بماله كله أو قال :
مالي في سبيل الله . فهو من نذر اللجاج وفيه كفارة يمين وعليه الشافعي .
وقال مالك : يخرج ثلث ماله .
وقال أبو حنيفة : ينصرف ذلك إلى كل ما تجب فيه الزكاة من عينه من المال دون ما لا زكاة فيه من العقار والذواب ونحوها .

كفارة النذر :

إذا حنث الناذر أو رجع عن نذره لزمته كفارة يمين .
روى عقبة بن عامر أن النبي ﷺ قال :
« كفارة النذر إذا لم يسم كفارة يمين » رواه ابن ماجه والترمذي وقال حسن : صحيح غريب .

من مات وعليه نذر صيام :

روى ابن ماجه أن امرأة سألت النبي ﷺ فقالت : إن أمي توفيت وعليها نذر صيام فتوفيت قبل أن تقضيه ، فقال :
« ليسم عنها الولي » .

البيع

التبكير في طلب الرزق :

روى الترمذي عن صغر التامدي أن النبي ﷺ قال :

« اللهم بارك لأمتي في بكورها »^١ .

قال : « وكان إذا بعث سرية أو جيشاً بعثهم أول النهار ، وكان صغر رجلاً تاجراً ، وكان إذا بعث تجارة بعث أول النهار فأثرى وكثر ماله » .

الكسب الحلال :

عن علي كرم الله وجهه أن النبي ﷺ قال :

« إن الله تعالى يحب أن يرى عبده يسعى في طلب الحلال » .
رواه الطبراني والديلمي .

وعن مالك بن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال :
« طلب الحلال واجب على كل مسلم » .

رواه الطبراني . قال المنذري : وإسناده حسن إن شاء الله .

وعن رافع بن خديج أنه قيل : يا رسول الله أي الكسب أطيب ؟ قال :
« عمل المرء بيده وكل بيع مبرور »^٢ .

رواه أحمد والبخاري ، ورواه الطبراني عن ابن عمر بسند رواه ثقات .

وجوب العلم بأحكام البيع والشراء :

يجب على كل من تصدى للكسب أن يكون عالماً بما يصحعه ويفسده لتقع معاملته صحيحة وتصرفاته بعيدة عن الفساد .

فقد روى أن عمر رضي الله عنه كان يطوف بالسوق يضرب بعض التجار بالدرة ويقول :

لا يبيع في سوقنا إلا من يفقه ، وإلا أكل الربا شاء أم أبى .

وقد أعمل كثير من المسلمين الآن تعلم المماطة وأغفلوا هذه الناحية وأصبحوا لا يبالون بأكل الحرام مهما زاد الربح وتضاعف الكسب وهذا خطأ كبير يجب أن يسعى في

١ - البكور : السعي مبكراً أول النهار . ٢ - أي أحل وأبرك .

٣ - ما خلا من الحرام والفسن . أصول المكاسب : الزراعة ، التجارة ، وقصنة وأطيبها ما كان بعمل اليد . وما يكتسب من الفنائم التي تنتم بالجهاد ، وقيل للتجارة .

درئه كل من يزاول التجارة لىتميز له المباح من المحطور ويطيب له كسبه ويعمد عن الشبهات بقدر الإمكان .

قال رسول الله ﷺ :

« طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة » .

فليقتبه لهذا من يريد أن يأكل حلالاً وكسب طيباً ويفوز بثقة الناس ورضى الله ، عن النعمان بن بشير أن النبي ﷺ قال :

« الحلال ^١ بين ، والحرام ^٢ بين ، وبينها أمور مشتبهة ^٣ . فمن ترك ما يشتبه عليه من الإثم كان لما استبان أترك ومن اجترأ على ما يشك فيه من الإثم أوشك أن يواقع ما استبان . والمعاصي حصى الله من يرتع حول الحمى يوشك أن يواقع » رواه البخاري ومسلم .

معنى البيع :

البيع معناه لغة مطلق المبادلة .

ولفظ البيع والشراء يطلق كل منهما على ما يطلق عليه الآخر .

فهما من الألفاظ المشتركة بين المعاني المتضادة .

ويراد بالبيع شرعاً مبادلة مال بمال ^٤ على سبيل التراضي .

أو نقل ملك ^٥ بـمَوْضٍ ^٦ على الوجه المأذون ^٧ فيه .

مشروعيته :

البيع مشروع بالكتاب والسنة وإجماع الأمة .

أما الكتاب فيقول الله تعالى :

« وأحلَّ الله البيعَ وحرمَ الربا » ^٨ .

وأما السنة :

١ - الحلال البين : هو ما طلب الشارع فعله .

٢ - الحرام البين : هو ما طلب الشارع تركه طلباً جازماً .

٣ - الأمور المشتبهة : هي ما تناوشت فيها الأمة واختلف فيها العلماء .

٤ - المال : كل ما يملك ويتنفع به وسمي مال لئلا يطبق اليه .

٥ - احتراز عن ما لا يملك .

٦ - احتراز عن الجلبات وما لا يجوز أن يكون عوضاً .

٧ - احتراز عن البيوع المنهي عنها .

٨ - سورة البقرة آية ٢٧٥ .

فيقول رسول الله ﷺ :

« أفضل الكسب عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور »^١ .

وقد أجمعت الأمة على جواز البيع والتعامل به من عهد رسول الله ﷺ الى يومنا هذا .

حكيمته :

شرع الله البيع توسعة منه على عباده ، فإن لكل فرد من أفراد النشوع الإنساني ضرورات من الغذاء والكساء وغيرها مما لا غنى للإنسان عنه ما دام حياً وهو لا يستطيع وحده أن يوفرها لنفسه لأنه مضطر الى جلبها من غيره . وليس ثمة طريقة أكمل من المبادلة ، فيعطي ما عنده مما يمكنه الاستغناء عنه بدل ما يأخذه من غيره مما هو في حاجة إليه .

أثره :

إذا تم عقد^٢ البيع واستوفى أركانه وشروطه ترتب عليه نقل ملكية البائع للسلة الى المشتري ونقل ملكية المشتري للثن الى البائع وحل لكل منها للتصرف فيما انتقل ملكه إليه بكل نوع من أنواع التصرف المشروع .

أركانه

وينمقد بالإيجاب^٣ والقبول^٤ ويستثنى من ذلك الشيء الحقيق ، فلا يلزم فيه إيجاب وقبول ، وإنما يكتفى فيه بالمعاطاة ، ويرجع في ذلك الى العرف وما جرت به عادات الناس غالباً .

ولا يلزم في الإيجاب والقبول ألفاظ معينة لأن المعبرة في العقود بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني .

والمعبرة في ذلك بالرضى بالمبادلة^٥ والدلالة على الأخذ والإعطاء ، أو أي قرينة دالة

١ - البيع المبرور : هو الذي لا غش فيه ولا خيانة .

٢ - العقد : معناه الربط والاتفاق .

٣ - البيع وغيره من المعاملات بين العباد أمور مبنية على الرضى النفسي . وهذا لا يعلم لحقائقه فاقام الشارع القول المبرر بما في النفس من رضى مقامه ، واط به الأحكام . والإيجاب ما صدر أولاً من أحد الطرفين . والقبول ما صدر ثانياً ولا فرق بين أن يكون الموجب هو البائع والمقابل هو المشتري أو يكون الأمر بالعكس . فيكون الموجب هو المشتري والمقابل هو البائع .

٤ - سباني حكم بيع الكره .

على الرضى ومنبئة عن معنى التملك والتملك كقول البائع بعث أو أعطيت أو ملكت ، أو هو لك ، أو هات الثمن . وكقول المشتري اشتريت أو أخذت أو قبلت أو رضيت أو أخذ الثمن .

شروط الصيغة :

ويشترط في الإيجاب والقبول ، وهما صيغة العقد :
أولاً : أن يتصل كل منهما بالآخر في المجلس دون أن يحدث بينهما فاصل مضر .
ثانياً : وأن يتوافق الإيجاب والقبول فيما يجب التراضي عليه من مبيع وعن ، فلا اختلافاً ينمقذ البيع . فلا قال البائع : بعثك هذا الثوب بخمسة جنيهات . فقال المشتري : قبلته بأربعة فإن البيع لا ينمقذ بينهما لاختلاف الإيجاب عن القبول .
ثالثاً : وأن يكونا بلفظ الماضي مثل أن يقول البائع : بعث ، ويقول المشتري : قبلت . أو بلفظ المضارع إن أريد به الحال . مثل أبيع وأشتري مع إرادة الحال ، فإذا أراد به المستقبل أو دخل عليه ما يحضه للمستقبل كالسين وسوف ونحوهما كان ذلك وعداً بالعقد . والوعد بالعقد لا يعتبر عقداً شرعياً . ولهذا لا يصح العقد .

العقد بالكتابة :

وكما ينمقذ البيع بالإيجاب والقبول ينمقذ بالكتابة بشرط أن يكون كل من المتعاقدين بعيداً عن الآخر ، أو يكون العاقد بالكتابة أحرص لا يستطيع الكلام . فإن كانا في مجلس واحد ، وليس هناك عذر يمنع من الكلام فلا ينمقذ بالكتابة لأنه لا يعدل عن الكلام ، وهو أظهر أنواع الدلالات ، إلى غيره ، إلا حيناً يوجد سبب حقيقي يقتضي المدول عن الألفاظ إلى غيرها .

ويشترط لتأم العقد أن يقبل من كتب إليه في مجلس قراءة الخطاب .

عقد بواسطة رسول :

وكما ينمقذ العقد بالألفاظ والكتابة ينمقذ بواسطة رسول من أحد المتعاقدين إلى الآخر بشرط أن يقبل المرسل إليه عقب الإخبار .
ومتى حصل القبول في هاتين الصورتين تم العقد ، ولا يتوقف على علم الموجب بالقبول .

عقد الأخرس :

وكذلك ينمقذ بالإشارة المعروفة من الأخرس لأن إشارته المعبرة عما في نفسه كالنطق باللسان سواء بسواء .

ويجوز للأخرس أن يعقد بالكتابة بدلاً عن الإشارة إذا كان يعرف الكتابة .
وما اشترطه بعض الفقهاء من التزام ألفاظ معينة لم يحىء بما قالوا : كتاب ولا سنة .

شروط البيع

لا بد من أن يتوفر في البيع شروط حتى يقع صحيحاً وهذه الشروط :
منها ما يتصل بالعقد ، ومنها ما يتصل بالمعقود عليه أو بحل التعاقد ، أي المال
المقصود نقله من أحد العاقدين إلى الآخر ثمناً أو مثماً ، أي مبيعاً^١ .

شروط العقد :

أما العقد فيشترط فيه العقل والتمييز فلا يصح عقد المجنون ولا السكران ولا الصبي
غير المميز . فإذا كان المجنون يفتق أحياناً ويمن أحياناً كان ما عقده عند الإفاقة صحيحاً
وما عقده حال الجنون غير صحيح .

والصبي المميز عقده صحيح ويتوقف على إذن الولي فإن أجازته كان معتداً به شرعاً .

شروط المعقود عليه :

وأما المعقود عليه فيشترط فيه ستة شروط :

- ١ - طهارة العين .
 - ٢ - الانتفاع به .
 - ٣ - ملكية العاقد له .
 - ٤ - القدرة على تسليمه .
 - ٥ - العلم به .
 - ٦ - كون المبيع مقبوضاً .
- وتفصيل ذلك فيما يأتي :

١ - الأول :

أن يكون طاهر العين ، لحديث جابر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول :
« إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام » . فقيل : يا رسول الله :

١ - الثمن : ما لا يبطل العقد بثله ويصح إبداله ويصح التصرف فيه قبل القبض وهو المتصل بالياء في
الغالب . المبيع : هو ما لا يبطل العقد بثله واستحقاقه ، ويصح مبيعاً ولا يبدل إذ يصير بيع ما
ليس منه .

أرأيت شعوم الميتة فإنه يُطلى بها السفن ويُدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس .
فقال : لا ، هو حرام .

والضمير يعود الى البيع بدليل أن البيع هو الذي نساءه الرسول على اليهودي في الحديث نفسه وعلى هذا يجوز الانتفاع بشحم الميتة بغير البيع فيدهن بها الجلود ويستضاء بها وغير ذلك مما لا يكون أكلاً أو يدخل في بدن الآدمي .

قال ابن القيم في اعلام الموقعين في قوله ﷺ « حرام » قولان :
أحدهما : أن هذه الأفعال حرام .

والثاني : أن البيع حرام . وإن كان المشتري يشتريه لذلك .
والقولان مبنيان على أن السؤال :

هل وقع عن البيع لهذا الانتفاع المذكور أو عن الانتفاع المذكور ؟
والأول اختاره شيخنا . وهو الأظهر .

لأنه لم يخبرهم أولاً عن تحريم هذا الانتفاع حتى يذكروا له حاجتهم اليه ، وإنما أخبرهم عن تحريم البيع فأخبروه أنهم يبيعونه لهذا الانتفاع .

فلم يرخس لهم في البيع ولم ينههم عن الانتفاع المذكور ، ولا تلازم بين عدم جواز البيع وحل المنفعة ، اهـ .

ثم قال رسول الله ﷺ بعد ذلك :

« قاتل الله اليهود ، إن الله لما حرم شعوبها جلوه^١ ثم باعوه وأكلوا ثمنه » .

والعلة في تحريم بيع الثلاثة الأولى . هي النجاسة عند جمهور العلماء^٢ فيتعدى ذلك الى كل نجس .

واستثنى الأحناف والظاهرية كل ما فيه منفعة تحل شرعاً فيجوزوا بيعه ، فقالوا :

يجوز بيع الأرواث والأزبال النجسة التي تدعو الضرورة إلى استعمالها في البساتين ، وينتفع بها وقوداً وسجاداً .

١ - جلوه : أي أذنيه .

٢ - راجع التحقيق في نجاسة الخمر في الجلد الأول من فقه السنة . والظاهر أن تحريم بيعها لأنها تسلب الإنسان أعظم مواهب الله له وهو العقل ، فضلاً عن أضرارها الأخرى التي أشرنا إليها في الجلد الثاني . وأما الخنزير فمع كونه نجساً ، إلا أن به ميكروبات ضارة لا قوت بالنمل وهو يعمل الدودة الشريطية التي تقتص الغذاء النافع من جسم الإنسان ، وأما تحريم بيع الميتة فلأنها خالصة ما يكون موتها نتيجة أمراض فيكون تناولها مضرراً بالصحة فضلاً عن كونها مما تعاقف النفوس . وما يموت فجأة من الحيوانات فإن الفساد يتسارع اليه لاحتباس الدم فيه . والدم أصلح بيئة لنمو الميكروبات به التي قد لا تموت بالنمل . ولذلك حرم الدم المسفوح أكه وبيمه لنفس الأسباب .

وكذلك يجوز بيع كل نجس ينتفع به في غير الأكل والشرب ، كالزيت النجس يستصح به ويطلى به . والصبيغ ينتجس فيباع ليصبح به ونحو ذلك ما دام الانتفاع به في غير الأكل .

روى البيهقي بسند صحيح أن ابن عمر سئل عن زيت وقعت فيه قارة فقال : « استصبحوا به وادهنوا به آدمكم » .

ومرّ رسول الله ﷺ على شاة ليمونة فوجدها ميتة ملقاة فقال : هلا أخذتم إهلها فدبغتموه وانتفعتم به ؟ فقالوا : يا رسول الله إنها ميتة . فقال : إنما حرم أكلها ، ومعنى هذا أنه يجوز الانتفاع بها في غير الأكل . وما دام الانتفاع بها جائزاً فإنه يجوز بيعها ما دام القصد بالبيع المنفعة المباحة .

٢ - الثاني :

يكون منتفعاً به فلا يجوز بيع الحشرات ولا الحية والفأرة إلا إذا كان ينتفع بها . ويجوز بيع الهرة والنحل وبيع الفهد والأسد وما يصلح الصيد أو ينتفع بجلده . ويجوز بيع الفيل للحمل ، ويجوز بيع البقاء والطاووس والطيور الملبعة الصورة ، وإن كانت لا تؤكل ، فإن التفرج بأدواتها والنظر إليها غرض مقصود مباح . وإنما لا يجوز بيع الكلب لنهي رسول الله ﷺ عن ذلك وهذا في غير الكلب المعلم . وما يجوز اقتناؤه ككلب الحراسة وكلب الزرع ، فقد قال أبو حنيفة يجوز بيعه . وقال عطاء والنخعي : يجوز بيع كلب الصيد دون غيره لنهي رسول الله ﷺ عن من الكلب إلا كلب صيد .

رواه اللسائي عن جابر . قال الحافظ : ورجال اسناده ثقات .

وهل تجب القيمة على متلفه ؟ قال الشوكاني :

فمن قال بتحريم بيعه قال بعدم الوجوب .

ومن قال يجوز بيعه قال بالوجوب .

ومن فصل في البيع فصل في لزوم القيمة .

وروي عن مالك أنه لا يجوز بيعه وتجب القيمة .

وروي عنه أن بيعه مكروه فقط .

وقال أبو حنيفة : يجوز بيعه ويضمن متلفه .

١ - وأجابوا عن حديث جابر بأن النبي كان في أرك الأمر يوم أن كانوا قريبي العهد باستباحة أكلها . فلما تمكن الإسلام في نفوسهم أباح لهم الانتفاع بها في غير الأكل .

بيع آلات الفناء :

ويدخل في هذا الباب بيع آلات الفناء .
فإن الفناء في مواضعه جائز ، والذي يقصد به فائدة مباحة حلال ومباحه مباح ،
وهذا يكون منفعة شرعية يجوز بيع آله وشراؤها لأنها متقومة . ومثال الفناء الحلال :
١ - تقني النساء لأطفالهن وتسليتهن .

٢ - تقني أصحاب الأعمال وأرباب المهن أثناء العمل للتخفيف عن متاعبهم والتعاون
بينهم .

٣ - والتفني في الفرج إشهاراً له .

٤ - والتفني في الأعياد إظهاراً للسرور .

٥ - والتفني للتنشيط للجهاد .

وهكذا في كل عمل طاعة حتى تلتشط النفس وتنهض بعملها .
والفناء ما هو إلا كلام حسنه حسن وقبيحه قبيح ، فإذا عرض له ما يخرج به عن دائرة
الحلال كان بيعه الشهوة أو يدعو الى فسق أو ينهه إلى الشر أو اتخذ ملهاة عن الطاعات ،
كان غير حلال .

فهو حلال في ذاته وإنما عرض ما يخرج به عن دائرة الحلال .

وعلى هذا تحمل أحاديث النهي عنه .

والدليل على حله :

١ - ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما عن عائشة رضي الله عنها : أن أبا بكر دخل
عليها وعندهما جاريستان تغنيان وتضربان بالدف ، ورسول الله ﷺ مسجى بشوبه ،
فأنهرهما أبو بكر ، فكشف رسول الله ﷺ وجهه وقال :
« دعهما يا أبا بكر فلنأيا أيام هيد » .

٢ - ما رواه الإمام أحمد والترمذي بإسناد صحيح : أن رسول الله ﷺ خرج في
بعض مغازيه ، فلما انصرف جاءته جارية سوداء فقالت : يا رسول الله إني كنت نذرت
إن ردك الله سالماً أن أضرب بين يديك بالدف وأتفنى ، قال :
« إن كنت نذرت فاضربي فيجعلت تضرب » .

٣ - ما صح عن جماعة كثيرين من الصحابة والتابعين أنهم كانوا يسمعون الفناء
والضرب على المازف .

فمن الصحابة : عبد الله بن الزبير ، عبد الله بن جعفر وغيرهما .

ومن التابعين : عمر بن عبد العزيز ، شريح للقاضي ، وعبد العزيز بن مسلمه مفي المدينة وغيرهم .

٣ - الثالث :

أن يكون المتصرف فيه مملوكا للتعاقد ، أو مأذونا فيه من جهة المالك ، فإن وقع البيع أو الشراء قبل إذنه ، فإن هذا يعتبر من تصرفات الفضولي .

بيع الفضولي :

والفضولي هو الذي يعقد لغيره دون إذنه ، كأن يبيع الزوج ما تملكه الزوجة دون إذنها ، أو يشترى لها ملكا دون إذنها له بالشراء .

ومثل أن يبيع إنسان ملكا لغيره وهو غائب . أو يشترى دون إذن منه كما يحدث عادة .

وعقد الفضولي يعتبر عقدا صحيحا إلا أن لزومه يتوقف على إجازة المالك أو وليه ، فإن أجازته نفذ ، وإن لم يجزه بطل .

ودليل ذلك ما رواه البخاري عن عروة البارقي أنه قال :

« بعثني رسول الله ﷺ بدينار لأشترى له به شاة ، فاشتريت له به شاتين . بعث إحدهما بدينار وجثته بدينار وشاة ، فقال لي : « بارك الله في صفقة يمينك » .

وروى أبو داود والترمذي عن حكيم بن حزام أن النبي ﷺ بعثه ليشترى له أضحية بدينار ، فاشترى أضحية فأربح فيها دينارا فباعها بدينارين ، ثم اشترى شاة أخرى مكانها بدينار ، وجاء بها وبالدينار إلى رسول الله ﷺ ، فقال له : « بارك الله لك في صفقتك » .

ففي الحديث الأول : أن عروة اشترى الشاة الثانية وباعها دون إذن مالكها وهو النبي ﷺ ، فلما رجع إليه وأخبره أقره ودعا له ، فدل ذلك على صحة شراء الشاة الثانية وبيعه لإياها .

وهذا دليل على صحة بيع الإنسان ملك غيره وشرائه له دون إذن .

ولما يتوقف على الإذن تخافة أن يلحقه من هذا التصرف ضرر .

وفي الحديث الثاني : أن حكيماً باع الشاة بعد ما اشتراها وأصبحت مملوكة لرسول

١ - هذا ملهم المالكية واسحاق بن راهويه وإحدى الروايتين عند الشافعية والحنابلة .

الله ﷺ . ثم اشترى له الشاة الثانية ولم يستأذنه ، وقيد أقره الرسول ﷺ على تصرفه وأمره أن يضحى بالشاة التي أناه بها ودعا له ، فدل ذلك على أن بيعه الشاة الأولى وشراؤه الثانية صحيح . ولو لم يكن صحيحاً لأنكره عليه وأمره برد صفقته .

٤ - الرابع :

أن يكون المقنود عليه مقدوراً على تسليمه شرعاً وحسباً . فما لا يقدر على تسليمه حسباً لا يصح بيعه كالمسك في الماء

وقد روى أحمد عن ابن مسعود رضي الله عنه قال :

« لا تشتروا المسك في الماء فإنه غرر » .

وقد روى عن عمران بن الحصين مرفوعاً إلى النبي ﷺ .

وقد روى النبي عن ضربة الفانص ، والمراد به أن يقول : من يعتاد الغوص في البحر لغيره ، ما أخرجه في هذه الغوصة فهو لك بكذا من الثمن .

ومثله الجنين في بطن أمه .

ويدخل في هذا بيع الطير المفلت الذي لا يعتاد رجوعه إلى محله ، فإن اعتاد الطائر رجوعه إلى محله ولو ليلاً لم يصح أيضاً عند أكثر العلماء إلا النحل^١ لأن الرسول ﷺ نهى أن يبيع الإنسان ما ليس عنده .

ويصح عند الأصناف لأنه مقدور على تسليمه إلا النحل .

ويدخل في هذا الباب عصب الفحل ، وهو ماؤه ، والفحل الذكر من كل حيوان فرساً ، أو جلاً ، أو تيساً ، وقد نهى عنه الرسول ﷺ ، كما رواه البخاري وغيره لأنه غير متقوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه .

وقد ذهب الجمهور إلى تحريره بيعاً وإجارة ولا بأس بالكرامة . وهي ما يعطى على عصب الفحل من غير اشتراط شيء عليه .

وقيل : يجوز إجارة الفحل للضراب مدة معلومة وبه قال الحسن وابن سيرين .

وهو مروي عن مالك ووجه الشافعية والحنابلة .

وكذلك بيع اللبن في الضرع ، أي قبل انفصاله لما فيه من الغرر والجهالة .

قال الشوكاني :

إلا أن يبيع منه كيلاً نحو أن يقول : بعت منك صاعاً من حليب بقري .

١ - يرى الأئمة الثلاثة جواز بيع حود النمل والنحل منفردة عن الخلية إذا كانت محبوسة في بيوتها ورواها التبايعان خلافاً لأي حنفية .

فان الحديث يدل على جوازه لارتفاع الغرر والجهالة .
ويستثنى أيضاً لبن الظئر فيجوز بيعه لموضع الحاجة .
وكذا لا يجوز بيع الصوف على ظهر الحيوان فانه يتمتعر تسليمه لاختلاط غير المبيع بالمبيع .

فمن ابن عباس رضي الله عنها قال : نهى رسول الله ﷺ :
« أن يباع تمر حتى يطعم أو صوف على ظهر » أو لبن في ضرع أو سمن في اللبن ،
رواه الدارقطني .

والمعجوز عن تسليمه شرعاً كالرهون والموقوف فلا يتمتعر بيعها .
ويلحق بهذا التفريق بالبيع بين البيعة وولدها لنهي الرسول ﷺ عن تمذيب الحيوان .

وبرى بعض العلماء جواز ذلك قياساً على النبيع ، وهو الأولى .
وأما بيع الدين :

فقد ذهب جمهور الفقهاء الى جواز بيع الدين من عليه الدين (أي المدين) .
وأما بيعه الى غير المدين ، فقد ذهب الأحناف والحنابلة والظاهرية الى عدم صحته
لأن البائع لا يقدر على التسليم . ولو شرط التسليم على المدين فانه لا يصح أيضاً . لأنه شرط
التسليم على غير البائع فيكون شرطاً فاسداً يقصد به البيع .

٥ - الخامس :

أن يكون كل من المبيع والثمن معلوماً .
فاذا كان مجهولين أو كان أحدهما مجهولاً فان البيع لا يصح لما فيه من غرر .
والعلم بالمبيع يكتفى فيه بالمشاهدة في المدين ولو لم يعلم قدره كما في بيع الجزاف .
أما ما كان في النعمة فلا بد من معرفة قدره وصفته بالنسبة للمتعاقدين .
والثمن يجب أن يكون معلوم الصفة والقدر والأجل .
أما بيع ما غاب عن مجلس العقد ، وبيع ما في رؤيته مشقة أو ضرر ، وبيع الجزاف .
فلكل واحد من هذه البيوع أحكام فذكرها فيما يلي :

١ - أما بيع الصوف على الظئر بشرط الجزر . فقد أجازاه الحنابلة في رواية عندهم لأنه معلوم . ويمكن تسليمه .

بيع ما غاب عن مجلس التعاقد :

يجوز بيع ما غاب عن مجلس العقد بشرط أن يوصف وصفاً يؤدي الى العلم به .
ثم إن ظهر موافقاً للوصف لزم البيع وإن ظهر مخالفاً ثبت لمن لم يره من المتعاقدين
الخيار في امضاء العقد أو رده ، يستوي في ذلك البائع والمشتري .

روى البخاري وغيره عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال : بعت من أمير المؤمنين
عثمان مالا بالوادي بمال له بخير .

وروى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال :
« من اشترى شيئاً لم يره فله الخيار إذا رآه » .
أخرجه الدارقطني والبيهقي ^١ .

بيع ما في رؤيته مشقة أو ضرر :

وكذا يجوز بيع الغيبات إذا وصفت أو علمت أو صافها بالمادة والعرف .

وذلك كالأطعمة المحفوظة والأدوية المعبأة في القوارير وأبابيب الأكسوجين وصفائح
البزيرين والغاز ونحو ذلك مما لا يفتح إلا عند الاستعمال لما يترتب على فتحه من ضرر أو
مشقة .

ويدخل في هذا الباب ما غيبت ثماره في باطن الأرض مثل الجزر واللفت والبطاطس
والقلقاس والبصل وما كان من هذا القبيل . فان هذه لا يمكن بيعها باخراج المبيع دفعة
واحدة لما في ذلك من المشقة على أربابها ولا يمكن بيعها شيئاً فشيئاً لما في ذلك من الحرج
والعسر وربما أدى ذلك الى فساد الأموال أو تعطيلها .

وإنما تباع عادة بواسطة التعاقد على الحقوق الواسعة التي لا يمكن بيع ما فيها من
الزروع الغيبة إلا على حالها .

وإذا ظهر أن المبيع يختلف عن أمثاله اختلافاً فاحشاً يوقع الضرر بأحد المتعاقدين
ثبت الخيار فان شاء أمضاه وإن شاء فسخه كما في صورة ما إذا اشترى بيضاً فوجده فاسداً
فله الخيار في امساكه أو رده دفعا للضرر عنه ^٢ .

١ - وفي إسناده عمر بن إبراهيم الكرمي وهو ضعيف .

٢ - هذا مذنب المالكية وهو الذي وجهه ابن القيم في أعلام الموقعين . ومذهب الجمهور بطلان البيع
في هذه الصورة لما فيها من الضرر والجهالة النهي عنها . والأحناف يجوزوا البيع وأثبتوا الخيار عند الرؤية .

بيع الجزاف :

الجزاف : هو الذي لا يعلم قدره على التفصيل .

وهذا النوع من البيع كان متعارفاً عليه بين الصحابة على عهد رسول الله ﷺ . فقد كان المتبايعان يقدسان العقد على سلمة مشاهدة لا يعلم مقدارها إلا بالخزر والتخمين من الخبراء وأهل المعرفة الذين يمد فهم صحة التقدير فقلما يخطئون فيه . ولو قدر أن ثمة غرراً فإنه يكون يسيراً يتسامح فيه عادة لقلته . قال ابن عمر رضي الله عنه : كانوا يتبايعون الطعام جزافاً بأعلى السوق فنهاهم الرسول ﷺ أن يبيعوه حتى ينقلوه .

فالرسول أقرم على بيع الجزاف ونهى عن البيع قبل النقل فقط . قال ابن قدامة : يجوز بيع الصبرة جزافاً لا نعلم فيه خلافاً ، إذا جهل البائع والمشتري قدرها .

٦ - السادس :

أن يكون المبيع مقبوضاً إن كان قد استفاده معاوضة .

وفي هذا تفصيل نذكره فيما يلي :

يجوز بيع الميراث والوصية والوديعة وما لم يكن الملك حاصلاً فيه بمعاوضة قبيل القبض وبمده .

وكذلك يجوز لمن اشترى شيئاً أن يبيعه أو يهبه أو يتصرف فيه بالتصرفات المشروعة بعد قبضه . أما إذا لم يكن قبضه فإنه يصح له التصرف فيه بكل نوع من أنواع التصرفات المشروعة ما عدا التصرف بالبيع .

أما صحة التصرف فيما عدا البيع فلأن المشتري ملك المبيع بمجرد العقد ، ومن حقه أن يتصرف في ملكه كما يشاء .

قال ابن عمر : مضت السنة أن ما أدر كته الصفقة حياً مجموعاً فهو من مال المشتري . رواه البخاري .

أما التصرف بالبيع قبل القبض فإنه لا يجوز ، إذ يحتمل أن يكون ملك عند البائع الأول فيكون بيع غرراً ، وبيع الغرر غير صحيح سواء أكان عقاراً أم منقولاً ، وسواء أكان مقدراً أم جزافاً . لما رواه أحمد والبيهقي وابن حبان بإسناد حسن أن حكيم بن حزام قال : يا رسول الله إني أشتري ببيعاً فما يحمل لي منها وما يحرم ؟ قال :

١ - مثل الأرض والمنازل والمدايق والشجر .

« إذا اشتريت شيئاً فلا تبعه حتى تقبضه » .

وروى البخاري ومسلم :

ان الناس كانوا يُضَرِّبون على عهد رسول الله ﷺ إذا اشتروا طعاماً جزافاً أن يبيعوه في مكانه حتى يؤوه الى رحالهم .

ويستثنى من هذه القاعدة جواز بيع أحد النقيدين بالآخر قبل القبض .

فقد سأل ابن عمر الرسول ﷺ عن الإبل بالدنانير وأخذ الدرهم بدلاً منها فأذن له .

معنى القبض :

والقبض في المقار يكون بالتخلية بينه وبين من انتقل ملكه إليه على وجه يتمكن معه من الانتفاع به فيما يقصد منه كزرع الأرض وسكنى المنزل والاستغلال بالشجر أو جني ثماره ونحو ذلك .

والقبض فيما يمكن نقله كالطعام والثياب والحياوان ونحو ذلك يكون على النحو الآتي :

أولاً : باستيفاء القدر كلاً أو وزناً إن كان مقدراً .

ثانياً : بنقله من مكانه إن كان جزافاً .

ثالثاً : يرجع الى العرف فيما عدا ذلك .

والدليل على أن القبض في المنقول يكون باستيفاء القدر ، ما رواه البخاري أن النبي ﷺ قال لميثان بن عفان رضي الله عنه :

« إذا سميت الكيل فكل » .

فهذا دليل على وجوب الاكتيال عند اشتراط التقدير بالكيل ومثله الوزن لا اشتراكها في أن كلاً منها معيار لتقدير الأشياء فوجب أن يكون كل شيء يملك مُقَدَّراً يجري القبض فيه باستيفاء قدره سواء أكان طعاماً أم كان غير طعام .

ودليل وجوب النقل من مكانه ما رواه البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال :

« كنا نشتري الطعام من الركبان جزافاً فنهأنا رسول الله ﷺ أن نبيعه حتى ننقله من مكانه » .

وليس هذا خاصاً بالطعام بل يشمل الطعام وغيره كالقطن والكتان وأمثالها إذا بيعت جزافاً لأنه لا فرق بينها .

أما ما عدا هذا مما لم يرد فيه نص فيرجع فيه الى عرف الناس وما جرى عليه التعامل بينهم .
وبهذا نكون قد أخذنا بالنص ورجعنا الى العرف فيما لا نص فيه .
حكيمته :

وحكمة النهي عن بيع السلع قبل قبضها زيادة على ما تقدم .
إن البائع إذا باعها ولم يقبضها المشتري فإنها تبقى في يمانه ، فإذا هلكت كانت خسارتها عليه دون المشتري . فإذا باعها المشتري في هذه الحال وبيع فيها كان راجعاً لشيء لم يتحمل فيه تبعه الخسارة ، وفي هذا يروي أصحاب السنن عن أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع ربح ما لم يضمن .
إن المشتري الذي باع ما اشتراه قبل قبضه يائثر من دفع مبلغاً من المال الى آخر ليأخذ في نظيره مبلغاً أكثر منه إلا أن هذا أراد أن يمتثل على تحقيق قصده بإدخال السلعة بين المقدين فيكون ذلك أشبه بالربا .
وقد فطن الى هذا ابن عباس رضي الله عنهما ، وقد سئل عن سبب النهي عن بيع ما لم يقبض فقال : « ذاك دراهم بدرام والطعام مرجأ » .

الاشهاد على عقد البيع

أمر الله بالاشهاد على عقد البيع فقال :
« وأشهد إذا تباعتم ولا يضار كاتب ولا شهيد »^١ .
والأمر بالاشهاد للتدب والارشاد الى ما فيه المصلحة والخير وليس للوجوب كما ذهب اليه البعض^٢ .
قال الجصاص في كتاب (أحكام القرآن) :
ولا خلاف بين فقهاء الأمصار أن الأمر بالكتابة والاشهاد والزمن المذكور جميعه في هذه الآية ، ندب وإرشاد إلى ما لنا فيه الحظ والصلاح والاحتياط للدين والدنيا وأنت شيئاً منه غير واجب .
وقد تقلت الأمة خلفاً عن سلف عقود المداينات والأشربة والبياعات في أمصارهم من

١ - سورة البقرة آية ٢٨٢ .

٢ - من ذهب الى أن الأشهاد واجب في كل شيء ولو كان شيئاً فانياً : عطاء ، ولتخمي ، ورجح أبو جعفر الطائفي .

من غير اشهاد ، مع علم فقهاءهم بذلك من غير تكبير منهم عليهم . ولو كان الاشهاد واجبا لما تركوا التكبير على فاركه مع علمهم به .

وفي ذلك دليل على أنهم رأوه ندباً وذلك منقول من عصر النبي ﷺ الى يومنا هذا . ولو كانت الصحابة والتابعون تشهد على بيعاتها وأشريتها لورد النقل به متواتراً مستفيضاً ولأنكرت على فاعله ترك الاشهاد .

فلما لم ينقل عنهم الاشهاد بالنقل المستفيض ولا إظهار التكبير على فاركه من العامة ثبت بذلك أن الكتاب والإشهاد في البيوع والبياعات غير واجبين اهـ .

البيع على البيع

يحرم البيع على البيع لما رواه ابن عمر عن النبي ﷺ قال :

« لا يبيع أحدكم على بيع أخيه » رواه أحمد والنسائي .

وفي الصحيحين عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال :

« لا يبيع الرجل على بيع أخيه » .

وعند أحمد والنسائي وأبو داود والترمذي وحسنه :

« أن من باع من رجلين فهو للأول منها » .

وصورته كما قال النووي :

« أن يبيع أحد الناس سلعة من السلع بشرط الخيار للشعري ، فيبيعه آخر يعرض على هذا أن يفسخ العقد ليبيعه مثل ما أشاره بضمن أقل .

وصورة الشراء على شراء الآخر أن يكون الخيار للبائع ، فيعرض عليه بعض الناس فسخ العقد على أن يشتري منه ما باعه بضمن أعلى .

وهذا الصنيع في حالة البيع أو الشراء ، صنيع آثم منهي عنه .

ولكن لو أقدم عليه بعض الناس وباع أو اشترى يتعقد البيع والشراء .

عند الشافعية وأبي حنيفة وآخرين من الفقهاء .

ولا يتعقد عند داود بن علي شيخ أهل الظاهر .

وروي عن مالك في ذلك روايتان اهـ .

وهذا بخلاف الزائدة في البيع فانها جائزة لأن العقد لم يستقر بعد وقد ثبت أن الرسول ﷺ عرض بعض السلع وكان يقول : من يريده .

من باع من رجلين فهو للأول منهما

من باع شيئاً من رجل ثم باعه من آخر لم يكن البيع الآخر حكماً بل هو باطل لأنه باع غير ما يملك إذ قد صار في ملك المشتري الأول ولا فرق بين أن يكون البيع الثاني وقع في مدة الخيار أو بعد انقضائها لأن المبيع قد خرج من ملكه بمجرد البيع ، فمن سَمَرَة عن النبي ﷺ قال :

« أيما امرأة زوجها وليان فهي للأول منها . وأيما رجل باع بيماً من رجلين فهو للأول منها » .

زيادة الثمن نظير زيادة الأجل

يحوز البيع بثمن حالاً كما يحوز بثمن مؤجل ، وكما يحوز أن يكون بعضه معجلاً وبعضه مؤخراً متى كان ثمة تراخ بين المتبايعين .

وإذا كان الثمن مؤجلاً وزاد البائع فيه من أجل التأجيل جاز لأن للأجل حصة من الثمن .

وإلى هذا ذهب الأحناف والشافعية وزيد بن علي والمؤيد بالله وجمهور الفقهاء لمعوم الأدلة القاضية بمحوازه . ورجعه الشوكاني .

جواز السمسرة

قال الإمام البخاري : لم ير ابن سيرين وعطاء وإبراهيم والحسن بأمر السمسار^١ بأش وقال ابن عباس : لا بأس بأش يقول : بيع هذا الثوب فما زاد على كذا وكذا فهو لك .

وقال ابن سيرين : إذا قال بعه بكذا فما كان من ربح فهو لك أو بيني وبينك فلا بأس به .

وقال الرسول ﷺ :

« المسلفون على شروطهم » .

رواه أحمد وأبو داود والحاكم عن أبي هريرة ، وذكره البخاري تعليقاً .

١ - السمسار : هو الذي يتوسط بين البائع والمشتري لتسهيل عملية البيع .

بيع المكره

اشترط جمهور الفقهاء أن يكون الماقد مختاراً في بيع متاعه ، فإذا أكره على بيع ما له بغير حق فإن البيع لا ينعقد لقول الله سبحانه :

« إلا أن تكون تجارة » عَنْ تِراضٍ مِنْكُمْ ٢ .

ولقول الرسول ﷺ :

« إنما البيع عن تراض » .

وقوله :

« رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » .

رواه ابن ماجة وابن حبان والدارقطني والطبراني والبيهقي والحاكم .

وقد اختلف في حسنه وضعفه .

أما إذا أكره على بيع ما له بحق فإن البيع يقع صحيحاً .

كما إذا أجبر على بيع الدار لتوسعة الطريق أو المسجد أو المقبرة .

أو أجبر على بيع سلعة ليفي ما عليه من دين " أو لنفقة الزوجة أو الأبوين ففي هذه الحالات وأمثالها يصح البيع إقامة للشرع مقام رضاه .

قال عبد الرحمن بن كعب : كان معاذ بن جبل شاباً سخيماً . وكان لا يمسك شيئاً ، فلم يزل يبدن حتى أغرث ماله كله في الدين فأتى النبي ﷺ فكله ليكم غرماءه ، فلو تركوا لأحد لتركوا لمعاذ لأجل رسول الله ﷺ فباع رسول الله ﷺ ما له حتى قام معاذ بغير شيء .

بيع المضطر

قد يضطر الإنسان لبيع ما في يده لدين عليه أو لضرورة من الضرورات المعاشية فيبيع ما يملكه بأقل من قيمته من أجل الضرورة . فيكون البيع على هذا النحو جائزاً مع الكراهة ولا يفسخ .

١ - التجارة : كل عقد يقصد به الربح مثل عقد البيع وعقد الإجارة وعقد الهبة بشرط العوض ، لأن المبتنى في جميع ذلك في عادات الناس تحصيل الأعراس لا غير ، وعلى هذا فالتجارة أهم من البيع .

٢ - سورة النساء آية ٢٩ .

٣ - من غير تفرقة بين دين ودين ولا بين مال ومال .

والذي يشرع في مثل هذه الحال أن يعان المضطر ويقرض حتى يتحرر من الضيق الذي ألم به .

وقد روى في ذلك حديث رجل مجهول . فعند أبي داود عن شيخ من بني تميم ، قال :
خطبنا علي بن أبي طالب فقال :

« سيأتي على الناس زمان عَضُّوه يمض الموسم على ما في يديه ولم يؤمر بذلك .
قال الله تعالى :

« وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ »^١ .

ويُباع المظطرون ، وقد نهى النبي ﷺ عن بيع المضطر ، وبيع الفرر ، وبيع
الشجرة قبل أن تدرك » .

بيع التلجئة

إذا خاف إنسان اعتداء ظالم على ماله فتظاهر ببيعه فراراً من هذا الظالم وعقد عقد
البيع مستوفياً شروطه وأركانه فإن هذا العقد لا يصح لأن العاقدين لم يقصدا البيع فيها
كالمهازلين .

وقيل : هو عقد صحيح لأنه استوفى أركانه وشروطه .

قال ابن قدامة : بيع التلجئة باطل .

وقال أبو حنيفة والشافعي : هو صحيح لأن البيع تم بأركانه وشروطه خالياً من
مفسد فصح به ، كما لو اتفقا على شرط فاسد ثم عقدا البيع بلا شرط ولنا أنها ما قصدوا
البيع فلم يصح كالمهازلين اهـ .

البيع مع استثناء شيء معلوم

يجوز أن يبيع المرء سلعة ويستثنى منها شيئاً معلوماً كأن يبيع الشجر ويستثنى منها
واحدة أو يبيع أكثر من منزل ويستثنى منزلاً أو قطعة من الأرض ويستثنى منها جزءاً
معلوماً .

فمن جابر أن النبي ﷺ نهى عن الحاقلة والمزابنة والثلثيا^٢ إلا أن تعلم .

فان استثنى شيئاً مجهولاً غير معلوم لم يصح البيع لما يتضمنه من الجهالة والفرر .

١ - سورة البقرة آية ٢٣٧ .

٢ - الثلثيا : الاستثناء في البيع .

إيفاء الكيل والميزان

يأمر الله سبحانه بإيفاء الكيل والميزان فيقول :
« وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ »^١ .

ويقول :

« وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزَنُوتُوا بِالْقِيسَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا »^٢ .

وينهي عن التلاعب بالكيل والوزن وتطفيها فيقول :

« وَبَلِّغِ لِلْطَّافِقِينَ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ * وَإِذَا كَالُواهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ * أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ * لِيَوْمٍ عَظِيمٍ * يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ »^٣ .

وينشد ترجيح الميزان :

عن سويد بن قيس قال : جلبت أنا وغرفة المبدئي بَرًّا من هَجَرَ فَأَتَيْنَا بِهِ مَكَّةَ ، فَعَادَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَّبِعِي فَسَاوَمَنَا سِرَاوِيلَ فَبَعَاها وَثَمَ رَجُلٌ يَزِنُ بِالْأَجْرِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
« زِنْ وَأَرْجِحْ » .

أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه . وقال الترمذي : حسن صحيح .

المباحة في البيع والشراء :

روى البخاري والترمذي عن جابر أن رسول الله ﷺ قال :
« رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا مِمَّا إِذَا بَاعَ وَإِذَا اشْتَرَى إِذَا اقْتَضَى »^٤ .

بيع الفرد

بيع الفرد^٥ هو كل بيع احتوى جهالة أو تضمن مخاطرة أو قماراً وقد نهى عنه الشارع ومنع منه .

١ - سورة الأنعام آية ١٥٢ . ٢ - سورة الإسراء آية ٣٥ .

٣ - سورة المطففين الآيات ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ .

٤ - صحيح : سهل . ٥ - اقتضى : طلب حقه .

٦ - الفرد : أي المتردد وهو الخداع الذي هو مظنة عدم الرضا به عند تحققه ، فيكون من باب أكل أموال الناس بالباطل .

قال النووي :

النهي عن بيع الفرور أصل من أصول الشرع يدخل تحته مسائل كثيرة جداً .
ويستثنى من بيع الفرور أمران :

أحدهما :

ما يدخل في المبيع تبعاً بحيث لو أفرد لم يصح بيعه كبيع أساس البناء تبعاً للبناء ،
واللبن في الضرع تبعاً للدابة .

والثاني :

ما يتسامح بثله عادة إما لحقارته أو للشقة في تمييزه أو تعيينه كدخول الحمام بالأجر
مع اختلاف الناس في الزمان ومقدار الماء المستعمل ، وكالشرب من الماء الحرز وكالجابة
المحشوة قطعاً .

وقد أفاض الشارع في المواضع التي يكون فيها .

وليك بعضها حسب ما كانوا يتعاملون به في الجاهلية :

١ - النهي عن بيع الحصة :

فقد كان أهل الجاهلية يعقدون على الأرض التي لا تتعين مساحتها ثم يقذفون الحصة
حتى إذا استقرت كان ما وصلت إليه هو منتهى مساحة المبيع .

أو يبتاعون الشيء لا يعلم عينه ثم يقذفون بالحصة فما وقعت عليه كان هو المبيع .
ويسمى هذا بيع الحصة .

٢ - النهي عن ضربة القواص :

فقد كانوا يبتاعون من القواص ما قد يعثر عليه من لقطات البحر حين غوصه ويلزمون
المتباعين بالمقد فيدفع المشتري الثمن ولو لم يحصل على شيء . ويدفع البائع ما عثر عليه
ولو بلغ أضعاف ما أخذ من الثمن .
ويسمى هذا ضربة القواص .

٣ - بيع النتاج :

وهو المقد على نتاج الماشية قبل أن تنتج ومنه بيع ما في ضروعها من لبن .

٤ - بيع الملاصقة :

وهو أن يفس كل منها فوب صاحبه أو سلعته فيجب البيع بذلك دون علم بمخالها أو تراش عنها .

٥ - بيع المنايلة :

وهو أن يئذ كل من المتعاقدين ما معه ويحملان ذلك موجباً للبيع دون تراش منها .

٦ - ومنه بيع المحاقلة :

والمحاقلة بيع الزرع بكيل من الطعام معلوم .

٧ - ومنه بيع المزبنة :

والمزبنة بيع غر النخل بأوساق من الثمر .

٨ - ومنه بيع المخاضرة :

والمخاضرة بيع الثمرة الخضراء قبل بدو صلاحها .

٩ - ومنه بيع الصوف في الظهر .

١٠ - ومنه بيع السمن في اللبن .

١١ - ومنه بيع حبيل الحبلة .

ففي الصحيحين : كان أهل الجاهلية يتابعون لحوم الجوزور الى حبيل الحبلة .
وحبل الحبلة : أن تنتج الناقة ما في بطنها ثم تحمل التي نتجت . فنهام النبي ﷺ عن ذلك .

فهذه البيوع وأمثالها ، نهى عنها الشارع لما فيها من غرر وجهالة بالمعقود عليه .

حرمة شراء المقصوب والمسروق

يحرم على المسلم أن يشتري شيئاً وهو يعلم أنه أخذ من صاحبه بغير حق ، لأن أخذه بغير حق ينقل الملكية من يد مالكة فيكون شراؤه له شراء ممن لا يملك مع ما فيه من التعاون على الإثم والمعدون .

روى البيهقي أن رسول الله ﷺ قال :

« من اشترى سرقة وهو يعلم أنها سرقة فقد اشترك في إثمها وعارها » .

بيع العنب لمن يتخذه خمرًا وبيع السلاح في الفتنة

لا يجوز بيع العنب لمن يتخذه خمرًا ولا السلاح في الفتنة ولا لأهل الحرب ، ولا ما يقصد به الحرام . وإذا وقع العقد فإنه يقع باطلاً^١ لأن المقصود من العقد هو انتفاع كل واحد من المتبايعين بالبدل فينتفع البائع بالثمن وينتفع المشتري بالسلمة ، وهنا لا يحصل المقصود من الانتفاع لما يترتب عليه من ارتكاب المحظور ولما فيه من التعاون على الإثم والعدوان المنهي عنها شرعاً ، قال الله تعالى :

« وتعاونوا على البرِّ والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان »^٢ .

عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال :

« لمن الله الخمرَ وشاربها وساقيتها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولةُ إليه » .

وقال رسول الله ﷺ :

« من حبس العنب أيام الغطف حتى يبيعه من يتخذه خمرًا فقد تفحَّم النار على بصيرة » .

وعن عمر بن الحصين قال :

« نهى رسول الله ﷺ عن بيع السلاح في الفتنة » .

أخرجه البيهقي .

قال ابن قدامة :

« إن بيع العصير لمن يعتقد أنه يتخذه خمرًا محرم » .

إذا ثبت هذا فإنما يحرم البيع ويبطل إذا علم قصد المشتري بذلك ، إما بقوله وإما بقرائن مختصة به .

فإن كان محتملاً مثل أن يشاربها من لا يعلم حاله ، أو من يعمل الخمر والحل معاً ، ولم يلفظ بما يدل على إرادة الخمر فالبيع جائز .

وهذا الحكم في كل ما يقصد به الحرام كبيع السلاح لأهل الحرب أو لقطاع الطريق أو في الفتنة ... أو لإجارة داره لبيع الخمر فيها وأشياء ذلك .

فهذا حرام والمقد باطل . اهـ .

١ - يرى أبو حنيفة والثالثي صحة العقد لتسقط ركنه وتوفر شروطه لأن القرض غير المباح أمر مستقر . ويترك فيه الأمر لله يعاقب عليه .

٢ - سورة المائدة آية ٢ .

بيع ما اختلط بمحرم

إذا اشتملت الصفقة على مباح ومحرم .
فقليل : يصح العقد في المباح ويبطل في المحظور وهو أظهر القولين للشافعي ومذهب مالك .
وقيل : يبطل العقد فيها .

النهي عن كثرة العلف

- ١ - نهى رسول الله ﷺ عن كثرة العلف فقال :
« الحلف منفة للسلعة »^١ منفة للبركة « رواه البخاري وغيره عن أبي هريرة .
لما يترتب على ذلك من قلة التنظيم لله وقد يكون سبباً من أسباب التفرير .
- ٢ - وعند مسلم :
« إياكم وكثرة الحلف في البيع فإنه ينفق »^٢ ثم يحمق .
- ٣ - وقال رسول الله ﷺ :
« إن التجار هم الفجار » فقليل : يا رسول الله أليس قد أحل الله البيع ؟ قال : نعم
ولكنهم يخلفون فيأثرون ويحدثون فيكذبون « رواه أحمد وغيره بإسناد صحيح .
- ٤ - عن ابن مسعود رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ قال :
« من حلف على مال امرئ مسلم بغير حقه لقي الله وهو عليه غضبان » قال :
ثم قرأ علينا رسول الله ﷺ مصداقة من كتاب الله عز وجل :
« إِنَّ الَّذِينَ يَشَارُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ فِتْنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي
الْآخِرَةِ وَلَا يَكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ
عَذَابٌ أَلِيمٌ »^٣ متفق عليه .
- ٥ - روى البخاري أن أعرابياً جاء إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، ما الكبائر ؟
قال : الإشراف بالله ، قال : ثم ماذا ؟ قال : اليمين الغموس ، قلت : وما اليمين الغموس ؟
قال : الذي يقطع مال امرئ مسلم ، يعني يمين هو فيها كاذب .
وسميت غموساً لأنها تغمس صاحبها في نار جهنم ولا كفارة لها عند بعض الفقهاء لأنها
لشدة فحشها وكبر إثمها لا يمكن تداركها بالكفارة .

١ - السلعة : للبيع . ٢ - ينفق : يروج ويزن ومضى .
٣ - سورة آل عمران آية ٧٧ .

٦ - وعن أبي امامة إياس بن ثعلبة الحارثي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال :
 « من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة ،
 فقال له رجل : وإن كان شيئاً يسيراً يا رسول الله ؟ قال : وإن كان قضيباً من أراك »
 رواه مسلم .

البيع والشراء في المسجد

أجاز أبو حنيفة البيع في المسجد وكره إحضار السلع وقت البيع في المسجد
 فزجاً له .
 وأجازه مالك والشافعي مع الكراهة .
 ومنع صفة جوازه أحمد وحرمه .
 يقول الرسول ﷺ :
 « إذا رأيت من يبيع أو يشتري في المسجد فقولوا : لا أبيع الله تجارتك » .

البيع عند أذان الجمعة

البيع عند ضيق وقت المكتوبة وعند أذان الجمعة حرام ولا يصح عند أحمد^١ لقول
 الله تعالى :
 « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ
 وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ »^٢ .
 والنهي يقتضي الفساد بالنسبة للجمعة ، ويقاس عليها غيرها من سائر الصلوات .
 جواز التولية والمراجعة والوضعية :

تجوز التولية والمراجعة والوضعية وبشروط أن يعرف كل من البائع والمشتري الثمن
 الذي اشترت به السلعة ، والتولية هي البيع برأس المال دون زيادة أو نقص .
 والمراجعة هي البيع بالثمن الذي اشترت به السلعة مع ربح معلوم ، والوضعية هي
 البيع بأقل من الثمن الأول .

١ - وجوزده غيره مع الكراهة . ٢ - سورة الجمعة آية ٩ .

بيع المصحف وشراؤه :

اتفق الفقهاء على جواز شراء المصحف واختلفوا في بيعه ، فأباحه الأئمة الثلاثة وحرّمته
الحنابلة .
وقال أحمد : لا أعلم في بيع المصاحف رخصة .

بيع بيوت مكة وإجارتها :

أجازته كثير من الفقهاء منهم الأوزاعي والثوري ومالك والشافعي ، وقول لأبي
حنيفة .

بيع الماء

ماء الأنهار وماء البحار وماء العيون والأمطار هذه الأنواع كلها ملك الناس جميعاً
ليس أحد أولى بها من أحد وهي لا تباع ولا تشتري ما دامت في موضعها .
يقول الرسول ﷺ فيما رواه أبو داود :
« المسلمون شركاء في ثلاث : في الماء والكلاء والنار » .

وروي إياس الزني أنه رأى ناساً يبيعون الماء فقال : لا تبيعوا الماء فإنني سمعت رسول
الله ﷺ ينهى أن يباع الماء .

أما إذا أحرز الإنسان الماء وحازته أصبح ملكاً له وحينئذ يجوز بيعه . وكذا إذا
حفر بئراً في ملكه أو صنع آلة لاستخراجه فانه يجوز بيعه في هذه الحالات ، فقد ثبت
أن النبي ﷺ قدم المدينة وفيها بئر تسمى بئر رومة يملكها يهودي ويبيع الماء منها للناس
فأقره على بيعه وأقر المسلمين على شرائهم منه ، واستمر الأمر على هذا حتى اشتراه عثمان
رضي الله عنه ووقفها على المسلمين .

ويكون بيع الماء في هذه الحال نظير بيع الخطب بعد حيازته فانه قبل حيازته
يكون مباحاً للجميع ، فإذا حيز وأصبح مملوكاً لشخص معين صح بيعه ، يقول الرسول
ﷺ :

« لأن يأخذ أحدكم حبلًا فيحتطب حزمة من حطب فيبيعهما خير من أن يسأل الناس
أعطوه أو يمنوه » .

وإذا بيع الماء فان كان هناك جهاز يحسب مقدار الماء المستهلك مثل العداد فان
التقدير به تقدير صحيح ، وإن لم يكن هناك جهاز يمكن به ضبط ما يؤخذ من الماء فيرجع
فيه إلى العرف .

وهذا كله في الأحوال العادية ، أما إذا كانت هناك أحوال اضطرارية فيجب على مالك الماء أن يبذله دون أن يأخذ عليه ثمنًا . فمن أبي هريرة أن الرسول ﷺ قال : « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة : رجل منع ابن السبيل فضل ماء عنده ، ورجل حلف على سلة بعد العصر كاذباً ، ورجل بايع إماماً فان أعطاه وفى له وإن لم يعطه لم يف له » .

بيع الوفاء :

بيع الوفاء هو أن يبيع المحتاج الى النقد عقاراً على أنه متى وفى الثمن استرد المقار ... وحكمه حكم الرهن في أرجح الآراء عندنا .

بيع الاستصناع :

والاستصناع هو شراء ما يصنع وفقاً للطلب . وهو معروف قبل الإسلام . وقد أجمعت الأمة على مشروعيته وركنه الإيجاب والقبول . وهو جائز في كل ما جرى التعامل باستصناعه .

وحكمه :

إفادة الملك في الثمن والمبيع .

وشروط صحته :

بيان جنس المستصنع ونوعه وصفته وقدره بياناً تلتقي معه الجهالة ويرتفع النزاع . والمشتري عند رؤية المبيع يختار بين أن يأخذه بكل الثمن وبين أن يفسخ العقد بخيار الرؤية ، سواء وجدته على الحالة التي وصفها أم لا . عند أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما . وقال أبو يوسف : إن وجدته على ما وصف فلا خيار له دفعاً للضرر عن الصانع . إذ قد لا يشتري غيره المصنوع بما يشتري به هو .

بيع الثمار والزروع

بيع الثمار قبل بدو الصلاح ، وبيع الزرع قبل اشتداد الحب لا يصح ، غافة التلف وحدوث العامة قبل أخذها .

١ - روى البخاري ومسلم عن ابن عمر : أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها : (نهى البائع والمبتاع) .

٢ - وروى مسلم عنه أن النبي ﷺ : نهى بيع النخل حتى يزهو وعن بيع السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة . (نهى البائع والمشتري) .

٣ - وروى البخاري عن أنس : أن النبي ﷺ قال :

« أرايت إن منع الله الثمرة ثم يأخذ أحدكم مال أخيه » ؟

فإن بيعت الثمار قبل بدو الصلاح والزروع قبل اشتداد الحب بشرط القطع في الحال صح إن كان يمكن الانتفاع بها ولم تكن مشاعة ، لأنه لا خوف في هذه الحال من التلف ولا خوف من حدوث العاهة .

فإن بيعت بشرط القطع ثم تركها المشتري حتى بدا صلاحها ، قيل إن البيع يبطل . وقيل لا يبطل . ويشتركان في الزيادة .

بيعها للمالك الأصل أو للمالك الأرض :

هذا هو الحكم بالنسبة لغير مالك الأصل ولغير مالك الأرض ، فإن بيعت الثمار قبل بدو صلاحها للمالك الأصل صح البيع كما لو بيعت الثمرة قبل بدو الصلاح مع الأصل .

وكذلك يصح بيع الزروع قبل بدو الصلاح للمالك الأرض لحصول التسليم بالنسبة للمشتري على وجه الكمال .

بم يعرف الصلاح ؟

ويعرف صلاح البلع بالأحمرار والاصفرار .

أخرج البخاري ومسلم عن أنس أن النبي ﷺ :

نهى عن بيع الثمرة حتى تزهو . قيل لأنس : وما زهوها ؟ قال : « تحنار وتصفار » .

ويعرف صلاح العنب بظهور الماء الحلو واللين والاصفرار ^١ .

ويعرف صلاح سائر الفواكه بطيب الأكل وظهور النضج .

روى البخاري ومسلم عن جابر : أن النبي ﷺ : « نهى عن بيع الثمرة حتى تطيب » ،

ويعرف صلاح الحبوب والزروع بالاشتداد ^٢ .

١ - وما ورد من النهي عن بيع العنب حتى يسود فإنه بالنسبة للعنب الأسود .

٢ - وعند الأحناف أن بدو الصلاح يكون بأن تؤمن العاهة والفساد ، أي أن المتبر ظهور الثمرة .

بيع الثمار التي تظهر بالتدريج :

إذا بدا صلاح بعض الثمر أو الزرع جاز بيعه جميعاً صفقة واحدة ما بدا صلاحه وما لم يبد منه متى كان العقد وارداً على بطن واحدة .

وكذلك يجوز البيع إذا كان العقد على أكثر من بطن وأريد بيعه بمد ظهور الصلاح في البطن الأول . ويتصور هذا في حالة ما إذا كان الشجر بما ينتج بطوناً متعددة كالموز من الفواكه ، والقضاء من الخضروات ، والورد من الأزهار ونحو ذلك مما تتلاقى بطونها .

وإلى هذا ذهب فقهاء المالكية وبعض فقهاء الحنفية والحنابلة واستدلوا على هذا بما يأتي :

١ - أنه ثبت عن الشارع جواز بيع الثمر إذا بدا صلاح بعضه فيكون ما لم يبد صلاحه تابعاً لما بدا منه ، فكذلك ما هنا يقع العقد فيه على الموجود ويكون المعدوم تبعاً له ١ .

٢ - أن عدم جواز هذا البيع يؤدي إلى محظورين :

أ - وقوع التنازع .

ب - وتعطيل الأموال .

أما وقوع التنازع فإن العقد كثيراً ما يقع على المزارع الواسعة ولا يتمكن المشتري من قبض البطن الأول من ثمارها إلا في وقت قد يطول ويتسع لظهور شيء من البطن الثاني ، ولا يمكن فوزه عن البطن الأول فيقع النزاع بين المتعاقدين ويأكل أحدهما مال الآخر .

أما المحذور الثاني فإن البائع قلما يتيسر له في كل وقت من يشترى منه ما يظهر من ثمره أولاً فأول فيؤدي ذلك إلى ضياع ماله .

وإذا كان ذلك كذلك فإنه يجوز البيع في هذه الصورة والقول بعدم الجواز يقع في الحرج والمشقة وهما مرفوعان بقوله تعالى ٢ :

« وما جعل عليكم في الدين من حرج » ٣ .

وقد رجح ابن عابدين هذا القول وأخذت به مجلة الأحكام الشرعية .

١ - هذا إذا اشترى جميع الثمار ، أما إذا اشترى بعضها فلكل شجرة حكم بنفسها .

٢ - سورة الحج آية ٢٨ .

٣ - يرى جمهور الفقهاء عدم جواز العقد في هذه الصورة وقالوا : يجب أن يباع كل بطن على حدة .

بيع الحنطة في سبيلها :

يحوز بيع الحنطة في سبيلها والبقالة في قشره والأرز والسمسم والجوز واللوز لأنه
حب منتفع به فيحوز بيعه في سبيله كالشعير .
والذي عليه نهى عن بيع السبل حتى يبيض ويأمن الماعة ، ولأن الضرورة تدعو
إليه فيفتقر ما فيه من غرر ، وهذا مذهب الأحناف والمالكية .

وضع الجوائح

الجوائح جمع جائحة وهي الآفة التي تصيب الزروع أو الثمار فتهلكها دون أن يكون
لأدعي صنع فيها مثل القحط والبرد والعطش .
والجوائح حكم يختص بها .

فإذا بيعت الثمرة بعد ظهور صلاحها وسلها البائع للمشتري بالتخلية ، ثم تلفت
بالجائحة قبل أوان الجثة أذ فهي من ضمان البائع ، وليس على المشتري أن يدفع ثمنها لأن
الرسول عليه : « أمر بوضع الجوائح » رواه مسلم عن جابر .
وفي لفظ قال : « إن بعث من أخيك ثمراً فأصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ من
ثمنه شيئاً ، ثم تأخذ مال أخيك بغير حق » .

وهذا الحكم في حالة ما إذا لم يبيعها البائع مع أصلها أو لم يبيعها لمالك أصلها أو يأخر
المشتري أخذها عن عادته ، ففي هذه الحالات تكون من ضمان المشتري .
فإن لم يكن التلف بسبب الجائحة بل كان من عمل الأدعي .
فلمشتري الخيار بين الفسخ والرجوع بالثمن على البائع وبين الإمساك ومطالبة التلف
بالقيمة .

وقد ذهب إلى هذا أحمد بن حنبل وأبو عبيد وجماعة من أصحاب الحديث ، ورجحه
ابن القيم .

قال في تهذيب سنن أبي داود :

وذهب جمهور العلماء إلى أن الأمر بوضع الجوائح أمر نذير واستعجاب عن طريق
المعروف والإحسان لا على سبيل الوجوب والإلزام .

وقال مالك : يوضع الثلث فصاعداً ولا يوضع فيما هو أقل من الثلث .

قال أصحابه : ومعنى هذا الكلام أن الجائحة إذا كانت دون الثلث كان من مال
المشتري ، وما كان أكثر من الثلث فهو من مال البائع .

واستدل من تأول الحديث على معنى التندب والاستحباب دون الإيجاب ، بأنه أمر حدث بعد استقرار ملك المشتري عليها ، فلو أراد أن يبيعها أو يهبها لصح ذلك منه فيها .
« وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع ما لم يضمن » .
فإذا صح بيعها ثبت أنها من ضمانه .
« وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها » ..
فلو كانت الجائحة بعد بدو الصلاح من مال البائع لم يكن لهذا النهي فائدة ، اهـ .

الشروط في البيع

- الشروط في البيع قسمان :
- القسم الأول : صحيح لازم .
- والقسم الثاني : مبطل للعقد .
- فالأول : ما وافق مقتضى العقد وهو ثلاثة أنواع :
- ١ - شرط يقتضيه البيع كشرط التقايط وحلول الثمن .
 - ٢ - شرط ما كان من مصلحة العقد مثل شرط تأجيل الثمن أو تأجيل بعضه أو شرط صفة معينة في المبيع ، كأن تكون الدابة لبونا أو حاملا ، وكان يكون البازي صيوداً ، فإذا وجد الشرط لزم البيع .
- وإن لم يوجد الشرط كان للمشتري فسخ العقد لفوات الشرط . يقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه :
- « المسلمون على شروطهم » .
- وكان له أيضاً أن ينقص من قيمة السلعة بقدر فقد الصفة المشروطة .
- ٣ - شرط ما فيه نفع معلوم للبائع أو المشتري كما لو باع داراً واشترط منفعتها مدة معلومة كأن يكتبها شهراً أو شهرين .
- وكذلك لو باع دابة واشترط أن تحمله إلى موضع معين .
- لما رواه البخاري ومسلم : أن جابر باع النبي ﷺ جملاً واشترط ظهوره إلى المدينة ، متفق عليه .
- وكذلك يصح أن يشترط المشتري على البائع نفعاً معلوماً كحمل ما باعه إلى موضع معلوم^١ أو تكسيه أو خياطته أو تفصيله .
-
- ١ - فإن لم يكن معلوماً لم يصح الشرط ، فلو شرط الحمل إلى منزله والبائع لا يعرفه لم يصح الشرط .

وقد اشترى محمد بن مسلمة حزمة حطب من نبطي وشارطه على حلها واشتر ذلك فلم ينكر .

وهذا من ذهب أحمد والأوزاعي وأبي ثور واسحاق وابن المنذر .
وذهب الشافعي والأحناف الى عدم صحة هذا البيع لأن النبي ﷺ نهى عن بيع وشرط . ولكن هذا النهي لم يصح .
ولأنه نهى عن شرطين في بيع .
القسم الثاني من الشروط ، الشرط الفاسد وهو أنواع :

١ - ما يبطل العقد من أصله كأن يشترط على صاحبه عقداً آخر مثل قول البائع للمشتري : أبيعك هذا على أن تبني كذا أو تقرضني .
ودليل ذلك قول الرسول ﷺ :
« لا يجل سلف وبيع ولا شرطان في بيع » رواه الترمذي وصححه .
قال أحمد : وكذلك كل ما في معنى ذلك مثل أن يقول : بعتك على أن تزوجني ابنتك أو على أن أزوجك ابنتي ، فهذا كله لا يصح وهو قول أبي حنيفة والشافعي وجهور الفقهاء .

وجوزه مالك وجعل العوض المذكور في الشرط فاسداً ، قال :
ولا ألتفت الى اللفظ الفاسد اذا كان معلوماً حلالاً .

٢ - ما يصح معه البيع ويبطل الشرط وهو الشرط المنافي لتقتضى العقد مثل اشتراط البائع على المشتري ألا يبيع المبيع أو لا يجه لقوله ﷺ :
« كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط » متفق عليه .
ورأى هذا ذهب أحمد والحسن والشعبي والنخعي وابن أبي ليلى وأبي ثور .
وقال أبو حنيفة والشافعي : البيع فاسد .

٣ - ما لا ينمقده معه بيع مثل بعتك ان رضي فلان أو إن جئتني بكذا .
وكذلك كل بيع علق على شرط مستقبل .

بيع العربون

صفة بيع العربون أن يشتري المشتري شيئاً ويدفع جزءاً من ثمنه الى البائع . فان نفذ البيع احتسب من الثمن ، وإن لم ينفذ أخذه البائع على أنه هبة له من المشتري .

وقد ذهب جمهور الفقهاء الى عدم صحة هذا البيع لما رواه ابن ماجة ان النبي ﷺ نهى عن بيع العيوب .

وضعف الإمام أحمد هذا الحديث وأجاز بيع العيوب لما رواه عن نافع بن عبد الحارث أنه اشترى لعمر دار السجن من صفوان بن أمية بأربعة آلاف درهم فان رضي عمر كان البيع نافذاً ، وإن لم يرض فلفصفوان أربعمائة درهم .

وقال ابن سيرين وابن المسيب لا بأس اذا كره السلعة أن يردھا ويرد معها شيئاً ، وأجازه أيضاً ابن عمر .

البيع بشرط البراءة من العيوب

ومن باع شيئاً بشرط البراءة من كل عيب مجهول ، لم يبرأ البائع . ومتى وجد المشتري عيباً بالمبيع فله الخيار لأنه إنما يثبت بعد البيع فلا يسقط قبله .
فإن سمى العيب أو أبرأه المشتري بعد العقد برئ .

وقد ثبت أن عبد الله بن عمر باع زيد بن ثابت عبدأ بشرط البراءة بمائتة درهم فأصاب به زيد عيباً ، فأراد رده على ابن عمر ، فلم يقبله فترافعا الى عثمان فقال عثمان لابن عمر : تحلف أنك لم تعلم بهذا العيب ؟ فقال : لا . فرده عليه فباعه ابن عمر بألف درهم .
ذكره الإمام أحمد وغيره .

قال ابن القيم : وهذا اتفاق منهم على صحة البيع وجواز شرط البراءة . واتفاق من عثمان وزيد على أن البائع اذا علم بالعيب لم ينفعه شرط البراءة .

الاختلاف بين البائع والمشتري

إذا اختلف البائع والمشتري في الثمن وليس بينهما بيّنة فالقول قول البائع مع يمينه ، والمشتري غير بين أن يأخذ السلعة بالثمن الذي قال به البائع وبين أن يحلف بأنه ما اشتراها بهذا الثمن وانما اشتراها بثمن أقل .

فإن حلف برئ منها وردت السلعة على البائع ، وسواء أكانت السلعة قائمة أم تالفة . وأصل ذلك ما رواه أبو داود عن عبد الرحمن بن قيس بن الأشعث عن أبيه عن جده قال :

اشترى الأشعث رقيقاً من رقيق الحُصن من عبد الله بعشرين ألفاً ، فأرسل عبد الله إليه في ثمنهم . فقال : إنما أخذتهم بعشرة آلاف . فقال عبد الله : فاختر رجلاً يكون

بيني وبينك . قال الأشعث : أنت بيني وبين نفسك . قال عبد الله : فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« إذا اختلف اليمينان ليس بينهما بينة فهو ما يقول رب السلعة أو يتتاركان » .
وقد تلقى السلام هذا الحديث بالقبول .

وقال بعمومه الإمام الشافعي : وأن البائع والمشتري كما يتعالفان ، إذا اختلفا في الثمن فإنها يتعالفان إذا اختلفا في الأجل ، أو في خيار الشرط أو في الرهن أو في الضمين .

حكم البيع الفاسد :

البيع الصحيح ما وافق أمر الشارع باستيفاء أركانه وشروطه فحل به ملك المبيع والتمن والانتفاع بهما .

فإذا خالف أمر الشارع لم يكن صحيحاً بل يقع فاسداً وباطلاً .

فالبيع الفاسد هو البيع الذي لم يشره الإسلام وهو لهذا لا ينقذ ولا يفيد حكماً شرعياً ولا يترتب عليه الملك ولو قبض المشتري المبيع لأن المخطور لا يكون طريقاً إلى الملك . قال القرطبي :

« كل ما كان من حرام بين ففسخ ، فعلى المتاع رد السلعة بعينها فان تلفت بيده ، رد القيمة فيما له قيمة ، وذلك كالمقار والعروض والحيوان ، والمثل فيما له مثل من موزون أو مكيل من طعام أو عرض » .

الربح في البيع الفاسد :

ذهب الأحناف إلى أن المبيع بيعاً فاسداً إذا قبض البائع الثمن وتصرف فيه فربح ، فعليه فسخ البيع ورد الثمن للمشتري والتصدق بالربح لحصوله له من وجبه منهى عنه وعظور عليه بنص الكتاب .

هالك المبيع قبل القبض :

١ - إذا هلك المبيع كله أو بعضه قبل القبض بفعل المشتري فان البيع لا يفسخ ويبقى العقد كما هو ، وعليه أن يدفع الثمن كله لأنه هو المتسبب في الهلاك .

٢ - وإذا هلك بفعل أجنبي فان المشتري بالخيار بين الرجوع على هذا الأجنبي وبين فسخ العقد .

٣ - ويفسخ البيع إذا هلك المبيع كله قبل القبض بفعل البائع أو بفعل المبيع نفسه أو بآفة سماوية .

٤ - فإذا هلك بعض المبيع بفعل البائع سقط عن المشتري من الثمن بقدر الجزء الهالك . ويخير في الباقي بأخذه بمحضته من الثمن .

٥ - أما إذا كان هلاك بعض المبيع بفعل المبيع نفسه فإنه لا يسقط شيء من ثمنه ، والمشتري يخير بين فسخ العقد وبين أن يأخذ ما بقي بجميع الثمن .

٦ - وإذا كان الهلاك بآفة سماوية ترتب عليها نقصان قدره فيسقط من الثمن بقدر النقصان الحادث ، ثم يكون المشتري بالخيار بين فسخ العقد وبين أخذ الباقي بمحضته من الثمن .

هالك المبيع بعد القبض :

إذا هلك المبيع بعد القبض كان من ضمان المشتري ، ويلزم بثمنه إن لم يكن فيه خيار للبائع ، وإلا فيلزم بالقيمة أو المثل .

التسمير

معناه

التسمير معناه وضع ثمن محدد للسلع التي يراد بيعها بحيث لا يظلم المالك ولا يرهق المشتري .

النتهي عنه :

روى أصحاب السنن بسند صحيح عن أنس رضي الله عنه قال :
قال الناس : يا رسول الله غلا السعر فسمّر لنا ، فقال رسول الله ﷺ :
« إن الله هو المسمّر ، القابض الباسط الرازق وإني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم ولا مال » .
وقد استنبط العلماء من هذا الحديث حرمة تدخل الحاكم في تحديد سعر السلع لأن ذلك مظنة الظلم ، والناس أحرار في التصرفات المالية والحجر عليهم مناف هذه الحرية .
ومراعاة مصلحة المشتري ليست أولى من مراعاة مصلحة البائع .
فاذا تقابل الأمران وجب تمكين الطرفين من الاجتهاد في مصلحتها .
قال الشوكاني :

« إن الناس مسيطرون على أموالهم والتسمير حجر عليهم ، والإمام مأمور برعاية مصلحة المسلمين وليس نظره في مصلحة المشتري برخص الثمن أولى من نظره في مصلحة البائع بتوفير الثمن ، وإذا تقابل الأمران وجب تمكين الفريقين من الاجتهاد لأنفسهم وإلزام صاحب السلعة أن يبيع بما لا يرضى به مناف لقول الله تعالى :
« إلا أن تكون تجارةً عن تراضٍ منك » ١ . اهـ .

ثم إن التسمير يؤدي الى اختفاء السلع ، وذلك يؤدي الى ارتفاع الأسعار ، وارتفاع الأسعار يضر بالفقراء فلا يستطيعون شراؤها . بينما يقوى الأغنياء على شراؤها من السوق الخفية بثن فاحش فيقع كل منها في الضيق والحرج ولا تتحقق لها مصلحة .
الترخيص فيه عند الحاجة اليه :

على أن التجار إذا ظلوا وتعدوا تعدياً فاحشاً يضرّ بالسوق وجب على الحاكم أن

يتدخل ويحدد السعر صيانة لحقوق الناس ومنعاً للاحتكار ودفعاً للظلم الواقع عليهم من
جشع التجار .

ولذلك يرى الإمام مالك جواز التسمير كما يرى بعض الشافعية جوازه أيضاً في حالة
الفلاء .

كما ذهب الى إجازته أيضاً في كثير من السلع جماعة من أئمة الزيدية ومنهم : سعيد بن
المسيب ، وربيعة بن عبد الرحمن ، ويحيى بن سعد الأنصاري ، كلهم يرون جواز التسمير
إذا دعت مصلحة الجماعة لذلك .

قال صاحب الهداية :

« ولا ينبغي للسلطان أن يستمر على الناس ، فان كان أرباب الطعام يتحكمون
ويتعمدون في القيمة تعدياً فاحشاً ، وعجز القاضي عن صيانة حقوق المسلمين إلا بالتسمير
فحينئذ لا بأس به بمشورة من أهل الرأي والبصر » .

الاحتكار

تعريفه :

الاحتكار هو شراء الشيء وحجسه ليقل بين الناس فيغلو سعره^١ ويصيبهم بسبب ذلك الضرر .

حكمه :

والاحتكار حرمه الشارع ونهى عنه لما فيه من الجشع والطمع وسوء الخلق والتضييق على الناس .

١ - روى أبو داود والترمذي ومسلم عن معمر أن النبي ﷺ قال :
« من احتكر فهو خاطيء » .

٢ - روى أحمد والحاكم وابن أبي شيبة والبخاري أن النبي ﷺ قال :
« من احتكر الطعام أربعين ليلة فقد برىء من الله وبرىء الله منه » .
٣ - وذكر رزين في جامعه أنه ﷺ قال :

« يسئ العبد المحتكر ، إن سمع برخص ساء وإن سمع بغلاء فرح » .
٤ - وروى ابن ماجة والحاكم عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال :
« الجالب مرزوق والمحتكر ملعون » .

والجالب هو الذي يجلب البلع ويبيعها بريح يسير .

٥ - وروى أحمد والطبراني عن معقل بن يسار أن النبي ﷺ قال :
« من دخل في شيء من أسمار المسلمين لينقلبه عليهم كان حقاً على الله تبارك وتعالى أن يقمده بعظم من النار يوم القيامة » .

١ - بعض العلماء ضيق المراد لقي يكون فيها الاحتكار . فيرى الشافعي وأحد أن الاحتكار لا يكون إلا في الطعام لأنه قوت الناس . ومنهم من رخصها . فيرى أن الاحتكار في أي شيء حرام لضرره حيث لا يكون الثمن متعادلاً مع السلعة المحتكرة . ويرى بعضهم أنه إذا احتكر زرعاً أو صنعة يده فلا بأس .

متى يحرم الاحتكار :

ذهب كثير من الفقهاء الى أن الاحتكار المحرم هو الاحتكار الذي توفر فيه شروط ثلاثة :

١ - أن يكون الشيء المحتكر فاضلا عن حاجته وحاجة من يعولهم سنة كاملة لأنه يجوز أن يدخر الإنسان نفقته ونفقة أهله هذه المدة كما كان يفعل الرسول ﷺ .

٢ - أن يكون قد انتظر الوقت الذي تغل فيه السلع ليبيع بالثمن الفاحش لشدة الحاجة اليه .

٣ - أن يكون الاحتكار في الوقت الذي يحتاج الناس فيه الى المواد المحتكرة من الطعام والسياب ومحوها . فلو كانت هذه المواد لدى عدد من التجار - ولكن لا يحتاج الناس إليها - فإن ذلك لا يعد احتكاراً ، حيث لا ضرر يقع بالناس .

الخيار

هو طلب خير الأمرين من الامضاء أو الإلناء وهو أقسام نذكرها فيما يلي :

خيار المجلس

إذا حصل الإيجاب والقبول من البائع والمشتري وتم العقد فلكل واحد منهما حق إبقاء العقد أو إلغائه ما دام في المجلس (أي محل العقد) ما لم يتبايما على أنه لا خيار . فقد يحدث أن يتسرع أحد المتماقدين في الإيجاب أو القبول ثم يبدو له أن مصلحته تقتضي عدم إنفاذ العقد فجعل له الشارع هذا الحق لتدارك ما عسى أن يكون قد فات به بالتسرع .

روى البخاري ومسلم عن حكيم بن حزام أن رسول الله ﷺ قال :

« البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما ، وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما » .

أي أن لكل من المتبايعين حتى إمضاء العقد أو إلغائه ما دام لم يتفرقا بالأبدان ، والتفرق يقدر في كل حالة بحسبها ، ففي المنزل الصغير بخروج أحدهما ، وفي الكبير بالتحول من مجلسه إلى آخر بخطوتين أو ثلاث ، فإن قاما معا أو ذهبا معا فالخيار باق . والراجح أن التفرق موكول إلى العرف فما اعتبر في العرف تفرقا حكم به وما لا فلا .

روى البيهقي عن عبد الله بن عمر قال : بعث من أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه مالا بالوادي بآل له بخير ، فلما تبايما رجعت على عقي حتى خرجت من بيته خشية أن يردني البيع ، وكانت السنة أن المتبايعين بالخيار حتى يتفرقا .

وإلى هذا ذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين . وأخذ به الشافعي وأحمد من الأئمة وقالوا : إن خيار المجلس ثابت في البيع والصلح والحوالة والإجارة وفي كل عقود المعاوضات اللازمة التي يقصد منها المال^١

أما العقود اللازمة التي لا يقصد منها العوض مثل عقد الزواج والخلع فإنه لا يثبت فيها خيار المجلس . وكذلك العقود غير اللازمة كالضاربة والشركة والوكالة .

١ - خالف ذلك أبو حنيفة ومالك وقالوا : إن خيار المجلس باطل . وللمقد بالقرن كاف لازم وإلغا واجب للبيع فليس لأحدهما الخيار وإن كلا في المجلس . وحملنا التفرق على الحديث على التفرق في الأقوال .

متى يسقط :

ويسقط خيار الشرط بإسقاطها له بعد العقد وإن أسقطه أحدهما بقي خيار الآخر .
وينقطع بموت أحدهما .

خيار الشرط

خيار الشرط هو أن يشتري أحد المتبايعين شيئاً على أن له الخيار مدة معلومة وإن طالت^١ إن شاء أنفذ البيع في هذه المدة وإن شاء ألغاه .
ويجوز هذا الشرط للمتعاقدين معاً ولأحدهما إذا اشترطه .
والأصل في مشروعيته :

١ - ما جاء عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال :
« كل بيعتين لا يبيع بينهما حتى يتفرقا إلا بيع الخيار » .
أي لا يلزم البيع بينهما حتى يتفرقا إلا إذا اشترط أحدهما أو كلاهما شرط الخيار مدة معلومة .

٢ - وعنه أن النبي ﷺ قال :
« إذا تباع الرجلان فكل واحد منها بالخيار ما لم يتفرقا وكانا جميعاً ، أو يخبر أحدهما الآخر فيتبايعا على ذلك فقد وجب البيع » رواه الثلاثة .
ومتى انقضت المدة المعلومة ولم يفسخ العقد لزم البيع .
ويسقط الخيار بالقول كما يسقط بتصرف المشتري في السلعة التي اشتراها بوقف أو هبة أو سوم لأن ذلك دليل رضا .
ومتى كان الخيار له فقد نفذ تصرفه .

خيار العيب

حرمة كتمان العيب عند البيع :

يحرم على الإنسان أن يبيع سلعة بها عيب دون بيانه للمشتري .
١ - فمن عقب بن عامر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

١ - هذا ملحق أحد . ونعيب أبو حنيفة والشافعي إلى أن مدة الخيار ثلاثة أيام لما هو بها . وقال مالك : المدة مقدرة بقدر الحاجة .

« المسلم أخو المسلم ، لا يحل لمسلم باع من أخيه شيئاً وفيه عيب إلا بيته » .

رواه أحمد وابن ماجه والدارقطني والحاكم والطبراني .

٢ - وقال العداء بن خالد :

« كتب لي النبي ﷺ : هذا ما اشتراه العداء بن خالد بن هوزة من محمد رسول الله

اشترى منه عبداً أو أمة ، لا داء ، ولا غائلة ، ولا خبثة ، يبيع المسلم من المسلم » .

٣ - ويقول الرسول ﷺ :

« مَنْ غشنا فليس منا » .

حكم البيع مع وجود العيب :

ومضى تم العقد وقد كان المشتري عالماً بالعيب فإن العقد يكون لازماً ولا خيار له

لأنه رضي به .

أما إذا لم يكن المشتري عالماً به ثم علمه بعد العقد فإن العقد يقع صحيحاً ، ولكن لا

يكون لازماً ، وله الخيار بين أن يرد المبيع ويأخذ الثمن الذي دفعه الى البائع وبين أن

يسكه ويأخذ من البائع من الثمن بقدر ما يقابل النقص الحاصل بسبب العيب إلا إذا

رضي به أو وجد منه ما يدل على رضاه كأن يمرض ما اشتراه للبيع أو يستغله أو

يتصرف فيه .

قال ابن المنذر : إن الحسن وشريحاً وعبد الله بن الحسن وابن أبي لى والثوري

وأصحاب الرأي يقولون :

إذا اشترى سلمة فعرضها للبيع بعد علمه بالعيب بطل خياره .

وهذا قول الشافعي .

الاختلاف بين المتبايعين :

إذا اختلف المتبايعان فيمن حدث عنده العيب مع الاحتمال ولا بيّنة لأحدهما ، فالقول

قول البائع مع يمينه وقد قضى به عثمان .

وقيل : القول قول المشتري مع يمينه ويرده على البائع .

شراء البهيض الفاسد :

من اشترى بيض النجاج فكسره فوجده فاسداً رجع بكل الثمن على البائع إذا شاء ،

لأن العقد في هذه الحال يكون فاسداً لعدم مالية المبيع وليس عليه أن يرده الى البائع

لعدم الفائدة فيه .

الخراج بالضمان :

وإذا انفسخ العقد وقد كان للمبيع فائدة حدثت في المدة التي بقي فيها عند المشتري فإن هذه الفائدة يستحقها .

فمن عاتشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال :

« الخراج بالضمان » رواه أحمد وأصحاب السنن وصححه الترمذي .

أي أن المنفعة التي تأتي من المبيع تكون من حق المشتري بسبب ضمانه له لو تلف عنده . فلو اشترى بهيمة واستغلها أياماً ثم ظهر بها عيب سابق على البيع بقول أهل الخبرة فله حق الفسخ وله الحق في هذا الاستغلال دون أن يرجع عليه البائع بشيء .

وجاء في بعض الروايات :

أن رجلاً ابتاع غلاماً فاستغله ثم وجد به عيباً فردّه بالمعيب . فقال البائع : غلة عبدي ؟ فقال النبي ﷺ :

« الغلة بالضمان » رواه أبو داود وقال : فيه هذا إسناد ليس بذلك .

خيار التدليس في البيع :

إذا دلس البائع على المشتري ما يزيد به الثمن حرّم عليه ذلك .

وللمشتري خيار الرد ثلاثة أيام ، وقيل إن الخيار يثبت له على الفور .

أما الحرمة فلفظ والتفريق والرسول ﷺ يقول :

« مَنْ غَشَا فَلَيْسَ مِنَّا » .

وأما ثبوت خيار الرد فلفظه صلوات الله وسلامه عليه فيها رواه عنه أبو هريرة :

« لَا تُصِرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ » ، فمن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن شاء

أَمْسَكَ وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ »^١ ، رواه البخاري ومسلم .

قال ابن عبد البر :

« هذا الحديث أصل في النهي عن الغش وأصل في أنه أي التدليس لا يفسد أصل

البيع ، وأصل في أن مدة الخيار ثلاثة أيام ، وأصل في تحريم التصريه وثبوت الخيار بها » .

فإذا كان التدليس من البائع بدون قصد انتفت الحرمة مع ثبوت الخيار للمشتري دفعاً للضرر عنه .

١ - أي لا تتركوا لبنها في ضرعها أياماً حتى يعظم لشهته الرغبة فيها .

٢ - أي يرد منها صاعاً من تمر أو شيئاً من غالب قوتهم بدلاً من اللبن الزائد عن نفقتها إذا كانت تملف أب ما يرتضيه المتعاقدان من قوت وغيره .

خيار الغبن^١ في البيع والشراء :

الغبن قد يكون بالنسبة للبائع كأن يبيع ما يساوي خمسة بثلاثة وقد يكون بالنسبة للشاري كأن يشتري ما قيمته ثلاثة بجمعة .

فإذا باع الإنسان أو اشترى وغبن كان له الخيار في الرجوع في البيع وفسخ العقد بشرط أن يكون جاهلاً بغير السلعة ، ولا يحسن الماكسة لأنه يكون حينئذ مشتملاً على الخداع الذي يجب أن يتنزه عنه المسلم .

فإذا حدث هذا كان له الخيار بين إمضاء العقد أو إلغائه .

ولكن هل يثبت الخيار بمجرد الغبن ؟

قيد بعض العلماء بالغبن الفاحش ، وقيد بعضهم بأن يبلغ ثلث القيمة ، وقيد البعض بمجرد الغبن .

وإنما ذهبوا إلى هذا التقييد لأن البيع لا يكاد يسلم من مطلق الغبن .

ولأن القليل يمكن أن يتسامح به في العادة .

وأولى هذه الآراء أن الغبن يقيد بالعرف والعادة . فما اعتبره العرف والمادة غبناً ثبت فيه الخيار . وما لم يعتبره لا يثبت فيه .

وهذا مذهب أحمد ومالك وقد استدلا عليه بما رواه البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال :

« ذكر رجل - اسمه حَبَّان بن منقذ - للنبي ﷺ أنه يُخَدَع في البيوع ، فقال :
« إذا بايعت فقل : لا خَلَابَةَ »^٢ .

زاد ابن اسحاق في رواية يونس بن بكير وعبد الأعلى عنه :

« ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال ، فان رضيت فأمسك ، وإن سخطت فأردده » .

فبقي ذلك الرجل حتى أدرك عثمان وهو ابن مائة وثلاثين سنة .

فكثر الناس في زمن عثمان فكان إذا اشترى شيئاً ، فقليل له : إنك غبنت فيه ، رجع فيشدد له رجل من الصحابة بأن النبي ﷺ قد جعله بالخيار ثلاثاً فردد له دراهمه .

١ - ويسمى بالفسخ .

٢ - أي لا خديعة . وظاهر هذا أن من قال ذلك ثبت له الخيار سواء غبن أم لم يغبن .

وزهد الجمهور من العلماء الى أنه لا يثبت الخيار بالنبي لمعوم أدلة البيع ونقوده من غير تفرقة بين ما فيه غبن وغيره . وأجابوا عن الحديث المذكور : بأن الرجل كان ضعيف العقل ، وإن كان ضعفه لم يخرج به عن حد التمييز فيكون تصرفه مثل تصرف الصغير المميز المأذون له بالتجارة فيثبت له الخيار مع الغبن . ولأن الرسول ﷺ لقنه أن يقول : لا خلافة أي عدم الخداع ، فكان بيعه وشراؤه مشروطين بعدم الخداع فيكون من باب خيار الشرط .

تلقي الجلب :

ومن صور الغبن تلقي الجلب ، وهو أن يقدم ركب التجارة بتجارة فيتلقاه رجل قبل دخوله البلد وقبل معرفتهم السعر فيشتري منهم بأرخص من سعر البلد ، فإذا تبين لهم ذلك كان لهم الخيار دفعاً للضرر ، لما رواه مسلم عن أبي هريرة أن النبي ﷺ نهى عن تلقي الجلب وقال :

« لا تلقوا الجلب ، فمن تلقاه فاشترى منه فإذا أتى السوق فهو بالخيار » . وهذا النهي للتحريم في قول أكثر العلماء .

التناجش :

ومنه أيضاً التناجش وهو الزيادة في ثمن السلعة عن مواطاة لرفع سعرها ولا يريد شراءها ليغير غيره بالشراء بهذا السعر الزائد . وفي البخاري ومسلم عن ابن عمر : نهى رسول الله ﷺ عن التناجش وهو محرم باتفاق العلماء .

قال الحافظ بن سببر في فتح الباري :

« واختلفوا في البيع إذا وقع على ذلك ، ونقل ابن المنذر عن طائفة من أهل الحديث فساد ذلك البيع ، وهو قول أهل الظاهر ورواية عن مالك ، وهو المشهور عند الحنابلة إذا كان ذلك بمواطاة المالك أو صنعه .

والمشهور عند المالكية في مثل ذلك ثبوت الخيار وهو وجه للشافعية قياساً على المصتراة ، والأصح عندهم صحة البيع مع الإثم وهو قول الحنفية » ، اهـ .

الإقالة

من اشترى شيئاً ثم ظهر له عدم حاجته إليه .
أو باع شيئاً ثم بدا له أنه محتاج إليه .
فلكل منهما أن يطلب الإقالة وفسخ العقد^١ .
وقد رغب الاسلام فيها ودعا إليها .
روى أبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال :
« مَنْ أَقَالَ مَسْأَلًا أَقَالَ اللَّهُ عَتْرَتَهُ » .
وهي فسخ لا بيع .

وتجوز قبل قبض المبيع ولا يثبت فيها خيار المجلس ولا خيار الشرط ولا شفعة فيها لأنها ليست بيعاً .
وإذا انفسخ العقد رجع كل من المتعاقدين بما كان له فبأخذ المشتري الثمن وبأخذ البائع العين المبيعة .
وإذا تلفت العين المبيعة أو مات العاقد أو زاد الثمن أو نقص فانها لا تصح

١ - كما تصح من المضارب والشريك .

السَّلَم

تعريفه :

السلم ويسمى السلف^١ وهو بيع شيء موصوف في الذممة بثمن معجل . والفقيهاء تسميه : بيع المحاييج ، لأنه بيع غائب تدعو إليه ضرورة كل واحد من المتبايعين فإن صاحب رأس المال محتاج الى أن يشتري السلعة ، وصاحب السلعة محتاج الى ثمنها قبل حصولها عنده لينفقها على نفسه وعلى زرعه حتى ينضج فهو من المصالح الحاجية .
ويسمى المشتري المسلم أو رب السلم .
ويسمى البائع المسلم إليه .
والمبيع المسلم فيه والثمن رأس مال السلم .

مشروعيته :

وقد ثبتت مشروعيته بالكتاب والسنة والإجماع .
١ - قال ابن عباس رضي الله عنهما :
« أشهد أن السلف المضمون الى أجل قد أحله الله في كتابه وأذن فيه » .
ثم قرأ قوله تعالى :
« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ »^٢ .
٢ - وروى البخاري ومسلم : أن النبي ﷺ قدم المدينة وهم يُسَلِّفُونَ في الثَّارِ السَّنةِ والسَّلتين فقال :
« من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم » .
وقال ابن المنذر :
أجمع كل من لحظ عنه من أهل العلم على أن السلم جائز .
مطابقته لقواعد الشريعة :

ومشروعية السلم مطابقة لمقتضى الشريعة ومتفقة مع قواعدها وليست فيها مخالفة للقياس لأنه كما يجوز تأجيل الثمن في البيع يجوز تأجيل المبيع في السلم من غير تفرقة بينهما والله سبحانه وتعالى يقول :

١ - مأخوذة من التلخيص ومعر التقديم لأن الثمن هنا مقدم على المبيع .
٢ - سورة البقرة آية ٢٨٢ .

« إذا تداينتم^١ بدَيْنٍ إلى أجلٍ مسمى فاكسبوه » .
والدين هو المؤجل من الأموال المضمونة في الذمة ، ومتى كان المبيع موصوفاً
ومعلوماً ومضموناً في الذمة وكان المشتري على ثقة من توفية البائع المبيع عند حلول
الأجل كان المبيع ديناً من الديون التي يجوز تأجيلها والتي تشملها الآية كما قال ابن عباس
رضي الله عنهما :

ولا يدخل هذا في نهي رسول الله ﷺ أن يبيع المرء ما ليس عنده ، كما جاء في قوله
الحكيم بن حزام :

« لا تبع ما ليس عندك »^٢ .

فإن المقصود من هذا النهي أن يبيع المرء ما لا قدرة له على تسليمه . لأن ما لا قدرة
له على تسليمه ليس عنده حقيقة فيكون بيعه غرراً ومفارقة .

أما بيع الموصوف المضمون في الذمة مع غلبة الظن بإمكان توقيته في وقته فليس من
هذا الباب في شيء^٣ .

شروطه :

للم شروط لا بد من أن تتوفر فيه حتى يكون صحيحاً ، وهذه الشروط منها ما
يكون في رأس المال .

ومنها ما يكون في المسلم فيه .

شروط رأس المال :

أما شروط رأس المال فهي :

١ - أن يكون معلوم الجنس .

٢ - أن يكون معلوم القدر .

٣ - أن يُسلم في المجلس .

شروط المسلم فيه :

ويشترط في المسلم فيه :

١ - أن يكون في الذمة .

١ - أخرجه أحد أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان .

٢ - راجع في هذا لإعلام الموقعين .

٢ - وأن يكون موصوفاً بما يؤدي الى العلم بتقديره وأوصافه التي تتميزه عن غيره كي ينتفي الفرر وينقطع النزاع .

٣ - وأن يكون الأجل معلوماً .

وهل يجوز الى الحصاد والجذاذ وقدم الحاج والى العطاء ؟
فقال مالك : يجوز متى كانت معلومة كالشهور والسنين .

أشراط الأجل :

ذهب الجمهور الى اعتبار الأجل في السلم ، وقالوا : لا يجوز السلم حالا .

وقالت الشافعية :

يجوز لأنه اذا جاز مؤجلاً مع الفرر فجوازه حالا أولى . وليس ذكر الأجل في الحديث لأجل الاشتراط بل معناه إن كان لأجل فليكن معلوماً .

قال الشوكاني :

والحق ما ذهب اليه الشافعية من عدم اعتبار الأجل لعدم ورود دليل يدل عليه فلا يلزم التمسك بحكم بدون دليل .

وأما ما يقال : من أنه يلزم مع عدم الأجل أن يكون بيعاً للمعذوم ، ولم يرخص فيه إلا في السلم ولا فارق بينه وبين البيع إلا الأجل :
فيجواب عنه بأن الصيغة فارقة وذلك كاف .

لا يشترط في المسلم فيه أن يكون عند المسلم إليه :

لا يشترط في السلم أن يكون المسلم إليه مالكاً للسلم فيه بل يراعى وجوده عند الأجل . ومتى انقطع المبيع عند محل الأجل انفسخ العقد . ولا يضر انقطاعه قبل حواله .

روى البخاري عن محمد بن الجبالد قال :

بعثني عبد الله بن شداد وأبو بردة الى عبد الله بن أبي أوفى فقالا :

سل هل كان أصحاب النبي ﷺ في عهد النبي ﷺ يسلفون في الحنطة ؟ فقال
عبد الله :

كنا نسلف نبيطاً^١ أهل الشام في الحنطة والشعير والزيت في كيل معلوم الى أجل معلوم . قلت : الى من كان أصله عنده ؟ قال : ما كنا نسألهم عن ذلك .

ثم بعثاني الى عبد الرحمن بن أبيزى فسأته فقال :

١ - أهل الزوامة ، وقيل : نصارى الشام .

كان أصعاب النبي ﷺ يسلفون على عهد النبي ﷺ ولم نألهم ألم حرت أم لا .

لا يفسد العقد بالسكوت عن موضع القبض :

لو سكت المتماقدان عن تعيين موضع القبض فالسلم صحيح ويتعين الموضع لأنه لم يبين في الحديث . ولو كان شرطاً لذكره الرسول ﷺ كما ذكر الكيل والوزن والأجل .

السلم في اللبن والرطب :

قال القرطبي :

« وأما السلم في اللبن والرطب مع الشروع في أخذه فهي مسألة مدنية اجتمع عليها أهل المدينة . وهي مبنية على قاعدة المصلحة لأن المرء يحتاج إلى أخذ اللبن والرطب مياومة ويشق أن يأخذ كل يوم ابتداء لأن التقد قد لا يحضره ، ولأن السعر قد يختلف عليه وصاحب النخل واللبن يحتاج إلى التقد لأن الذي عنده عروض لا ينصرف له ، فلما اشتركا في الحاجة رخص لهما في هذه المعاملة قياساً على العرايا وغيرها من أصول الحاجات والمصالح » . اهـ .

جواز أخذ غير المسلم فيه عوضاً عنه :

ذهب جمهور الفقهاء إلى عدم جواز أخذ غير المسلم فيه عوضاً عنه مع بقاء عقد السلم لأنه يكون قد باع دين المسلم فيه قبل قبضه .

ولقول الرسول ﷺ :

« من أسلف في شيء فلا يصرفه إلى غيره » ١ .

وأجازه الإمام مالك وأحمد .

قال ابن المنذر : ثبت عن ابن عباس أنه قال :

« إذا أسلفت في شيء إلى أجل ، فإن أخذت ما أسلفت فيه ، وإلا فخذ عوضاً أنقص منه ولا تبيع مرتين » .

رواه شعبة وهو قول الصحابي ، وقول الصحابي حجة ما لم يخالف .

وأما الحديث ففيه عطية بن سعد وهو لا يحتج بحديثه .

ورجح هذا ابن القيم فقال :

بعد أن ناقش أدلة كل من الفريقين :

١ - رواه الدارقطني عن ابن عمر .

فثبت أنه لا نص في التحريم ولا إجماع ولا قياس وأن النص والقياس يقتضيان الإباحة .

والواجب عند التنازع الرد إلى الله وإلى الرسول ﷺ وأما إذا انفسخ عقد السلم بإقالة ونحوها .

ف قيل : لا يجوز أن يأخذ عن دين السلم عوضاً من غير جنسه .

وقيل : يجوز أخذ العوض عنه وهو مذهب الشافعي واختيار القاضي أبي يعلى وابن تيمية .

قال ابن القيم :

وهو الصحيح ، لأن هذا عوض مستقر في الذمة فجازت الماوضة عليه كسائر الديون من القرض وغيره .

الربا

تعريفه :

الربا في اللغة ، الزيادة . والمقصود به هنا : الزيادة على رأس المال ، قلت أو كثرت .
يقول الله سبحانه :

« وَإِنْ تَبِمَ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ »^١ .

حكمه :

وهو محرم في جميع الأديان السماوية ومحظور في اليهودية والمسيحية والإسلام .

جاء في العهد القديم :

« إِذَا أَقْرَضْتَ مَالاً لِأَحَدٍ مِنْ أَبْنَاءِ شَعْي . فَلَا تَقِفْ مِنْهُ مَوْقِفَ الدَّائِنِ . لَا تَطْلُبْ مِنْهُ رِبْحاً لِمَالِكَ » .

آية ٢٥ فصل ٢٢ من سفر الخروج .

وجاء فيه أيضاً :

« إِذَا اقْتَرَفَ أَخُوكَ فَاحِشَةً ... لَا تَطْلُبْ مِنْهُ رِبْحاً وَلَا مَنْفَعَةً » .

آية ٣٥ فصل ٢٥ من سفر اللاويين .

إلا أن اليهود لا يرون مانعاً من أخذ الربا من غير اليهودي كما جاء في آية ٢٠ من الفصل ٢٣ من سفر التثنية .

وقد رد عليهم القرآن ، ففي سورة النساء^٢ :

« وَأَخَذَ مِنْهُ الرُّبَا وَقَدْ كُنْهُوا عَنْهُ » .

وفي كتاب العهد الجديد :

« إِذَا أَقْرَضْتُمْ لِمَنْ تَنْتَظِرُونَ مِنْهُ الْمَكَافَأَةَ فَأَيُّ فَضْلٍ يَعْرِفُ لَكُمْ ؟ وَلَكِنْ أَفْعَلُوا الْخَيْرَاتِ وَأَقْرَضُوا غَيْرَ مُنْتَظَرِينَ عَائِدَتَهَا . وَإِذَا يَكُونُ ثَوَابُكُمْ جَزِيلاً » .

آية ٣٤ وآية ٣٥ من الفصل ٦ من إنجيل لوقا .

واتفقت كلمة رجال الكنيسة على تحريم الربا تحريماً قاطعاً استناداً إلى هذه النصوص .
قال سكوابر :

« إِنْ مِنْ يَقُولُ إِنَّ الرُّبَا لَيْسَ مَعْصِيَةً يَمْدُ مَلْعُوداً خَارِجاً عَنِ الدِّينِ » .

وقال الأب بوتي :

١ - سورة البقرة آية ٢٧٩ . ٢ - سورة النساء آية ١٦١ .

« إن المرابين يفقدون شرفهم في الحياة الدنيا وليسوا أهلاً للتكفين بعد موتهم » .
وفي القرآن الكريم تحدث عن الربا في عدة مواضع مرتبة ترتيباً زمنياً .
ففي العهد المكّي نزل قول الله سبحانه :
« وما آتَيْتُم مِّن رِّبَا لِيَرْبُوهَا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرِيحُوا عِندَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضَعِفُونَ » ^١ .
وفي العهد المدني نزل تحريم الربا صراحة في قول الله سبحانه :
« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافاً مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ » ^٢ .

وآخر ما ختم به التشريع قول الله سبحانه :
« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ * فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِمَحْرَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تَبَتُّمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ » ^٣ .

وفي هذه الآية ردّ قاطع على من يقول : إن الربا لا يحرم إلا إذا كان أضعافاً مضاعفة لأن الله لم يبح إلا ردّ رؤوس الأموال دون الزيادة عليها وهذا آخر ما نزل في هذا الأمر .

وهو من كبار الإثم ، روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال :
« اجتنبوا السبع الموبقات » . قالوا : وما هنّ يا رسول الله ؟ قال : « الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات » .
وقد لعن الله كل من اشترك في عقد الربا ، فلعن الدائن الذي يأخذه ، والمستدين الذي يعطيه ، والكاتب الذي يكتبه ، والشاهدين عليه .
روى البخاري ومسلم وأحمد وأبو داود والترمذي وصححه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال :

« لعن الله أكل الربا ، ومؤكله ، وشاهديه ، وكاتبه »
وروى الدارقطني عن عبد الله بن حنظلة أن النبي ﷺ قال :
« لدرهم ربا أشد عند الله تعالى من ست وثلاثين زنية في الخطيئة » .
وقال ﷺ :

١ - سورة الروم آية ٣٩ . ٢ - سورة آل عمران آية ١٣٠ .
٣ - سورة البقرة الآيتان ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

« الربا تسمة وتسعون باباً أدناها كان يأتي الرجل بأهه » .

الحكمة في تحريم الربا :

الربا محرم في جميع الأديان السماوية ، والسبب في تحريمه ما فيه من ضرر عظيم :
١ - أنه يسبب العداوة بين الأفراد ويقضي على روح التعاون بينهم .
والأديان كلها ولا سيما الإسلام تدعو الى التعاون والإيثار وتبفض الأثرة والأمانسة واستغلال جهد الآخرين .

٢ - أنه يؤدي الى خلق طبقة مترفة لا تعمل شيئاً . كما يؤدي الى تضخم الأموال في أيديها دون جهد مبذول فتكون كالتبائنات الطفيلية تنمو على حساب غيرها .
والإسلام يمجّد العمل ويكرم العاملين ويعمله أفضل وسيلة من وسائل الكسب لأنه يؤدي الى المهارة ويرفع الروح المعنوية في الفرد .

٣ - هو وسيلة الاستثمار ولذلك قيل : الاستثمار يسير وراء تاجر أو قسيس . ونحن قد عرفنا الربا وآثاره في استثمار بلاده .

٤ - الإسلام يمد هذا يدعو الى أن يقرض الإنسان أخاه قرضاً حسناً إذا احتاج الى المال ويلب عليه أعظم مثوبة :

« وما آتَيْتُمْ مِنْ رَبٍّ لَّيْرَبُوتَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرَبُّونَ عِنْدَ اللَّهِ . وَمِمَّا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ » ١ .
أقسامه :

والربا قسمان : ١ - ربا النسيئة . ٢ - ربا الفضل .

ربا النسيئة :

وربا النسيئة ٢ هو الزيادة المشروطة التي يأخذها الدائن من المدين نظير التأجيل . وهذا النوع محرّم بالكتاب والسنة وإجماع الأئمة .

ربا الفضل :

وربا الفضل ، وهو بيع النقود بالنقود أو الطعام بالطعام مع الزيادة . وهو محرم بالنسبة والإجماع لأنه ذريعة الى ربا النسيئة .
وأطلق عليه اسم الربا تجوزاً . كما يطلق اسم المسبب على السبب .

١ - سورة الروم آية ٣٩ .

٢ - النسيئة : التأجيل والتأخير ، أي الربا الذي يكون بسبب التأجيل .

روى أبو سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال :
 « لا تبسوا الدرهم بالدرهمين فاني أخاف عليكم الرماء » أي الربا .
 فنهى عن ربا الفضل لما يخشاه عليهم من ربا النسبة .
 وقد نص الحديث على تحريم الربا في ستة أعيان :
 الذهب والفضة والقمح والشعير والتمر والملح .
 فمن أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ :

« الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والملح بالملح مثلاً بمثل يدأ بيد ، فمن زاد
 أو استزاد فقد أربى . الآخذ والمعطي سواء » رواه أحمد والبخاري .

علة التحريم :

هذه الأعيان الستة التي خصها الحديث بالذكر تنتظم الأشياء الأساسية التي يحتاج
 الناس إليها والتي لا غنى لهم عنها .
 فالذهب والفضة هما العنصران الأساسيان للنقود التي تنضبط بها المعاملة والمبادلة فيها
 معيار الأثمان الذي يرجع إليه في تقويم السلع .
 وأما بقية الأعيان الأربعة فهي عناصر الأغذية وأصول القوت الذي به قوام الحياة .
 فإذا جرى الربا في هذه الأشياء كان ضاراً بالناس ومفضياً إلى الفساد في المعاملة ،
 فمنع الشارع منه رحمة بالناس ورعاية لمصالحهم .
 ويظهر من هذا أن علة التحريم بالنسبة للذهب والفضة كونها ثمناً . وأن علة التحريم
 بالنسبة لبقية الأجناس كونها طعاماً .

فإذا وجدت هذه العلة في نقد آخر غير الذهب والفضة أخذ حكمه فلا يباع إلا مثلاً
 بمثل يدأ بيد .
 وكذلك إذا وجدت هذه العلة في طعام آخر غير القمح والشعير والتمر والملح فإنه لا
 يباع إلا مثلاً بمثل يدأ بيد .

روى مسلم عن معمر بن عبد الله عن النبي ﷺ : أنه نهى عن بيع الطعام إلا مثلاً
 بمثل . فكل ما يقوم مقام هذه الأجناس الستة يقاس عليها ويأخذ حكمها .
 فإذا اتفق البدلان في الجنس والمنة حرّم التفاضل وحرّم للنساء أي التأجيل . فإذا
 بيع ذهب بذهب أو قمح بقمح فإنه يشترط لصحة هذا التبادل شرطان :

١ - التساوي في الكمية بقطع النظر عن الجودة والرداءة للحديث المذكور ولما رواه

مسلّم أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ بشيء من التمر ، فقال له النبي ﷺ : ما هذا من تمرنا ؟ فقال الرجل : يا رسول الله بعنا تمرنا صاعين بصاع . فقال ﷺ : ذلك الربا ردوه ثم بيعوا تمرنا ثم اشترؤا لنا من هذا .

وروى أبو داود عن فضالة قال : أتى النبي ﷺ بفلاة فيها ذهب وخرز اشترأها رجل بتسعة دنانير أو سبعة ، فقال النبي ﷺ : لا ، حتى تميز بينها . قال : فرده حتى ميز بينها .

ولمسلم : أمر بالذهب الذي في الفلاة فزعه وحده ، ثم قال : « الذهب بالذهب ووزنًا يوزن »^١ .

٢ - عدم تأجيل أحد البدلين ، بل لا بد من التبادل الفوري لقوله ﷺ : « إذا كان يبدأ بيد » .

وفي هذا يقول الرسول ﷺ :

« لا تبيعوا النعب بالذهب إلا مثلاً بمثل ، ولا تشفوا^٢ بعضها على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ، ولا تشفوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا غائباً منها بنائز » رواه البخاري ومسلم عن أبي سعيد .

وإذا اختلف البدلان في الجنس والتحد في الملة حل التفاضل وحرّم النساء . فإذا بيع ذهب بفضة أو قمح بشعير ففها يشترط شرط واحد وهو الفورية . ولا يشترط التساوي في الحكم بل يجوز التفاضل .

روى أبو داود أن النبي ﷺ قال :

« لا بأس ببيع البر بالشعير والشعير أكثرهما ، يبدأ بيد » .

وفي حديث عبادة عند أحمد ومسلم :

« فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يبدأ بيد » .

وإذا اختلف البدلان في الجنس والملة فانه لا يشترط شيء فيحل التفاضل والنساء .

فإذا بيع الطعام بالفضة حل التفاضل والتأجيل .

وكذا إذا بيع قوب بثوبين أو إناء بإناءين .

١ - أفاده ابن القيم يحمل بيع للمصرغات المباحة بأكثر من وزنها ذهباً ، وللمصرغات الفنية المباحة بأكثر من وزنها فضة .

٢ - تشفوا : تفضلوا .

والخلاصة : أن كل ما سوى الذهب والفضة والمأكول والمشروب لا يحرم فيه الربا ، فيجوز بيع بعضه ببعض متفاضلاً ونسيئة وتقدياً ، وكذلك شاة بشاة .
حديث عمرو بن العاص : أن رسول الله ﷺ أمره أن يأخذ في قلائص الصدقة البعير بالبعير إلى الصدقة . أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم ، ورواه البيهقي وقوى الحافظ بن حجر إسناده .
وقال ابن المنذر : ثبت أن رسول الله ﷺ اشترى عبداً بعمدين أسودين واشترى جارية بسبعة أرؤس . وإلى هذا ذهب الشافعي .

بيع الحيوان بالعلم :

قال جمهور الأئمة : لا يجوز بيع حيوان يؤكل بعلم من جنسه ، فلا يجوز بيع بقرة مذبوحة ببقرة حية ، يقصد منها الأكل لما رواه سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالعلم . رواه مالك في الموطأ عن سعيد مرسل وله شواهد .
قال الشوكاني : ولا يخفى أن الحديث ينهض للاحتجاج بمجموع طرقه ، وروى البيهقي عن رجل من أهل المدينة أن النبي ﷺ نهى أن يباع حي يمت . ثم قال (أي البيهقي) : وهذا مرسل يؤكد مرسل بن المسيب .

بيع الرطب باليابس :

ولا يجوز بيع الرطب بما كان يابساً إلا لأهل المrayا ، وهم الفقراء الذين لا تفل لهم ، فلمهم أن يشتروه من أهل التفل رطباً يأكونه في شجره بخرصة ثمرأ .
روى مالك وأبو داود عن سعد بن أبي وقاص أن النبي ﷺ سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال : أينقص الرطب إذا يبس ؟ قالوا : نعم . فنهى عن ذلك .
وروى البخاري ومسلم عن ابن عمر قال : نهى رسول الله ﷺ عن المزابنة : أي أن يبيع الرجل ثمر حائلته (بستانه) إن كان يجال بتمر كيلاً .
وإن كان كرمأ أن يبيعه بزيب كيلاً .
وإن كان زرعأ أن يبيعه بكيل طعام . نهى عن ذلك كله .
وروى البخاري عن زيد بن ثابت : أن النبي ﷺ رخص في بيع المrayا أن تباع بخرصها كيلاً .

١ - عند الخبابة يصح بيع العلم بغيران من غير جله كقطعة من لحم الإبل بشاة لأنه ليس أصله ولا جله .

بيع العينة :

بيع العينة هى عنه الرسول ﷺ لأنه ربا ، وإن كان في صورة بيع وشراء .
ذلك أن الإنسان المحتاج الى النقود يشتري سلعة بشمن معين الى أجل ثم يبيعها من
اشتراها منه بشمن حال أقل ، فيكون الفرق هو فائدة المبلغ الذي أخذه عاجلا .
وهذا البيع حرام ويقع باطلاً .

١ - روى ابن عمر أن النبي ﷺ قال :
« إذا ضن الناس بالدينار والدرهم وتبايعوا بالعينة واتبعوا أذناب البقر وتركوا الجهاد
في سبيل الله أتول الله بهم بلاء فلا يرفعه حتى يرجعوا دينهم » .
أخرجه أحمد وأبو داود والطبراني وابن القطان وصححه .
وقال الحافظ بن حجر : رجاله ثقات .

٢ - وقالت المالكية بنت أبيع بن شرحبيل : « دخلت أنا وأم ولد زيد بن أرقم وامرأته
على عائشة رضي الله عنها ، فقالت أم ولد زيد بن أرقم : إني بمت غلاماً من زيد بن أرقم
بثمانية درهم نسيئة ثم اشتريته بستائة درهم نقداً ، فقالت : بئس ما شريت وبئس ما
اشتريت ، أبلغني زيد بن أرقم : أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إلا أن يتوب » .
أخرجه مالك والدارقطني .

القَرْض

معناه :

القرض هو المال الذي يعطيه المقرض للمقرض ليرد مثله اليه عند قدرته عليه ، وهو
في أصل اللغة القطح . وسمي المال الذي يأخذه المقرض بالمقرض لأن المقرض يقطعه قطعة
من ماله .

مشروعيته :

وهو قربة يتقرب بها الى الله سبحانه لما فيه من الرفق بالناس والرحمة بهم وتيسير
أمورهم وتفريج كرمهم .

١ - وهذا منعب أي حيلة ومالك واحد ، ويرى غيرهم جوازه ومنهم الشافعي لتحقق ركنه ، ولا
عبء بالنية التي لا يمكن تحققها يقيناً .
٢ - هي زوج أي اسحاق الحمداني الكوفي السبيعي .

وإذا كان الإسلام ندب إليه وجب فيه بالنسبة للمقرض فإنه أباحه للمقرض ولم يجعله من باب المسألة المكروهة لأنه يأخذ المال لينتفع به في قضاء حوائجه ثم يرد مثله .

١ - روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال :

« من نفس عن مسلم كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ، ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة . والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه » رواه مسلم وأبو داود والترمذي .

٢ - وعن ابن مسعود : أن النبي ﷺ قال :

« ما من مسلم يقرض مسلماً قرضاً مرتين إلا كان كصدقةٍ مرةً » رواه ابن ماجه وابن حبان .

٣ - وعن أنس قال رسول الله ﷺ :

« رأيت ليلة أُسري بي على باب الجنة مكتوباً : الصدقة بعشر أمثالها والقرض بشائبة عشر . فقلت : يا جبريل ، ما بال القرض أفضل من الصدقة ؟ قال : لأن السائل يسأل وعنده ، والمستقرض لا يستقرض إلا من حاجة » .

عقد القرض :

وعقد القرض عقد غليظ فلا يتم إلا بمن يجوز له التصرف ، ولا يتحقق إلا بالإيجاب والقبول كمقد البيع والهبة .

وينتقد بلفظ القرض والسلف وبكل لفظ يؤدي الى معناه .

وعند المالكية أن الملك يثبت بالمقد ولو لم يقبض المال .

ويجوز للمقرض أن يرد مثله أو عينه سواء أكان مثلياً أو غير مثلي ما لم يتغير بزيادة أو نقص . فان تغير وجب رد المثل .

اشتراط الاجل فيه :

ذهب جمهور الفقهاء الى أنه لا يجوز اشتراط الاجل في القرض ، لأنه تبرع محض . والمقرض أن يطالب ببده في الحال .

فإذا أجل القرض الى أجل معلوم لم يتأجل وكان حالاً .

وقال مالك : يجوز اشتراط الاجل ويلزم الشرط .

فاذا أجل القرض الى أجل معلوم تأجل ولم يكن له حق المطالبة قبل حلول الاجل لقول الله تعالى :

« إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ۖ » ١ .
ولما رَوَاهُ عَزُوزُ بْنُ عَوْفٍ الْمِزَنِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ :
« الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِقُطَنِيُّ .

ما يصح فيه القرض :

يجوز قرض الثياب والحيوان ، فقد ثبت أن الرسول ﷺ استلف بكرة ٢ .
كما يجوز قرض ما كان مكيفاً أو موزوناً أو ما كان من عروض التجارة .
كما يجوز قرض الخبز والحُمير .
لحديث عائشة :

« قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ الْجَبِيرَانِ يَسْتَقْرِضُونَ الْخُبْزَ وَالْحُمِيرَ ، وَيُرِيدُونَ زِيَادَةً وَنَقْصَانًا ، فَقَالَ : لَا بَأْسَ ، إِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ مِرَاقِقِ النَّاسِ لَا يَرَادُ بِهِ الْفَضْلُ » .
وعن معاذ أنه سئل عن اقراض الخبز والحُمير ، فقال :
« سَبَّحَانَ اللَّهِ إِنَّمَا هَذَا مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ ، فَخُذْ الْكَبِيرَ وَأَعْطِ الصَّغِيرَ . وَخُذِ الصَّغِيرَ وَأَعْطِ الْكَبِيرَ ، خَيْرٌكُمْ أَحْسَنُكُمْ قِضَاءً . سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ » .

كل قرض جرّ نفعاً فهو ربا :

إن عقد القرض يقصد به الرفق بالناس ومعاونتهم على شئون العيش وتيسير وسائل الحياة ، وليس هو وسيلة من وسائل الكسب ولا أسلوباً من أساليب الاستغلال .
ولهذا لا يجوز أن يرد المقرض إلى المقرض إلا ما اقترضه منه أو مثله تبعاً للقاعدة
الفقهية القائلة : كل قرض جرّ نفعاً فهو ربا ٣ .

والحرمة مقيدة هنا بما إذا كان نفع القرض مشروطاً أو متعارفاً عليه .
فإن لم يكن مشروطاً ولا متعارفاً عليه فلمقرض أن يقضي خيراً من القرض في
الصفة أو يزيد عليه في المقدار أو يبيع منه داره إن كان قد شرط أن يبيعها منه .
وللمقرض حق الأخذ دون كراهة لما رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ
قَالَ :

١ - سورة البقرة آية ٢٨٢ .

٢ - البكرة : الثوب من الإبل ، وهو يفرقة للفتى من الناس .

٣ - هذه القاعدة صحيحة شرعاً وإن كان لم يثبت فيها حديث . والحديث الذي جاء فيها عن علي إسناده
ساقط . قال الحافظ وله شاهد ضعيف عن فضالة بن عبيد عند البيهقي ، وآخر موقوف عن عبد الله بن سلام
عند البخاري .

استلف رسول الله ﷺ من رجل بكرة ، فجاءته إبل الصدقة ، فأمرني أن أفضي الرجل بكرة فقلت : لم أجد في الإبل إلا جلا خياراً رباعياً^١ . فقال النبي ﷺ : « أعطه إياه فان خيركم أحسنكم قضاء » .

وقال جابر بن عبد الله :

« كان لي على رسول الله حتى فقضاني وزادني » رواه أحمد والبخاري ومسلم .

التمجيل بقضاء الدين قبل الموت :

١ - روى الإمام أحمد أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن أخيه مات وعليه دين ، فقال :

« هو محبوس بدينه فاقض عنه » .

فقال : يا رسول الله قد أدبت عنه إلا دينارين ادعتها امرأة وليس لها بيتة ، فقال : « أعطها فانها محقة » .

٢ - وروى أن رجلاً قال : يا رسول الله أرأيت إن جاهدت بنفسي ومالي فقتلت صابراً عتسباً مقبلاً غير مدير أدخل الجنة ؟ قال : نعم .

فقال ذلك مرتين أو ثلاثاً .

قال : « إلا إن مت^٢ وعليك دين وليس عندك وفاء . وأخبرهم^٣ بتشديد أنزل ، فسألوه عنه فقال :

« الدين والذي نفسي بيده لو أن رجلاً قتل في سبيل الله ثم عاش ، ثم قتل في سبيل الله ما دخل الجنة حتى يقضي دينه » .

٣ - وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله قال :

كان رسول الله ﷺ لا يصلي على رجل مات وعليه دين .

فأني بميت ، فقال : أعليه دين ؟ قالوا : نعم ، ديناران . فقال : « صلوا على صاحبكم » .

فقال أبو قتادة الأنصاري : « ما علي^٤ يا رسول الله . قال : فصلى عليه رسول الله ﷺ .

فلما فتح الله على رسوله ﷺ قال :

« أنا أولى بكل مؤمن من نفسه ، فمن ترك ديناً فعلي^٥ قضاؤه ومن ترك مالا فلورثته » .

١ - الخيار : المختار . والرباعي مت شين ودخل في السابعة .

٢ - أي الرسول (ص) .

أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة .

٤ - وحديث البخاري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال :
« من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه . ومن أخذها يريد إتلافها . أتلفه الله » .
مطل الغني ظلم :

عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال :
« مطل الغني ظلم ، وإذا أتبع أحدكم على مليه فليتبع »^١ رواه أبو داود وغيره .
استحباب إنظار المعسر :

يقول الله سبحانه :
« وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ »^٢ .

١ - وروي عن أبي قتادة أنه طلب غريمًا له فتواري ثم وجده ، فقال : إني معسر ، فقال : آله ؟ قال : الله . قال : فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول :
« من سره أن ينجي الله من كرب يوم القيامة فلينس عن معسر أو يرض عنه » .
٢ - وعن كعب بن عمر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :
« من أنظر معسرًا أو وضع عنه أظله الله في ظله » .

ضع وتمهل :
ذهب جمهور الفقهاء إلى تحريم وضع قدر من الدين نظير التجيل بالقضاء قبل الأجل المتفق عليه .

فمن أقرض غيره قرضًا إلى أجل ثم قال للمقرض : أضع عنك بعض الدين نظير أن ترد الباقي قبل الأجل فإنه يحرم .

ويرى ابن عباس وزفر جواز ذلك لما رواه ابن عباس أن النبي ﷺ لما أمر بإخراج بني النضير ، جاءه ناس منهم ، فقالوا : يا نبي الله إنك أمرت بإخراجنا ، ولنا على الناس ديون لم تحل ، فقال رسول الله ﷺ :
« ضعوا وتمهلوا » .

١ - أي إذا أحيل على غني فليقبل الإحالة . ٢ - سورة البقرة آية ٢٨٠ .

٣ - الميزة الأولى بمدودة على الاستفهام ، والثانية من غير مدّة والماء فيها مكسورة .

الرهن

تعريفه :

يطلق الرهن في اللغة على الثبوت والدوام ، كما يطلق على الحبس .
فن الأول قولهم : نعمة راهنة ، أي ثابتة ودائمة .

ومن الثاني قوله تعالى :

« كل نفس بما كسبت رهينة »^١ .

أي محبوسة بكسبها وعملها .

وأما معناه في الشرع : فقد عرفه العلماء بأنه جعل عين لها قيمة مالية في نظر الشرع وثيقة^٢ بدين ، بحيث يمكن أخذ ذلك الدين ، أو أخذ بمضه من تلك العين .

فإذا استدان شخص ديناً من شخص آخر وجعل له في نظير ذلك الدين عقاراً أو حيواناً محبوساً تحت يده حتى يقضيه دينه ، كان ذلك هو الرهن شرعاً .

ويقال للمالك العين المدين « رهن » .

ولصاحب الدين الذي يأخذ العين ويحبسها تحت يده نظير دينه « مرتهن » . كما يقال

للعين المرهونة نفسها « رهن » .

مشروعيته :

الرهن جائز ، وقد ثبت بالكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب ، فلقول الله تعالى :

« وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتاباً فإمّا من قبضة^٣ فإمّن^٤ بعضكم ببعض فليؤدّ الذي أؤتمن أمانته وليستقِر الله ربه »^٥ .

وأما السنة : فقد رهن النبي ﷺ درعه عند يهودي طلب منه سلف الشعر فقال :

« إنا يريد محمد أن يذهب بجالي . فقال النبي ﷺ :

« كذب إني لأؤمن في الأرض ، آمين في السماء ، ولو ائتمنتي لأديت ، إذهبوا إليه

بدرعي » .

١ - سورة المدثر آية ٣٨ .

٢ - شيئاً مستوثق به وذلك لأن الدين أصبح بحبس هذه العين حكماً لا يسد من سداده ، أو تضييع حق الدين العين المرهونة كلها أو بعضها بحسب ذلك الدين .

٣ - سورة البقرة آية ٢٨٣ .

وروى البخاري وغيره عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت :
« اشترى رسول الله ﷺ من يهودي طعاماً ورهنته درعه » .
وقد أجمع العلماء على ذلك ولم يختلف في جوازه ولا مشروعيته أحد ، وإن كانوا قد
اختلفوا في مشروعيته في الحضر .
فقال الجمهور : يشرع في الحضر ، كما يشرع في السفر ، لفعل الرسول ﷺ له وهو
مقيم بالمدينة ، وأما تقييده بالسفر في الآية فإنه « خرج الغالب » ، فإن الرهن غالباً
يكون في السفر .
وقال مجاهد والضحاك والظاهرية : لا يشرع الرهن إلا في السفر استدلالاً بالآية ،
والحديث حجة عليهم .

شروط صحته :

بشروط لصحة عقد الرهن الشروط الآتية :
أولاً : العقل .
ثانياً : البلوغ .
ثالثاً : أن تكون العين المرهونة ^١ موجودة وقت العقد ولو كانت مشاعة .
رابعاً : أن يقبضها المرتهن أو وكيله .
قال الشافعي : لم يجعل الله الحكم إلا برهن موصوف بالقبض فإذا عدمت الصفة وجب
أن يعدم الحكم .
وقالت المالكية : يلزم الرهن بالعقد ويجبر الراهن على دفع الرهن لبحوزه المرتهن ،
ومتى قبضه المرتهن فإن الراهن يملك الانتفاع به خلافاً للشافعي الذي قال : بأن له حق
الانتفاع ما لم يضر بالمرتهن .

انتفاع المرتهن بالرهن :

عقد الرهن عقد يقصد به الاستيثاق وضمان الدين ، وليس المقصود منه الاستئثار والربح
وما دام ذلك كذلك فإنه لا يحل للمرتهن أن ينتفع بالعين المرهونة ولو أذن له الراهن ،
لأنه قرض جر نفعاً وكل قرض جر نفعاً فهو ربا .

١ - قال القرطبي : لما قال الله تعالى « فربما مغبوضه » ، قال علماؤه : فيه ما يقتضي بظاهره ومطلقه
جواز ومن المشاع خلافاً لأبي حنيفة وأصحابه .
قال ابن النذر : ومن المشاع جائز كما يجوز بيعه ، وقال الأحناف : يجب أن تكون العين المرهونة متميزة
فلا يصح ومن المشاع سواء أكان عقاراً أم حيواناً أم عروض تجارة أم غير ذلك ، وخالف في ذلك الأئمة
الثلاثة .

وهذا في حالة ما اذا لم يكن الرهن دابة تركب أو بهيمة تحلب .
فان كان دابة أو بهيمة قلنا أن ينتفع بها نظير النفقة عليها ، فان قام بالنفقة عليها كان له حق الانتفاع فيركب ما أعد للركوب كالإبل والحيل والبغال ونحوها ، ويحمل عليها ويأخذ لبن البهيمة كالبحر والغنم ونحوها ^١ .

والأدلة على ذلك ما يأتي :

أ - عن الشعبي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال :
« لبن الدار يحلب بنفقته إذا كان مرهوناً ، والظهر يركب ^٢ بنفقته إذا كان مرهوناً ، وعلى الذي يركب ويحلب النفقة » .
قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَهُوَ عِنْدَنَا صَحِيحٌ وَقَدْ أَخْرَجَهُ آخَرُونَ مِنْهُمْ الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ .

ب - وعن أبي هريرة أيضاً عن النبي ﷺ أنه كان يقول :
« الظهر يركب بنفقته إذا كان مرهوناً ، ولبن الدار يشرب بنفقته إذا كان مرهوناً ، وعلى الذي يركب ويشرب النفقة » رواه الجماعة إلا مسلماً والنسائي .
وفي لفظ : « إذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتن علفها ، ولبن الدار يشرب وعلى الذي يشرب نفقته » رواه أحمد رضي الله عنه .

ج - وعن أبي صالح عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال :
« الرهن محلوب مركوب » ، أو « مركوب محلوب » كما جاء في رواية أخرى .

مؤونة الرهن ومنافعه :

مؤونة الرهن وأجرة حفظه وأجرة رده على مالكه .
ومنافع الرهن للراهن وتماؤه يدخل في الرهن ويكون رهناً مع الأصل فيدخل فيه الولد والصوف والثمرة واللبن ، لقوله ﷺ :
« له عُغْمُهُ وَعَلَيْهِ عُغْرُهُ » .
وقال الشافعي : لا يدخل شيء من ذلك في الرهن .
وقال مالك : لا يدخل إلا الولد وفصيل النخل .

١ - هذا مذهب أحمد وإسحاق . وخالف في ذلك الجمهور من العلماء وقالوا : لا ينتفع المرتن بشيء والحديث حجة عليهم .
٢ - فاعل يركب ويشرب المرتن بقرنيه المعوى وهو الركوب ، واحتمل أنه الراهن بميد .

وإذا أنفق المرتهن على الرهن باذن الحاكم مع غيبة الراهن وامتناعه كان ديناً للمنفق على الراهن .

الرهن أمانة : والرهن أمانة في يد المرتهن ، لا يضمن إلا بالتعمدي عند أحد والشافعي .

بقاء الرهن حتى يؤدي الدين :

قال ابن المنذر :

أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم أن من رهن شيئاً بمال فأدى بعضه وأراد إخراج بعض الرهن ، أن ذلك ليس له حتى يزفيه آخر حقه أو يبرئه .

غلق الرهن :

كان من عادة العرب أن الراهن إذا عجز عن أداء ما عليه من دين خرج الرهن عن ملكه واستولى عليه المرتهن فأبطله بالإسلام ونهى عنه .

ومتى حل الأجل لزم الراهن الإيفاء وسداد ما عليه من دين فإن امتنع من وفائه ولم يكن إذن له ببيع الرهن أجبره الحاكم على وفائه أو بيع الرهن . فإن باعه وقض من ثمنه شيء فلما لكه ، وإن بقي شيء فعلى الراهن .

ففي حديث معاوية بن عبد الله بن جعفر : أن رجلاً رهن داراً بالمدينة إلى أجل مسمى ، فمضى الأجل . فقال الذي ارتهن : منزلي . فقال النبي ﷺ :

« لا يفلت الرهن من صاحبه الذي رهنه » له غنمه وعليه غرمه .

رواه الشافعي والأئمة والدارقطني وقسأل : إسناده حسن متصل . قال الحافظ بن حجر في بلوغ المرام ورجاله ثقة .

إلا أن المحفوظ عند أبي داود وغيره إرساله .

اشتراط بيع الرهن عند حلول الأجل :

فاذا اشترط بيع الرهن عند حلول الأجل ، جاز هذا الشرط وكان من حق المرتهن أن يبيعه خلافاً للإمام الشافعي الذي يرى بطلان الشرط .

بطلان الرهن :

ومتى رجع الرهن إلى الراهن باختيار المرتهن بطل الرهن .

١ - خلق الرهن : أي لا يستحقه المرتهن إذا عجز صاحبه عن فكه وهو من باب فروح .

المزراعة

فصل الزراعة :

قال القرطبي : الزراعة من فروض الكفاية ، فيجب على الإمام أن يجبر الناس عليها ، وما كان في معناها من غرس الأشجار .

١ - روى البخاري ومسلم عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً^١ فبأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة » .

٢ - وأخرج الترمذي عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : إلتمسوا الرزق من خبايا الأرض .

تعريفها :

معنى الزراعة في اللغة : المماطة على الأرض ببعض ما يخرج منها . ومعناها هنا إعطاء الأرض لمن يزرعها على أن يكون له نصيب مما يخرج منها كالنصف أو الثلث أو الأكثر من ذلك أو الأدنى حسب ما يتفقان عليه .

مشروعيتها :

الزراعة نوع من التعاون بين العامل وصاحب الأرض فربما يكون العامل ماهراً في الزراعة وهو لا يملك أرضاً . وربما كان مالك الأرض عاجزاً عن الزراعة ، فشرعها الإسلام وفقاً للطرفين .

والمزراعة عمل بها رسول الله ﷺ وعمل بها أصحابه من بعده . روى البخاري ومسلم عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من زرع أو غر .

وقال محمد الباقر بن علي بن الحسين رضي الله عنهم :
ما بالمدينة أهل بيت هجرة^٢ إلا يزرعون على الثلث والربيع .
وزارع علي رضي الله عنه وسعد بن مالك وعبد الله بن مسعود وعمر بن عبد العزيز والقاسم وعروة وآل أبي بكر وآل عمر وآل علي وابن سيرين . رواه البخاري .

١ - لغرس ما له سابق كالتخلل والنب ، والزرع ما لا سابق له مثل القمح والشعير .

٢ - يقصد المهاجرين .

قال في المغني :

« هذا أمر مشهور عمل به رسول الله ﷺ حتى مات ، ثم خلفاؤه الراشدون حتى ماتوا ، ثم أهلهم من بعدهم » .

ولم يبق من المدينة من أهل بيت إلا عمل به ، وعمل به أزواج النبي ﷺ من بعده . ومثل هذا مما لا يجوز أن ينسخ ، لأن النسخ إنما يكون في حياة رسول الله ﷺ ، فأما شيء عمل به إلى أن مات ثم عمل به خلفاؤه من بعده .

وأجمعت الصحابة رضوان الله عليهم عليه ، وعملوا به ولم يخالف فيه منهم أحد ، فكيف يجوز نسخه .

فإن كان نسخه في حياة رسول الله ﷺ ، فكيف عمل به بعد نسخه ، وكيف خفي نسخه فلم يبلغ خلفاءه مع اشتهاق قصة خير وعلمهم فيها ، فأين كان راوي النسخ حتى لم يذكره ولم يخبرهم به .

رد ما ورد من النهي عنها :

وأما ما ذكره رافع بن خديج أن الرسول ﷺ نهى عنها فقد رده زيد بن ثابت رضي الله عنه وأخبر أن النهي كان لفض النزاع فقال :

يفسر الله لرافع بن خديج ، أما والله أعلم بالحديث منه .

إنما جاء للنبي ﷺ رجلاً من الأنصار قد اقتتلا فقال :

إن كان هذا شأنكم فلا تذكروا المزارع ، فسمع رافع قوله : فلا تذكروا المزارع . رواه أبو داود والنسائي .

كأراده ابن عباس رضي الله عنه وبين أن النهي إنما كان من أجل إرشادهم إلى ما هو خير لهم فقال :

إن رسول الله ﷺ لم يحرم المزارعة . ولكن أمر أن يرفق الناس بعضهم بعض بقوله :

« من كانت له أرض فليزرعها أو ليعتقها أخاه ، فإن أبي فليمسك أرضه » .

وعن عمرو بن دينار رضي الله عنه قال : سمعت ابن عمر يقول :

ما كنا نرى بالمزارعة بأساً ، حتى سمعت رافع بن خديج يقول :

إن رسول الله ﷺ نهى عنها ، فذكرته للمؤمنين فقال :

قال لي أعلمهم (يقصد ابن عباس) إن رسول الله ﷺ لم ينه عنها ولكن قال :

« لأن يمنع أجركم أرضه خير من أن يأخذ عليها خراجاً معلوماً » رواه الحمزة .

كره الأرض بالنقد :

تجوز المزارعة بالنقد وبالطعام وبغيرهما ما يمد مالا .
فمن حنظلة بن قيس رضي الله عنه قال : سألت رافع بن خديج عن كراه الأرض
فقال : نهى رسول الله ﷺ عنه فقلت : بالذهب والورق ؟ فقال : أما بالذهب والورق
فلا بأس به . رواه الحسة إلا الترمذي .
وهذا مذهب أحمد ويمض المالكية والشافعية . قال النووي :
وهذا هو الراجح المختار من كل الأقوال .

المزارعة الفاسدة :

سبق أن قلنا إن المزارعة الصحيحة هي إعطاء الأرض لمن يزرعها على أن يكون له
نصيب مما يخرج منها كالثلث والربع ذلك .
أي أن يكون نصيبه غير معين .
فإن كان نصيبه معيناً بأن يحدد مقداراً معيناً مما تخرج الأرض . أو يحدد قدراً معيناً
من مساحة الأرض تكون غلتها له ، والباقي يكون للعامل أو يشتر كافي .
فإن المزارعة في هذه الحال تكون فاسدة لما فيها من القَرَر ولأنها تقضي إلى النزاع .
وروى البخاري عن رافع بن خديج قال :
« كنا أكثر أهل الأرض (أي المدينة) مزرعاً .
كنا نكرى الأرض بالناحية منا تسمى لسيد الأرض ، فربما يصاب ذلك وتسلم
الأرض ، وربما تصاب الأرض ويسلم ذلك فثمننا » .

وروي أيضاً عنه :

أن النبي ﷺ قال :

« ما تصنعون بمعاقلكم » (المزارع) ؟

نؤجرها على الربع ، وعلى الأوسق من التمر والشعير قال :
« لا تفعلوا » .

وروي مسلم عنه قال :

وإنما كان الناس يؤجرون على عهد رسول الله ﷺ بما على الماذنات - ما بينت على
حافة النهر ومسائل الماء وأقيال الجداول - وأوائل السواقي . وأشياء على الزرع . فيهلك
هذا ، ويسلم هذا . ويسلم هذا ، ويهلك هذا .
ولم يكن للناس كرى إلا هذا ، فذلك زَجَرَ عنه .

أحياء الموات

معناه :

أحياء الموات معناه إعداد الأرض الميتة التي لم يسبق تعميرها وتهيتها وجعلها صالحة للاستفاد منها في السكنى والزرع ونحو ذلك .

الدعوة إليه :

والإسلام يجب أن يتوسع الناس في العمران وينشروا في الأرض ويحيوا مواتها ، فتكثر ثرواتهم ويتوفر لهم الثراء والرخاء ، وبذلك تتحقق لهم الثروة والقوة . وهو لذلك يحبب إلى أهله أن يعمدوا إلى الأرض الميتة ليحيوها مواتها ويستثمروا خيراتها وينتفعوا ببركاتها .

فيقول الرسول ﷺ :

١ - « من أحيأ أرضاً ميتة فهي له » .

رواه أبو داود والنسائي والترمذي وقال : إنه حسن .

٢ - وقال عروة : إن الأرض أرض الله ، والعباد عباد الله ، ومن أحيأ مواتاً فهو أحق بها . جاء هذا عن النبي ﷺ الذين جاءوا بالصلوات عنه .

٣ - وقال :

« من أحيأ أرضاً ميتة فله فيها أجر » ، وما أكله العواقي فهو له صدقة » رواه النسائي وصححه ابن حبان .

٤ - وعن الحسن بن حمزة عن النبي ﷺ قال :

« من أحاط حائطاً على أرض فهي له » رواه أبو داود .

٥ - وعن أسمر بن مضر قال : أثبت النبي ﷺ فبايتمه فقال :

« من سبق إلى ما لم يسبقه إليه مسلم فهو له » .

فخرج الناس يتعاضدون يتخاطبون^١ .

شروط إحياء الموات :

يشترط لاعتبار الأرض مواتاً أن تكون بعيدة عن العمران ، حتى لا تكون مرفقاً من مرافقه ، ولا يتوقع أن تكون من مرافقه . ويرجع إلى العرف في معرفة مدى البعد عن العمران .

١ - أي يحيطون ما أحرزوه بما يفيد لإحرامه له .

إذن الحاكم :

اتفق الفقهاء على أن الإحياء سبب للملكية .
واختلفوا في اشتراط إذن الحاكم في الإحياء . فقال أكثر العلماء :
إن الإحياء سبب للملكية من غير اشتراط إذن الحاكم ، فتى أحيائها أصبح مالكةا
من غير إذن من الحاكم . وعلى الحاكم أن يسلم بحقه إذا رفع إليه الأمر عند النزاع ، لما
رواه أبو داود عن سعيد بن زيد أن النبي ﷺ قال :
« من أحيأ أرضاً ميتة فهي له » .
وقال أبو حنيفة : الإحياء سبب للملكية ، ولكن شرطها إذن الإمام وإقراره .
وفرق مالك بين الأراضي المجاورة للعران والأرض البعيدة عنه .
فإن كانت مجاورة فلا بد فيها من إذن الحاكم .
وإن كانت بعيدة فلا يشترط فيها إذنه وتصبح ملكاً لمن أحيائها .
فنى يسقط الحق :

من أسك أرضاً وعلمتها بعلم أو أحاطها بمحائط ، ثم لم يعمرها بعمل ، سقط حقه
بعد ثلاث سنين .
عن سالم بن عبد الله أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال على المنبر : من أحيأ أرضاً
ميتة فهي له ، وليس لمحتجر حتى بعد ثلاث سنين ، وذلك أن رجالاً كانوا يحتجرون من
الأرض ما لا يعملون ^١ .
وعن طاووس قال : قال رسول الله ﷺ :
« عادي الأرض لله وللرسول ، ثم لكم من بعد ، فمن أحيأ أرضاً ميتة فهي له وليس
لمحتجر بعد ثلاث سنين » ^٢ .

من أحيأ أرض غيره دون علمه :

إن ما جرى عليه عمل عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز : أنه إذا عمر المرء
أرضاً من الأراضي ظاناً إياها من الأراضي الساقطة ، أي غير المملوكة لأحد ، ثم جاء
رجل آخر وأثبت أنها له خيّر في أمره :

١ - أي لا يستمرونه .

٢ - رواه أبو عبيد في الأموال وقال : عادي الأرض التي بها مساكن في آباد الدهر فانقرضوا . نسبهم
الى عاد لأنهم مع تقدمهم ذوق قوة وآثار كثيرة ، فنسب كل أثر قديم إليهم .

اما أن يسترد من العامر أرضه ، بعد أن يؤدي إليه اجرة عمله . أو يحيل إليه حق الملكية بعد أخذ الثمن .

وفي هذا يقول الرسول ﷺ :

« من أحيا أرضاً ميتة فهي له ، وليس لميرق ظالم حق »^١ .

إقطاع الارض والمعادن والمياه :

يجوز للعالم المادل أن يقطع بعض الأفراد من الأرض الميتة والمعادن والمياه ما دامت هناك مصلحة^٢ .

وقد فعل ذلك الرسول ﷺ كما فعله الخلفاء من بعده ، كما يتضح من الأحاديث الآتية :

١ - عن عروة بن الزبير أن عبد الرحمن بن عوف قال : أقطعني رسول الله ﷺ وعمر بن الخطاب أرض كذا وكذا ، فذهب الزبير إلى آل عمر فاشتري نصيبه منهم فأتى عثمان فقال :

ان عبد الرحمن بن عوف زعم أن النبي ﷺ أقطعه وعمر ابن الخطاب أرض كذا وكذا ، وإني اشتريت نصيب آل عمر ، فقال عثمان : عبد الرحمن جائز الشهادة له وعليه . رواه أحمد .

٢ - وعن علقمة بن وائل عن أبيه أن النبي ﷺ أقطعه أرضاً في حضرموت .

٣ - وعن عمر بن دينار قال : لما قدم النبي ﷺ المدينة أقطع أبا بكر وأقطع عمر ابن الخطاب رضي الله عنهما .

٤ - وعن ابن عباس قال : أقطع النبي ﷺ بلال بن الحارث المزني معادن القبلية جكنسها^٣ وغورها . أخرجه أحمد وأبو دارد .

قال أبو يوسف : « فقد جاوزت هذه الآثار بأن النبي ﷺ أقطع أقواماً ، وأن الخلفاء من بعده أقطعوا ، ورأى رسول الله ﷺ الصلاح فيما فعل من ذلك إذ كان فيه تألف على الإسلام وعمارة للأرض . وكذلك الخلفاء إنما أقطعوا من رأوا أن له غناء في الإسلام

١ - كتاب ملكية الأرض .

٢ - إذا لم تكن هناك مصلحة من الإقطاع كما يفعل الحكام الظالمون من إعطاء بعض الأفراد مهابة له بنير حق فإنه لا يجوز .

٣ - القبيلة : لسبة إلى قبيل ، مكان بساحل البحر . والجكنس : المرتفع من الأرض . والقنور : المنخفض منها .

ونكاية للمدو ، ورأوا أن الأفضل ما فعلوا ، ولولا ذلك لم يأتوه ولم يقطعوا حق مسلم ولا معاهد .

نزع الأرض ممن لا يعمرها :

وإنما يُقطعُ الحاكم من أجل المصلحة ، فإذا لم تتحقق بأن لم يعمرها من أقطع له ولم يستثمرها فإنها تنزع منه .

١ - عن عمرو بن شبيب عن أبيه أن رسول الله ﷺ أقطع لأناس من مزينة أو جبهة أرضاً فلم يعمروها ، فجاء قوم فمعمروها فخاصمهم الجهننيون أو المزنيون إلى عمر بن الخطاب فقال : لو كانت مني أو من أبي بكر لرددتها ، ولكنها قطيعة من رسول الله ﷺ ثم قال : من كانت له أرض ثم تركها ثلاث سنين فلم يعمرها ، فمعمرها قوم آخرون فهم أحق بها .

٢ - وعن الحارث بن بلال بن الحارث المزني عن أبيه أن رسول الله ﷺ أقطعه العقيق أجمع . قال : فلما كان زمانه عمر قال لبلال إن رسول الله ﷺ لم يقطعك لتحتجزه عن الناس إنما أقطعك لتعمل ، فخذ منها ما قدرت على غيارته ورد الباقي .

الإجَارَة

تعريفها :

الإجارة مشتقة من الأجر وهو العوض ، ومنه سمي الثواب أجراً .

وفي الشرع : عقد على المنافع بعوض ، فلا يصح استئجار الشجر من أجل الانتفاع بالثمر ، لأن الشجر ليس منفعة ، ولا استئجار النقدين ، ولا الطعام للأكل ، ولا المكيل والموزون لأنه لا ينتفع بها إلا باستهلاك أعيانها . وكذلك لا يصح استئجار بقرة أو شاة أو فاقة لحلب لبنها لأن الإجارة تملك المنافع ، وفي هذه الحال تملك اللبن وهو عين . والمقدرد على المنفعة لا لعين ...

والمنفعة قد تكون منفعة عين ، كسكنى الدار ، أو ركوب السيارة ...

وقد تكون منفعة عمل ، مثل عمل المهندس والبناء والنساج والصباغ والخطاط والكواء ، وقد تكون منفعة الشخص الذي يبذل جهده ، مثل الخدم والعمال ...

والمالك الذي يؤجر المنفعة يسمى : مؤجراً .

والطرف الآخر الذي يبذل الأجر يسمى : مستأجراً .

والشيء المقود عليه المنفعة يسمى : مأجوراً .

والبذل المبذول في مقابل المنفعة يسمى : أجراً وأجرة .

ومتى صح عقد الإجارة ثبت للمستأجر ملك المنفعة .

وثبت للمؤجر ملك الأجرة ، لأنها عقد معاوضة .

مشروعيتها :

الإجارة مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع .

يقول الله سبحانه وتعالى :

١ - « أَهْمُ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً سُلْطَانًا وَرَحِمْتَ رَبُّكَ الْخَائِرَ مِمَّا يَكْتُمُونَ » ١ .

١ - سورة الزخرف آية ٣٢ .

ويقول جل شأنه :

٢ - « وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْرِضُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا تُجْنَحْ عَلَيْهِمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ »^١

ويقول عز وجل :

٣ - « قَالَتْ لِمَحْدَاهَا : يَا أَبْتَ اسْتَأْجِرْهُ ، إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ، قَالَ : إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكَحَكَ لِحَدَى ابْنَتِي هَاتِنِ عَلِيَّ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حَبِيبٍ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ ، وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُلْقِيَ عَلَيْكَ سِتْرِي لِأَنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ »^٢ .

وجاء في السنة ما يأتي :

١ - روى البخاري أن النبي ﷺ استأجر رجلاً من بني الدَّيْل ^٣ يقال له : عبد الله ابن الأَرَيْقِطِ ، وكان هادياً خريّناً أي ماهراً .

٢ - وروى ابن ماجه أن النبي ﷺ قال :

« أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه » .

٣ - وروى أحمد وأبو داود والنسائي عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال :

« كنا نكري الأرض بما على السواقي من الزرع » .

فنهى رسول الله ﷺ عن ذلك وأمرنا أن نكريها بنهب أو ورق .

٤ - وروى البخاري ومسلم عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال :

« احتجهم وأعطى الحجام أجره » .

وعلى مشروعية الإجارة أجمعت الأمة ، ولا عبرة بمن خالف هذا الإجماع من العلماء .

حكمة مشروعتها :

وقد شرعت الإجارة لحاجة الناس إليها ، فهم يحتاجون الى الدور السكنى ويحتاج

١ - سورة القصص الآية ٢٦ ، ٢٧ .

١ - سورة البقرة آية ٢٢٣ .

٢ - صحيح من عبد قيس .

بعضهم لخدمة بعض ، ويحتاجون إلى الدواب للركوب والجل ، ويحتاجون الى الأرض للزراعة ، وإلى الآلات لاستعمالها في حوائجهم المعاشية .

ركنها :

والإجارة تنعقد بالإيجاب والقبول بلفظ الإجارة والكراء وما اشتق منها ، وبكل لفظ يدل عليها .

شروط العاقدين :

ويشترط في كل من العاقدين الأهلية بأن يكون كل منهما عاقلاً مميزاً ، فلو كان أحدهما مجنوناً أو صبيّاً غير مميز فإن العقد لا يصح .

ويضيف الشافعية والحنابلة شرطاً آخر وهو البلوغ .

فلا يصح عندهم عقد الصبي ولو كان مميزاً .

شروط صحة الإجارة :

ويشترط لصحة الإجارة الشروط الآتية :

١ - رضا العاقدين : فلو أكره أحدهما على الإجارة فإنها لا تصح لقول الله سبحانه :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ » . وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا »^١ .

٢ - معرفة المنفعة المقعود عليها معرفة تامة تمتنع من المنازعة .

والمعرفة التي تمتنع المنازعة تتم بمشاهدة العين التي يراد استئجارها أو بوصفها إن انتظمت بالوصف وبيان مدة الإجارة كشهر أو سنة أو أكثر أو أقل وبيان العمل المطلوب .

٣ - أن يكون المقعود عليه مقدور الاستيفاء حقيقة وشرعاً ، فمن العلماء من اشترط هذا الشرط فرأى أنه لا يجوز إجارة المشاع من غير الشريك وذلك لأن منفعة المشاع غير مقدورة الاستيفاء .

وهذا مذهب أبي حنيفة وزفر .

١ - سورة النساء آية ٢٩ .

وقال جمهور الفقهاء : يجوز إجارة المشاع مطلقاً من الشريك وغيره ، لأن المشاع منفعة والتسليم ممكن بالتخلية أو الهياية بالتهوؤ^١ ، كما يجوز ذلك في البيع . والإجارة أحد نوعي البيع . فإن لم تكن المنفعة معلومة كانت الإجارة فاسدة .

٤ - القدرة على تسليم العين المستأجرة مع اشتغالها على المنفعة ، فلا يصح تأجير دابة شاردة ولا معصوب لا يقدر على انتزاعه لعدم القدرة على التسليم . ولا أرض للزرع لا تثبت أو دابة للعمل ، وهي زمنية لعدم المنفعة التي هي موضوع العقد .

٥ - أن تكون المنفعة مباحة لا محرمة ولا واجبة .

فلا تصح الإجارة على المعاصي ، لأن المعصية يجب اجتنابها .

فن استأجر رجلاً ليقول رجلاً ظملاً أو رجلاً ليحمل له الحجر أو أجر داره لمن يبيع بها الحجر أو يلعب فيها القمار أو ليجمعها كنيسة فإنها تكون إجارة فاسدة .

وكذلك لا يحمل حطوان الكاهن^٢ والعراف^٣ وهو ما يعطاه على كهنته وعرافته ، إذ أنه عوض عن محرم وأكل لأموال الناس بالباطل .

ولا تصح الإجارة على الصلاة والصوم ، لأن هذه فرائض عينية يجب أداؤها على من فرضت عليه .

الأجرة على الطاعات :

أما الأجرة على الطاعات فقد اختلف العلماء في حكمها ، ونذكر بيان مذاهبهم فيما يلي :

قالت الأحناف :

الإجارة على الطاعات كاستئجار شخص آخر ليعمل أو يصوم أو يحج عنه أو يقرأ القرآن ويهدي ثوابه إليه أو يؤذن أو يؤم بالناس أو ما أشبه ذلك لا يجوز ويحرم أخذ الأجرة عليه لقوله عليه الصلاة والسلام : « اقرءوا القرآن ولا تأكلوا به » .
وقوله عليه السلام لمرو بن الماص : « وان اتخذت مؤذناً فلا تأخذ على الأذان أجراً » ، ولأن -

١ - أي تقسم النافع .

٢ - الكاهن : هو الذي يتماطى الإخبار عن الكائنات في مستقبل الزمان ويهدي معرفة الأسرار .

٣ - العراف : هو الذي يهدي معرفة الأشياء المرسوقة ومكان الضالة .

القربة متى حصلت وقعت عن العامل فلا يجوز أخذ الأجرة عليها من غيره ، وبما هو شائع من ذلك في بلادنا المصرية الوصايا بالختمات والتسابع بأجر معلوم ليهدي ثوابها الى روح الموصي وكل ، ذلك غير جائز شرعاً ، لأن القاريء إذا قرأ لأجل المال فلا ثواب له ، فأني شيء يهديه الى الميت ؟ ...

وقد نص الفقهاء على أن الأجرة المأخوذة في نظير عمل الطاعات حرام على الآخذ ، ولكن المتأخرين منهم استثنوا من هذا الأصل تعليم القرآن والعلوم الشرعية فأفتوا يجوز أخذ الأجرة عليه استئساناً بعد أن انقطعت الصلات والمطايا التي كانت تجري على هؤلاء المعلمين في الصدر الأول من المومنين وبيت المال ، دفعاً للرجح والمشقة ، لأنهم يحتاجون الى ما به قوام حياتهم هم ومن يعولونهم ...

وفي اشتغالهم بالحصول عليه من زراعة أو تجارة أو صناعة إضاعة للقرآن الكريم والشرع الشريف بانقراض حملته ، فجاز إعطاؤهم أجراً على هذا التعليم ...
وقالت الحنابلة :

لا تصح الإجارة لأذان وإقامة وتعليم قرآن وفقه وحديث ونيابة في حج وقضاء ولا يقع إلا قربة لفاعله ويحرم أخذ الأجرة عليه ، وقالوا :

ويجوز أخذ رزق من بيت المال أو من وقف على عمل يتمدى نفعه كقضاء وتعليم قرآن وحديث وفقه ونيابة في حج وتحمل شهادة وأذانها وأذان ونحوها ، لأنها من المصالح وليس بعوض بل رزق للإعانة على الطاعة ولا يخرج ذلك عن كونه قربة ولا يقدر في الإخلاص ، وإلا ما استعقت الفنائم وسلب الغائل ...
ونعبت المالكية والشافعية وابن حزم :

الى جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن والعلم لأنه استئجار لعمل معلوم ببذل معلوم .
قال ابن حزم :

« والإجارة جائزة على تعليم القرآن وعلى تعليم العلم مشاهرة وجملة ، كل ذلك جائز وعلى الرقعي وعلى نسخ المصاحف ونسخ كتب العلم لأنه لم يأت في النهي عن ذلك نص بل قد جاءت الإباحة » .

ويقوي هذا المذهب ما روله البخاري عن ابن عباس رضي الله عنها :

« أن نفرأ من أصحاب النبي ﷺ مروا بقاء فيه لدين أو سلم فعرض لهم رجل من أهل الماء ، فقال هل فيكم من راق فإن في الماء رجلاً لديناً أو سليماً فانطلق رجل منهم فقرأ بفاتحة الكتاب على شاة ، فجاء بالشاة الى أصحابه ففكروا ذلك وقالوا : أخذت على كتاب الله أجراً ، حتى قدموا المدينة فقالوا : يا رسول الله أخذ على كتاب الله أجراً فقال رسول الله ﷺ :

« إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله » .

وكما اختلف الفقهاء في أخذ الأجرة على تلاوة القرآن وتعليمه ، فقد اختلفوا أيضاً في أخذ الأجرة على الحج والأذان والإمامة .

فقال أبو حنيفة وأحمد : لا يجوز ذلك جبراً على أصله في عدم أخذ الأجرة على الطاعات . وقال مالك : كما يجوز أخذ الأجرة على تعليم القرآن يجوز أخذها على الحج والأذان .

فأما الإمامة فإنه لا يجوز أخذ الأجرة عليها إن أفردها وحدها . فإن جمعها مع الأذان جازت الأجرة ، وكانت على الأذان والقيام بالمسجد لا على الصلاة .

وقال الشافعي : تجوز الأجرة على الحج ولا تجوز على الإمامة في صلاة الفرائض ، ويجوز بالاتفاق الاستئجار على تعليم الحساب والخط واللفظ والأدب والفقه والحديث وبناء المساجد والمدارس .

وعند الشافعية : تجوز الإجارة على غسل الميت وتلقينه ودفنه .

وأبو حنيفة قال : لا يجوز الاستئجار على غسل الميت ، ويجوز على حفر القبور وحمل الجنازة .

كسب الحجام :

كسب الحجام غير حرام ، لأن النبي ﷺ احتجم وأعطى الحجام أجره كما رواه البخاري ومسلم عن ابن عباس . ولو كان حراماً لم يقطعه .

قال النووي :

« وحلوا الأحاديث التي وردت في النهي عنه على التنزيه والارتفاع عن دنيء الكسب والحث على مكارم الأخلاق ومعالى الأمور » .

هـ - أن تكون الأجرة مالا متقوماً معلوماً^١ بالمشاهدة أو الوصف لأنها ثمن المنفعة وشرط للثمن أن يكون معلوماً لقول رسول الله ﷺ :

« من استأجر أجيراً فليعلمه أجره »^٢ .

ويصح تقدير الأجرة بالعرف ...

أخرج أحمد وأصحاب السنن وصححه الترمذي أن سويد بن قيس قال :

« جلست أنا وغزوة المدي بزيٍّ من حجر فأتينا به مكة فجاءنا رسول الله ﷺ يعني فساومنا سراويل فبعناه . وتم رجل يزن بالأجر فقال له :

« زن وأرجح » ...

فهنا لم يسم له الأجرة بل أعطاه ما اعتاده الناس .

قال ابن تيمية :

« إذا ركب دابة المكارى أو دخل حمام الخماي أو دفع ثيابه أو طعامه الى من يفصل ويطبخ فإن له الأجر المعروف » .

وقد دل على ثبوت عوض الإجارة بالمعروف قوله تعالى :

« فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ »^٣ .

فأمر بإيفائهن أجورهن بمجرد الإرضاع . والمرجع في الأجور الى العرف ...

اشتراط تعجيل الأجرة وتأجيلها :

الأجرة لا تملك بالمقد عند الأحناف . ويصح اشتراط تعجيل الأجرة وتأجيلها كما يصح تعجيل البعض وتأجيل البعض الآخر حسب ما يتفق عليه المتماقدان لقول الرسول ﷺ :

« المسلمون عند شروطهم » .

١ - وخالف في ذلك الظاهرية .

٢ - رواه عبد الرزاق عن أبي سعيد . قال أبو زرعة : الصحيح نقله عن أبي سعيد .

٣ - سورة الطلاق آية ٦ .

فإذا لم يكن هناك اتفاق على التمجيل أو التأجيل فإن كانت الأجرة مؤقتة بوقت معين فإنه يلزم إيفاؤها بعد انقضاء ذلك الوقت . فمن أجر داراً شهراً مثلاً ثم مضى الشهر فإنه تجب الأجرة بانقضائه ...

وإن كان عقد الإجارة على عمل فإنه يلزم إيفاؤها عند الانتهاء من العمل .
وإذا أطلق العقد ولم يشترط قبض الأجرة ولم ينص على تأجيلها .

قال أبو حنيفة ومالك رضي الله عنهما : إنها تجب جزءاً جزءاً بحسب ما يقبض من المنافع . وقال الشافعي وأحمد : إنها تستحق بنفس العقد فإذا سلم المؤجر العين المستأجرة إلى المستأجر استحق جميع الأجرة لأنه قد ملك المنفعة بعقد الإجارة ووجب تسليم الأجرة ليلزم تسليم العين إليه .

استحقاق الأجرة :

وتستحق الأجرة بما يأتي :

١ - الفراغ من العمل لما رواه ابن ماجه أن النبي ﷺ قال :

« أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه » .

٢ - استيفاء المنفعة إذا كانت الإجارة على عين مستأجرة فإذا تلفت العين قبل الانتفاع ولم يمض شيء من المدة بطلت الإجارة .

٣ - التمكن من استيفاء المنفعة إذا مضت مدة يمكن استيفاء المنفعة فيها ولو لم تستوف بالفعل .

٤ - تعجيلها بالفعل أو اتفاق المتعاقدين على اشتراط التمجيل .

هل تسقط الأجرة بهلاك العين في عقد إجارة الأعمال ؟

إذا عمل الأجير في ملك المستأجر أو بحضرته استحق الإجرة لأنه تحت يده فكما عمل شيئاً صار مسلماً له .

وإن كان العمل في يد الأجير لم يستحق الأجرة بهلاك الشيء في يده لأنه لم يسلم العمل . وهذا مذهب الشافعية والحنابلة .

استئجار الظئر^(١) :

استئجار الرجل زوجته على رضاع ولده منها لا يجوز لأن ذلك أمر واجب عليها فيما بينها وبين الله تعالى^٢ .

أما استئجار المرضع غير الأم فإنه يجوز بأجر معلوم، ويجوز أيضاً بطعامها وكسوتها، وجهالة الأجرة في هذه الحال لا يفضي إلى المنازعة . والمادة جرت بالمساحة مع المراضع والتوسعة عليهن وفقاً بالأولاد .

ويشترط العلم بمدة الرضاع ومعرفة الطفل بالمشاهدة وموضع الرضاع .
يقول الله سبحانه :

« وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ . وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ »^٣ .
وهي بمنزلة الأجير الخاص ، فلا يجوز لها أن ترضع صبياً آخر ...

وعلى الظئر القيام بالإرضاع وما يحتاج إليه الصبي من غسله وغسل ثيابه وطبخ طعامه ، وعلى الأب نفقات الطعام وما يحتاج إليه الصبي من الريحان والدهن ، وإذا مات الصبي أو المرضع انفسخت الإجارة .
لأن المنفعة في حالة موت المرضع تكون قد فاتت بهلاك محلها ...
وفي حالة موت الطفل يتعذر استيفاء المقود عليه .

الاستئجار بالطعام والكسوة :

اختلف العلماء في حكم الاستئجار بالطعام والكسوة فأجازوه قوم ومنعه آخرون ، وحجة المجيزين ما رواه أحمد وابن ماجه عن عتبة بن النضر قال :

« كنا عند النبي ﷺ فقرأ « طسم » حتى بلغ قصة موسى عليه السلام فقال : « إن موسى أجر نفسه ثمان سنين أو عشر سنين على عفة فرجه وطعام بطنه » وهو مروي عن أبي بكر وعمر وأبي موسى .
والى هذا ذهب مالك والحنابلة ، وجوزوه أبو حنيفة في الظئر دون الخادم ...

١ - الظئر : المرضع .

٢ - هذا مذنب الآتية الثلاثة . وزاد مالك : تجبر على ذلك إلا أن تكون شريفة ولا يرضع مثلها ، وقال أحمد : يصح .

٣ - سورة البقرة آية ٢٣٤ .

وقال الشافعي وأبو يوسف ومحمد والهادوية والمنصور بالله لا يصح للجهالة ...
ويرى المالكية الذين أجازوا استئجار الأجير بطعامه وكسوته : أن ذلك يكون على
حسب المتعارف . قالوا :

ولو قال : احصد زرعِي و لك نصفه أو اطحنه أو أعصر الزيت ، فإن ملكه نصفه
الآن جاز ، وإن أراد نصف ما يخرج منه لم يميز للجهالة .

إجارة الأرض^١ :

ويصح استئجار الأرض ، ويشترط فيه بيان ما تستأجر له من زرع أو غرس أو بناء .
وإذا كانت للزراعة فلا بد من بيان ما يزرع فيها ، إلا أن يأذن له المؤجر بأن يزرع
فيها ما يشاء .

فإذا لم تتحقق هذه الشروط فإن الإجارة تقع فاسدة ، لأن منافع الأرض تختلف
 باختلاف البناء والزرع كما يختلف تأخير المزروعات في الأرض ، وله أن يزرعها زرعاً آخر
غير الزرع المتفق عليه بشرط أن يكون ضرره مثل ضرر الزرع المتفق عليه أو
أقل منه .

وقال داود : ليس له ذلك .

استئجار الدواب :

ويصح استئجار الدواب .

ويشترط فيه بيان المدة أو المكان كما يشترط بيان ما تستأجر له الدابة من الحمل أو
الركوب وبيان ما يحمل عليها ومن يركبها .

وإذا هلك الدواب المؤجرة للعمل والركوب فإن كانت مؤجرة معينة فهلك
انقضت الإجارة ، وإن كانت غير معينة فهلك لا تبطل الإجارة .

وعلى المؤجر أن يأتي بغيرها وليس له أن يفسخ العقد لأن الإجارة وقعت على منافع
في الذمة ولم يعجز المؤجر عن وفاء ما التزمه بالمقد .
وهذا متفق عليه بين فقهاء المذاهب الأربعة .

استئجار الدور للسكنى :

واستئجار الدور للسكن يبيع الانتفاع بسكنائها سواء سكن فيها المستأجر أو

١ - يرجع إلى باب الزراعة من هذا الكتاب .

أسكنها غيره بالإعارة أو الإجارة على أن لا يمكن من سكنها من يضر بالبناء أو يوهنه مثل الحداد وأمثاله .

وعلى المؤجر إتمام ما يتمكن به المستأجر من الانتفاع حسب ما جرت به العادة .

تأجير العين المستأجرة :

ويجوز للمستأجر أن يؤجر العين المستأجرة .

فإذا كانت دابة وجب عليه أن يكون العمل مساوياً أو قريباً للعمل الذي استؤجرت من أجله أولاً حتى لا تضار الدابة .

ويجوز له أن يؤجر العين المستأجرة إذا قبضها بمثل ما أجرها به أو أزيد أو أقل ، وله أن يأخذ ما يسمى بالحنو .

هالك العين المستأجرة :

العين المستأجرة أمانة في يد المستأجر لأنه قبضها ليستوفي منها منفعة يستحقها ، فإذا هلكت لا يضمن إلا بالتعدي أو التقصير في الحفظ .

ومن استأجر دابة ليركبها فكبشها بلبامها كما جرت به العادة فلا ضمان عليه .

الأجير

الأجير . خاص وعام :

فالأجير الخاص : هو الشخص الذي يستأجر مدة معلومة ليعمل فيها ، فإن لم تكن المدة معلومة كانت الإجارة فاسدة . ولكل واحد من الأجير والمستأجر فسخها متى أراد ...

وفي الإجارة إذا كان الأجير سلم نفسه للمستأجر زمناً ما فليس له في هذه الحال إلا أجر المثل ! هن المدة التي عمل فيها ...

والأجير الخاص لا يجوز له أثناء المدة المتعاقد عليها أن يعمل لغير مستأجره . فإن عمل لغيره في المدة نقص من أجره بقدر عمله ...

وهو يستحق الأجرة متى سلم نفسه ولم يتمتع عن العمل الذي استؤجر من أجله .

١ - الأجير الذي يقسوى فيه مع أمثاله .

وكذلك يستحق الأجرة كاملة لو فسخ المستأجر الإجارة قبل المدة المتفق عليها في العقد ما لم يكن هناك عذر يقتضي الفسخ . كأن يمجز الأجير عن العمل أو يمرض مرضاً لا يمكنه من القيام به .

فإن وجد عذر من عيب أو عجز ففسخ المستأجر الإجارة لم يكن للأجير إلا أجرة المدة التي عمل فيها ، ولا تجب على المستأجر الأجرة كاملة .

والأجير الخاص مثل الوكيل في أنه أمين على ما بيده من عمل ، فلا يضمن منه ما تلف إلا بالتعمدي أو التفريط . فان فرط أو تعمدى ضمن كغيره من الأمناء .

الأجير المشترك :

والأجير المشترك هو الذي يعمل لأكثر من واحد فيشتركون جميعاً في نفعه كالصباغ ، والخباط ، والحداد ، والتجار ، والكواء .

وليس لمن استأجره أن ينمعه من العمل لغيره ، ولا يستحق الأجرة إلا بالعمل .

وهل يده يد ضمان أو يد أمانة ؟

ذهب الإمام علي وعمر رضي الله عنهما وشريح القاضي وأبو يوسف ومحمد والمالكية إلى أن يد الأجير المشترك يد ضمان وأنه يضمن الشيء التالف ولو بغير تعد أو تقصير منه صيانة لأموال الناس وحفاظاً على مصالحهم . روى البيهقي عن علي - كرم الله وجهه - أنه كان يضمن الصباغ والصانع وقال : « لا يُصلح الناس إلا ذاك » .

وروى أيضاً أن الشافعي رضي الله عنه ذكر أن شريحاً ذهب إلى تضمين القصار^١ ، فضمن قصاراً اسأرق بيته فقال :

تضمنني وقد اسأرق بيتي ؟

فقال شريح : أرأيت لو اسأرق بيته كنت تترك له أجرك ؟

وذهب أبو حنيفة وابن حزم إلى أن يده يد أمانة فلا يضمن إلا بالتعمدي أو التقصير .

وهذا هو الصحيح من مذهب الحنابلة والصحيح من أقوال الشافعي رضي الله عنه .

وقال ابن حزم : لا ضمان على أجير مشترك أو غير مشترك ، ولا على صانع أصلاً ، إلا ما ثبت أنه تعمدى فيه أو أضاعه .

١ - القصار : الصباغ .

فسخ الإجارة وانهاؤها :

الإجارة عقد لازم لا يملك أحد المتعاقدين فسخه لأنه عقد معاوضة إلا إذا وجد ما يوجب الفسخ كوجود عيب ، كما سبأني ...
فلا تفسخ الإجارة بموت أحد المتعاقدين مع سلامة المقود عليه ، ويقوم الوارث مقام مورثه سواء أكان مؤجراً أو مستأجراً ...
خلافاً للحنفية والظاهرية والشمي والثوري والليث بن سعد .
ولا تفسخ ببيع العين المستأجرة للمستأجر أو لغيره ويتسلمها المشتري إذا كانت غير المستأجر بعد انقضاء مدة الإجارة ^١ .
وتفسخ بما يأتي :

١ - طرود العيب الحادث على المأجور وهو في يد المستأجر أو ظهور العيب التقديم فيه .

٢ - هلاك العين المؤجرة المينة كالدار المينة والدابة المينة ...

٣ - هلاك المؤجر عليه كالثوب المؤجر للخطاطة ، لأنه لا يمكن استيفاء المقود عليه بعد هلاكه ...

٤ - استيفاء المنفعة المقود عليها أو إتمام العمل أو انتهاء المدة إلا إذا كان هناك عذر يمنع الفسخ كما لو انتهت مدة إجارة الأرض الزراعية قبل أن يستحصد الزرع فتبقى في يد المستأجر بأجر المثل حتى يستحصد ولو جبراً على المؤجر منعاً لضرر المستأجر بقلع الزرع قبل أوانه ...

٥ - وقال الأحناف : يجوز فسخ الإجارة لعذر يحصل ولو من جهته ، مثل أن يكتري حائوئاً ليتجر فيه فيحرق ماله أو يسرق أو يفصب أو يفلس فيكون له فسخ الإجارة ...

رد العين المستأجرة :

ومتى انتهت الإجارة وجب على المستأجر رد العين المستأجرة .
فان كانت من المنقولات سلمها لصاحبها ...

١ - هذا ملقب مالك واحد .

وقال أبو حنيفة : لا تباع إلا برضا المستأجر أو يكون عليه دين يحبه الحاكم بسببه فيعيدها في دينه . *

وإن كانت من المقارات المينة سلمها لصاحبها خالية من مناعه .
وإن كانت من الأراضي الزراعية سلمها خالية من الزرع إلا إذا كان هناك عذر كما
سبق ، فإنها تبقى بيد المستأجر حتى يحصد الزرع بأجر المثل .
وقالت الحنابلة :

متى انقضت الإجارة رفع المستأجر يده ولم يلزمه الرد ولا مؤثنته مثل المودع لأنه
عهد لا يقتضي الضمان فلا يقتضي رده ومؤثنته . قالوا :
وتكون بعد انقضاء المدة بيد المستأجر أمانة إن تلفت بغير تفريط فلا ضمان عليه .

المضاربة

تعريفها :

المضاربة مأخوذة من الضرب في الأرض وهو السفر للتجارة ، يقول الله سبحانه :
« وَأَخْرَجَ يَصْرُورِينَ فِي الْأَرْضِ لِيَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ » .
وتسمى قراضاً وهو مشتق من القرض وهو القطع لأن المالك قطع قطعة من ماله ليتجر فيها قطعة من ربحه .

وتسمى أيضاً : معاملة . والمقصود بها هنا : عقد بين طرفين على أن يدفع أحدهما نقداً الى الآخر ليتجر فيه ، على أن يكون الربح بينهما حسب ما يتفقان عليه .

حكمها :

وهي جائزة بالإجماع .

وقد ضارب رسول الله ﷺ لخديجة - رضي الله عنها - بما لها وسافر به الى الشام قبل أن يبعث ، وقد كان معمولاً بها في الجاهلية ، ولما جاء الإسلام أقرها .

قال الحافظ بن حجر :

والذي نقطع به أنها كانت ثابتة في عصر النبي ﷺ يعلم بها وأقرها ولولا ذلك لما جازت البتة ...

وروي أن عبيد الله وعبيد الله ابني عمر بن الخطاب رضي الله عنهم خرجا في جيش العراق فلما قفلا^٢ مرّا على عامل لعمر ، وهو أبو موسى الأشعري وهو أمير البصرة فرحب بها وسهل ، وقال : لو أقدر لكما على أمر أنفعكما به لفعلت ، ثم قال : بلى ، وهنا مال من مال الله أريد أن أبعث به الى أمير المؤمنين فأسلفكما فتبتاعان به متاعاً من متاع العراق ثم تبيعانسه في المدينة وقرقران رأس المال الى أمير المؤمنين ويكون لكما ربحه ، فقالا : ودعنا ، ففعل ، فكتب الى عمر أن يأخذ منها المال ، فلما قدما وباعا وربحا ، قال عمر : أكل الجيش قد أسلف كما أسلفكما ؟ فقالا : لا . فقال عمر : ابنا أمير المؤمنين فأسلفكما ، أديا المال وربحه .

فأما عبد الله فسكت ، وأما عبيد الله فقال : يا أمير المؤمنين لو هلك المال همناء ، فقال : أدياه ، فسكت عبد الله وراجعه عبيد الله ، فقال رجل من جلسا عمر : يا أمير

١ سورة المزمل آية ٢٠ . ٢ - أي ورجما .

المؤمنين لو جعلته قراضاً^١ ، فرضي عمر وأخذ رأس المال ونصف ربحه ، وأخذ عبد الله وعبيد الله نصف ربح المال .

حكمتها :

وقد شرعها الإسلام وأباحها تيسيراً على الناس .
فقد يكون بعض منهم مالكا للمال ، ولكنه غير قادر على استثماره .
وقد يكون هناك من لا يملك المال ، لكنه يملك القدرة على استثماره .
فأجاز الشارع هذه المعاملة ليتنفع كل واحد منها ، فرب المال يتنفع بخبرة المضارب ،
والمضارب يتنفع بالمال . ويتحقق بهذا تعاون المال والعمل .
والله ما شرع العقود إلا لتحقيق المصالح ودفع الجوائح .

ركنها :

وركنها الإيجاب والقبول الصادران من لها أهلية التعاقد .
ولا يشترط لفظ معين ، بل يتم العقد بكل ما يؤدي الى معنى المضاربة ، لأن المعبرة
في العقود للقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني .

شروطها :

ويشروط في المضاربة الشروط الآتية :

١ - أن يكون رأس المال نقداً ، فإن كان تبرا أو حلياً أو عروضاً فلأنها لا تصح .
قال ابن المنذر : « أجمع كل من نحفظ عنه أنه لا يجوز أن يعمل الرجل ديناً له على
رجل مضاربة » انتهى .

٢ - أن يكون معلوماً ، كي يتميز رأس المال الذي يشتر فيه من الربح الذي يوزع
بينهما حسب الاتفاق .

٣ - أن يكون الربح بين العامل وصاحب رأس المال معلوماً بالنسبة ، كالنصف
والثلث والربح ، لأن النبي ﷺ عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها .
وقال ابن المنذر : « أجمع كل من نحفظ عنه على إبطال القراض إذا جعل أحدهما أو
كلاهما لنفسه دهرام معلومة » انتهى .

١ - أي لو علت بحكم المضاربة ، وهو ان يعمل لها النصف وليت المال النصف .

وعدة ذلك أنه لو اشترط قدر معين لأحدهما فقد لا يكون الربح إلا هذا القدر ،
فيأخذ من اشترط له ولا يأخذ الآخر شيئاً . وهذا يخالف المقصود من عقد المضاربة الذي
يراد به نفع كل من المتعاقدين .

٤ - أن تكون المضاربة مطلقة ، فلا يقيد رب المال العامل بالالتجار في بلد معين أو
في سلعة معينة ، أو يتجر في وقت دون وقت ، أو لا يتعامل إلا مع شخص بعينه ، ونحو
ذلك من الشروط ، لأن اشتراط التقييد كثيراً ما يفوت المقصود من العقد ، وهو الربح .
فلا بد من عدم اشتراطه ، وإلا فسدت المضاربة .
وهذا مذهب مالك والشافعي .

وأما أبو حنيفة وأحمد فلم يشترطا هذا الشرط وقالوا : « إن المضاربة كما تصح مطلقة
فإنها تجوز كذلك مقيدة »^١ . وفي حالة التقييد لا يجوز للعامل أن يتجاوز الشروط التي
شرطها ، فإن تعداها ضمن .

روي عن حكيم بن حزام : أنه كان يشترط على الرجل إذا أعطاه مالاً مقارضة
بضرب له به : « أن لا يحمل مالي في كبد رطبة ، ولا يحمله في بحر ، ولا ينزل به بطن
مسيل ، فإن فعلت شيئاً من ذلك فقد ضمنتم مالي » .

وليس من شروط المضاربة بيان مدتها ، فإنها عقد جائز يمكن فسخه في أي وقت .
وليس من شروطها أن تكون بين مسلم ومسلم ، بل يصح أن تكون بين مسلم وذمي .
العامل أمين :

ومتى تم عقد المضاربة وقبض العامل المال كانت يد العامل في المال يد أمانة ، فلا
يضمن إلا بالتعمدي . فإذا تلف المال بدون تعد منه فلا شيء عليه ، والقول قوله مع يمينه
إذا ادعى ضياع المال أو هلاكه ، لأن الأصل عدم الخيانة .

العامل يضارب بمال المضاربة :

وليس للعامل أن يضارب بمال المضاربة ويعتبر ذلك تعدياً منه . قال في بداية المجتهد:
« ولم يختلف هؤلاء المشاهير من فقهاء الأنصار أنه إن دفع العامل رأس مال القراض

١ - الإقصاص ص ٢٥٨ .

- إلى مقارض آخر قانه ضامن إن كان خسران ، وإن كان ربح فذلك على شرطه ، ثم يكون للذي عمل شرطه على الذي دفع إليه فيوفيه حظه مما بقي من المال »^١ .

نفقة العامل :

نفقة العامل في مال المضاربة من ماله ما دام مقيماً ، وكذلك إذا سافر للمضاربة . لأن النفقة قد تكون قدر الربح فيأخذه كله دون رب المال ولأن له نصيباً من الربح مشروطاً له فلا يستحق معه شيئاً آخر .

لكن إذا أذن رب المال للعامل بأن ينفق على نفسه من مال المضاربة أثناء سفره أو كان ذلك مما جرى به العرف فانه يجوز له حينئذ أن ينفق من مال المضاربة . ويرى الإمام مالك أن للعامل أن ينفق من مال المضاربة متى كان المال كثيراً يتسع للإنفاق منه .

فسخ المضاربة :

وتنفسخ المضاربة بما يأتي :

١ - أن تفقد شرطاً من شروط الصعة .

فإذا فقدت شرطاً من شروط الصعة وكان العامل قد قبض المال والتجر فيه فانه يكون له في هذه الحال أجرة مثله لأن تصرفه كان بإذن من رب المال وقام بعمل يستحق عليه الأجرة .

وما كان من ربح فهو للمالك وما كان من خسارة فهي عليه ، لأن العامل لا يكون إلا أجيراً ، والأجير لا يضمن إلا بالتعدي .

٢ - أن يتعدي العامل أو يقصر في حفظ المال أو يفعل شيئاً يتناقى مع مقصود العقد ، فان المضاربة في هذه الحال تبطل ويضمن المال إذا تلف لأنه هو المتسبب في التلف .

٣ - أن يموت العامل أو رب المال . فإذا مات أحدهما انفسخت المضاربة .

تصرف العامل بعد موت رب المال :

إذا مات رب المال انفسخت المضاربة بموته ، ومتى انفسخت المضاربة فإن العامل لا حق له في التصرف في المال ، فإذا تصرف بعد علمه بالموت وبغير إذن الورثة فهو غاصب ، وعليه ضمان .

١ - يرى أبو قلابة وطلح وأحمد وإسحاق : أن المضارب إذا خالف فهو ضامن والربح لرب المال ، وقال أصحاب الرأي : الربح للمضارب ويتصدق به ، والوضعية عليه وهو ضامن لرأس المال في الوجهين معاً

ثم اذا ربح المال فالربح بينهما ، قال ابن تيمية :

« وبه حكم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيما أخذ ابنه من بيت المال ،
فأنجزا فيه بغير استحقاق فجعله مضاربة » انتهى .

وإذا انفسخت المضاربة ورأس المال عروضا ، فلرب المال وللعامل أن يبيعه أو
يقتسماه لأن ذلك حق لها .

وإن رضي العامل بالبيع وأبى رب المال أجبر رب المال على البيع لأن للعامل حقا في
البيع ولا يحصل عليه إلا بالبيع .

وهذا مذهب الشافعية والحنابلة .

اشتراط حضور رب المال عند القسمة :

قال ابن رشد :

« أجمع علماء الأمصار على أنه لا يجوز للعامل أن يأخذ نصيبه من الربح إلا بحضور
رب المال ، وأن حضور رب المال شرط في قسمة المال وأخذ العامل حصته ، وأنه ليس
يكفي في ذلك أن يقسمه في حضور بينة أو غيرها » انتهى .

الحَوَالَة

تعريفها :

الحوالة ١ مأخوذة من التحويل بمعنى الانتقال ، والمقصود بها هنا نقل الدين من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه .

وهي تقتضي وجود محيل ومحتال ومحتال عليه .

فالمحيل هو المدين ، والمحال هو الدائن ، والمحال عليه هو الذي يقوم بقضاء الدين . والحوالة تصرف من التصرفات التي لا تحتاج إلى إيجاب وقبول ، وتصح بكل ما يدل عليها كأحلتك وأتبعتك بدينك على فلان ونحو ذلك .

مشروعيتها :

وقد شرعها الإسلام وأجازها للحاجة إليها .

روى الإمام البخاري ومسلم عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « مطل النبي ظم ، وإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع » ٢ .

ففي هذا الحديث أمر الرسول ﷺ الدائن إذا أحاله المدين على غني مليء فإدراكه أن يقبل الإحالة ، وأن يتبع الذي أحيل عليه بالمطالبة حتى يستوفي حقه .

هل الأمر للوجوب أو الندب ؟

ذهب الكثير من الحنابلة وابن جرير وأبو ثور والظاهرية :

إلى أنه يجب على الدائن قبول الإحالة على المليء عملاً بهذا الأمر .

وقال الجمهور : إن الأمر للاستحباب .

شروط صحتها :

ويشترط لصحة الحوالة الشروط الآتية :

١ - رضا المحيل والمحال دون المحال عليه استدلالاً بالحديث المتقدم ، فقد ذكرهما الرسول ﷺ . ولأن المحيل له أن يقضي الدين الذي عليه من أي جهة أراد . ولأن المحتال حقه في ذمة المحيل فلا ينتقل إلا برضاه .

٢ - الحوالة بفتح الحاء وقد تكسر .

٣ - المطل : في الأصل المد ، والمراد به هنا تأخير ما استحق أدائه بغير عذر . والغني : مناء الغادر على الأداة ولو كان فقيراً . والمليء : الغني المتعذر .

وقيل : لا يشترط رضاه لأن المحتال يجب عليه قبولها لقوله ﷺ : إذا أحيل أحدكم على مليء فليتبع . ولأن له أن يستوفي حقه سواء أكان من المحيل نفسه أو من قام مقامه .
وأما عدم اشتراط رضا المحال عليه فلأن الرسول لم يذكره في الحديث ولأن الدائن أقام المحتال مقام نفسه في استيفاء حقه فلا يحتاج الى رضا من عليه الحق . وعند الحنفية والأصطخري من الشافعية اشتراط رضاه أيضاً .

٢ - تمائل الحقيق في الجنس والقدر والحلول والتأجيل والجودة والرداءة ، فلا تصح الحوالة إذا كان الدين ذهباً وأحاله ليأخذ بدله فضة .^٩

وكذلك إذا كان الدين حالاً وأحاله ليقبضه مؤجلاً أو العكس .
وكذلك لا تصح الحوالة إذا اختلف الحقان من حيث الجودة والرداءة أو كان أحدهما أكثر من الآخر .

٣ - استقرار الدين ، فلو أحاله على موظف لم يستوف أجره بعد فان الحوالة لا تصح .
٤ - أن يكون كل من الحقيق معلوماً .

هل تبرأ ذمة المحيل بالحوالة ؟

إذا صحت الحوالة برئت ذمة المحيل ، فإذا أفلس المحال عليه أو جحد الحوالة أو مات لم يرجع المحال على المحيل بشيء .
وهذا هو ما ذهب إليه جماهير العلماء .

إلا أن المالكية قالوا : إلا أن يكون المحيل غرّ المحال فأحاله على عديم ، قال مالك في الموطأ :

« الأمر عندنا في الرجل يحيل الرجل على الرجل بدين له عليه ، إن أفلس الذي أحيل عليه أو مات ولم يدع وفاء فليس للمحتال على الذي أحاله شيء وأنه لا يرجع على صاحبه الأول » .

قال : « وهذا الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا » .

وقال أبو حنيفة وشريح وعثمان البتي وغيرهم :

يرجع صاحب الدين إذا مات المحال عليه مفلساً أو جحد الحوالة .

الشُّفْعَة

تعريفها :

الشفعة مأخوذة من الشفع وهو الضم ، وقد كانت معروفة عند العرب .
فكان الرجل في الجاهلية إذا أراد بيع منزل أو حائط آفاه الجار والشريك والصاحب
يشفع إليه فيما باع فيشفعه ويحمله أولى به ممن بعد منه ، فسميت شفعة ، وسمي طالبها
شفيعاً .
والقصد بها في الشرع : تلك المشفوع فيه جبراً عن المشتري بما قام عليه من الثمن
والنفقات .

مضروعتها :

والشفعة ثابتة بالسنة ، واتفق المسلمون على أنها مشروعة :
« روى البخاري عن جابر بن عبد الله أن الرسول ﷺ قضى في الشفعة فيما لم يقسم ،
فاذا وقعت الحدود وصُرِّقت الطرق فلا شفعة » .

حكمتها :

وقد شرع الإسلام الشفعة لمنع الضرر ويدفع الخصومة ، لأن حق تملك الشفيع
للمبيع الذي اشتراه أجنبي يدفع عنه ما قد يحدث له من ضرر ينزل به من هذا الأجنبي
الطارئ .
واختار الشافعي أن الضرر هو ضرر مؤنة القسمة واستحداث المرافق وغيرها .
وقيل : ضرر سوء المشاركة .

الشفعة للذمي :

وكما تثبت الشفعة للمسلم فانها للذمي عند جمهور الفقهاء ، وقال أحمد والحسن والشمسي :
لا تثبت للذمي لما رواه الدارقطني عن أنس أن النبي ﷺ قال : « لا شفعة لنصراني » .

استئذان الشريك في البيع :

ويجب على الشريك أن يستأذن شريكه قبل البيع ، فإن باع ولم يؤذنه فهو أحق به ،
وإن أذن في البيع وقال : لا غرض لي فيه ، لم يكن له الطلب بعد البيع . هذا مقتضى
حكم رسول الله ﷺ ولا معارض له بوجه .

١ - وروى مسلم عن جابر قال :

« قفى رسول الله ﷺ بالشقة في كل شركة لم تقسم : ربة^١ أو سائط^٢ . لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه ، فإن شاء أخذ وإن شاء ترك ، فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به » .

٢ - وعن جابر قال : قال رسول الله ﷺ :

« من كان له شرك في نخل أو ربة فليس له أن يبيع حتى يؤذن شريكه ، فإن رضي أخذ وإن كره ترك » . رواه يحيى بن آدم عن زهير عن أبي الزبير وإسناده على شرط مسلم .

قال ابن حزم : « لا يحل لمن له ذلك أن يبيعه حتى يعرضه على شريكه أو شركائه فيه ، فإن أراد من شركه فيه الأخذ له بما أعطى فيه غيره فالشريك أحق به ، وإن لم يرد فقد سقط حقه ولا قيام له بعد ذلك إذا باعه من باعه ، فإن لم يعرض عليه كما ذكرنا حتى باعه من غير من يشركه فيه فمن يشركه غير بين أن يضي ذلك البيع وبين أن يبطله ويأخذ ذلك الجزء لنفسه بما بيع به » .

وقال ابن القيم : « وهذا مقتضى حكم رسول الله ﷺ ولا معارض له بوجه وهو الصواب لقطوع به » .

وذهب بعض العلماء ومنهم الشافعية ، إلى أن الأمر محمول على الاستحباب .

قال النووي : هو محمول عند أصحابنا على التدب إلى إعلامه وكراهة بيعه قبل إعلامه وليس بجرام .

الاحتياط لإسقاط الشقة :

ولا يجوز الاحتياط لإسقاط الشقة ، لأن في ذلك إبطال حق المسلم ، لما روي عن أبي هريرة مرفوعاً : « لا تركبوا ما ارتكب اليهود فتستحلوا محارم الله بأدنى الحيل » . وهذا مذهب مالك وأحمد ، ويرى أبو حنيفة والشافعي أنه يجوز الاحتياط . والاحتياط لإسقاط الشقة مثل أن يقر له ببعض الملك فيصبح بهذا الإقرار شريكاً له ، ثم يبيعه الباقي أو يهبه له .

شروط الشقة

يشترط للأخذ بالشقة الشروط الآتية :

١ - الربة : المنزل .

٢ - الحائط : البستان .

أولاً :

أن يكون المشفوع فيه عقاراً كالأرض والدور وما يتصل بها اتصال قرار كالغراس والبناء والأبواب والرفوف وكل ما يدخل في البيع عند الإطلاق لما تقدم عن جابر رضي الله عنه قال : قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شركة لم تقسم : ربعة أو حائط . وهذا مذهب الجمهور من الفقهاء وخالف في ذلك أهل مكة والظاهرية . ورواية عن أحد ، وقالوا : إن الشفعة في كل شيء لأن الضرر الذي قد يحدث للشريك في العقار قد يحدث أيضاً للشريك في المنقول ، ولما قاله جابر قال : « قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شيء » . قال ابن القيم : ورواة هذا الحديث ثقات . ولحديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال : « الشفعة في كل شيء » ورجاله ثقات ، إلا أنه أعل بالإرسال ، وأخرج الطحاوي له شاهداً من حديث جابر بإسناد لا بأس به ، وقد انتصر لهذا ابن حزم فقال : « الشفعة واجبة في كل جزء يبيع مشاعاً غير مقسوم بين اثنين فصاعداً من أي شيء كان مما ينقسم أو لا : من أرض أو شجرة واحدة فأكثر أو عبد أو أمة أم من سيف أو من طعام أو من حيوان أو من أي شيء يبيع » .

ثانياً :

أن يكون الشفيع شريكاً في المشفوع فيه ، وأن تكون الشركة متقدمة على البيع ، وأن لا يتميز نصيب كل واحد من الشريكين ، بل تكون الشركة على الشيوع . فمن جابر رضي الله عنه قال : « قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود وصُرِّقت الطرق فلا شفعة » رواه الحمزة . أي أن الشفعة ثابتة في كل مشترك مشاع قابل للقسم ، فإذا قسم وظهرت الحدود ورسمت الطرق بينها فلا شفعة . وإذا كانت الشفعة تثبت للشريك فلأنها تثبت فيما يقبل القسمة ويحبر الشريك فيها على القسمة بشرط أن ينتفع بالمقسوم على الوجه الذي كان ينتفع به قبل القسمة ، ولهذا لا تثبت الشفعة في الشيء الذي لو قسم لبطلت منفعته ، قال في المنهاج : « وكل ما لو قسم لبطلت منفعته المقصودة كحمام ورحى لا شفعة فيه على الأصح » . وروى مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، وسعيد بن المسيب : أن رسول الله ﷺ قضى بالشفعة فيما لم يقسم بين الشركاء ، فإذا وقعت الحدود بينهم فلا نفعة .

وهذا مذهب علي وعثمان وعمر وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز وربيعة ومالك والشافعي والأوزاعي وأحمد وإسحاق وعبيد الله بن الحسن والإمامية .
قال في شرح السنة :

« اتفق أهل العلم على ثبوت الشفعة للشريك في الربع المنقسم إذا باع أحد الشركاء نصيبه قبل القسمة ، فللباقين أخذه بالشفعة بمثل الثمن الذي وقع عليه البيع . وإن باع بشيء متقوم من ثوب فبأخذ بقيمته » انتهى .
وأما الجار فإنه لا حق له في الشفعة عندهم .

وخالف في ذلك الأحناف فقالوا : إن الشفعة مرتبة فهي تثبت للشريك الذي لم يقاسم أولاً ثم يليه الشريك المقاسم إذا بقيت في الطرق أو في الصحن شركة ثم الجار الملاصق .

ومن العلماء من توسط فأنشئها عند الاشتراك في حق من حقوق الملك كالطريق والماء ونحوه ، ونفاها عند تميز كل ملك بطريق حيث لا يكون بين الملاك اشتراك ، واستدل لهذا بما رواه أصحاب السنن بإسناد صحيح عن جابر عن النبي ﷺ قال : « الجار أحق بشفعة جاره ينتظر بها وإن كان غائباً إذا كان طريقها واحداً » .

قال ابن القيم : « وعلى هذا القول تدل أحاديث جابر منطوقها ومفهومها ويزول عنها القضاء والاختلاف » .

قال : « والأقوال الثلاثة في مذهب أحمد وأعد لها وأحسنها هذا القول الثالث » انتهى .

ثالثاً :

أن يخرج المشفوع فيه من ملك صاحبه بموضع مالي بأن يكون مبيعاً^١ أو يكون في معنى المبيع كصلح عن إقرار بما ، أو عن جنابة توجبها أو هبة ببضع بموضع معلوم لأنه بيع في الحقيقة .

فلا شفعة فيما انتقل عنه ملكه بغير بيع كوهوب بغير عوض وموصى به وموروث .
وفي بداية المجتهد :

« واختلف في الشفعة في المساقاة وهي تبديل أرض بأرض فمن مالك في ذلك ثلاث روايات : الجواز والمنع والثالث أن تكون المناقاة بين الإشتراك أو الأجانب فلم يرها في الإشتراك ورآها في الأجانب .

١ - الأحناف يرون أن الشفعة لا تكون إلا في المبيع فقط أخذاً بظاهر الأحاديث .

رابعاً :

أن يطلب الشفيع على الفور أي أن الشفيع إذا علم بالبيع فإنه يجب عليه أن يطلب الشفعة حين يعلم متى كان ذلك ممكناً ، فإن علم ثم أخر الطلب من غير عذر سقط حقه فيها .

والسبب في ذلك أنه لو لم يطلبها الشفيع على الفور وبقي حقه في الطلب متراخياً لكان في ذلك ضرر بالمشتري ، لأن ملكه لا يستقر في المبيع ولا يتمكن من التصرف فيه بالمهارة خوفاً من ضياع جهده وأخذه بالشفعة .

وإلى هذا ذهب أبو حنيفة ، وهو الراجح من مذهب الشافعي وإحدى الروايات عن أحمد ، وهذا ما لم يكن الشفيع غائباً أو لم يعلم بالمبيع أو كان يحل الحكم .
فإن كان غائباً أو لم يعلم بالمبيع أو كان يحل أن تأخير الطلب يسقط الشفعة فإنها لا تسقط .

ويرى ابن حزم وغيره أن الشفعة تثبت حقاً له بإيجاب الله فلا تسقط بترك الطلب ولو ثمانين سنة أو أكثر ، إلا إذا أسقطه بنفسه . ويرى أن القول بأن الشفعة لمن واثبها لفظ فاسد لا يحل أن يضاف مثله إلى رسول الله ﷺ .

وقال مالك : لا تجب على الفور بل وقت وجوبها متسع .

قال ابن رشد : واختلف قوله في هذا الوقت هل هو محدود أم لا ؟

فمرة قال : هو غير محدود ، وإنها لا تنقطع أبداً إلا أن يحدث المتاع بناء أو تغيراً كثيراً بمعرفته وهو حاضر عالم ساكت .

ومرة حدد هذا الوقت فروى عنه السنة وهو الأشهر وقيل أكثر من سنة .

وقد قيل عنه : إن الخمسة أعوام لا تنقطع فيها الشفعة .

خامساً :

أن يدفع الشفيع للمشتري قدر الثمن الذي وقع عليه العقد فيأخذ الشفيع الشفعة بثل الثمن إن كان مثلياً أو بقيمته إن كان متقوماً .

ففي حديث جابر مرفوعاً : « هو أحق به بالثمن » ورواه الجوزجاني .

١ - أصح الروايتين عن أبي حنيفة : أن الطلب لا يجب أن يكون فور العلم بالبيع لأن الشفيع قد يحتاج إلى التدري في الأمر فيجب أن يتمكن من ذلك . وهذا يكون بحمل الخيار له طول مجلسه بالبيع . فلا تبطل شفيعته إلا إذا قام من المجلس أو تنازل عن الطلب بأمر آخر .

فإن عجز عن دفع الثمن كله سقطت الشفعة .

ويرى مالك والحنابلة أن الثمن إذا كان مؤجلاً كله أو بعضه فإن الشفيع تأجيله أو دفعه منجماً (مقسلاً) حسب المتصوص عليه في العقد بشرط أن يكون موسراً أو يبيع بضامن له موسر وإلا وجب أن يدفع الثمن حالاً رعاية للمشتري .

والشافعي والأحناف يرون أن الشفيع غير ، فإن عجل تعجلت الشفعة وإلا تتأخر إلى وقت الأجل .

سادساً :

أن يأخذ الشفيع جميع الصفقة ، فإن طلب الشفيع أخذ البعض سقط حقه في الكل . وإذا كانت الشفعة بين أكثر من شفيع فتركها بعضهم فليس للباقي إلا أخذ الجميع حتى لا تفرق الصفقة على المشتري .

الشفعة بين الشفعاء :

إذا كانت الشفعة بين أكثر من شفيع وهم أصحاب سهام متفاوتة فإن كل واحد منهم يأخذ من البيع بقدر سهمه عند مالك ، والأصح من قولي الشافعي وأحمد ، لأنها حق يستفاد بسبب الملك فكانت على قدر الأملاك .

وقال الأحناف وابن حزم : إنها على عدد الرسوم لاستوائهم جميعاً في سبب استحقاقها .

ورثة الشفعة :

يرى مالك والشافعي ' أن الشفعة تورث ولا تبطل بالموت ، فإذا أوجبت له الشفعة فمات ولم يعلم بها ، أو علم بها ومات قبل التمكن من الأخذ انتقل الحق إلى الوراث قياساً على الأموال .

وقال أحمد : لا تورث إلا أن يكون الميت طالب بها .

وقالت الأحناف : إن هذا الحق لا يرث كما أنه لا يبيع وإن كان الميت طالب بالشفعة إلا أن يكون الحاكم حكم له بها ثم مات .

تصرف المشتري :

تصرف المشتري في المبيع قبل أخذ الشفيع بالشفعة صحيح لأنه تصرف في ملكه فإن باعه فللشفيع أخذه بأحد البيعين .

وإن وهبه أو وقفه أو تصدق به أو جعله صداقاً ونحوه فلا شفعة ، لأن فيه إضراراً بالماخوذ منه لأن ملكه يزول عنه بنسب عوض والضرر لا يزال بالضرر ، أما تصرف المشتري بعد أخذ الشفيع بالشفعة فهو باطل لانتقال الملك للشفيع بالطلب .

المشتري يبنى قبل الاستحقاق بالشفعة :

إذا بنى المشتري أو غرس في الجزء المشفوع فيه قبل قيام الشفعة ثم استحق عليه بالشفعة .

فقال الشافعي وأبو حنيفة : للشفيع أن يعطيه قيمة البناء منقوضاً ، وكذلك قيمة الغرس مقاوفاً أو يكلفه بنقضه .

وقال مالك : لا شفعة إلا أن يعطى المشتري قيمة ما بنى وما غرس .

المصالحة عن إسقاط الشفعة :

إذا صالح عن حقه في الشفعة أو باعه من المشتري كان عمله باطلاً ومسقطاً لحقه في الشفعة ، وعليه رد ما أخذه عوضاً عنه من المشتري .

وهذا عند الشافعي .

وعند الأئمة الثلاثة يجوز له ذلك ، وله أن يملك ما بذله له المشتري .

الوكالة

تعريفها :

الوكالة : ' معناها التفويض ، تقول : وكلت أمري الى الله أي فوضته إليه ، وتطلق على الحفظ ، ومنه قول الله سبحانه : « حسبنا الله ونعم الوكيل » ٢ . والمراد بها هنا استنابة الإنسان غيره فيما يقبل النيابة .

مشروعيتها :

وقد شرعها الإسلام للحاجة إليها ، فليس كل إنسان قادراً على مباشرة أموره بنفسه فيحتاج إلى وكيل غيره ليقوم بها بالنيابة عنه . جاء في القرآن الكريم قول الله سبحانه في قصة أهل الكهف : « وكذلك بعثناهم ليتساءلوا بينهم قال قائل منهم : كم لبثتم ؟ قالوا : لبثنا يوماً أو بعض يوم ، قالوا : ربكم أعلم بما لبثتم ، فابعدوا أحداكم يورثكم هذه إلى المدينة فلينبظر أيها أركى طعاماً فليأتكم برزق منه وليتلطف ولا يشمرن بكم أحداً » . وذكر الله عن يوسف أنه قال للملك : « اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم » . وجاءت الأحاديث الكثيرة تفيد جواز الوكالة ، منها أنه ﷺ وكل أبا رافع ورجلاً من الأنصار فزوجه ميمونة رضي الله عنها . وثبت عنه ﷺ التوكيل في قضاء الدين والتوكيل في إثبات الحدود واستيفائها ، والتوكيل في القيام على بدنه وتقسيم جلالها وجاودها ، وغير ذلك .

وأجمع المسلمون على جوازها بل على استحبابها لأنها نوع من التعاون على البر والتقوى الذي دعا إليه القرآن الكريم وحبيت فيه السنة ، يقول الله سبحانه : « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان » ، ويقول الرسول ﷺ : « والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه » .

وقد حكى صاحب البحر الإجماع على كونها مشروعة . وفي كونها نيابة أو ولاية وجهان . فقيل : نيابة لتحريم المخالفة ، وقيل : ولاية لجواز المخالفة إلى الأصل كالبيع بمجمل وقد أمر بمؤجل .

أركانها :

الوكالة عقد من العقود فلا تصح إلا باستيفاء أركانها من الإيجاب والقبول ، ولا يشترط فيها لفظ معين بل تصح بكل ما يدل عليها من القول أو الفعل .

٢ - أي الحافظ .

١ - بفتح الراء وكسرها .

ولكل واحد من المتماقدين أن يرجع في الوكالة ويفسخ العقد في أي حال لأنها من العقود الجائزة أي غير اللازمة .

النتيجـة والتعليق :

وعقد الوكالة يصح منجزاً ومعلقاً ومضافاً إلى المستقبل كما يصح مؤقتاً بوقت ، أو بعمل معين ، فالمنجز مثل : وكلتك في شراء كذا . والتعلق مثل : إن تم كذا فأنت وكيلي ، والإضافة إلى المستقبل مثل : إن جاء شهر رمضان فقد وكلتك عني ، والتوقيت مثل : وكلتك مدة سنة أو لتعمل كذا . وهذا مذهب الحنفية والحنابلة ، ورأى الشافعية أنه لا يجوز تعليقها بالشرط .

والوكالة قد تكن تبرعاً من الوكيل وقد تكون بأجر لأنه تصرف لغيره لا يلزمه فجاز أخذ العوض عليه . وحينئذ للموكل أن يشترط عليه أن لا يخرج نفسه منها إلا بعد أجل محدود وإلا كان عليه التعويض^١ . وإن نص في العقد على أجره للوكيل اعتبر أجيراً وسرت عليه أحكام الأجير .

شروطها :

والوكالة لا تصح إلا إذا استكملت شروطها وهذه الشروط منها شروط خاصة بالموكل ومنها شروط خاصة بالوكيل ، ومنها شروط خاصة بالموكل فيه أي محل الوكالة .

شروط الموكل :

ويشترط في الموكل أن يكون مالكا للتصرف فيما يُرَكَّل فيه ، فإن لم يكن مالكا للتصرف فلا يصح توكيله كالجنون والصبي غير المميز فإنه لا يصح أن يركل واحد منها غيره لأن كلا منهما فاقد الأهلية فلا يملك التصرف ابتداء . أما الصبي المميز فإنه يصح توكيله في التصرفات النافعة له نفعاً محضاً مثل التوكيل بقبول الهبة والصدقة والوصية .

فإن كانت التصرفات ضارة به ضرراً محضاً مثل الطلاق والهبة والصدقة فإن توكيله لا يصح .

١ - قالت الحنابلة : إن قال بع هذا بمشرة فما زاد فهو لك صح البيع وله الزيادة ، وهو قول إسحاق وغيره ، وكان ابن عباس لا يرى بذلك بأساً لأنه مثل المضاربة .

شروط الوكيل :

ويشترط في الوكيل أن يكون عاقلاً فلو كان مجنوناً أو ممتوهاً أو صبيّاً غير مميز فإنه لا يصح توكيله . أما الصبي المميز فإنه يجوز توكيله عند الأحناف لأنه مثل البالغ في الإحاطة بأمور الدنيا ، ولأن عمرو بن السيدة أم سلمة زوج أمه من رسول الله ﷺ ، وكان صبيّاً لم يبلغ الحلم بعد .

شروط الموكل فيه :

ويشترط في الموكل فيه أن يكون معلوماً للوكيل أو مجهولاً جهالة غير فاحشة ، إلا إذا أطلق الموكل كان يقول له : اشتر لي ما شئت ، كما يشترط فيه أن يكون قابلاً للنيابة .

ويجزي ذلك في كل العقود التي يجوز للإنسان أن يعقدها لنفسه كالبيع والشراء والإجارة وإثبات الدين والعين والخصومة والتقاضي والصلح وطلب الشفعة والهبة والصدقة والرهن والارتهان والإعارة والاستعارة والزواج والطلاق وإدارة الأموال ، سواء أكان الموكل حاضراً أم غائباً وسواء أكان رجلاً أم امرأة .

روى البغاري عن أبي هريرة قال : كان لرجل على النبي ﷺ سن من الإبل فجاءه يتقاضاه فقال : أعطوه ، فطلبوا له سنه فلم يجدوا إلا سنّاً فوقها . فقال : أعطوه فقال : أوفيتني أوفى الله لك . قال النبي ﷺ : « إن خيركم أحسنكم قضاء » .

قال القرطبي : فدل هذا الحديث مع صحته على جواز توكيل الحاضر الصحيح البدن ، فإن النبي ﷺ أمر أصحابه أن يعطوا عنه السن التي كانت عليه . وذلك توكيل منه لهم على ذلك ، ولم يكن النبي ﷺ مريضاً ولا مسافراً ، وهذا يرد قول أبي حنيفة وسحنون في قولهما : « إنه لا يجوز توكيل الحاضر الصحيح البدن إلا برضاء الخصم » ، وهذا الحديث خلاف قولهما .

ضابط ما تجوز فيه الوكالة :

وقد وضع الفقهاء ضابطاً لما تجوز فيه الوكالة فقالوا : كل عقد جاز أن يعقده الإنسان لنفسه جاز أن يركل به غيره ، أما ما لا تجوز فيه الوكالة فكل عمل لا تدخله النيابة مثل الصلاة والخلف والطهارة فإنه لا يجوز في هذه الحالات أن يركل الإنسان غيره فيها لأن الغرض منها الابتلاء والاختبار وهو لا يحصل بفعل الغير .

الوكيل أمين :

ومتى تمت الوكالة كان الوكيل أميناً فيما وكل فيه فلا يضمن إلا بالتعدي أو التفريط ويقبل قوله في التلف كغيره من الأمانة^١ .

التوكيل بالخصومة :

ويصح التوكيل بالخصومة في إثبات الدين والأعيان وسائر حقوق العباد سواء أكان الموكل مدعياً أم مدعى عليه وسواء أكان رجلاً أم امرأة وسواء رضي الخصم أم لم يرض ، لأن الخاصمة حتى خالص للموكل ، فله أن يتولاه بنفسه وله أن يوكل عنه غيره فيه ، وهل يملك الوكيل بالخصومة الإقرار على موكله ؟ وهل له الحق في قبض المال الذي يحكم به له ؟ والجواب عن ذلك نذكره فيما يلي :

إقرار الوكيل على موكله :

إقرار الوكيل على موكله في الحدود والقصاص لا يقبل مطلقاً سواء أكان بمجلس القضاء أم بغيره .

وأما إقراره في غير الحدود والقصاص فإن الأئمة اتفقوا على أنه لا يقبل في غير مجلس القضاء ، واختلفوا فيما إذا أقر عليه بمجلس القضاء فقال الأئمة الثلاثة : لا يصح لأنه إقرار فيما لا يملكه ، وقال أبو حنيفة : « يصح إلا إن شرط عليه ألا يقر عليه » .

الوكيل بالخصومة ليس وكيلًا بالقبض :

والوكيل بالخصومة ليس وكيلًا بالقبض ، لأنه قد يكون كفئاً للتقاضي والخاصمة ولا يكون أميناً في قبض الحقوق ، وهذا ما ذهب إليه الأئمة الثلاثة خلافاً للأحناف الذين يرون أن له قبض المال الذي يحكم به لموكله ، لأن هذا من تمام الخصومة ولا تنتهي إلا به ، فيعتبر موكله فيه .

التوكيل باستيفاء القصاص :

وبما اختلف العلماء فيه التوكيل باستيفاء القصاص ، فقال أبو حنيفة : لا يجوز إلا إذا كان الموكل حاضراً ، فإذا كان غائباً فإنه لا يجوز لأنه صاحب الحق ، وقد يغفوا لو كان

١ - ومن صور التفريط أن يبيع السلمة ويطلبها قبل قبض الثمن أو أن يستعمل العين استعمالاً خاصاً أو أن يضعها في غير حوز .

حاضراً فلا يجوز استيفاء القصاص مع وجود هذه الشبهة ، وقال مالك : يجوز ولو لم يكن الموكل حاضراً . وهذا أصح قولي الشافعي ، وأظهر الروایتين عن أحمد .

الوكيل بالبيع :

ومن وكل غيره لبيع له شيئاً وأطلق الوكالة فلم يقبده بضمن معين ولا أن يبيعه معجلاً أو مؤجلاً فليس له أن يبيعه إلا بضمن المثل ولا أن يبيعه مؤجلاً ، فلو باعه بما لا يتغابن الناس بمثله أو باعه مؤجلاً لم يحز هذا البيع إلا برضا الموكل ، لأن هذا يتنافى مع مصلحته فيرجع فيه إليه ، وليس معنى الإطلاق أن يفعل الوكيل ما يشاء بل معناه الانصراف إلى البيع المتعارف لدى التجار وبما هو أنفع للموكل ، قال أبو حنيفة : يجوز أن يبيع كيف شاء تقدراً أو نسيئة ، ويدون عن المثل وبما لا يتغابن الناس بمثله وينقد البلد وبغير تقدم ، لأن هذا هو معنى الإطلاق . وقد يرغب الإنسان في التخلص من بعض ما يملك يبيعه ولو بغبن فاحش .

هذا إذا كانت الوكالة مطلقة ، فإذا كانت مقيدة فإنه يجب على الوكيل أن يتقيد بما قبده به الموكل ولا يجوز مخالفته إلا إذا خالفه إلى ما هو خير للموكل ، فإذا قبده بضمن معين فباعه بأزيد أو قال بعه مؤجلاً فباعه حالاً صح هذا البيع .

فإذا لم تكن المخالفة إلى ما هو خير للموكل كان تصرفه باطلاً عند الشافعي ، ويرى الأحناف أن هذا التصرف يتوقف على رضا الموكل فإن أجازاه صح وإلا فلا^١ .

شراء الوكيل من نفسه لنفسه :

وإذا وكل في بيع شيء هل يجوز له أن يشتريه لنفسه ؟ قال مالك : للوكيل أن يشتري من نفسه لنفسه بزيادة في الثمن . وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد في أظهر روايتيه لا يصح شراء الوكيل من نفسه لنفسه ، لأن الإنسان حريص بطبعه على أن يشتري لنفسه رخيصاً ، وغرض الموكل الاجتهاد في الزيادة ، وبين الغرضين مضادة .

الوكيل بالشراء :

الوكيل بالشراء إن كان مقيداً بشروط اشترطها الموكل وجب مراعاة تلك الشروط

١ - وعند الحنابلة أن الوكيل إذا اشترى بأكثر من عن المثل أو الثمن الذي قدره له الموكل بما لا يتغابن الناس فيه عادة صح الشراء للموكل وضمن الوكيل الزيادة ، والبيع كالشراء في صحته ، وضمان الوكيل للنقص في الثمن ، أما ما يتغابن فيه الناس عادة فمفروض لا يضمه .

سواء أكانت راجعة إلى ما يُشترى أو إلى الثمن فإن خالف فاشترى غير ما طلب منه شراؤه أو اشترى بثمن أزيد مما عينه الموكل كان الشراء له دون الموكل ، فإن خالف إلى ما هو أفضل جاز ، فعن عروة البارقي رضي الله عنه أن النبي ﷺ أعطاه ديناراً يشترى به ضحية أو شاة ، فاشترى شاتين فباع إحداهما بدينار فأشاه بدينار ، فدعا له بالبركة في بيعه ، فكان لو اشترى ثوباً لربح فيه ، رواه البخاري وأبو دلود والترمذي .

وفي هذا دليل على أنه يجوز للوكيل إذا قال له المالك: اشتر هذا الدينار شاة ووصفها أن يشتري به شاتين بالصفة المذكورة ، لأن مقصود الموكل قد حصل ، وزاد الوكيل خيراً ، ومثل هذا لو أمره أن يبيع شاة بدينار فباعها بدينارين أو أن يشتريها بدينار فاشترى بها بنصف درهم . وهو الصحيح عند الشافعية كما نقله النووي في زياده الروضة ...

وإن كانت الوكالة مطلقة فليس للوكيل أن يشتري بأكثر من ثمن المثل أو بغير فاحش ، وإذا خالف كان تصرفه غير نافذ على الموكل ووقع الشراء للوكيل نفسه .

انتهاء عقد الوكالة :

ينتهي عقد الوكالة بما يأتي :

١ - موت أحد المتعاقدين أو جنونه ، لأن من شروط الوكالة الحياة والعقل ، فإذا حدث الموت أو الجنون فقد فقدت ما يتوقف عليه صحتها .

٢ - إنهاء العمل المقصود من الوكالة ، لأن العمل المقصود إذا كان قد انتهى فانتفى عقد الوكالة في هذه الحال تصبح لا معنى لها ...

٣ - عزل الموكل للوكيل ولو لم يعلم . ويرى الأحناف : أنه يجب أن يعلم الوكيل بالعزل ، وقبل العلم تكون تصرفاته كتصرفاته قبل العزل في جميع الأحكام .

٤ - عزل الوكيل نفسه : ولا يشترط علم الموكل بعزل نفسه أو حضوره ، والأحناف يشترطون ذلك حتى لا يضار .

٥ - خروج الموكل فيه عن ملك الموكل .

١ - وهذا عند الشافعي والحنابلة . ويكون ما بيده بعد العزل أمانة .

العَارِيَّة

تعريفها :

العارية عمل من أعمال البر التي نذب إليها الإسلام ورغب فيها . يقول الله سبحانه :
« وتعاونوا على البرِّ والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والمعدوان » ٢ .
وقال أنس رضي الله عنه : كان فزع بالمدينة فاستمار النبي ﷺ فرساً من أبي طلحة
يقال له : المندوب ، فركبه فلما رجع قال :
« ما رأينا من شيء وإن وجدناه لبعراً » .
وقد عرفها الفقهاء بأنها إباحة المالك منافع ملكه لغيره بلا عوض .

يتمتعده :

وتتعد بكل ما يدل عليها من الأقوال والأفعال .

شروطها :

ويشترط لها الشروط الآتية :

- ١ - أن يكون المعير أهلاً للتبرع .
- ٢ - أن تكون العين منتفعاً بها مع بقائها .
- ٣ - أن يكون النفع مباحاً .

إعارة الاعارة وإجارتها :

ذهب أبو حنيفة ومالك إلى أن المستعير له إعارة العارية وإن لم يأذن المالك إذا كان
مما لا يختلف باختلاف المستعمل .

وعند الحنابلة أنه متى تمت العارية جاز للمستعير أن ينتفع بها بنفسه أو بمن يقوم
مقامه ، إلا أنه لا يجوزها ولا يعيرها إلا بإذن المالك .

فإن أعارها بدون إذنه قتلت عند الثاني ، فللمالك أن يضمّن أيها شاء ، ويستقر

١ - عارية أو عارية بالتخفيف والتشديد . ٢ - سورة المائدة آية ٢ .

الضمان على الثاني لأنه قبضها على أنه ضامن لها وتلفت في يده ، فاستقر الضمان عليه ، كالنصاب من الخصاص .

متى يرجع المعير :

والمعير أن يسترد العارية متى شاء ما لم يسبب ضرراً للمستعير .

فإن كان في استردادها ضرر بالمستعير أجل حتى يتقي ما يتعرض له من ضرر .

وجوب ردها :

ويجب على المستعير أن يرد العارية التي استعارها بعد استيفاء نفعتها لقول الله سبحانه :

« إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا »^١ .

وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال :

« أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَىٰ مَنْ أُثِمَّتْكَ وَلَا تُخَنِّ مِنْ خَانَكَ » .

أخرجه أبو داود والترمذي وصححه الحاكم وحسنه .

وروى أبو داود والترمذي وصححه عن أبي أمامة أن النبي ﷺ قال :

« العارية مؤداة »^٢ .

إعارة ما لا يحضر المعير وينفع المستعير :

نهى رسول الله ﷺ أن يمنح الإنسان جاره من غرز خشبة في جداره ما لم يكن في ضرر يصيب الجدار .

فمن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال :

« لَا يَمْنَحُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ » .

قال أبو هريرة : مالي أراكم عنها معرضين ، والله لأرمين بها بين أكتافكم . رواه مالك .

واختلف العلماء في معنى الحديث ، هل هو على التندب إلى تمكين الجار من وضع الخشب على جدار جاره أم على الإيجاب . وفيه قولان للشافعي وأصحاب مالك أصحابها في المنهين التندب ، وبه قال أبو حنيفة والكوفيون . والثاني الإيجاب ، وبه قال أحمد وأبو ثور وأصحاب الحديث وهو ظاهر الحديث ، ومن قال بالتندب قال ظاهر الحديث

٢ - أي تعاد لصاحبها .

١ - سورة النساء آية ٥٨ .

أنهم توقفوا عن العمل ، فلماذا قال : ما لي أراكم عنها معرضين . وهذا يدل على أنهم فهموا منه الندب لا الإيجاب ، ولو كان واجباً لما أطبقوا على الإعراض عنه ، والله أعلم .
ويدخل في هذا كل ما ينتفع به المستعير ولا ضرر فيه على المعير فإنه لا يحل منعه ، وإذا منعه صاحبه قضى الحاكم به .

لما رواه مالك عن عمر بن الخطاب أن الضحاك بن قيس ساق خليجاً له من العريض ، فأراد أن يمر في أرض محمد بن مسلمة ، فأبى محمد ، فقال له الضحاك : أنت تمنعني وهو لك منفعة ، تسقي منه أولاً وآخرأ ولا يضرك ؟ فأبى محمد ، فكلّم فيه الضحاك عمر بن الخطاب ، فدعا عمر محمد بن مسلمة ، فأمره أن يخلي سبيله ، قال محمد : لا ، فقال عمر : لا تمنع أخاك ما ينفعه ولا يضرك ، فقال محمد : لا ، فقال عمر : والله ليمرن به ولو على بطنك ، فأمره عمر أن يمر به ، ففعل الضحاك .

ولحديث عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه قال :
كان في حائط جدي ربيع لعبد الرحمن بن عوف فأراد إن يحوله الى ناحية من الحائط فنعمه صاحب الحائط . فكلّم عمر بن الخطاب ، ففضى لعبد الرحمن بن عوف بتعويضه . وهذا مذهب الشافعي وأحمد وأبي ثور ودادود وجاعة أهل الحديث .
ويرى أبو حنيفة ومالك : أنه لا يقضى بثل هذا ، لأن العارية لا يقضى بها .
والأحاديث المتقدمة ترجح الرأي الأول .

ضمان المستعير :

ومتى قبض المستعير العارية فتلفت ضمنها ، سواء فرط أم لم يفرط .
وإلى هذا ذهب ابن عباس وعائشة وأبو هريرة والشافعي واسحاق .
ففي حديث ممرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال :
« على اليد ما أخذت حتى تؤدي »^١ .
وذهب الأحناف والمالكية الى أن المستعير لا يضمن إلا بتفريط منه لقول الرسول ﷺ :

« ليس على المستعير غير المُنْغِل^٢ ضمان ، ولا المستودع غير الغل ضمان » .
أخرجه الدارقطني .

١ - أي اليد ضمان ما أخذت حتى ترده الى مالكة . ٢ - الغل : الخائن .

الودِعة

تعريفها :

الوديعة مأخوذة من ودع الشيء بمعنى تركه .
وسمي الشيء الذي يدعه الإنسان عند غيره ليحفظه له بالوديعة ، لأنه يتركه عند المودع .

حكمها :

والإبداع والاستبداع جائزان ، ويستحب قبولها لمن يعلم عن نفسه القدرة على حفظها ،
ويحب على المودع أن يحفظها في حرز مثلها .

والوديعة أمانة عند المودع يجب ردها عندما يطلبها صاحبها ، يقول الله سبحانه :
« فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ » .
وقد تقدم حديث : « أدِّ الأمانة إلى من ائتمنك ... الخ » .

ضمانها :

ولا يضمن المودع إلا بالتقصير أو الجناية منه على الوديعة للحديث المتقدم الذي رواه
الدارقطني في الباب المتقدم .

وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال :

« من أودع وديعة فلا ضمان عليه » رواه ابن ماجه .

وفي حديث رواه البيهقي : « لا ضمان على مؤتمن » .

وقضى أبو بكر رضي الله عنه في وديعة كانت في جراب فضاعت من خرق الجراب أن
لا ضمان فيها .

وقد استودع عروة بن الزبير أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام مالاً من
مال بني مصعب ، قال : فأصيب المال عند أبي بكر ، أو بعضه ، فأرسل إليه عروة :

أن لا ضمان عليك ، إنما أنت مؤتمن . فقال أبو بكر : قد علمت أن لا ضمان علي .
ولكن لم تكن لتحادث قريباً أن أمانتي قد خربت . ثم إنه باع مالاً له ففضاء .

قبول قول المودع مع يمينه :

وإذا ادعى المودع تلف الوديعة دون تعد منه فإنه يقبل قوله مع يمينه .

قال ابن المنذر :

أجمع كل من نحفظ عنه أن المودع إذا أحرزها ثم ذكر أنها ضاعت أن القول قوله .

إدعاء سرقة الوديعة :

وفي مختصر الفتاوى لابن تيمية :

« من ادعى أنه حفظ الوديعة مع ماله فسرقت دون ماله ، كان ضامناً لها » .

وقد ضمن عمر رضي الله عنه أنس بن مالك رضي الله عنه وديعة ادعى أنها ذهبت دون ماله .

من مات وعنده وديعة لغيره :

من مات وثبت أن عنده وديعة لغيره ولم توجد فهي دين عليه تقضى من تركته .

وإذا وجدت كتابة بخطه وفيها إقرار بوديعة ما فإنه يؤخذ بها ويعتمد عليها ، فإن الكتابة تعتبر كالإقرار سواء بسواء متى عرف خطه .

الفصل

تعريفه :

جاء في القرآن الكريم :

وَأَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدَتْ أَنْ أَعْيِبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا^١ .

والغصب هو أخذ شخص حق غيره والاستيلاء عليه عدواناً وقهراً عنه^٢ .

حكمه :

وهو حرام يأثم فاعله ، يقول الله سبحانه :

١ - سورة الكهف آية ٧٩ .

٢ - إن أخذ المال سراً من حرز مثله كان سرقة ، وإن أخذ مكابرة كان عاربة ، وإن أخذ استيلاء كان اختلاساً ، وإن أخذ مما كان له مؤثماً عليه كان خيانة .

« وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ »^١ .

١ - وفي خطبة الوداع التي رواها البخاري ومسلم ، قال الرسول ﷺ :
« إِنْ دِمَائِكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ وَأَعْرَاضُكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا » .

٢ - وروى البخاري ومسلم عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال :
« لَا يَزِيهِ الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرِبُ الشَّارِبُ حِينَ يَشْرِبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَنْتَهَبُ نَهْبَةً^٢ يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ » .

٣ - وعن السائب بن يزيد عن أبيه أن النبي ﷺ قال :
« لَا يَأْخُذُنْ أَحَدُكُمْ مَتَاعَ أَخِيهِ جَاداً وَلَا لَاعِباً ، وَإِذَا أَخَذَ أَحَدُكُمْ عَصَا أَخِيهِ فَلْيُرِدْهَا عَلَيْهِ » .

أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه .
٤ - وعند الدارقطني من طريق أنس مرفوعاً إلى النبي ﷺ :
« لَا يَحِلُّ مَالٌ آخَرَ مِمَّا لَمْ يَطِيبْهُ مِنْ نَفْسِهِ » .

٥ - وفي الحديث :
« مَنْ أَخَذَ مَالَ أَخِيهِ بِيَمِينِهِ أَوْ جَبَّ إِلَيْهِ النَّارَ وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ ... فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَإِنْ كَانَ شَيْئاً بَسِيراً ؟ قَالَ : وَإِنْ كَانَ عَوْداً مِنْ أَرَاكَ » .

٦ - وروى البخاري ومسلم عن عائشة أن النبي ﷺ قال :
« مَنْ ظَلَمَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ طَوَّقَهُ اللَّهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ » .

زرع الأرض أو غرسها أو البناء عليها غصباً :

ومن زرع في أرض مفسوبة فالزرع لصاحب الأرض وللغاصب النفقة هذا إذا لم يكن الزرع قد حصد فإذا كان قد حصد فليس لصاحب الأرض بعد الحصد إلا الأجرة .

أما إذا كان غرس فيها فإنه يجب قلع ما غرسه وكذلك إذا بنى عليها فإنه يجب هدم ما بناه .

١ - سورة البقرة آية ١٨٨ .

٢ - التنية وزن غرفة : الشيء ، التهريب .

ففي حديث رافع بن خديج أن رسول الله ﷺ قال :
 « من زرع في أرض قوم بغير إذنهم فليس له من الزرع شيء وله نفقته » .
 رواه أبو داود وابن ماجة والترمذي وحسنه وأحمد وقال : إننا أذهب الى هذا الحكم
 استحساناً على خلاف القياس .
 وأخرج أبو داود والدارقطني من حديث عروة بن الزبير أن رسول الله ﷺ قال :
 « من أحيا أرضاً فهي له وليس لعرق ظالم حق » .
 قال : ولقد أخبرني الذي حدثني هذا الحديث أن رجلين اختصما الى رسول الله ﷺ ،
 غرس أحدهما نخلاً في أرض الآخر . فقاضى لصاحب الأرض بأرضه . وأمر صاحب
 النخل أن يخرج نخله منها ، قال : فلقد رأيتها وإنها لتضرب أصولها بالنفوس وإنها
 لتنخل عُم » .

حرمة الانتفاع بالمفصوب :

وما دام الغصب حراماً فإنه لا يحل الانتفاع بالمفصوب بأي وجه من وجوه الانتفاع ،
 ويجب رده إن كان قائماً بئائه^١ سواء أكان متصلاً أم منفصلاً .
 ففي حديث سمرة عن النبي ﷺ قال :
 « على اليد^٢ ما أخذت حتى تؤديه » .
 أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم وصححه وابن ماجة .

فإن هلك وجب على الغاصب رد مثله أو قيمته سواء أكان التلف بقصد أو بآفة
 سماوية ، وذهبت المالكية الى أن المروض والحَيوان وغيرها مما لا يكال ولا يوزن ضمن
 بقيته إذا غصب وتلف .

وعند الأحناف والشافعية أن على من استهلكه أو أفسده ضمان المثل ، ولا يعدل عنه
 إلا عند عدم المثل .

واتفقوا على أن المكيل والموزون إذا غصباً وحدث التلف ضمن مثله إذا وجد مثله
 لقوله تعالى :

١ - فإن كان اللتاج مستولداً من الغاصب فمن الغاصب من يجعل التاء مقاسمة بين المالك والغاصب كالغارية .

٢ - أي على اليد ضمان ما أخذت .

« فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ » .

ومؤونة الرد وتكاليفه على الفاصب بألفه ما بلغت .

وإذا نقص المفصوب وجب رد قيمة النقص سواء أ كان النقص في العين أو الصفة .

الدفاع عن المال :

ويجب على الإنسان أن يدفع عن ماله متى أراد غيره أن ينتهبه ، ويكون الدفع بالأخف فإن لم ينفع الأخف دفع بالأشد ، ولو أدى ذلك الى الهتالة .

قال رسول الله ﷺ :

« من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه فهو شهيد ، ومن قتل دون دينه فهو شهيد ، ومن قتل دون أهله فهو شهيد » برواه البخاري ومسلم والترمذي .

من وجد ماله عند غيره فهو أحق به :

ومتى وجد المفصوب منه ماله عند غيره كان أحق به ولو كان الفاصب باعه لهذا الغير ، لأن الفاصب حين باعه لم يكن مالكا له ، فمقد البيع لم يقع صحيحا .

وفي هذه الحال يرجع المشتري على الفاصب بالثمن الذي أخذه منه .

روى أبو داود والنسائي عن سمرة رضي الله عنه ان النبي ﷺ قال :

« من وجد عين ماله عند رجل فهو أحق به ، ويتبع البيع من باعه ، أي يرجع المشتري على البائع .

فتح باب القفص :

من فتح باب قفص فيه طير ونفقه ضمن .

واختلفوا فيما اذا فتح القفص عن الطائر فطار ، أو حل عقال البعير فشرذ .

فقال أبو حنيفة : لا ضمان عليه على كل وجه .

وقال مالك وأحمد : عليه الضمان سواء خرج عقبيه أو مقراخيا .

وعن الشافعي قولان :

في القديم : لا ضمان عليه مطلقا .

وفي الجديد : إن طار عقيب الفتح وجب الضمان ، وإن وقف ثم طار لم يضمن .

اللقِيط

تعريفه :

اللقيط هو للطفل غير البالغ الذي يوجد في الشارع أو ضال الطريق ولا يعرف نسبه .

حكم التقاطه :

والتقاطه فرض من فروض الكفاية كغيره من كل شيء ضائع لا كافل له لأن في تركه ضياعه . ويحكم بإسلامه متى وجد في بلاد المسلمين .

من الأولى باللقيط :

والذي يحده هو الأولى بحضائه إذا كان حراً عادلاً أميناً رشيداً ، وعليه أن يقوم بتربيته وتعليمه . روى سعيد بن منصور في سننه أن سنين بن جميلة قال : وجدت ملفوظاً فأتيت به عمر بن الخطاب ، فقال : عريفي يا أمير المؤمنين إنه رجل صالح . فقال عمر : أأذلك هو ؟ قال : نعم . قال : اذهب به ، وهو حر ولك ولاؤه ، وعلينا نفقته ، وفي لفظ : وعلينا رضاعه . فإنه كان في يد قاسق أو مبدّر أخذ منه وقوى الحاكم أمر تربيته .

النفقة عليه :

وينفق عليه من ماله إن وجد معه مال ، فإن لم يوجد معه مال ، فنفقته من بيت المال لأن بيت المال معد لحوائج المسلمين ، فإن لم يتيسر فعلى من علم بحاله أن ينفق عليه ، لأن ذلك إنقاذ له من الهلاك ولا يرجع على بيت المال إلا إذا كان القاضي أذن له بالنفقة عليه ، فإن لم يكن أذن له كانت نفقته تبرعاً .

ميراث اللقيط :

وإذا مات اللقيط وترك ميراثاً ولم يخلف وارثاً كان ميراثه لبيت المال ، وكذلك ديته تكون لبيت المال إذا قتل ، وليس للقطعة حق ميراثه .

ادعاء نسبه :

ومن ادعى نسبه من ذكر أو أنثى أُلحق به متى كان وجوده منه ممكناً ، لما فيه من مصلحة اللقيط دون ضرر يلحق بغيره ، وحينئذ يثبت نسبه وإراثه لمدعيه .

١ - ولك ولاؤه : أي ولايته وحضائه .

فإن ادعاه أكثر من واحد ثبت نسبه لمن أقام البيئنة على دعواه ، فإن لم يكن لهم بيئنة أو أقامها كل واحد منهم عرض على القافة الذين يعرفون الأنساب بالشبه ، ومتى حكم بنسبه قائف واحد أخذ بحكمه متى كان مكلفاً ذكرأ عدلاً مجرباً في الإصابة .

فمن عائشة رضي الله عنها قالت :

« دخل عليّ النبي ﷺ مسروراً تبرق أسارير وجهه فقال :

« ألم تري أن مجزراً المدبجي نظر آنفاً الى زيد وأسامة وقد غطيا رءوسهما وبدت أقدامهما ، فقال : إن هذه الأقدام بعضها من بعض » رواء البخاري ومسلم . فإن لم يتيسر ذلك اقترعوا بينهم ، فمن خرجت قرعته كان له .

وقال الحنفية : لا يعمل بالقائف ولا بالقرعة ، بل لو تساوى جماعة في ولد وكان مشاركا بينهم ورث كل منهم كإبن كامل وورثوه جميعاً كأب واحد .

اللقطة

تعريفها :

اللقطة هي كل مال معصوم معرض للضياع لا يعرف مالكه .
وكثيراً ما تطلق على ما ليس بحيوان ، أما الحيوان فيقال له : ضالة .

حكمها :

أخذ اللقطة مستحب . وقيل : يجب . وقيل : إن كانت في موضع يأمن عليها
الملتقط إذا تركها استحب له الأخذ . فإن كانت في موضع لا يأمن عليها فيه إذا تركها
وجب عليه التقاطها ، وإذا علم من نفسه الطمع فيها حرم عليه أخذها .
وهذا الاختلاف بالنسبة للحر البالغ العاقل ، ولو لم يكن مسلماً .
أما غير الحر والصبي وغير العاقل فليس مكلفاً بالتقاط اللقطة .
والأصل في هذا الباب ما جاء عن زيد بن خالد رضي الله عنه ، قال :
جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فسأله عن اللقطة فقال :

« أعرف عفاصها^١ ، ووكاها^٢ ، ثم أعرفها سنة^٣ ، فإن جاء صاحبها ، وإلا شأنك
بها^٤ » قال : فضالته الغنم ؟ قال : هي لك أو لأخيك^٥ ، أو للذئب^٦ . قال : فضالة الإبل ؟
قال : مالك ولها^٧ معها سقاؤها^٨ وحذاؤها^٩ وترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربه^{١٠} ،
رواه البخاري وغيره بألفاظ مختلفة .

لقطة الحرم :

وهذا في غير لقطة الحرم . أما لقطته فيحرم أخذها إلا لتعريفها لقوله ﷺ : « ولا
يلتقط لقطتها^٩ إلا من عرفها^٩ » .

١ - المفاس : الرءاء الذي يكون فيه الشيء من جلد أو نسيج أو خشب أو غيره .

٢ - الوكا : الحيط الذي يشده على رأس الكيس والصرّة .

والمقصود من معرفة المفاس والوكا تمييزهما عن غيرها حتى لا تختلط اللقطة بهال الملتقط وحتى يستطيع
إذا جاءه صاحبها يستردفه الملامات التي تميزها عن غيرها ليتبين صدقه من كذبه .

٣ - تصرف فيها . ٤ - أي صاحبها أو ملتقط آخر .

٥ - كل حيوان مفاس . ٦ - دهاها وشأنها .

٧ - السقاء : رءاء الماء . وللراد به هنا كرشها الذي تحتون فيه الماء . ٨ - أعفانها .

٩ - أي مكة .

وقوله : « لا يرفع لقطتها إلا منشد » أي المرف بها^١ .

التعريف بها :

يجب على ملتقطها أن يبين علاماتها التي تميزها عن غيرها من وعاء ورباط ، وكذا كل ما اختصت به من نوع وجنس ومقدار^٢ .

ويحفظها كما يحفظ ماله ويستوي في ذلك الحقير والخطير .

وتبقى وديعة عنده لا يضمنها إذا هلكت إلا بالتmedi ثم ينشر بأها في مجتمع الناس بكل وسيلة في الأسواق وفي غيرها من الأماكن حيث يظن أن ربا هناك .

فإن جاء صاحبها وعرف علاماتها والأمارات التي تميزها عما عداها حل لللتقط أن يدفعها إليه وإن لم يتم البينة .

وإن لم يحمى عرفها الملتقط مدة سنة . فإن لم يظهر بعد سنة حل له أن يتصدق بها أو الانتفاع بها سواء أكان غنياً أم فقيراً ، ولا يضمن . لما رواه البخاري والترمذي عن سويد بن غفلة قال : لقيت أوس بن كعب فقال : وجدت صرة فيها مائة دينار فأنتيت النبي ﷺ فقال : عرفها حولاً . فمرقتها فلم أجد ، ثم أنتيته ثلاثاً فقال : احفظ وعادها ووكادها فإن جاء صاحبها وإلا فاستمتع بها .

وسئل رسول الله في اللقطة توجد في سبيل العارة؟ قال : عرفها حولاً ، فإن وجدت باعها فأدها إليه وإلا فهي لك .

قال : ما يوجد في الخراب؟ قال : « فيه وفي الركاز الخمس » .

قال ابن القيم : والإفتاء بما فيه متعين ، وإن خالفه من خالفه فإنه لم يعارضه ما يوجب تركه .

استثناء المأكول والحقير من الأشياء :

وهذا بالنسبة لغير المأكول وغير الحقير من الأشياء . فإن المأكول لا يجب التعريف به ويجوز أكله ، فمن أنس أن النبي ﷺ مر بشجرة في الطريق فقال : « لولا أني أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها » رواه البخاري ومسلم .

١ - ويصح إعطاء اللقطة للحكومة إذا كانت في الجهة التي وجدت فيها حكومة أمينة فيها محل لحفظها ومشهور بين الناس لأن ذلك أحفظ لها وأيسر على الناس .
٢ - أي كيل أو وزن أو ذرع .

وكذلك الشيء الحقيق لا يعرف سنة بل يعرف زمناً يظن أن صاحبه لا يطلبه بعده ،
وللملتقط أن ينتفع به إذا لم يعرف صاحبه . فمن جابر رضي الله عنه قال :

« رخص لنا رسول الله ﷺ في العصا والبوط والحبل وأشباهه يلتقطه الرجل ينتفع
به » أخرجه أحمد وأبو داود .

وعن علي كرم الله وجهه أنه جاء إلى النبي ﷺ يدينار وجده في السوق ، فقال النبي
ﷺ : « عرفه ثلاثاً ففعل فلم يجد أحداً يعرفه » ، فقال : « كله » .
أخرجه عبد الرزاق عن أبي سعيد .

ضالة الغنم :

ضالة الغنم ونحوها يجوز أخذها لأنها ضعيفة ومعرضة للهلاك وافقراس الوحوش .
ويجب تعريفها ، فإن لم يطلبها صاحبها كان الملتقط أن يأخذها وغريم لصاحبها .

وقالت المالكية : إنه يملكها بمجرد الأخذ ولا ضمان عليه ، ولو جاء صاحبها ، لأن
الحديث سوى بين الذئب والملتقط ، والذئب لا غرامة عليه فكذلك الملتقط .

وهذا الخلاف في حالة ما إذا جاء صاحبها بعد أكلها . أما إذا جاء قبل أن يأكلها
الملتقط ردت إليه بإجماع العلماء .

ضالة الإبل والبقر والحمل والبهائم والحمير :

اتفق العلماء على أن ضالة الإبل لا تلتقط ، ففي البخاري ومسلم عن زيد بن خالد أن
النبي ﷺ سئل عن ضالة الإبل ، فقال :

« ما لك ولها ، دعها فإن معها حذاؤها وسقاؤها ، ترد الماء وتأكل الشجر حتى
يجدها ربا » .

أي أن ضالة الإبل مستغنية عن الملتقط وحفظه ، ففي طبيعتها الصبر على العطش
والقدرة على تناول المأكول من الشجر بغير مشقة لطول عنقها . فلا تحتاج إلى ملتقط ، ثم
إن بقاءها حيث ضلت يسهل على صاحبها العثور عليها بدل أن يتفقدتها في إبل الناس .

وقد كان الأمر على هذا حتى عهد عثمان رضي الله عنه فلما كان عثمان رأى التقاطها
وبيعها ، فإن جاء صاحبها أخذ ثمنها .

قال ابن شهاب الزهري : « كانت ضوال الإبل في زمان عمر بن الخطاب إبل مؤبلة^١ حتى إذا كان زمان عثمان بن عفان أمر بتمريفها ثم تباع فإذا جاء صاحبها أعطي ثمنها » رواه مالك في الموطأ .

على أن الإمام علي كرم الله وجهه أمر بعد عثمان أن يبني لها بيت يحفظها فيه ويعلمها علماً لا يسمنها ولا يزلها ، ثم من يقيم البينة على أنه صاحب شيء منها تغطي له ، وإلا بقيت على حالها لا يبيها .

واستحسن ذلك ابن المسيب .

وأما البقر والحيل والبغال والخير فهي مثل الإبل عند الشافعي^٢ وأحمد .

وروى البيهقي أن المنذر بن جرير قال : كنت مع أبي بالبوازيج^٣ بالسواد ، فراحت البقر فرأى بقرة أنكرها فقال : ما هذه البقرة ؟ قالوا : بقرة لحقت بالبقر فأمر بها فطردت حتى توارت ، ثم قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يأوي الضالة إلا ضال »^٤ .

وقال أبو حنيفة : يجوز التقاطها . وقال مالك : « يلتقطها إن خاف عليها من السباع وإلا فلا » .

النفقة على اللقطة :

وما أنفقه الملقط على اللقطة فإنه يسترده من صاحبها ، اللهم إلا إذا كانت النفقة نظير الانتفاع بالر كوب أو الدر .

١ - كثيرة تتخذ للنبية .

٢ - واستثنى الشافعي الصغار منها وقال : يجوز التقاطها .

٣ - بلد نديّة على دجلة فوق بغداد .

٤ - أي لا يأوي للضالة من الإبل والبقر التي تستطيع حيايتها نفسها وتقدر على التنقل في طلب الكلأ والماء إلا ضال .

الأطعمة

تعريفها :

الأطعمة جمع طعام ، وهي ما يأكله الإنسان ويتغذى به من الأقوات وغيرها .
وفي القرآن الكريم يقول الله تعالى :

« قُلْ لَا أَجِدُ فِي أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ »^١ أي على آكل يأكله .
ولا يحل منها إلا ما كان طيباً تتوقه النفس . يقول الله تعالى :

« يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ »^٢ .

والقصد بالطيب هنا ما تستطيه النفس وتشتهيه وهذا مثل قول الله تعالى :
« وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ »^٣ .

والطعام ، منه ما هو جاد ، ومنه ما هو حيوان . فالجاءد حلال كله ما عدا النجس
والمتنجس والضار . والمسكر وما تعلق به حق الغير . فالنجس مثل الدم والمتنجس
كالسمن الذي ماتت فيه فأرة ، لحديث الرسول ﷺ الذي رواه البخاري عن ميمونة أنه
سئل عن سمن وقعت فيه فأرة فقال : « ألقوها وما حولها فاطرحوه وكلوا سمنكم » .

وقد أخذ من هذا الحديث أن الجامد إذا وقعت فيه ميتة طرحت وما حولها منه
إذا تحقق أن شيئاً من أجزائها لم يصل إلى غير ذلك منه .
وأما المائع فإنه ينجس بلاقاة النجاسة^٤ .

والضار من السموم وغيرها . فالسموم مثل السموم المستخرجة من العقارب والنحل
والحيات السامة وما يستخرج من النبات السام والجامد كالزرنخ ، لقول الله تعالى :
« وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا »^٥ .

١ - سورة الأنعام آية ١٤٥ .

٢ - سورة المائدة آية ٤ .

٣ - المختلط بالنجاسة .

٤ - سورة الأعراف آية ١٥٧ .

٥ - روى الزهري والأردزاهي وابن عباس وابن مسعود والبخاري : أن المائع إذا وقعت فيه النجاسة فإنه لا ينجس إلا إذا تغير بالنجاسة . فإن لم يتغير فهو طاهر .

٦ - سورة النساء آية ٢٩ .

وقوله جل شأنه :

« وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ »^١ .

وقول الرسول ﷺ في الحديث الذي رواه أبو هريرة : « من تردى من جبل فقتل نفسه فهو في نار جهنم يتردى فيها خالدًا مخلدًا فيها أبدًا » .

« ومن تحسّى ممّا فقتل نفسه فسمه في يده يتحساه في نار جهنم خالدًا مخلدًا فيها أبدًا ، ومن قتل نفسه بمجدبة فجدبته في يده يتوجأ بها في نار جهنم خالدًا مخلدًا فيها أبدًا » رواه البخاري .

وإنما يحرم من السموم القدر الذي يضر .

وأما ما يحرم للضرر من غير السموم مثل الطين والتراب والحجر والفحم بالنسبة لمن يضره تناولها فلقول الرسول ﷺ :

« لا ضرر ولا ضرار » رواه أحمد وابن ماجه .

ويدخل في هذا الباب « الدخان » فإنه ضار بالصحة وفيه تبذير وضياح للمال ، والمسكر مثل الخمر وغيرها من المخدرات .

وما تعلق به حق الغير مثل المسروق والمقنوب فإنه لا يحل شيء من ذلك كله .

والحيوان منه ما هو بحري^٢ ومنه ما هو بري^٣ .

فأما البحري فهو حلال كله .

والحيوان البري منه ما هو حلال أكله ومنه ما هو حرام .

وقد فصل الإسلام ذلك كله وبينه بياناً وافياً ، مصداقاً لقول الله عز وجل :

« وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرُّرْتُمْ إِلَيْهِ »^٤ .

وقد جاء هذا التفصيل مشتملاً على أمور ثلاثة :

١ - سورة البقرة آية ١٩٥ .

٢ - الحيوان البحري : ما كان ساكناً في البحر بالقليل .

٣ - الحيوان البري : ما يعيش في البر من الدواب والطيور .

٤ - سورة الأنعام آية ١١٩ .

الأمر الأول : للنص على المباح .

الأمر الثاني : للنص على الحرام .

الأمر الثالث : ما سكوت عنه الشارع .

ما نص الشارع على أنه مباح :

وما نص الشارع على أنه مباح نذكره فيما يلي :

الحيوان البحري :

الحيوان البحري حلال كله ، ولا يحرم منه إلا ما فيه سم للضرر سواء أكان ممكناً أم كان من غيره وسواء أصطيد أم وجد ميتاً ، وسواء أصاده مسلم أم كفاً أم وثني ، وسواء أكان مما له شبه في البر أم لم يكن له شبه .

والحيوان البحري لا يحتاج إلى تركية . والأصل في ذلك قول الله عز وجل :

« أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَلِلْيَاثَةِ » ١ .

قال ابن عباس : « صيد البحر وطعامه : ما لفظ البحر » رواه الدارقطني .

وروي عنه في معنى طعامه « ميتته » لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : سأل رجل رسول الله ﷺ ، فقال : « يا رسول الله إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فإن توشأنا به عطشنا ، أفنتوضأ بماء البحر ؟ فقال رسول الله ﷺ : « هو الطهور ماؤه والحل ميتته » .

رواه الحمسة ، وقال الترمذي : هذا الحديث حسن صحيح . وسألت محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث فقال : حديث صحيح .

السمك المملح :

كثيراً ما يخلط السمك بالملح ليبقى مدة طويلة بعيداً عن الفساد ويتخذ من أصنافه المختلفة : السردين ، والفسخ ، والرنجة ، والمالحة . وكل هذه طاهرة ويحل أكلها ما لم يكن فيه ضرر فانه يحرم لضرره بالصحة حينئذ .

قال الدرديري - رضي الله عنه - من شيوخ المالكية :

« الذي أدب الله به أن الفسخ طاهر لأنه لا يملح ولا يرضخ إلا بعد الموت ، والدم المسفوح لا يحكم بنجاسته إلا بعد خروجه ، وبعد موت السمك إن وجد فيه دم يكون

كالباقى فى العروق بعد الذكاة الشرعية ، فالرطوبات الخارجة منه بعد ذلك طاهرة لا شك فى ذلك .

وللى هذا ذهب الأحناف والحنابلة وبعض علماء المالكية .

الحيوان يكون فى البر والبحر :

قال ابن العربي : الصحيح فى الحيوان الذى يكون فى البر والبحر منعه ، لأنه تعارض فيه دليلان : دليل تحليل ، ودليل تحريم ، فنقلب دليل التحريم احتياطاً .

أما غيره من العلماء فيرى أن جميع ما يكون فى البحر بالفعل محل ميتة ، ولو كان يمكن أن يعيش فى البر ، إلا الصفدع للنهي عن قتلها .

فعن عبد الرحمن بن عثمان رضى الله عنه أن طبيباً سأل النبي ﷺ عن صفدع يجعلها فى دراء فنهاه عن قتلها . رواه أبو داود والنسائي وأحمد وصححه الحاكم ^١ .

الحلال من الحيوان البري :

والحلال من الحيوان البري المنصوص عليه نذكره فيما يلي :

بهيمة الأنعام ، بقول الله تعالى :

« وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ » ^٢ .

ويقول جل شأنه :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ » ^٣ .

وبهيمة الأنعام هي : الإبل والبقر ومنه الجاموس والغنم ، ويشمل الضأن والمعز

ويلحق بها بقرة الوحش وإبل الوحش والظباء ، فهذه كلها حلال بالإجماع ، وثبت فى

السنة الترخيص فى : الدجاج ^٤ والحيل ^٥ وحمار الوحش ^٦ والضب والأرنب ^٧ والضبع ^٨

والجراد ^٩ والمصافير .

١ - القول بتحريم الصفدع فيه نظر وسيأتي تحقيق ذلك فى هذا الباب .

٢ - سورة التحريم آية ٥ .

٣ - سورة المائدة آية ١ .

٤ - رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي . ومنه الإوز والبط والرمي .

٥ - رواه البخاري ، يرى مالك وأبو حنيفة أنها مكروهة لأن الله تعالى ذكرها ويشتق أنها مصدرة

للكروب والزينة ، ولم يذكر الأكل .

٦ - رواه البخاري ومسلم .

٧ - رواه الترمذي .

٨ - رواه البخاري ومسلم .

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيما رواه مسلم في صحيحه عن أبي الزبير قال :
« سألت جابرًا عن الضب فقال : لا تطعموه . وقدره . وقال : قال عمر بن الخطاب إن
النبي ﷺ لم يحرمه ، إن الله ينفع به غير واحد ، وإنما طعام عامة الرعاء منه ، ولو كان
عندي طعمته » .

وقال ابن عباس رواية عن خالد بن الوليد رضي الله عنها أنه دخل مع رسول الله ﷺ
على خالته ميمونة بنت الحارث فقدمت إلى رسول الله ﷺ لحم ضب جاءها مع قريبة
لها من نجد ، وكان رسول الله ﷺ لا يأكل شيئاً حتى يعلم ما هو ، فانفق النسوة ألا
يخبرنه حتى يرين كيف يتنوقه ويعرفه إن ذاقه ، فلما أن سأل عنه وعلم به تركه وعافه ،
فسأله خالد : أحرام هو ؟ قال : لا ولكنه طعام ليس في قومي فأجدي أعافه ، قال
خالد : فأجبرته إلي فأكلته ورسول الله ﷺ ينظر .

وروي عن عبد الرحمن بن عمار قال : سألت جابر بن عبد الله عن الضبع آكلها ؟
قال : نعم . قلت : أصيد هي ؟ قال : نعم . قلت : فأنت سميت ذلك من رسول الله ﷺ ؟
قال : نعم . رواه الترمذي بسند صحيح .

ومن ذهب إلى جواز أكله : الشافعي وأبو يوسف وعبد وابن حزم . وقال الشافعي
فيه : إن العرب تستطيبه وتمدحه ، ولا يزال يباع ويشترى بين الصفا والمروة من غير
نكير .

ويرى بعض العلماء أنه حرام لأنه سبع ، ولكن الحديث حجة عليهم .

وذكر أبو داود وأحمد أن ابن عمر سئل عن القنفذ فتلا :

« قل لا أجدُ فيها أوحى إليَّ محرماً على طاعم يطعمه » .

فقال شيخ عنده : سمعت أبا هريرة يقول : ذكر عند النبي ﷺ فقال : « خبيثة من
الجنائث » فقال ابن عمر : إن كان قال رسول الله ﷺ هذا فهو كذا قال . وهذا الحديث من
رواية عيسى بن نغلة وهو ضعيف ، قال الشوكاني : فلا يصلح الحديث لتخصيص القنفذ من
أدلة الحل العامة ، وبناء على ما قاله الشوكاني يكون أكله حلالاً .

وقال مالك وأبو ثور ويحكي عن الشافعي والليث أنه لا بأس بأكله ، لأن العرب
تستطيبه ولأن حديثه ضعيف . وكرهه الأحناف .

وقالت عائشة في الفأرة : ما هي بحرام ، وقرأت : « قل لا أجدُ فيها أوحى إليَّ
محرماً على طاعم يطعمه » .

وعند مالك لا بأس بأكل خشاش الأرض وعقاربها ودودها ، ولا بأس بأكل فراخ النحل ودود الجبن والتمر ونحوه . قال القرطبي : وحجته قول ابن عباس وأبي الدرداء : « ما أحل الله فهو حلال ، وما حرم فهو حرام » ، وما سكنت عنه فهو عفو » .
قال أحمد في الباقله المدود : تجنبه أحب إلي ، وإن لم يستقدر فأرجو (أي أنه لا يكون في أكله بأس) .

وقال عن تفتيش الصر المدود : لا بأس به ، وقد روي عن النبي ﷺ أنه أتى بتمر عتيق فجعل يفتشه ويخرج السوس منه وينقيه . قال ابن قدامة : وهو أحسن .
ويرى ابن شهاب وعروة والشافعي والأحناف وبعض علماء أهل المدينة أنه لا يجوز أكل شيء من خشاش الأرض وهوامها مثل الحيات والفأرة وما أشبه ذلك وكل ما يجوز قتله فلا يجوز عند هؤلاء أكله ، ولا تعمل الذكاة عندهم فيه .
وقال الشافعي : لا بأس بالوبر واليربوع .
وفي أكل المصافير يقول الرسول ﷺ :

« ما من إنسان قتل عصفوراً فما فوقها بغير حقها إلا سأل الله تعالى عنها . قيل يا رسول الله : وما حقها ؟ قال : يذبحها فيأكلها ولا يقطع رأسها يرسي بها » رواه النسائي .
وأكل بعض الصجاجة مع النبي ﷺ لحم الجباري (طائر) .
رواه أبو داود والترمذي .

ما نص الشارع على حرمة :

والحرمات من الطعام في كتاب الله تعالى محصورة في عشرة أشياء منصوص عليها في قوله سبحانه : « وحُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ ^١ وَالدَّمُ ^٢ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ ^٣ وَمَا أَهْلٌ لِّغَيْرِهِ ^٤ اللَّهُ

١ - سورة المائدة آية ٣ .

٢ - الميته : ما مات خنقاً أو قتل ، وإنما حرم الله الميته لضررها إذ أنها لم تمت إلا بسبب الأمراض التي لحقتها .

٣ - والدّم : أي الدم المسفوح . وحرم الدم لضرره وهو أصلح بيته لنمو الميكروبات .

٤ - ولحم الخنزير : كما قال في النار : لأنه قذر رأسه غذاء له الفاندرات والنجاسات وهو ضار في جميع الأقاليم ولا سيما الحارة كما ثبت بالتجربة . وأكل لحمه من أسباب البدنة القتالة . ويقال إن له تأثيراً سيئاً في اللفة .

٥ - وما أهل لغير الله به : أي ذكر غير اسم الله عند ذبحه . وهذا تحريم ديني من أجل المحافظة على التوحيد .

به والمنخنقة^١ والموقودة^٢ والمتردية^٣ والنطيحة^٤ ، وما أكل السبع^٥ إلا ما ذكيت^٦ وما ذبح^٧ على النصب^٨ وأن تستقسموا بالأزلام^٩ ذلكم فيسق^{١٠} .

وهذا تفصيل للإجمال المذكور في قوله سبحانه :

« قل لا أجد فيها أروحي إلى مُحَرَّمًا على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة^{١١} أو دماً مسفوحاً أو لحماً خنزير فإنه رجس أو فسقاً أهل لغير الله به^{١٢} » .

فإنه ذكر هنا أربعة أشياء جملة ، وذكر في الآية السابقة تفصيلها فلا تنافي بين الآيتين .

ما قطع من الحي :

ويلحق بهذه المحرمات ما قطع من الحي .

لحديث أبي واقد الليثي قال : قال رسول الله ﷺ :

« ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة » رواه أبو داود والترمذي وحسنه ، قال : والعمل على هذا عند أهل العلم .

ويستثنى من ذلك :

أ - ميتة السمك والجراد فإنها طاهرة لحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال :

قال رسول الله ﷺ : « أحل لنا ميتتان ودمان . أما الميتتان فالطوت^{١٣} والجراد^{١٤} ، وأما الدمان : فالكبد والطحال » .

رواه أحمد والشافعي وابن ماجه والبيهقي والدارقطني . والحديث ضعيف ، لكن الإمام أحمد صحح وقفه ، كما قاله أبو زرعة وأبو حاتم ، ومثل هذا له حكم الرفع ، لأن

١ - والمنخنقة : أي التي تخنق فتموت .

٢ - والموقودة : أي التي شربت بمعي فقتلت .

٣ - والمتردية : هي التي تتردى من مكان عال فتموت .

٤ - النطيحة : هي التي تنطحها أخرى فتنقلها .

٥ - وما أكل السبع إلا ما ذكيت : أي وما جرحه الحيوان المفارص إلا إذا أدركتموه وفيه حياة فلينجموه فإنه يحل حيلته .

٦ - وما ذبح على النصب : أي ما ذبح وقصد به تعظيم الطاغوت . والطاغوت : كل ما عبد من دون الله .

٧ - سورة الأنعام آية ١٤٥ .

٨ - الحوت : السمك .

قول الصحابي : أحل لنا كذا وحرم علينا كذا ، مثل قوله : أمرنا ونهينا ، وقد تقدم ما يؤكد هذا الحديث .

وإذا كانت الميتة محرمة فالمقصود بالتحريم أكل اللحم ، أما ما عداه فهو طاهر محل الانتفاع به .

ب - فعظم الميتة وقرنها وظفرها وشعرها وريشها وجلدها وكل ما هو من جنس ذلك طاهر . لأن الأصل في هذه كلها الطهارة ، ولا دليل على النجاسة .

قال الزهري في عظام الموتى نحو الفيل وغيره :

« أدركت ناساً من سلف العلماء يتشطون بها ويدهنون فيها ، لا يرون به بأساً » رواه البخاري .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال :

« تصدق على مولاة لميمونة بشاة فماتت ، فمر بها رسول الله ﷺ فقال :

« هلا أخذتم إهابها قدبتموه فانتقمتم به ؟ فقالوا : إنها ميتة » فقال : إنما حرم أكلها » رواه الجماعة إلا ابن ماجه ، قال فيه عن ميمونة . وليس في البخاري ولا النسائي ذكر الدباغ .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قرأ هذه الآية : « قُلْ لَا أَجِدُ فِي أُورْحِيِّ إِلَىٰ مُحَرَّمَاً » وقال :

« إنما حرم ما يؤكل منها وهو اللحم ، فأما الجلد والقدح والسن والمظم والشعر والصوف فهو حلال » رواه ابن المنذر وابن حاتم .

وكذلك إنفعة الميتة وليتها طاهر لأن الصحابة لما فتعوا بلاد العراق أكلوا من جبن المجوس وهو يعمل بالإنفعة مع أن ذبائحهم تعتبر كاللينة .

وقد ثبت عن سلمان الفارسي رضي الله عنه أنه سئل عن شيء من الجبن والسمن والفراء . فقال : الحلال ما أحله الله في كتابه ، والحرام ما حرم الله في كتابه ، وما سكت عنه فهو مما عفا عنه ، ومن المعلوم أن السؤال كان عن جبن المجوس حينما كان سلمان نائب عمر بن الخطاب عن المدائن .

١ - الله بكسر اللام : الإناء من الجلد .

ج - والدّم : يعنى عن اليسير منه ، فعن ابن جريج في قوله تعالى : « أو دماً مسفوفاً » . قال : المسفوح الذي يُهراق . ولا بأس بما كان في المروق منها . أخرجه ابن المنذر .

وعن أبي مجلز في الدّم يكون في منبج الشاة أو الدّم يكون في أعلى القدر قال : لا بأس ، إنما نهى عن الدّم المسفوح . أخرجه ابن حميد وأبو الشيخ .

وعن عائشة رضي الله عنها قالت : كنا نأكل اللحم والدّم خطوط على القدر .

حرمة المحر والبغال :

وبما يدخل في دائرة التحريم المحر الأهلية^١ والبغال يقول الله سبحانه :

« والحيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة »^٢ .

١ - روى أبو داود والترمذي بسند حسن عن المقداد بن معد يكرب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه ألا يوشك رجل شبعان على أركبته يقول عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه » ، ألا يحمل لكم الحمار الأهلي ولا كل ذي ناب من السبع ولا لقطة مناهد إلا أن يستغني عنها صاحبها ، ومن زل يقوم فطعمه أن يقروه فإن لم يقروه فله أن يعقبهم بمثل قراه^٣ .

٢ - وعن أنس رضي الله عنه قال : لما فتح النبي ﷺ خيبر أصبنا من القرية حمراً ، فطبخنا منها ، فنادى النبي : ألا إن الله ورسوله ينهاكم عنها ، فإنها رجس من عمل الشيطان ، فأكفشت القدور وإنها لتفور بما فيها . رواه الخمسة .

٣ - وعن جابر رضي الله عنه قال : نهانا النبي ﷺ يوم خيبر عن البغال والحمير ولم ينهنا عن الحيل .

١ - لا يقال إن آية تحريم الطعام نفيد المحصر فلا يحرم غيرها فقد أجاب القرطبي عن هذا فقال : إن هذه الآية مكينة وكل محرم حرمه رسول الله (ص) أو جاء في الكتاب مضموم إليها فهو زيادة حكم من الله عز وجل على لسان نبيه عليه الصلاة والسلام . قال : على هذا أكثر أهل المسلم من التنظر وأهل الفقه والأثر ، ونظيره نكاح المرأة على عمها وعلى خالتها مع قوله : « وأهل لكم ما رواه فلكم » وكحهمة باليسين مع الشاهد مع قوله : « فإن لم يكوفا رجلين فرجل وامرأتان » .

٢ - سورة النحل آية ٨ . ٣ - أي يأخذ كفايته ولو بالقوة .

والمرؤى عن ابن عباس أنه أباح الحمر الأهلية ، والصحيح أنه توقف فيها وقال : لا أدري أنهى عنها رسول الله ﷺ من أجل أنها كانت حمولة الناس فكره أن تذهب حمولتهم أو حرم يوم خيبر لحم الحمر الأهلية ، كما رواه البخاري ...
تحريم سباع البهائم والطير :

وبما حرمه الإسلام السباع من البهائم والطير .

روى مسلم عن ابن عباس قال :

نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير .

والسباع جمع سبع وهو المفترس من الحيوان ، والمراد بذي الناب ما يعدو بنابه على الناس وأموالهم مثل الذئب والأسد والكلب والفتة والنمر والهر ، فهذه كلها محرمة عند جمهور العلماء . ويرى أبو حنيفة أن كل ما أكل اللحم فهو سبع وأن من السباع الفيل والضبع واليربوع والهر ، فهي كلها محرمة عنده .

ويرى الشافعي أن السباع المحرمة هي التي تعدو على الناس كالأسد والنمر والذئب .

وروى مالك في الموطأ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال :

« أكل كل ذي ناب من السباع حرام » .

وقال مالك بعد هذا الحديث : وعلى ذلك الأمر عندنا .

وروى ابن القاسم عنه أنها مكروهة ، وبه أخذ جمهور أصحابه .

وأجاز أكل الثعلب الشافعي وأصحاب أبي حنيفة . وأجاز ابن حزم الفيل والسمور .

ويحرم أكل القرد ، قال أبو عمر : أجمع المسلمون على أنه لا يجوز أكل القرد لنهي الرسول ﷺ عن أكله .

وأما ذو المخلب من الطير فالقصد به الطيور التي تعدو بخالبها مثل الصقر والشاهين والمغاب والنسر والباشق ونحو ذلك ، فهي محرمة عند جمهور العلماء .

ويرى مالك أنها مباحة ، ولو كانت جلالة .

تحريم الجلالة :

والجلالة هي التي تأكل المذرة من الإبل والبقر والغنم والدجاج والإوز وغيره حتى يتغير ريحها . وقد ورد النهي عن ركوبها وأكل لحمها وشرب لبنها .

١ - فعن ابن عباس رضي الله عنها قال :

« نهى رسول الله ﷺ عن شرب لبن الجلالة » رواه الحنفية إلا ابن ماجه ، وصححه الترمذي .

وفي رواية : « نهى عن ركوب الجلالة » رواه أبو داود .

٢ - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن سنده رضي الله عنهم قال :

« نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الحمر الأهلية وعن الجلالة : عن ركوبها وأكل لحومها » رواه أحمد والنسائي وأبو داود .

فإن حبست بعيدة عن العذرة زمنًا وعلقت طاهرًا فطاب لحها وذهب اسم الجلالة عنها حلت . لأن علة النهي التغير وقد زالت .

تحريم الخبائث :

ويجانب هذا التفصيل وضع القرآن الكريم قاعدة عامة لكل ما هو محرم . يقول الله تعالى :

« وَيُحِلُّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْكُمْ الْخَبَائِثَ »^١ .

والطيّبات ما تستطيه الناس وتستلذه من غير ورود نص بتحريمه فإن استغثت فهو حرام .

ويرى الشافعي والحنابلة أن الطيّبات ما تستطيه العرب وتستلذه لا غيرهم .

والمقصود بالعرب هم سكان البلاد والقرى ، دون أجلاف البوادي .

وفي كتاب الدراري المضيئة يرجع القول باستطابة الناس لا العرب وحدهم ، فيقول :

« ما استغثه الناس من الحيوانات لا لعة ولا لعدم اعتياد بل لمجرد استغبات فهو حرام » وإن استغثه البعض دون البعض كان الاعتبار بالأكثر كحشرات الأرض وكثير من الحيوانات التي ترك الناس أكلها ولم ينهض على تحريمها دليل يخصها ، فإن تركها لا يكون في الغالب إلا لكونها مستغثة فتندرج تحت قوله سبحانه : « وَيُحَرِّمُ عَلَيْكُمْ الْخَبَائِثَ » .

ويدخل في الخبائث كل مستفذر مثل البصاق والخطاط والعرق والمني والروث والقمل والبراغيث ونحو ذلك .

١ - سورة الأعراف آية ١٥٧ .

تحريم ما أمر الشارع بقتله :

وروى بعض العلماء تحريم ما أمر الرسول ﷺ بقتله وتحريم ما نهى عن قتله . فما أمر الرسول ﷺ بقتله خسر من الدواب ، وهي :
الغراب^١ والحدأة والعقرب والفأر والكلب العقور .

روى البخاري ومسلم والترمذي والنسائي عن عائشة رضي الله عنها أن الرسول ﷺ قال : « خسر من الدواب كل من فواسق يقتلن في الحرم : الغراب والحدأة والعقرب والفأر والكلب العقور » .

وما نهى عن قتله من الدواب : النملة والنحلة والهدهد والصرّد .

روى أبو داود بإسناد صحيح عن ابن عباس أن النبي ﷺ نهى عن قتل أربع من الدواب : « النملة والنحلة والهدهد والصرّد » .

وقد ناقش الشوكاني هذا الرأي ونقده فقال :

« وقد قيل إن من أسباب التحريم الأمر بقتل الشيء كالفاسق والفواسق والوزغ ونحو ذلك ، والنهي عن قتله كالنملة والنحلة والهدهد والصرّد والضفدع ونحو ذلك ، ولم يأت الشارع ما يفيد تحريم أكل ما أمر بقتله أو نهى عن قتله حتى يكون الأمر والنهي دليلين على ذلك ، ولا ملازمة عقلية ولا عرفية ، فلا وجه لجعل ذلك أصلاً من أصول التحريم ، بل إن كان المأمور بقتله أو المنهى عن قتله مما يدخل في الحباثات كان تحريمه بالإية الكريمة . وإن لم يكن من ذلك كان حلالاً ، عملاً بما أسلفنا من أصالة الحل وقيام الأدلة الكلية على ذلك » .

المسكوت عنه :

أما ما سكت الشارع عنه ولم يرد نص بتحريمه فهو حلال تبعاً للقاعدة المتفق عليها ، وهي أن الأصل في الأشياء الإباحة ، وهذه القاعدة أصل من أصول الإسلام .

وقد جاءت النصوص الكثيرة تقررها ، فمن ذلك قول الله سبحانه :

١ - « هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً » ٢ .

١ - يرى المالكية حل جميع الغرابان من غير كراهة تبعاً لرأيهم في جميع الطيور .

٢ - سورة البقرة آية ٢٩ .

٢ - وروى الدارقطني عن أبي ثعلبة أن رسول الله ﷺ قال :

« إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها ، وحد حدوداً فلا تعتدوها ، وسكت عن أشياء رحمة لكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها » .

٣ - وعن سلمان الفارسي أن الرسول ﷺ مثل عن السمن والجن والفراء فقال :

« الحلال ما أحله الله في كتابه ، والحرام ما حرمه الله في كتابه ، وما سكت عنه فهو مما عفا لكم » .

أخرجه ابن ماجة والترمذي وقال : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، ورواه أيضاً الحاكم في المستدرک شاهدأ .

٤ - وروى البخاري ومسلم عن سعد بن أبي وقاص أن رسول الله ﷺ قال :

« إن أعظم المسلمين في المسلمين جرماً ، من سأل عن شيء لم يحرم على الناس فحرم من أجل مسألته » .

٥ - وعن أبي الدرداء أن رسول الله ﷺ قال :

« ما أحل الله في كتابه فهو حلال ، وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو ، فاقبلوا من الله عافيته فإن الله لم يكن ليلسئ شيئاً » . وتلا :
« وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا » ١ .

أخرجه البزار وقال : سنده صحيح ، والحاكم وصححه .

اللحوم المستوردة :

اللحوم المستوردة من خارج البلاد الإسلامية يحل أكلها بشرطين :

١ - أن تكون من اللحوم التي أحلها الله .

٢ - أن تكون قد ذكيت ذكاة شرعية .

فإن لم يتوفر فيها هذان الشرطان بأن كانت من اللحوم المحرمة مثل الخنزير أو كانت ذكاتها غير شرعية فإنها في هذه الحال تكون محظورة لا يحل أكلها .

١ - سورة مريم آية ٦٤ .

وقد أصبح من الميسور معرفة هذين الشرطين بواسطة الوسائل الإعلامية التي وفرها العلم الحديث . وكثيراً ما يكون الملب التي تحتوي على هذه اللحوم مكتوباً عليها ما يُعرف بها وبأنواعها ، ويمكن الاكتفاء بهذه المعلومات ، إذ الأصل فيها غالباً الصدق . وقد أفتى الفقهاء من قبل في مثل هذا ، فجاء في الإقناع من كتب الشافعية للخطيب الشربيني :

« لو أخبر فاسق أو كتابي أنه ذبح هذه الشاة مثلاً حل أكلها ، لأنه من أهل الذبح ، فإذا كان في البلد مجوس ومسلمون وجُهل ذابح الحيوان هل هو مسلم أو مجوسي ؟ لم يحل أكله للشك في الذبح المبيح والأصل عدمه . نعم إن كان المسلمون أغلب كما في بلاد الإسلام فيلبيني أن يحل . وفي معنى المجوس كل من لم يحل ذبيحته » .

إباحة أكل ما حرم عند الاضطراب :

وللفطر أن يأكل من الميتة ولحم الخنزير وما لا يحل من الحيوانات ، التي لا تؤكل وغيرها بما حرمه الله ، محافظة على الحياة وصيانة للنفس من الموت . والمقصود بالإباحة هنا وجوب الأكل لقوله تعالى :

« وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا » ١ .

حد الاضطراب :

وإنما يكون الإنسان مضطرباً إذا وصل به الجوع إلى حد الهلاك أو إلى مرض يفضي به إليه سواء أكان طامعاً أو عاصياً . يقول الله سبحانه :

« فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ ٢ وَلَا عَادٍ ٣ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ » ٤ .

وروي أبو داود عن الفجيع العامري أنه أتى النبي ﷺ فقال :

ما يحل لنا من الميتة ؟ قال : ما طعامكم ؟ قلنا : نفتيق ٥ ونصطيح ٦ قال :

١ - حتى إن الشافعية والزيدية أجازوا اللحم الأدمي عند عدم غيره بشرط اشتراطهما . وخالف في ذلك الأحناف والظاهرية وقالوا : لا يباح لحم الأدمي ولو كان ميتاً .

٢ - سورة النساء آية ٢٩ .

٣ - الباغى : هو الذي يبغي ط غيره عند تناول الميتة فينفرد بها فيهلك غيره من الجوع .

٤ - المعادي : الذي يتجاوز حد الشبع وقيل : الذي يتجاوز القدر الذي يسه الرمق وينفخ من نفسه الضرر .

٥ - الثيق : الشرب مساء .

٦ - سورة البقرة آية ١٧٣ .

٧ - الصبوح : الشرب صباحاً .

« ذاك - وأبي ' - الجوع » . فأحل لهم الميتة على هذه الحال .

وقال ابن حزم :

« حد الضرورة أن يبقى يوماً وليلة لا يجد فيها ما يأكل أو يشرب » ، فإن خشي الضعف المؤذي الذي إن تمادى به أدى إلى الموت أو قطع به عن طريقه وشغله حل له من الأكل والشرب ما يدفع به عن نفسه الموت والجوع أو العطش . أما تحديد ذلك ببقاء يوم وليلة بلا أكل فلتحريم النبي ﷺ الرضال يوماً وليلة - أي وصل الصيام - .
وأما قولنا إن خاف الموت قبل ذلك فلأنه مضطر » .

والمالكية يرون أنه إذا لم يأكل شيئاً ثلاثة أيام فله أن يأكل ما حرم الله عليه مما يتيسر له ولو من مال غيره .

القدر الذي يؤخذ :

ويتناول المضطر من الميتة القدر الذي يحفظ حياته ويقم أوده ، وله ان يتزود حسب حاجته ويدفع ضرورته .

وفي رواية عن مالك وأحمد يجوز له الشبع ، لما رواه أبو داود عن جابر بن سمرة أن رجلاً نزل الحرة فنفتقت عنده ناقة ، فقالت له امرأته : اسلخها حتى نقصد شحمها ولحمها ونأكله ، فقال حتى أسأل رسول الله ﷺ فسأله فقال : هل عندك غناء يفيئك ؟ قال : لا . قال : فكلوها » .

وقال أصحاب أبي حنيفة لا يشبع منه . وعن الشافعي قولان .

لا يكون مضطراً من وجد مكان به طعام ولو كان للغير :

وإنما يكون الإنسان مضطراً إذا لم يجد طعاماً يأكله ولو كان مملوكاً للغير .

فإن كان مضطراً ووجد طعاماً مملوكاً للغير فله أن يأكل منه ولو لم يأذن صاحبه به ولم يختلف في ذلك العلماء . وإنما اختلفوا في الضمان .

فذهب الجمهور منهم إلى أنه إن اضطر في محصة ومالك الطعام غير حاضر فله أن يأخذ منه ويضمن له ، لأن الاضطرار لا يبطل حق الغير .

١ - قسم : أي وسق أبي إن هذا هو الجوع .

وقال الشافعي : لا يضمن لأن المسؤولية تسقط بالاضطرار لوجود الإذن من الشارع ، ولا يحتج بإذن وثمان .

فإن كان الطعام موجوداً ومنعه صاحبه فله مضطر أن يأخذه بالقوة متى كان قادراً على ذلك . وقالت المالكية : يجوز في هذه الحال مقاتلة صاحب الطعام بالسلاح بعد الإنذار بأن تملكه المضطر بأنه مضطر وأنه إن لم يعطه قاتله فإن قتله بعد ذلك قدمه هدر ، لوجوب بذل طعامه للمضطر . وإن قتله الآخر فعليه القصاص .

وقال ابن حزم : من اضطر إلى شيء من المحرمات ولم يجد مال مسلم ولا ذمي فله أن يأكل حتى يشبع ويتزود حتى يجد حلالاً فإذا وجده عاد ذلك المحرم حراماً كما كان . فإن وجد مال مسلم أو ذمي فقد وجد ما أمر رسول الله ﷺ بإطعامه منه لقوله : « أطلعوا الجائع » فحقه فيه ، فهو غير مضطر إلى الميتة فإن منع ذلك ظلماً كان حينئذ مضطراً .

هل يُباح الخمر للعلاج ؟

وقد اتفق العلماء على إباحة إخراج الخمر للمضطر ولم يختلف منهم أحد .

وإنما اختلفوا في التداعي بالخمر ، فمنهم من منعه ومنهم من أباحه ، والظاهر أن المنع هو الراجح ، فقد كان الناس في الجاهلية قبل الإسلام يتناولون الخمر للعلاج . فلما جاء الإسلام نهى عن التداعي بها وحرمه ، فقد روى الإمام أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي عن طارق بن سويد الجعفي أنه سأل رسول الله ﷺ عن الخمر فنهأ عنها ، فقال : إنما أصنعها للدواء . فقال : « إنه ليس بدواء » ولكنه داء .

وروى أبو داود عن أبي الدرداء أن النبي ﷺ قال :

« إن الله أنزل الداء والدواء ، فجعل لكل داء دواء ، فتداووا ولا تتداووا بمحرام . »

وكانوا يتعاطون الخمر في بعض الأحيان قبل الإسلام اتقاء لبرودة الجو ، فنهى الإسلام عن ذلك أيضاً .

فقد روى أبو داود أن ديلم الحيري سأل النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، إنا بأرض باردة ، نعالج فيها عللاً شديداً ، وإنا نتخذ شراباً من هذا القمح نتقوى به على أعمالنا وعلى برد بلادنا . قال رسول الله ﷺ : هل يسكر ؟ قال : نعم . قال : فاجتنبوه ، قال : إن الناس غير تاركيه ، قال : فإن لم يتركوه فقاتلوه .

وبعض أهل العلم أجاز التداعي بالخمير بشرط عدم وجود دواء من الحلال يقوم مقام الحرام ، وأن لا يقصد المتداعي به اللذة والنشوة ، ولا يتجاوز مقدار ما يحدده الطبيب . كما أجازوا تناول الخمير في حال الاضطراب ، ومثّل الفقهاء لذلك بمن غصّ بلقمة فكاد يمتنق ولم يجد ما يسيغها به سوى الخمير .

أو من أشرف على الهلاك من البرد ، ولم يجد ما يدفع به هذا الهلاك غير كوب أو جرعة من خمر ، أو من أصابته أزمة قلبية وكاد يموت . فعلم أو أخبره الطبيب بأنه لا يجد ما يدفع به الخطر سوى شرب مقدار معين من الخمير . فهذا من باب الضرورات التي تبيح المحظورات .

الزكاة الشرعية

تعريفها :

الزكاة في الأصل معناها التطيب ، ومنه : رائحة ذكية أي طيبة ، وسمي بها الذبح لأن الإباحة الشرعية جعلته طيباً .

وقيل : الزكاة معناها : التمتع ، ومنه : فلان ذكي ، أي : تام الفهم .

والمقصود بها هنا ذبح الحيوان أو نحره بقطع حلقومه^١ أو ريشه^٢ ، فان الحيوان الذي يحل أكله لا يجوز أكل شيء منه إلا بالذكية ما عدا السمك والجراد .

ما يجب فيها :

يجب في الزكاة الشرعية ما يأتي :

١ - أن يكون الذابح عاقلاً سواء أكان ذكراً أم أنثى ، مسلماً أو كفاً .

فاذا فقد الأهلية بأن كان سكران أو مجنوناً أو صبيّاً غير مميز فإن ذبيحته لا تحل . وكذلك لا تحل ذبيحة المشرك من عبدة الأوثان والزنديق والمرقد عن الاسلام .

ذباح أهل الكتاب :

قال القرطبي : قال ابن عباس : قال الله تعالى :

« وَلَا تَأْكُلُوا أَمْثَالَهُمْ يُذَكِّرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ »^٣ .

ثم استثنى فقال :

« وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ »^٤ .

يعني ذبيحة اليهودي والنصراني . وإن كان النصراني يقول عند الذبح : باسم المسيح ، واليهودي يقول : باسم عزيز ، وذلك أنهم ينجحون على الله .

وقال عطاء : « كل من ذبيحة النصراني وإن قال : باسم المسيح ، لأن الله عز وجل أباح ذبائحهم وقد علم ما يقولون .

٢ - المريه : مجرى الطعام والشراب من الحلق .

٤ - سورة المائدة آية ٥ .

١ - الحلقوم : مجرى النفس .

٣ - سورة الأنعام آية ١٢١ .

وقال القاسم بن عُثَيْمِرَةَ : 'كلُّ من ذبيحته وإن قال : باسم سَرَجَس (اسم كنيسة لهم) .

وهو قول الزهري وربيعه والشعبي ومكحول .

وروي عن صعايبين : عن أبي النرداء وعبادة بن الصامت .

وقالت طائفة : إذا سمعت الكتاني يسمي غير اسم الله عز وجل ، فلا تأكل .

وقال بهذا من الصعابة : علي وعائشة وابن عمر ، وهو قول طاوس والحسن ، متمسكين بقول الله تعالى :

« وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ » .

وقال مالك : أكره ذلك . ولم يجرمه .

ذباحع الجوس والصابئين :

اختلف الفقهاء في ذبيحة الجوس بناء على اختلافهم في أصل دينهم ، فمنهم من رأى أنهم كانوا أصحاب كتاب فرفع ، كما روي عن علي كرم الله وجهه ، ومنهم من يرى أنهم مشركون .

والذين رأوا أنهم كانوا أصحاب كتاب قالوا بجمل ذبايحهم ، وأنهم داخلون في قول الله سبحانه :

« وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلَلٌ لَهُمْ » .

ويقول الرسول ﷺ : « سَتُوا بِهِمْ سَنَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ » .

قال ابن حزم في الجوس :

لأنهم أهل كتاب فصحبهم حكم أهل الكتاب في كل ذلك .

وإلى هذا ذهب أبو ثور والظاهرية .

أما جمهور الفقهاء فلأنهم حرموها لأنهم مشركون في نظرهم . والصابئون ^١ : قيل لا تجوز ذبايحهم . وقيل بالجواز .

٢ - أن تكون الآلة التي يذبح بها معدة يمكن أن تنهبر الدم وتقطع الحلقوم ، مثل السكين والخيبر والخشب والسيف والزجاج والقصب الذي له حد يقطع كما تقطع السكين والعظم ، إلا السن والظفر .

١ - ودينهم بين الجوسية والنصرانية ، ويستقنون بتأثير النجوم .

أ - روى مالك أن امرأة كانت ترضع غنماً فأصببت شاة منها ، فأدركتها فذكتها بحجر ، فمثل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال : « لا بأس بها » .

ب - وروى عن الرسول ﷺ أنه قيل له : أنذبح بالمروة وشقة المصا ؟ قال : أحجل وأرن ، وما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل ، ليس السن والظفر . رواه مسلم .

ج - ونهى رسول الله ﷺ عن شريطة الشيطان : « وهي التي تذبح فتقطع الجلد ولا تقري الأوداج »^١ .

أخرجه أبو داود عن ابن عباس ، وفي إسناده عمرو بن عبد الله الصنعاني وهو ضعيف .

٣ - قطع الخلقوم والمريء ولا يشترط إبانتها ولا قطع الودجين^٢ لأنها مجرى الطعام والشراب الذي لا يكون معها حياة وهو القرض من الموت ، ولو أبان الرأس لم يحرم ذلك المذبح . وكذلك لو ذبحه من قفاه متى أثبت الآلة على محل الذبح .

٤ - التسمية : قال مالك : « كل ما ذبح ولم يذكر عليه اسم الله فهو حرام » سواء ترك ذلك الذكر عمداً أو نسياناً . وهو قول ابن سيرين وطائفة من المتكلمين .

وقال أبو حنيفة : إن ترك الذكر عمداً حرام ، وإن ترك نسياناً حل .

وقال الشافعي : يحل متروك التسمية سواء كان عمداً أم خطأ إذا كان الذابح أهلاً للذبح .

عن عائشة ، أن قوماً قالوا : يا رسول الله ، إن قوماً يأتوننا باللحم ، لا ندري أذكروا اسم الله عليه أم لا ؟ قال : سموا عليه أنتم وكلوا ، قالت : « وكانوا حديثي عهد بالكفر » أخرجه البخاري وغيره .

ما يكره فيها :

ويكره في الذكاة ما يأتي :

١ - أن يكون الذبح بآلة كالتي ، لما رواه مسلم عن شداد بن أوس أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله كتب الإحسان على كل شيء » ، فإذا قتلتم فاحسنوا القتلة ، وإذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة ، وليجحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته » .

١ - ثم نترك حتى تموت .

٢ - الربيعين : عرقان غليظان في جانبي ثرة النحر . وهذا مذهب الشافعي وأحد ، وقال مسالك وأبو حنيفة : لا تصح الذكاة إلا بقطع الودجين والخلقوم .

٢ - وعن ابن عمر أن الرسول ﷺ أمر أن تحصد الشفار وأن توارى عن البهائم .
رواه أحمد .

٣ - كسر عتق الحيوان أو سلخه قبل زهوق روحه ، لما رواه الدارقطني عن
أبي هريرة أن الرسول ﷺ قال :

« لا تعجلوا الأنفس قبل أن تهتق » .

وأما استقبال القبلة عند الذبح فلم يرد في استحبابه شيء .

ذبح الحيوان وفيه رمق أو به مرض :

إذا ذبح الحيوان وفيه حياة أثناء الذبح حل أكله ، ولو لم تكن هذه الحياة مستقرة
يعيش الحيوان بثقلها .

وكذلك المريضة التي لا يرجى حياتها إذا ذبحت وفيها الحياة .

وتعرف الحياة بحركة يدها أو رجلها أو ذنبها أو جريان نفسها أو نحو ذلك ، فإذا
صارت في حال النزح ولم تحرك يداً ولا رجلاً فاتها في هذه الحال تعتبر ميتة ولا تقيد فيها
الذكاة ، لقول الله سبحانه :

« حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِزْيِرِ وَمَا أَمِلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ
وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيغَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ » ١ .

أي أن هذه الأشياء محرمة عليكم ، إلا ما أدر كنموه ، فإن ذكاته تحله .

وقد سئل ابن عباس عن ذئب عدا على شاة فشق بطنها ثم انتثر 'قصبها' فذبحت ،
فقال : كل وما انتثر من 'قصبها' فلا تأكل .

رفع اليد قبل تمام الذكاة :

وإذا رفع المذكي يده قبل تمام الذكاة ثم رجع فوراً وأكمل الذكاة فإن هذا جائز لأنه
جرحها ثم ذكأها بمد وفيها الحياة فهي داخلة في قول الله تعالى : « إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ » .

١ - سورة المائدة آية ٣ .

٢ - العصب : الأمعاء .

جرح الحيوان عند تملؤ الذكاة :

الحيوان الذي يحل بالذكاة إن قدر على ذكاته ذكي في محل الذبح ، وإن لم يقدر عليها كانت ذكاته يجرح جزء منه في أي موضع من بدنه بشرط أن يكون الجرح مدمياً يجوز وقوع القتل به .

قال رافع بن خديج : كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فند^١ بعير من إبل القوم ولم يكن معهم خيل ، فرماه رجل بسهم فحبسه ، فقال رسول الله ﷺ : « إن لهذه البهائم أوابد^٢ كأوابد الوحش ، فما فعل منها هذا فافعلوا به هكذا » رواه البخاري ومسلم .

وروى أحمد وأصحاب السنن عن أبي العشاء عن أبيه أنه قال : يا رسول الله ، أما تكون الذكاة إلا في الحلق والنبة ؟ قال : « لو طمئت في فخذها أجزأ عنك » .

قال أبو داود : وهذا لا يصح إلا في المتردية والمتوحش .

قال الترمذي : وهذا في حال الضرورة كالحيوان الذي تمرد أو شرد فلم تقدر عليه أو وقع في بحر وخفنا غرقه فنضربه بسكين أو بسهم فيسيل دمه فيموت فهو حلال .

وروى البخاري عن علي وابن عباس وابن عمر وعائشة : ما أعجزك من البهائم مما في يدك فهو كالصيد ، وما تردى في بئر فذكاته حيث قدرت عليه .

ذكاة الجنين :

إذا خرج الجنين من بطن أمه وفيه حياة مستقرة وجب أن يذكى .

فإن ذكيت أمه وهو في بطنها فذكاته ذكاة أمه إن خرج ميتاً أو به رمق .

لقول رسول الله ﷺ في الجنين :

« ذكاته ذكاة أمه » .

رواه عن أبي سعيد : أحمد ، وابن ماجه ، وأبو داود ، والترمذي ، والدارقطني ، وابن حبان وصححه .

وقال ابن المنذر :

١ - وقد : بمعنى شرد ، وقب ط رجه .

٢ - الأوابد التي تأبث : أي فرشت ، جمع آبدة .

ويعن قال ذكاته ذكاة أمه ، ولم يذكر أشعر أو لم يشعر :

علي بن أبي طالب ، وسعيد بن المسيب ، وأحمد ، وإسحاق ، والشافعي وقال :
إنه لم يرد عن أحد من الصحابة ولا من العلماء أن الجنين لا يؤكل إلا باستئناس الذكاة
فيه ، إلا ما روي عن أبي حنيفة رحمه الله .

وقال ابن القيم :

وردت السنة الصحيحة الصريحة المحكمة بأن ذكاة الجنين ذكاة أمه ، خلاف الأصول ،
وهو تحريم الميتة .

فيقال :

الذي جاء على لسانه تحريم الميتة استثنى السمك والجراد من الميتة ، فكيف وليست
بميتة ، فإنها جزء من أجزاء الأم والذكاة قد أتت على جميع أعضائها ، فلا يحتاج أن يفرد
كل جزء منها بذكاة .

والجنين تابع للأم ، جزء منها ، فهذا مقتضى الأصول الصحيحة ، ولو لم ترد السنة
بالإباحة ، فكيف وقد ردت بالإباحة الموافقة للقياس والأصول .
وقد اتفق النص والأصل والقياس ، والله الحمد .

الصيد

تعريفه :

الصيد هو اقتناص الحيوان الحلال المتوحش بالطبع الذي لا يقدر عليه .

حكمه :

وهو مباح أباحه الله سبحانه بقوله :

« وَإِذَا حَكَلْتُمْ فَاصْطَادُوا »^١ .

والصيد مباح كله ، ما عدا صيد الجرم ، فقد تقدم الكلام عليه في باب الحج .

وصيد البحر جائز في كل حال ، وكذلك صيد البر ، إلا في حالة الإحرام . يقول

الله تعالى :

« أَهْلَ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْيَارَةِ وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ »

ما دمتُم حُرماً »^٢ .

الصيد المحرام :

والصيد المباح هو الصيد الذي يقصد به التذكية ، فإن لم يقصد به التذكية فإنه يكون

حراماً .

باب الإفساد وإتلاف الحيوان لغير منفعة :

وقد نهى رسول الله ﷺ عن قتل الحيوان إلا لما كله .

روى النسائي وابن حبان أن النبي ﷺ قال :

« من قتل عصفوراً عبثاً عجب^٣ إلى الله يوم القيامة يقول : يا رب إن فلاناً قتلني عبثاً

ولم يقتلني منفعة » .

وروى مسلم عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال :

« لا تتخذوا شيئاً فيه الروح غرضاً »^٤ .

ومرّ صلوات الله وسلامه عليه على طائر قد اتخذته بعض الناس هدفاً يصوبون إليه

ضرباتهم فقال : « لمن الله من قتل هذا » .

١ - سورة المائدة آية ٢ .

٢ - سورة المائدة آية ٩٦ .

٣ - هج : رفع صوته بالشكوى .

٤ - الهدف يصوب إليه .

شروط الصائد :

ويشترط في الصائد الذي يحل أكل صيده ما يشترط في الذابح بأن يكون مسلماً أو كتابياً . فصيد اليهودي والنصراني كذبيحته ، وكذلك ما ألحق بها كما هو موضح في باب الذكاة الشرعية .

الصيد بالسلاح الجارح وبالحَيوان :

والصيد قد يكون بالسلاح الجارح كالرمح والسيوف والسهام ونحوها . وفي هذا يقول الله سبحانه :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَتَوَكَّلْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ »^١ .
وقد يكون بواسطة الحيوان ، وفيه يقول الله سبحانه :

« يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ »^٢ .

وعن أبي ثعلبة الخشني قال : قلت يا رسول الله ، إنا بأرض صيد أصيد بقوسي وبكلبي المئتم وبكلبي الذي ليس بمئتم فما يصلح لي ؟ فقال :
« ما صدت بقوسك فذكرت اسم الله عليه فكل ، وما صدت بكلبك غير المعلم فأدركت ذكاته فكل » رواه البخاري ومسلم .

شروط الصيد بالسلاح :

ويشترط في الصيد بالسلاح ما يأتي :

١ - أن يجزئ السلاح جسم الصيد وينفذ فيه ، ففي حديث عدي بن حاتم قال :
يا رسول الله ، إنا قوم نرمي فما يحل لنا ؟ قال :
« يحل لكم كل ما ذكيت وما ذكرتم اسم الله عليه فخرقتم^٣ فكلوا » .
قال الشوكاني .

فدل على أن المعتبر مجرد الخرق وإن كان القتل بمقتل .
فيحل ما صاده من يرمي بهذه البنادق الجديدة التي يرمي بها بالبارود والرصاص ، لأن

١ - سورة المائدة آية ٩٤ . ٢ - سورة المائدة آية ٤ .

٣ - فخرقتم : أي خرقتهم وجرحتم .

الرصاص تخزق خزقاً زائداً على السلاح فلها حكمه ، وإن لم يدرك الصائد بها ذكاة الصيد إذا ذكر اسم الله على ذلك » .

وأما النهي من الأكل مما أصابته البندقية ولم يذكّر واعتباره موقوفة كما جساء في الحديث ، فإن المقصود من البندقية هنا ما يصنع من الطين ثم ييبس ويرى به ، فليست مثل البندقية التي يرمى بها البارود والرصاص .

وكما نهى الاسلام عن الأكل من البندقية هذه : (أي المصنوعة من الطين) .

نهى عن الرمي بالحصاة وما يماثلها .

يقول الرسول ﷺ معللاً ذلك :

« إنها لا تصيد صيداً ولا تنكأ عدواً ، لكنها تكسر السن وتفقأ العين » .

ويحرم كذلك ما قتل بثقل كالمصا ونحوها ، إلا إذا أدرك حياً وذبح .

ففي حديث عدي قال : قلت فإني أرمي بالمعارض الصيد فأصيد . قال :

« إذا رميت بالمعارض فخرق فكل . وإن أصابه بمرضه فلا تأكل » .

٢ - أن يذكر الصائد اسم الله عند رمي الصيد ، ولم تختلف الأئمة على أن التسمية مشروعة لحديث أبي ثعلبة المتقدم ذكره ولغيره من الأحاديث . وإنما اختلفوا في حكمها .

فذهب أبو ثور والشعبي وداود الظاهري وجماعة أهل الحديث إلى أن التسمية شرط في الإباحة بكل حال ، فإن تركها عامداً أو سهواً لم تحل .. وهذا أظهر الروايات عن أحمد .

وقال أبو حنيفة : هي شرط في حال الذكر فإن تركها ناسياً حل الصيد ، وإن تركها عامداً لا يحل .

وكذلك قال مالك في المشهور عنه .

وقال الشافعي وجماعة من المالكية : التسمية سنة ، فإن تركها ولو عامداً لم يحرم الصيد ويحل أكله ، وحملوا الأمر بالتسمية على الندب .

شروط الصيد بالجوارح :

والصيد بالجوارح مثل الصقر والبازي والفهد والكلب وغيرها مما يقبل التعلم جائز بالشروط الآتية :

١ - تعليم الحيوان الصيد ، ويعرف ذلك بأن ياتر إذا أمر ، وينزجر إذا زجر .

٢ - أن يمسك على صاحبه بترك الأكل من الصيد ، فإن أكل فقد أمسك على نفسه فلا يحل صيده ، ففي حديث عدي بن حاتم قال له الرسول ﷺ :
« إذا أرسلت كلابك المعلمة وذكرت اسم الله عليها فكل مما أمسكن عليك ، وإن أكل الكلب فلا تأكل ، فإني أخاف أن يكون مما أمسك على نفسه » .

٣ - أن يرسله ويذكر اسم الله ، أما ذكر التسمية فقد تقدم حكمها ، وأما قصد إرسال الحيوان فإنه شرط من شروط الصيد ، فإذا انبعت الحيوان الجارح من تلقاء نفسه من غير إرسال ولا إغراء من الصائد فلا يجوز صيده ، ولا يحل أكله عند مالك والشافعي وأبي ثور وأصحاب الرأي ، لأنه صاد لنفسه من غير إرسال وأمسك عليها ولا صنع للصائد فيه فلا ينسب إليه ، لأنه لا يصدق عليه الحديث المتقدم : « إذا أرسلت كلابك المعلمة ... الخ » ، فمفهوم الشرط أن غير المرسل لا يكون كذلك .
وقال عطاء والأوزاعي : يؤكل صيده إذا كان أخرج للصيد وكان معلماً .

اشتراك جارحين في صيد :

إذا اشترك جارحان في صيد فهو حلال إذا كان كل واحد منهما أرسله صاحبه للصيد ، أما إذا كان أحدهما مرسلًا دون الآخر فإنه لا يؤكل لقوله ﷺ : « فأنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره » .

الصيد بكلب اليهودي والنصراني :

ويجوز الاصطياد بكلب اليهودي والنصراني وبأذنه وصقره إذا كان الصائد مسلماً .
وذلك مثل شفرته .

ادراك الصيد حياً :

إذا أدرك الصائد الصيد وهو حي وكان قد قطع حلقومه ومريئه أو تمزقت أمعاؤه وخرج حشوه فإنه في هذه الحال يحل بدون ذكاة .
أما إذا أدركه وفيه حياة مستقرة ، فإنه يجب في هذه الحال ذكاته ، ولا يحل بدونها .

وجود الصيد ميتاً بعد إصابته :

إذا رمى الصائد الصيد فأصابه ثم غاب عنه ثم وجده بعد ذلك ميتاً ، فإنه يكون حلالاً بشروط ثلاثة :

الاول :

أن لا يكون قد تردى من جبل أو وجده في الماء لاحتمال أن يكون موته بالتردي أو الغرق .

روى البخاري ومسلم عن عدي بن حاتم قال : سألت رسول الله ﷺ قال : « إذا رميت بسهمك فاذا ذكر الله ، فإن وجدته قد قتل فكل إلا أن تجده قد وقع في ماء ، فإنك لا تدري الماء قتله أو سهمك » .

الثاني :

أن يعلم أن رميته هي التي قتلته وليس به أثر من رمي غيره أو حيوان آخر . فمن عدي قال :

قلت : يا رسول الله أرمي الصيد فأجد فيه سهمي من الفد . قال : « إذا علمت أن سهمك قتله ولم ترى فيه أثر سبع فكل » .
وفي رواية للبخاري :
« إنا نرمي الصيد فنقتفي أثره اليومين والثلاثة ثم نجده ميتاً وفيه سهمه » .
قال : يأكل إن شاء .

الثالث :

أن لا يفسد فساداً يبلغ درجة النتن ، فانه حينئذ يكون من المستفدرات الضارة التي تمجها الطباع .

فمن أبي ثعلبة الحاشي أن النبي ﷺ قال :
« إذا رميت بسهمك فغاب ثلاثة أيام وأدركته فكله ما لم ينتن » .
أخرجه مسلم .

الأضحية

تعريفها :

الأضحية والضحية اسم لما يذبح من الإبل والبقر والغنم يوم النحر وأيام التشريق تقريباً إلى الله تعالى .

مشروعيتها :

وقد شرع الله الأضحية بقوله سبحانه :

« إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ . فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ . إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ » ١ .

وقوله : « وَالْبَدَنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ » .

والنحر هنا هو ذبح الأضحية .

وثبت أن النبي ﷺ ضحى وضحى المسلمون وأجمعوا على ذلك .

فضلها :

روى الترمذي عن عائشة أن النبي ﷺ قال : « ما عمل آدمي من عمل يوم النحر أحب إلى الله من إهراق الدم » ٢ . إنها لتأتي يوم القيامة بقرونها وأشعارها وأظلافها ، وإن الدم ليقع من الله بكان ٣ قبل أن يقع على الأرض ، فطيبوها بها نفساً » .

حكمها :

الأضحية سنة مؤكدة ، ويكره تركها مع القدرة عليها لحديث أنس الذي رواه البخاري ومسلم أن النبي ﷺ ضحى بكبشين أملحين ٤ أقرنين ذبحهما بيده وسمى وكبر .

وروى مسلم عن أم سلمة أن النبي ﷺ قال : « إذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يضحي فليمسك عن شعره وأظفاره » .

فقوله أراد أن يضحي دليل على السنة لا على الوجوب .

-
- | | |
|----------------------------|-------------------------------------|
| ١ - سورة الحج آية ٢٦ . | ٢ - إسناده : أي ذبح الأضحية . |
| ٣ - كتابه عن سرعة قبولها . | ٤ - الأملح : ما يتخالط بياضه سواد . |
| ٥ - ما له قرن . | |

وروي عن أبي بكر وعمر أنها كانت لا يضحيان عن أهلها مخافة أن يرى ذلك واجبا^١.

متى تجيب :

ولا تجيب إلا بأحد أمرين :

١ - أن ينذرها لقول الرسول ﷺ : « من نذر أن يطيع الله فليطعه » وحتى لو مات الناذر فإنه تجوز النسيابة فيما عينه بنذره قبل موته .

٢ - أن يقول : هذه لله ، أو هذه أضحية .

وعند مالك إذا اشتراها بنته الأضحية وجبت .

حكمتها :

والأضحية شرعها الله إحياء لذكرى إبراهيم وقوسعة على الناس يوم العيد ، كما قال الرسول ﷺ : إنما هي أيام أكل وشرب وذكر لله عز وجل .

مم تكون :

ولا تكون إلا من الإبل والبقر والغنم ، ولا تجزىء من غير هذه الثلاثة . يقول الله سبحانه :

« لِيَذْكُرُوا اسمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنَ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ »^٢ .

ويجزىء من الضأن ما له نصف سنة ، ومن المزم ما له سنة ، ومن البقر ما له سنتان ، ومن الإبل ما له خمس سنين ، يستوي في ذلك الذكر والأنثى .

١ - روى أحمد والترمذي عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« نعمت الأضحية الجذع »^٣ من الضأن .

٢ - وقال عقبة بن عامر : قلت يا رسول الله أصابني جذع ، قال : ضع به . رواه البخاري ومسلم .

٣ - وروى مسلم عن جابر أن الرسول ﷺ قال :

١ - وقال ابن حزم : لم يصح عن أحد من الصحابة أنها واجبة ويرى أبو حنيفة أنها واجبة ط فري اليسار من يلكون نصايا من القيمين غير المسافرين ، لقوله (ص) : « من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن مصلانا » . رواه أحمد وابن ماجه وصححه الحاكم ورجح الأئمة وقله .

٢ - سورة الحج آية ٣٤ .

٣ - ما له سنة أشهر عند الحنفية . وما له سنة في الأصح عند الشافعية .

« لا تذبحوا إلا مسنة ، فإن تمسر عليكم فاذبحوا جذعة من الضأن » .

والمسنة الكبيرة هي من الإبل ما لها خمس سنين ، ومن البقر ما له سنتان . ومن المعز ما له سنة ، ومن الضأن ما له سنة أو ستة أشهر ، على الخلاف المذكور من الأئمة .
وتسمى المسنة بالثنية .

الأضحية بالخصي :

ولا يأمن بالأضحية بالخصي .

روى أحمد عن أبي رافع قال : ضحى رسول الله ﷺ بكبشين أملحين موجودين خصيين ، ولأن له أطيّب وألذ .

ما لا يجوز أن يضحي به :

ومن شروط الأضحية السلامة من العيوب ، فلا تجوز الأضحية بالمعيبة ^١ مثل :

١ - المريضة البين مرضها . ٢ - الموراء البين عورها .

٣ - المرجاء البين ظلمها . ٤ - المعفأ ^٢ التي لا تُنقي .

يقول رسول الله ﷺ : « أربعة لا تجزى في الأضاحي : الموراء البين عورها والمريضة البين مرضها والمرجاء البين ظلمها والمعفأ التي لا تُنقي » رواه الترمذي وقال : حسن صحيح .

٥ - العضباء التي ذهب أكثر أذنها أو قرنها .

ويلحق بهذه الهتاء ^٣ والمصاء ^٤ والعمياء والتولاء ^٥ والجرباء التي كثر جربها .

ولا يأمن بالمعفاء والبتراء والحامل وما خلق بغير أذن أو ذهب نصف أذنه أو ألبته والأصح عند الشافعية لا تجزى مقطوعة الأليسة والضرع لفوات جزء ما كوله وكذا مقطوعة الذنب .

قال الشافعي : لا تحفظ عن النبي ﷺ في الأسنان شيئاً .

-
- ١ - المعيبة : المقصود بالمعيب الظاهر الذي ينقص اللحم ، فإذا كان الميب يسيراً فإنه لا يضر .
٢ - المعفأ : التي ذهب عنها من شدة الحزال . ٣ - الهتاء : هي التي ذهب ثلثاها من أصلها .
٤ - المصاء : ما انكسر غلاف قرنها . ٥ - التولاء : التي تدور في الرهى ولا ترضى

وقت الذبح :

ويشترط في الأضحية ألا تذبح إلا بعد طلوع الشمس من يوم العيد ويمر من الوقت قدر ما يصلي العيد ، ويصح ذبحها بعد ذلك في أي يوم من الأيام الثلاثة في ليل أو نهار ، ويخرج الوقت بانقضاء هذه الأيام .

فمن البراء رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « إن أول ما نبدا به في يومنا هذا أن نصلي ثم نرجع فننحر ، فمن فعل ذلك فقد أصاب سنتنا » ومن ذبح قبل فأنما هو لحم قدمه لأهله ليس من النسك في شيء » .

وقال أبو بردة : خطبنا رسول الله ﷺ يوم النحر فقال :

« من صلى صلاتنا ووجه قبلتنا ونسكنا فلا يذبح حتى يصلي » روى الشيخان عن الرسول ﷺ : من ذبح قبل الصلاة ، فأنما يذبح لنفسه ، ومن ذبح بعد الصلاة والخطبتين فقد أتم نسكه وأصاب سنة المسلمين » .

كفاية أضحية واحدة عن البيت الواحد :

إذا ضحى الإنسان بشاة من الضأن أو المعز أجزأت عنه وعن أهل بيته . فقد كان الرجل من الصحابة رضي الله عنهم يضحي بالشاة عن نفسه وعن أهل بيته . فهي سنة كفاية . روى ابن ماجه والترمذي وصححه أن أبا أيوب قال : « كان الرجل في عهد رسول الله ﷺ يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته فيأكلون ويطعمون حتى تباهى الناس فصار كما ترى » .

جواز المشاركة في الأضحية :

تجوز المشاركة في الأضحية إذا كانت من الإبل أو البقر ، وتجزئ البقرة أو الجمل عن سبعة أشخاص إذا كانوا قاصدين الأضحية والتقرب الى الله فمن جابر قال : « نحرنا مع النبي ﷺ بالحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة » رواه مسلم وأبو داود والترمذي .

توزيع لحم الأضحية :

يسن للضحي أن يأكل من أضحيته ويهدي الأقارب ويتصدق منها على الفقراء ،

قال رسول الله ﷺ : « كلوا وأطعموا وادخروا » . وقد قال العلماء : الأفضل أن يأكل الثلث ويتصدق بالثلث ويدخر الثلث . ويجوز نقلها ولو إلى بلد آخر ، ولا يجوز بيعها ، ولا بيع جلدتها . (ولا يعطي الجزار من لحمها شيئاً كأجر ، وله أن يكافئه نظير عمله) وإنما يتصدق به المضحي أو يتخذ منه ما ينتفع به . وعند أبي حنيفة أنه يجوز بيع جلدتها ويتصدق بثمنه وأن يشترى بهينه ما ينتفع به في البيت .

المضحي يذبح بنفسه :

يسن لمن يحسن الذبح أن يذبح أضحيته بيده ويقول : بسم الله والله أكبر ، اللهم هذا عن فلان - ويسمي نفسه - فإن رسول الله ﷺ ذبح كبشاً وقال : « بسم الله والله أكبر ، اللهم هذا عني وعن من لم يضح من أمتي » رواه أبو داود والترمذي .

فإن كان لا يحسن الذبح فليشده ويحضره ، فإن النبي ﷺ قال لفاطمة : يا فاطمة قومي فاشهدي أضحيتك فإنه يغفر لك عند أول قطرة من دمها كل ذنب عملته ، وقولي : « إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين » فقال أحد الصحابة : يا رسول الله هذا لك ولأهل بيتك خاصة أو للمسلمين عامة ؟ قال رسول الله ﷺ : بل للمسلمين عامة .

العقيقة

تعريفها :

العقيقة هي الذبيحة التي تذبح عن المولود .

قال صاحب مختار الصحاح : العقيقة والعقة بالكسر الشعر الذي يولد عليه كل مولود من الناس والبهائم ، ومنه سميت الشاة التي تذبح عن المولود يوم أسبوعه .

حكمها :

والعقيقة سنة مؤكدة ولو كان الأب ممسراً ، فعلمها الرسول ﷺ وفعلمها أصحابه ، روى أصحاب السنن أن النبي ﷺ عاق عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً ، ويرى وجوبها للثب وداد الظاهري .

ويجزي فيها ما يجزي في الأضحية من الأحكام ، إلا أن العقيقة لا تجوز فيها المشاركة .

فضلها :

روى أصحاب السنن عن سمرة عن النبي ﷺ قال :

١ - « كل مولود رهينة بمقيقته تذبح عنه يوم سابعه ويُحلق ويسمى » .

٢ - وعن سلمان بن عامر الضبي أن النبي ﷺ قال :

« مع الغلام عقيقته ، فأهريقوا عليه دماً ، وأميطوا عنه الأذى » ٣ رواه الخمسة .

ما يذبح عن الغلام والبنت :

ومن الأفضل أن يذبح عن الولد شاة متقاربتان شياً وسناً ، وعن البنت شاة .

فمن أم كرّر الكعبية قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« عن الغلام شاة متكافئتان ٤ وعن الجارية شاة » .

ويجوز ذبح شاة واحدة عن الغلام لفعل الرسول ﷺ ذلك مع الحسن والحسين ، رضي الله عنهما ، كما تقدم في الحديث .

١ - أي تليثته لثثة صالحة وحفظه حفظاً كاملاً مرموناً بالذبح عنه .

٢ - أي أوفوا عنه القذارة والنجاسة .

٣ - أي شاة متقاربتان شياً وسناً .

وقت الذبح :

والذبح يكون يوم السابع بعد الولادة إن تيسر ، وإلا ففي اليوم الرابع عشر وإلا ففي اليوم الواحد والعشرين من يوم ولادته ، فإن لم يتيسر ففي أي يوم من الأيام .
ففي حديث البيهقي : تذبح لسبع ، ولأربع عشر ، ولإحدى وعشرين .

اجتماع الأصحية والعقبة :

قالت الحنابلة : وإذا اجتمع يوم النحر مع يوم العقبة فإنه يمكن الاكتفاء بذبيحة واحدة عنها ، كما إذا اجتمع يوم عيد ويوم جمعة واغتسل لأحدهما .

التسمية والخلق :

ومن السنة أن يختار للولود اسم حسن ويخلق شعره ويتصدق بوزنه فضة إن تيسر ذلك ، لما رواه أحمد والترمذي عن ابن عباس أن النبي ﷺ عني عن الحسن بشاة ، وقال : يا فاطمة احلقي رأسه وتصدقي بوزنه فضة على المساكين ، فوزناه فكان وزنه درهماً أو بعض درهم .

أحب الأسماء :

وأحب الأسماء عبد الله وعبد الرحمن ، لحديث مسلم ، وأصدقها همام وحارث كما ثبت في الحديث الصحيح .

ويصح التسمية بأسماء الملائكة والأنبياء وطه ويس . وقال ابن حزم : اتفقوا على تحريم كل اسم معبد لغير الله كمبد العزى ، وعبد هبل ، وعبد عمر ، وعبد الكعبة ، حاشا عبد المطلب .

كرهه بعض الأسماء :

نهى رسول الله ﷺ عن التسمي بالأسماء الآتية :

يسار ، ورياح ، ونجیح ، وأفلق ، لأن ذلك ربما يكون وسية من وسائل التشائم ، ففي حديث سمره أن النبي ﷺ قال :

« لا تسم غلامك يساراً ولا رباحاً ولا نجیحاً ولا أفلق ، فانك تقول : أم هو — فلا يكون — فيقول : لا » رواه مسلم .

الأذان في أذن المولود :

ومن السنة أن يؤذن في أذن المولود اليمنى ، ويقم في الأذن اليسرى ، ليكون أول ما يطرق سمعه اسم الله .

روى أحمد وأبو داود والترمذي وصححه عن أبي رافع رضي الله عنه قال :
 رأيت النبي ﷺ أذن بالصلاة في أذن الحسن بن علي حين ولدته فاطمة رضي الله عنهم .
 وروى ابن السني عن الحسن بن علي أن النبي ﷺ قال :
 « من ولد له ولد فأذن في أذنه اليمنى وأقام في اليسرى لم تضره أم الصبيان »^١ .

لا فرع ولا عتيرة :

الفرع : ذبح أول ولد الناقة ، كانت العرب تذبحه لأصنامهم .
 العتيرة : ذبيحة رجب تعظيماً له .
 وقد نهى الإسلام عن الذبح تعظيماً للأصنام ، وغير معالم الجاهلية .
 وأباح الذبح باسم الله برأ وتوسماً .
 روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال :
 « لا فرع ولا عتيرة »^٢ رواه البخاري ومسلم .
 وقال نَبَيْشَةُ رضي الله عنه :
 نادى رجل رسول الله ﷺ :
 إنا كنا نمتز عتيرة في الجاهلية في رجب ، فما تأمرنا ؟ قال :
 اذبحوا لله في أي شهر كان ، وبرؤا الله وأطعموا . قال :
 إنا كنا نُفَرع فرعاً في الجاهلية ، فما تأمرنا ؟ قال :
 في كل سائمة فرع تغذوه ماشيتك حتى إذا استجمل^٣ ذبحته ، فتصدق بلحمه على
 ابن السبيل ، فذلك خير » رواه أبو داود والنسائي .
 وعن أبي رزين قلت :
 يا رسول الله كنا نذبح في رجب فنأكل ونطعم من جاءنا ، فقال :
 « لا بأس به » .
 وروى أحمد والنسائي عن عمر بن الحارث أنه لقي النبي ﷺ في حجة الوداع ، فقال
 رجلاً :

١ - يقال إنا للعتيرة . ٢ - بالمنى الذي كان عليه في الجاهلية . ٣ - أي صار جملاً .

يا رسول الله الفرائع والمناثر . قال :
« من شاء فرع ومن شاء لم يفرع ، ومن شاء عتر ومن شاء لم يعتر في الغنم الأصحية » .
تعب أذن الصغير :

في كتب الخنابلة : إن تثقيب آذان الصبية للعلية جائز ويكره للصبيان .
وفي فتاوى قاضي خان ، من الحنفية : لا بأس بتثقيب آذان الصبية ، لأنهم كانوا في
الجاهلية يفعلونه ، ولم ينكره عليهم النبي ﷺ .

الكفالة

تعريفها :

الكفالة معناها في اللغة : الضم ، ومنه قول الله عز وجل : « وكفلها زكريا »^١ .
وفي الشرع عبارة عن ضم ذمة الكفيل إلى ذمة الأصيل في المطالبة بنفس أو دين أو عين أو عمل ، وهذا التعريف لفقيه الأحناف .

وعند غيرهم من الأئمة يعرفونها بأنها ضم الذمتين في المطالبة والدين .
والكفالة تسمى : حيلة وحمالة وزعامة .
وهي تقتضي كفيلاً وأصيلاً ومكفولاً له ومكفولاً به .

فالكفيل هو الذي يلتزم بأداء المكفول به ، ويجب أن يكون بالغاً عاقلًا مطلقاً
التصرف في ماله راضياً بالكفالة^٢ فلا يكون المجنون ولا الصبي ولو كان مميزاً كفيلاً .
ويسمى الكفيل بالضامن والزعيم والحميل والقبيل .

والأصيل هو المدين وهو المكفول عنه ، ولا يشترط بلوغه ولا عقله ولا حضوره ولا
رضاه بالكفالة . بل تجوز الكفالة عن الصبي والمجنون والغائب . ولكن الكفيل لا
يرجع على أحد من هؤلاء إذا أدى عنه ، بل يعتبر متبرعاً إلا في حالة ما إذا كانت الكفالة
عن الصبي المأذون له في التجارة وكانت بأمره .

والمكفول له هو الدائن . ويشترط أن يعرفه الضامن ، لأن الناس يتفارقون في المطالبة
تسهيلاً وتشديداً .

والأغراض تختلف بذلك ، فيكون الضمان بدونه غرضاً . ولا تشترط معرفة
المضمون عنه .

والمكفول به هو النفس أو الدين أو العين أو العمل الذي وجب أدائه على المكفول
عنه ، وله شروط ستأتي في موضعها .

مشروعيتها :

والكفالة مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع .

ففي الكتاب يقول الله تعالى :

١ - سورة آل عمران آية ٣٧ . ٢ - لأنه لا يلزم الحق ابتداءً إلا برضاه .

« قال لن أرسله معكم حتى تؤثرون موثقاً من الله لتأثني به »^١ وقوله جل شأنه :
« ولئن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم »^٢ .

وجاء في السنة عن أبي أمامة أن الرسول ﷺ قال : « الزعيم غارم » .
رواه أبو داود والترمذي وحسنه ، وصححه ابن حبان .
ومعنى الزعيم : الكفيل . والفارم : الضامن .

وقد أجمع العلماء على جوازها . ولا يزال المسلمون يكفل بعضهم بعضاً من عصر النبوة
إلى وقتنا هذا ، دون تكبر من أحد من العلماء .

التعجيل والتعليق والتوقيف .

وتصح للكفالة منجزة ، ومعلقة ، ومؤقتة .
فالمنجزة مثل قول الكفيل أنا ضامن فلاناً الآن وأكفله .

قال العلماء :

إذا قال الرجل تحملت أو تكفلت أو ضمنت أو أنا حميل لك أو زعيم أو كفيل أو
ضامن أو قبيل أو هو لك عندي أو عليّ أو إليّ أو قبلي ، فذلك كله كفالة .

ومتى انقضت الكفالة كانت تابعة للدين في الحلول والتأجيل والتسقيط ، إلا إذا كان
الدين حالاً واشترط الكفيل تأجيل المطالبة إلى أجل معلوم ، فإنه يصح لما رواه ابن ماجة
عن ابن عباس أن النبي ﷺ تحمل عشرة دنانير عن رجل قد لزمه غريمه إلى شهر
وقضاها عنه .

وفي هذا دليل على أن الدين إذا كان حالاً وضمنه الكفيل إلى أجل معلوم صح ، ولا
يطلب به للضامن قبل مضي الأجل .

والمعلقة مثل : إن أقرضت فلاناً فأنا ضامن لك ، وكما جاء في الآية الكريمة قول
الله تعالى :

« ولئن جاء به حمل بعير » .

والمؤقتة مثل : إذا جاء شهر رمضان فأنا ضامن لك . وهذا مذهب أبي حنيفة
وبعض الخنابلة .

وقال الشافعي : لا يصح التعليق في الكفالة .

٢ - سورة يوسف آية ٧٢ .

١ - سورة يوسف آية ٦٦ .

مطالبة الكفيل والاميل معاً :

ومتى انقضت الكفالة جاز لصاحب الحق أن يطالب الضامن والمضمون معاً ، كما جاز له أن يطالب أيها شاء بناء على تعدد محل الحق ، كما يرى جمهور العلماء .

أنواع الكفالة :

والكفالة نوعان :

الأول : كفالة بالنفس .

الثاني : كفالة بالمال .

الكفالة بالنفس :

وتعرف بضمان الوجه ، وهي التزام الكفيل بإحضار الشخص المكفول الى المكفول له . وتصح بقوله : أنا كفيل بفلان أو بيده أو وجهه أو أنا ضامن أو زعيم ونحو ذلك ، وهي جائزة إذا كان على المكفول به حق لادمي ، ولا يشترط العلم بقدر ما على المكفول لأنه تكفل بالبدن لا بالمال .

أما إذا كانت الكفالة في حدود الله ، فلإنها لا تصح سواء أكان الحد حقاً تعالى كحد الحمر ، أو كان حقاً لادمي كحد القذف .

وهذا مذهب أكثر العلماء ، لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن النبي ﷺ قال :

« لا كفالة في حد » رواه البيهقي بإسناد ضعيف وقال : إنه منكر .

ولأن مبناء على الإسقاط والدرء بالشبهة ، فلا يدخله الاستيثاق ، ولا يمكن استيفاءه من غير الجاني .

وعند أصحاب الشافعي تصح الكفالة بإحضار من عليه عقوبة لادمي كقصاص وسد قذف ، لأنه حق لازم ، أما إذا كان حد الله فلا تصح فيه الكفالة .

ومنهما ابن حزم فقال :

« لا تجوز الضمانة بالوجه أصلاً لا في مال ولا حد ، ولا في شيء من الأشياء لأن كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل . ومن طريق النظر أن نسال من قال بصعته عن تكفل بالوجه فقط فغاب المكفول عنه ماذا تضمنون بالضامن بوجهه ؟ أتأثمونه غرامة ما على المضمون ؟ فهذا جور وأكل مال بالباطل ، لأنه لم يلتزمه قط . أم تتركونه ؟ فقد أبطلتم الضمان بالوجه ، أم تكلفونه طلبه ؟ فهذا تكليف الحرج وما لا طاقة له به وما لم يكلفه الله إياه قط .

وأجاز الكفالة بالوجه جماعة من العلماء . واستدلوا بأنه عليه السلام كفّل في تهمة ، قال :
« وهو خبر باطل لأنه من رواية إبراهيم بن خيثم بن عراك وهو وأبوه في غاية الضعف
لا تجوز الرواية عنها .

ثم ذكر آثاراً عن عمر بن عبد العزيز وردها كلها بأنها لا حجة فيها ، إذ الحجة في
كلام الله ورسوله لا غير .

ومنى تكفل بإحضاره لزمه إحضاره فإن تعذر عليه إحضاره مع حياته أو امتنع
الكفيل عن إحضاره غرم ما عليه لقوله عليه السلام :

« الزعم غارم » .

إلا إذا اشترط إحضاره دون المال ، ونصرح بالشرط لأنه يكون أنرم ضد ما اشترط
وهذا مذهب المالكية وأهل المدينة .

وقالت الأحناف : يحبس الكفيل الى أن يأتي به أو يعلم موته ، ولا يفرم المال إلا
إذا شرطه على نفسه .

وقالوا : إذا مات الأصل فإنه لا يلزم الكفيل الحق الذي عليه ، لأنه إنما تكفل
بالنفس ولم يكفل بالمال ، فلا يلزمه ما لم يتكفل به .

وهذا هو المشهور من قول الشافعي .

وكذلك يبرأ الكفيل إذا سلم المكفول نفسه .

ولا يبرأ الكفيل بموت المكفول له بسل تقوم ورثته مقامه في المطالبة بإحضار
المكفول .

الكفالة بالمال :

والكفالة بالمال : هي التي يلتزم فيها الكفيل التزاماً مالياً ، وهي أنواع ثلاثة :

١ - الكفالة بالدين : وهي التزام أداء دين في ذمة الغير .

ففي حديث سلمة بن الأكوع أن النبي عليه السلام امتنع من الصلاة على من عليه الدين ،
فقال أبو قتادة : صل عليه يا رسول الله وعلي دينه . فصلى عليه ١ .

ويشترط في الدين :

أ - أن يكون ثابتاً وقت الضمان كدين القرض والتمن والأجرة والمهر ، فإذا لم يكن
ثابتاً فإنه لا يصح ، ضمان ما لم يجب غير صحيح ، كما إذا قال : بيع لفلان وعلي أن أضمن

١ - ذهب الجمهور الى صحة الكفالة عن الميت ولا وجسوع له في مال الميت ، والحديث من رواية
البخاري وأحمد .

الثلث أو أقرضه وعليّ أن أحسن بدله. وهذا مذهب الشافعي ومحمد بن الحسن والظاهرية. وأجاز ذلك أبو حنيفة ومالك وأبو يوسف وقالوا بصحة ضمان ما لم يجب .
 ب - أن يكون معلوماً فلا يصح ضمان المجهول ، لأنه غرر ، فلو قال ضمنت لك ما في ذمة فلان وهما لا يلمان مقداره فإنه لا يصح . وهذا مذهب الشافعي وابن حزم .
 وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : يصح ضمان المجهول .

٢ - كفالة بالعين أو كفالة بالتسليم : وهي التزام تسليم عين معينة موجودة بيسد الغير مثل :

رد المصوب إلى الناصب وتسليم المبيع إلى المشتري . ويشترط فيها أن تكون العين مضمونة على الأصل كما في المصوب . فإذا لم تكن مضمونة كالعمارة والوديعة فإن الكفالة لا تصح .

٣ - كفالة بالدرك : أي بما يدرك المال المبيع ويلحق به من خطر بسبب سابق على البيع ، أي أنها كفالة وضمانة لحق المشتري تجاه البائع إذا ظهر للمبيع مستحق ، كما لو تبين أن المبيع مملوك لغير البائع أو مرهون .

رجوع الكفيل على المضمون عنه :

وإذا أدى الضامن عن المضمون عنه ما عليه من دين رجع عليه متى كان الضمان والأداء بإذنه ، لأنه أنفق ماله فيما ينفعه بإذنه . وهذا مما اتفق الأئمة الأربعة عليه .
 واختلفوا فيما إذا ضمن عن غيره حقاً بغير أمره وأداه .
 وقال الشافعي وأبو حنيفة : هو متطوع ، وليس له الرجوع عليه .
 والمشهور عن مالك : أن له الرجوع به . وعن أحمد : روايتان . قال ابن حزم :
 « لا يرجع الضامن بما أدى سواء بأمره أو بغير أمره إلا أن يكون المضمون عنه استقرضه قال : وقال ابن أبي ليلى وابن شبرمة وأبو ثور وأبو سليمان بمثل قولنا » ١ .

من أحكام الكفالة :

١ - ومتى عدم المضمون أو غاب ضمن الكفيل ، ولا يخرج عن الكفالة إلا بأداء الدين منه أو من الأصل ، أو بإبراء الدائن نفسه من الدين أو نزوله عن الكفالة ، وله هذا النزول لأنه من حقه .

٢ - من حق المكفول له (أي صاحب الدين) فسخ عقد الكفالة من ناحية ، ولو لم يرض المدين المكفول عنه أو الكفيل . وليس هذا الفسخ للمكفول عنه ولا للكفيل .

المساقاة

تعريفها :

المساقاة مفاعلة من السقي ، وهذه المفاعلة على غير بابها . وصحبت بهذه التسمية لأرب شجر أهل الحجاز أكثر حاجة الى السقي لأنها تسقى من الآبار ، فسميت بهذه التسمية . وهي في الشرع دفع الشجر لمن يقوم بسقيه ويتمهده حتى يبلغ تمام نضجه نظير جزء معلوم من ثمره .

فهي شركة زراعية على استثمار الشجر يكون فيها الشجر من جانب والمعمل في الشجر من جانب والثمرة الحاصلة مشتركة بينهما بنسبة يتفق عليها المتعاقدان كالتصف والثلث ونحو ذلك .

ويسمى العامل بالمساقى ، والطرف الآخر يسمى برب الشجر . والشجر يطلق على كل ما غرس ليبقى في الأرض سنة فأكثر من كل ما ليس لقطعه مدة ونهاية معلومة ، سواء أكان شجراً أم غير شجر . وتكون المساقاة على غير المثمر نظير ما يأخذه المساقى من السعف والخطب ونحوها .

مشروعيتها :

والمساقاة مشروعة بالسنة ، وقد اتفق الفقهاء على جوازها للحاجة إليها ، ما عدا أبا حنيفة الذي رأى أنها لا تجوز .

وقد استدلل الجمهور من العلماء على جوازها بما يأتي :

١ - روى مسلم عن ابن عمر أن النبي ﷺ عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع .

٢ - وروى البخاري أن الأنصار قالت للنبي ﷺ : أقسم بيننا وبين إخواننا النخيل قال : لا . فقالوا : تكفونا المؤونة ونشركم في الثمرة ؟ قالوا : سمعنا وأطعنا .

أي أن الأنصار أرادوا أن يشركوا معهم المهاجرين في التخييل فعرضوا ذلك على الرسول ﷺ فأبى فعرضوا أن يتولوا أمره ولهم الشطر فأجابهم .

وفي نيل الأوطار : قال الحازمي : روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر وسعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وعمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى وابن شهاب الزهري ، ومن أهل الرأي أبو يوسف القاضي ، ومحمد بن الحسن ، فقالوا :

تجوز المزارعة والمساواة يجره من الثمر أو الزرع قالوا : ويجوز العقد على المزارعة والمساواة مجتمعين ، فتساقبه على النخل وتزارعه على الأرض كما جرى في خيبر .
ويجوز العقد على كل واحدة منها منفردة .

أركانها :

والمساواة لها ركنان :

١ - الإيجاب . ٢ - القبول .

وتعقد بكل ما يدل عليها من القول أو الكتابة أو الإشارة ما دام ذلك صادراً من يجوز تصرفهم .

شروطها :

وبشروط في المساواة الشروط الآتية :

١ - أن يكون الشجر المساقى عليه معلوماً بالرؤية أو بالصفة التي لا يختلف معها ، لأنه لا يصح العقد على مجهول .

٢ - أن تكون مدتها معلومة لأنها عقد لازم يشبه عقد الإيجار ، وحتى ينتهي الفرر . وقال أبو يوسف ومحمد إن بيان المدة ليس بشرط في المساواة استحصاناً ، لأن وقت إدراك الثمر معلوم غالباً ولا يتفاوت تفاوتاً يمتد به .

ومن قال يمدد اشتراط هذا الشرط الظاهرية ، واستدلوا بما رواه مالك مرسلاً أن الرسول ﷺ قال لليهود : « أقركم ما أقركم الله » .

وعند الأصناف أنه متى انتهت مدة المساواة قبل نضج الثمر تترك الأشجار للعامل ليعمل فيها بلا أجر إلى أن ينضج .

٣ - أن يكون عقد المساواة قبل بدو الصلاح ، لأنها في هذه الحال تفتقر إلى عمل . أما بعد بدو الصلاح فمن الفقهاء ، من رأى أن المساواة لا تجوز لأنه لا ضرورة تدعو إليها ولو وقعت لكانت إجارة لا مساواة . ومنهم من جوزها في هذه الحال ، لأنها إذا جازت قبل أن يخلق الله الثمر فهي بعد بدو الثمر أولى .

٤ - أن يكون للعامل جزء مشاع معلوم من الثمرة أي يكون نصيبه معلوماً بالجزئية كالنصف والثلث ، فلو شرط له أو لصاحب الشجر نخلات معينة أو قدراً معيناً بطلت . وقال في بداية المجهتد : وافق القائلون بالمساواة على أنه إن كانت النفقة كلها على رب الحائط وليس على العامل إلا ما يعمل بيده أن ذلك لا يجوز ، لأنها إجارة بما لم يخلق .

ومنى فقد شرط من هذه الشروط انفسخ العقد وفسدت المساقاة ، فان كان قد مضى فيها المساقى وغدا الشجر أو الزرع بعمله فله أجر مثله ، وغاء الشجر أو الزرع للمالك .

ما تجوز فيه المساقاة :

اختلف الفقهاء فيما تجوز عليه المساقاة ، فمنهم من قصرها على النخل كداود ، ومنهم من زاد على النخل العنب كإسحاق ، ومنهم من توسع في هذا كالأحناف فعندهم تصح على الشجر والكروم والبقول وكل ما له أصول في الأرض ليس لقلعها نهاية معلومة ، بل كلما 'جُزّت' نبتت وذلك كالكرات والقصب الفارسي .

وإذا لم تبين المدة وقع العقد على أول جز يحصل بعد العقد . وتصح أيضاً على ما تتلاقح أحاده وتظهر شيئاً فشيئاً كالبادنجان .

ولو دفع شخص لآخر رطوبة انتهى جذاها على أن يقوم بخدمتها وسقيها حتى يخرج بذرها ويكون بينها أنصافاً جاز ذلك بلا بيان المدة .

وعند مالك أنها تجوز في كل أصل ثابت كالرمان والتين والزيتون وما أشبه ذلك من غير ضرورة ، وتكون في الأصول غير النابتة كالحاتي والبطيخ مع عجز صاحبها عنها ، وكذلك الزرع .

وعند الحنابلة تجوز المساقاة في كل ثمر مأكول . قال في المفتي : وتصح المساقاة على البعلي من الشجر ، كما تجوز فيما يحتاج إلى سقي ، وهذا قال مالك : ولا نعلم فيه خلافاً .

وظيفة المساقى :

ووظيفة عامل المساقاة ، كما قال النووي : أن عليه كل ما يحتاج إليه في إصلاح الثمر ، واستزادته مما يتكرر كل سنة : كالسقي وتنقية الأنهار وإصلاح منابت الشجر وتلقيحه وتنمية الحشيش والقضبان عنه وحفظ الثمرة وجذاها ونحو ذلك .

وأما ما يقصد به حفظ الأصل ولا يتكرر كل سنة ، كبناء الحيطان وحفر الأنهار فعلى المالك .

عجز العامل عن العمل :

إذا عجز العامل عن العمل بسبب عاهة أو يسافر سافراً اضطرارياً فان المساقاة تنسخ . وهذا في حالة ما إذا كان الطرف الآخر قد اشترط عليه أن يعمل بنفسه . فإذا لم يكن قد اشترط عليه هذا الشرط فان المساقاة لا تنسخ بل على العامل أن يقوم غيره مقامه . وهذا عند الأحناف .

وقال مالك : إذا عجز العامل وقد حل بيع الثمر لم يكن له أن يساقى غيره ،
ووجب عليه أن يستأجر من يعمل . وإن لم يكن له شيء استأجر من نصيبه من الثمر .
وقال الشافعي : تنفسخ المساقاة بالعجز .

موت أحد المتعاقدين :

إذا مات أحد المتعاقدين فإن كان في الشجر غر لم يبد صلاحه فلرعاية مصلحة الطرفين
يستمر العامل أو ورثته على العمل حتى ينضج الثمر ولو جبراً على صاحب الشجر أو
ورثته ، لأنه لا ضرر على أحد في ذلك ، وليس للعامل أجرة في المدة التي بين انفساخ
العقد ونضج الثمر .

وإذا امتنع العامل أو ورثته عن العمل بعد انتهاء المدة أو انفساخ العقد لا يجبرون
عليه ، ولكنهم إذا أرادوا قطع الثمر قبل نضجه فلا يمكنون منه ، وإنما يكون الحق
للمالك أو ورثته في أحد ثلاثة أشياء :

- ١ - الموافقة على قطع الثمر وقسمته حسب الاتفاق .
- ٢ - إعطاء العامل أو ورثته من النقود قيمة ما يخص نصيبهم وهو مستحق القطع .
- ٣ - الإنفاق على الشجر حتى ينضج الثمر ثم الرجوع على المساقى أو ورثته بما أنفق
أو يأخذ به ثماراً من نصيبه . وهذا مذهب الأحناف .

الجمالة

تعريفها :

الجمالة عقد على منفعة يُظَنّ حصولها كمن يلتزم بمُجَلٍّ^١ معين لمن يرد عليه متاعه الضائع ، أو دابته الشاردة ، أو يبنّي له هذا الحائط ، أو يحفر له هذه البئر حتى يصل إلى الماء ، أو يُحَفِّظ ابنه القرآن ، أو يعالج المريض حتى يبرأ ، أو يفوز في مسابقة كذا ... الخ .

مشروعيتها :

والأصل في مشروعيتها قول الله سبحانه ^٢ :

« وَلَئِنْ جَاءَ بِهٖ حِثْلٌ بَعِيرٌ ^٣ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ^٤ .

ولأن الرسول ﷺ أجاز أخذ الجمل على الرقية بأمر القرآن كما تقدم في باب الإجارة . وقد أجهزت للضرورة ، ولهذا جاز فيها من الجهالة ما لم يجوز في غيرها ، فإنه يجوز أن يكون العمل مجهولاً .

ولا يشترط في عقد الجمالة حضور المتماقدين كغيره من العقود ، لقول الله تعالى :

« وَلَئِنْ جَاءَ بِهٖ حِثْلٌ بَعِيرٌ ^٥ .

والجمالة عقد من العقود الجائزة التي يجوز لأحد المتماقدين فسخه .

ومن حق المجهول له أن يفسخه قبل الشروع في العمل كما أن له أن يفسخه بعد الشروع إذا رضي بإسقاط حقه .

أما الجاعل فليس له أن يفسخه إذا شرع المجهول له في العمل .

وقد منها بعض الفقهاء منهم ابن حزم ، قال في المحلى :

« لا يجوز الحكم بالجمل على أحد . فمن قال لآخر : إن جئتني بعدي الأبق فلك علي دينار ، أو قال : إن فعلت كذا وكذا فلك درهم أو ما أشبه ذلك . فجاءه بذلك . أو متف وأشهد على نفسه : من جاءني بكذا فله كذا فجاءه به ، لم يقض عليه بشيء ،

١ - سورة يوسف آية ٧٢ .

٢ - الجمل : ما يطى مقابل حمل .

٣ - الإهم : التكفيل .

٤ - البعير : الجمل .

ويستحب لو وفى بوعده . وكذلك من جاء بأقن فلا يقضي له بشيء ، سواء عرف بالجهل
بالإباق أو لم يعرف بذلك ، إلا أن يستأجره على طلبه مدة معروفة أو لياثمه به من مكان
معروف ، فيجب له ما استأجره به . وأوجب قوم الجمل وألزموه الجاعل واحتجوا
بقول الله تعالى :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ » ١ .

ويقول يوسف عليه السلام :

« قَالُوا نَنْقُذُ صَوَاعَ الْمَلِكِ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِثْلٌ بَعِيرٌ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ » .

ومجديث الذي رقي على قطيع من الغنم « انتهى » .

الشركة

تعريفها :

الشركة هي الاختلاط .

ويعرفها الفقهاء بأنها عقد بين المتشاركين في رأس المال والربح^١ .

مشروعيتها :

وهي مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع .

ففي الكتاب يقول الله سبحانه : « فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ »^٢ .

وقوله سبحانه : « وَإِنْ كَثُرَ مِنْ الْخُلَطَاءِ لَيَبْتَغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ »^٣ ، والخلطاء هم الشركاء .

وفي السنة يقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه : إن الله تعالى يقول :

« أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه . فان خان أحدهما صاحبه خرجت من بينهما »^٤ . رواه أبو داود عن أبي هريرة .

وقال زيد : كنت أنا والبراء شريكين . رواه البخاري .

وأجمع العلماء على هذا . ذكر ذلك ابن المنذر .

أقسامها :

والشركة قسمان :

القسم الأول : شركة أملاك .

والقسم الثاني : شركة عقود .

شركة الاملاك :

وهي أن يملك أكثر من شخص عيناً من غير عقد .

هي إما أن تكون اختيارية أو جبرية :

فالاختيارية مثل أن يوجب لشخصين هبة أو يوصى لها بشيء فيقبلان فيكون الموهوب والموصى به ملكاً لها على سبيل المشاركة .

١ - التعريف عند الأصناف . ٢ - سورة النساء آية ١٢ . ٣ - سورة ص آية ٢٤ .

٤ - أي أن الله يبارك للشريكين في المال ويحفظه لهما ما لم تكن خيانة بينهما . فإذا خان أحدهما نزع البركة من المال .

وكذلك اذا اشتريا شيئاً لحسابها فيكون المشتري شركة بينها شركة ملك .
والجارية : هي التي تثبت لأكثر من شخص جبراً دون أن يكون فعل في إحداث الملكية كما في الميراث . فان الشركة تثبت للورثة دون اختيار منهم ، وتكون شركة بينهم شركة ملك .

حكم هذه الشركة :

وحكم هذه الشركة أنه لا يجوز لأي شريك أن يتصرف في نصيب صاحبه بغير إذنه ، لأنه لا ولاية لأحدهما في نصيب الآخر ، فكأنه أجنبي .

شركة العقود :

هي أن يعقد اثنان فأكثر عقداً على الاشتراك في المال وما نتج عنه من ربح .

أنواعها :

وأنواعها كما يلي :

- ١ - شركة العنان .
- ٢ - شركة المفاوضة .
- ٣ - شركة الأبدان .
- ٤ - شركة الوجوه .

وركنها :

وركنها ، الإيجاب والقبول ، فيقول أحد الطرفين : شاركتك في كذا وكذا ويقول الثاني : قبلت .

حكمها :

أجاز الأحناف كل نوع من أنواع الشركات السابقة متى توفر فيها الشروط التي ذكروها .

والمالكية أجازوا كل الشركات ، ما عدا شركة الوجوه .

والشافعية أبطلوها كلها ما عدا شركة العنان .

والحنابلة أجازوها كلها ما عدا شركة المفاوضة .

شركة العنان^١ :

وهي أن يشترك اثنان في مال لها على أن يتجرا فيه والربح بينهما ولا يشترط فيها

١ - العنان بكسر العين وتفتح ، قال الفراء : اشتقاقها من عن الشيء إذا عرض ، فالـ كان كل واحد منها بمن شركة الآخر . وقيل : هي مشتقة عناني الفرسين في القساري .

المساواة في المال ولا في التصرف ولا في الربح . فيجوز أن يكون مال أحدهما أكثر من الآخر . ويجوز أن يكون أحدهما مسؤولاً دون شريكه . ويجوز أن يتساويا في الربح . كما يجوز أن يختلفا حسب الاتفاق بينهما .
فاذا كان ثمة خسارة فتكون بنسبة رأس المال .

شركة المفاوضة^١ :

هي التعاقد بين اثنين أو أكثر على الاشتراك في عمل بالشروط الآتية :

١ - التساوي في المال ، فلو كان أحد الشركاء أكثر مالاً فإن الشركة لا تصح^٢

٢ - التساوي في التصرف ، فلا تصح الشركة بين الصبي والبالغ .

٣ - التساوي في الدين ، فلا تتعد بين مسلم وكافر .

٤ - أن يكون كل واحد من الشركاء كفيلاً عن الآخر فيما يجب عليه من شراء وبيع كما أنه وكيل عنه ، فلا يصح أن يكون تصرف أحد الشركاء أكثر من تصرف الآخر .

فاذا تحققت المساواة في هذه النواحي كلها انضمت الشركة وصار كل شريك وكيل عن صاحبه وكفيلاً عنه يطالب بمقدده صاحبه ، ويسأل عن جميع تصرفاته .

وقد أجازها الحنفية والمالكية ولم يجزها الشافعي ، وقال :

« اذا لم تكن شركة المفاوضة باطلة فلا بطل أعرفه في الدنيا » لأنها عقد لم يرد الشرع بثله . وتحقق المساواة في هذه الشركة أمر عسير لمسا فيها غرر وجهالة . وما ورد من الحديث : « فافوضوا فإنه أعظم للبركة » وقوله : « اذا تفاوضتم فأحسنوا المفاوضة » فإنه لم يصح شيء من ذلك .

وصفتها عند الإمام مالك : هي أن يفوض كل واحد منهما الى الآخر التصرف مع حضوره وغيبته ، وتكون يده كيده . ولا يكون شريكه إلا بما يعقدان الشركة عليه . ولا يشترط المفاوضة أن يتساوى المال ولا أن لا يبقى أحدهما مالاً إلا ويدخله في الشركة .

شركة الوجوه :

هي أن يشتري اثنان فأكثر من الناس دون أن يكون لهم رأس مال اعتماداً على

١ - المفاوضة : أي المساواة ، وسُميت بهذه التسمية لاعتبار المساواة في رأس المال والربح والتصرف ، وقيل : هي من التفويض لأن كل واحد يفوض شريكه في التصرف .

٢ - فلو كان أحد الشركاء يملك ١٠٠ والآخر يملك دون ذلك فإن الشركة لا تصح ولو لم يكن ذلك مستعملاً في التجارة .

جاههم وثقة التجار بهم ، على أن تكون الشركة بينهم في الربح فهي شركة على الذمم من غير صنعة ولا مال . وهي جائزة عند الحنفية والحنابلة لأنها عمل من الأعمال فيجوز أن تتعقد عليه الشركة ويصح تفاوت ملكيتها في الشيء المشارى . وأما الربح فيكون بينهما على قدر نصيب كل منهما في الملك .
وأبطلها الشافعية والمالكية ، لأن للشركة إنما تتعلق بالمال أو العمل ، وهما هنا غير موجودين .

شركة الأبدان :

هي أن يتفق اثنان على أن يتقبلا عملاً من الأعمال على أن تكون أجرة هذا العمل بينهما حسب الاتفاق .
وكثيراً ما يحدث هذا بين التجارين والحدادين والحمالين والحياطين والصاغة وغيرهم من المهترفين .
وتصح هذه الشركة سواء اتحدت حرفتها أم اختلفت (كتجار مع نجار أو نجار مع حداد) .

وسواء عملاً جديماً أو عمل أحدهما دون الآخر ، منفردين ومجتمعين .
وتسمى هذه الشركة بشركة الأعمال أو الأبدان أو الصنائع أو التقبل .
ودليل جواز هذه الشركة ما رواه أبو عبيدة عن عبد الله قال : اشتركت وأنا وعمار وسعد فيما نصيب يرم بدر ، قال : فجاء سعد بأسيرين ولم أجىء أنا وعمار بشيء ، رواه أبو داود والسنائي وابن ماجه .
ويرى الشافعي أن هذه الشركة باطلة ، لأن الشركة عنده تختص بالأموال لا بالأعمال .
وفي كتاب الروضة الندية كلام حسن في هذا الموضوع نوره فيما يلي :

« واعلم أن هذه الأسامي التي وقعت في كتب الفروع لأنواع من الشركة : كالمفاوضة ، والعتان ، والوجوه ، والأبدان ، لم تكن أسماء شرعية ولا لغوية ، بل اصطلاحات حادثة متجددة ، ولا مانع للرجلين أن يخلطوا مالهما ويتجرا كما هو معنى المفاوضة المصطلح عليها ، لأن المالك أن يتصرف في ملكه كيف يشاء ما لم يستلزم ذلك التصرف محرماً مما ورد الشرع بتحريمه ، وإنما الشأن في اشتراط استواء المالكين وكونها نقداً واشتراط العقد ، فهذا لم يرد ما يدل على اعتباره بل مجرد التراضي يجمع المالكين والاتجار بهما كاف . وكذلك لا مانع من أن يشترك الرجلان في شراء شيء بحيث يكون لكل واحد منهما نصيب منه بقدر نصيبه من الثمن كما هو معنى شركة العتات اصطلاحاً ، وقد كانت هذه الشركة

ثابتة في أيام النبوة ودخل فيها جماعة من الصحابة فكانوا يشتركون في شراء شيء من الأشياء ويدفع كل واحد منهم نصيباً من قيمته ويتولى الشراء أحدهما أو كلاهما . وأما اشتراط العقد والحلف فلم يرد ما يدل على اعتباره . وكذلك لا بأس أن يركل أحد الرجلين الآخر أن يستدين له مالاً ويتجر فيه ويشتركا في الربح كما هو معنى شركة الوجوه اصطلاحاً . ولكن لا وجه لما ذكره من الشروط . وكذلك لا بأس بأن يركل أحد الرجلين الآخر في أن يعمل عنه عملاً استؤجر عليه كما هو معنى شركة الأبدان اصطلاحاً . ولا معنى لاشتراط شروط في ذلك . والحاصل أن جميع هذه الأنواع يكفي في الدخول فيها مجرد القراضي ، لأن ما كان منها من التصرف في الملك ففناطه القراضي ولا يتحكم اعتبار غيره . وما كان منها من باب الوكالة أو الإجارة فيكفي فيه ما يكفي فيها فما هذه الأنواع التي نوعوها والشروط التي اشترطوها ؟ وأي دليل عقلي أو نقلي الجأهم إلى ذلك ، فإن الأمر أبسر من هذا التحويل والتطويل ، لأن حاصل ما يستفاد من شركة : المفاوضة ، والعنان ، والوجوه ، أنه يجوز للرجل أن يشترك هو وآخر في شراء شيء وبيعه ويكون الربح بينهما على مقدار نصيب كل واحد منها من الثمن ، وهذا شيء واحد واضح المعنى يفهمه العاقل فضلاً عن العالم ، ويفتي بجوازه المقتصر فضلاً عن الكامل ، وهو أعم من أن يستوي ما يدفعه كل واحد منها من الثمن أو يختلف ، وأعم من أن يكون المدفوع نقداً أو عرضاً ، وأعم من أن يكون ما تجرأ به جميع مال كل واحد منها أو بعضه ، وأعم من أن يكون المتولي للبيع والشراء أحدهما أو كل واحد منها . وهب أنهم جعلوا لكل قسم من هذه الأقسام التي هي في الأصل شيء واحد اسماً يخصه ، فلا مشاحة في الاصطلاحات ، لكن ما معنى اعتبارهم لتلك العبارات ، وتكلفهم لتلك الشروط ، وتطويل المسافة على طالب العلم وإتباعه بتدوين ما لا طائلي تحته . وأنت لو سألت حرثاً أو بقالاً عن : جواز الاشتراك في شراء الشيء وفي ربحه ، لم يصعب عليه أن يقول : نعم . ولو قلت له : هل يجوز العنان أو الوجوه أو الأبدان ؟ لحار في فهم معاني هذه الألفاظ . بل قد شاهدنا كثيراً من المتبحرين في علم الفروع يلتبس عليه الكثير من تفاصيل هذه الأنواع ويتلعثم إن أراد تمييز بعضها من بعض . اللهم إلا أن يكون قريب عهد بحفظ مختصر من مختصرات الفقه ، فربما يسهل عليه ما يبتدى به إلى ذلك . وليس المجتهد من وسع دائرة الآراء العاطلة عن الدليل ، وقبل كل ما يقف عليه من قال وقيل ، فإن ذلك هو دأب أسراء التقليد ، بل المجتهد من قرر الصواب ، وأبطل الباطل ، وفحص في كل مسألة عن وجوه الدلائل ، ولم يحل بينه وبين الصدق بالحق مخالفة من يخالفه ممن يعظم في صدور المقصرين ، فالحق لا يعرف بالرجال . ولهذا المقصد سلكتنا في هذه

الأبحاث مسالك لا يعرف قدرها إلا من صفي فهمه عن التعصبات ، وأخلص ذهنه عن الاعتقادات المألوقات ، والله المستعان » اهـ .

شركة الحيوان :

ويرى ابن القيم جواز المشاركة في الحيوان بأن تكون العين مملوكة لشخص ويقوم الآخر على تربيتها على أن يكون الربح بينها حسب الاتفاق . قال في إعلام الموقعين :

تجوز المفارسة عندنا على شجر الجوز وغيره ، بأن يدفع إليه أرضه ويقول : اغرسها من الأشجار كذا وكذا ، والغرس بيننا نصفان ، وهذا كما يجوز أن يدفع إليه ماله يتجر فيه والربح بينهما نصفان ، وكما يدفع إليه أرضه يزرعها والزرع بينهما ، وكما يدفع إليه شجرة يقوم عليه والثمر بينهما ، وكما يدفع إليه بقره أو غنمه أو إبله يقوم عليها والدائر والرسل بينهما ، وكما يدفع إليه زيتونه يعصره والزيت بينهما ، وكما يدفع إليه دابته يعمل عليها والأجرة بينهما ، وكما يدفع إليه فرسه يفزو عليها وسهما بينهما ، وكما يدفع إليه قناة يستنبت مائها والماء بينهما ، ونظائر ذلك ، فكل ذلك شركة صحيحة قد دل على جوازها النص والقياس واتفاق الصحابة ومصالح الناس ، وليس فيها ما يوجب تحريمها من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ولا مصلحة ولا معنى صحيح يوجب فسادها ، والذين منعوا ذلك عذرتهم أنهم ظنوا ذلك كله من باب الإجارة ، فالعوض مجهول فيفسد ، ثم منهم من أجاز المساقاة والمرارة للنص الوارد فيها والمضاربة للإجماع دون ما عدا ذلك ، ومنهم من خص الجواز بالمضاربة ، ومنهم من جوز بعض أنواع المساقاة والمزارعة ، ومنهم من منع الجواز فيها إذا كان بعض الأصل يرجع إلى العامل ككفيز الطحّان وجوزة فيها إذا رجعت إليه الثمرة مع بقاء الأصل كالدرّ النّسل ، والصواب جواز ذلك كله ، وهو مقتضى أصول الشريعة وقواعدها ، فإنه من باب المشاركة التي يكون العامل فيها شريك المالك . هذا بحاله وهذا بعمله ، وما رزق الله فهو بينهما ، وهذا عند طائفة من أصحابنا أولى بالجواز من الإجارة ، حتى قال شيخ الإسلام : هذه المشاركات أحلّ من الإجارة ، قال : لأن المستأجر يدفع ماله وقد يحصل له مقصوده وقد لا يحصل ، فيفوز المؤجر بالمال والمستأجر على الخطر ، إذ قد يكمل الزرع وقد لا يكمل ، بخلاف المشاركة ، فإن الشريكين في الفوز وعدمه على السواء ، إن رزق الله الفائدة كانت بينهما ، وإن منعهما استويا في الحرمان ، وهذا غاية العدل ، فلا تأتي الشريعة بحل الإجارة وتحريم هذه المشاركات ، وقد أقر النبي ﷺ المضاربة على ما كانت عليه قبل الإسلام ، فضارب أصحابه في حياته وبعد موته ، وأحمت عليها الأمة ، ودفع خير

إلى اليهود يقومون عليها ويعمرونها من أموالهم بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع ، وهذا كأنه رأي عين ، ثم لم ينسخه ولم يبدله عنه ولا امتنع منه خلفاؤه الراشدون وأصحابه بعده ، بل كانوا يفعلون ذلك بأراضيهم وأموالهم يدفعونها إلى من يقوم عليها بجزء مما يخرج منها ، وهم مشغولون بالجهاد وغيره ، ولم ينقل عن رجل واحد منهم المنع إلا فيما منع منه النبي ﷺ ، ثم قال : فلا حرام إلا ما حرمه الله ورسوله ، والله ورسوله لم يحرم شيئا من ذلك ، وكثير من الفقهاء يمنعون ذلك ، فإذا بُلي الرجل بمن يحتاج في التحريم بأنه هكذا في الكتاب وهكذا قالوا ، ولا بدله من فعل ذلك ، إذ لا تقسم مصلحة الأمة إلا به ، فله أن يحتال على ذلك بكل حيلة تؤدي إليه ، فإنها حيلة تؤدي إلى فعل ما أباحه الله ورسوله ولم يحرمه على الأمة .

بعض صور من الشركات الجائزة :

أورد ابن قدامة بعض صور من الشركات الجائزة ، فقال في المغني :

فإن كان لفارس أداة ولاخر بيت فاشتركا على أن يعمل بأداة هذا في بيت هذا والكسب بينهما جواز والأجرة على ما شرطاه ، لأن الشركة وقعت على عملها والعمل يستحق به الربح في الشركة والآلة والبيت لا يستحق بهما شيء لأنها يستعملان في العمل المشترك فصارا كالدابتين اللتين أجترأهما لحمل الشيء الذي تقبلانه ، وإن فسدت الشركة قسم ما حصل لها على قدر أجر عملها وأجر الدار والآلة ، وإن كانت لأحدهما آلة وليس للآخر شيء أو لأحدهما بيت وليس للآخر شيء فاتفقا على أن يعمل بالآلة أو في البيت والأجرة بينهما جاز لما ذكرنا .

قال : وإن دفع رجل دابته إلى آخر ليعمل عليها وما يرزق الله بينهما نصفين أو أثلاثا أو كيفما شرطوا صح ، نص عليه في رواية الأثرم ومحمد بن أبي حرب وأحمد بن سعيد ونقل عن الأوزاعي ما يدل على هذا .

وكره ذلك الحسن والنخعي . وقال الشافعي وأبو ثور وابن المنذر وأصحاب الرأي : لا يصح ، والربح كله لرب الدابة لأن الحمل الذي يستحق به العوض منها وللعامل أجر مثله لأن هذا ليس من أقسام الشركة إلا أن تكون المضاربة ولا تصح المضاربة بالعروض ولأن المضاربة تكون بالتجارة في الأعيان وهذه لا يجوز بيعها ولا إخراجها عن ملك مالكها . وقال القاضي يتخرج أن لا يصح بناء على أن المضاربة بالعروض لا تصح ، فعلى

هذا إن كان أجر الدابة بعميتها فالأجر للمالكها وإن تقبل حل شيء فحله عليها أو حل عليها شيئاً مباحاً فباعه فالأجرة والثمن له وعليه أجرة مثلها للمالكها .

ولنا أنها عين تنمى بالعمل عليها فصح العقد عليها ببعض ثمنها كالدرهم والدنانير وكالشجر في المساقاة والأرض في المزارعة . وقولهم إنه ليس من أقسام الشركة ولا هو مضاربة ، قلنا : نعم لكنه يشبه المساقاة والمزارعة فإنه دفع لعين المال إلى من يعمل عليها ببعض ثمنها مع بقاء عينها . وبهذا يتبين أن تحريمها على المضاربة بالعرض فاسد فإن المضاربة إنما تكون بالتجارة والتصرف في رقبة المال ، وهذا بخلافه .

قال : ونقل أبو داود عن أحمد فيمن يعطي فرسه على النصف من الفئيمة : أرجو ألا يكون به بأس . قال إسحاق بن إبراهيم ، قال أبو عبد الله : إذا كان على النصف والرابع فهو جائز ، وبه قال الأوزاعي .

قال : وقالوا ' لو دفع شبكة إلى الصياد ليصيد بها السمك بينهما نصفين فالصيد كله للصياد ولصاحب الشبكة أجر مثلها . وقياس ما نقل عن أحمد صحة الشركة وما رزق بينها على ما شرطاً ، لأنها عين تنمى بالعمل فيها فصح دفعها ببعض ثمنها كالأرض . انتهى .

شركات التأمين

أفتى فضيلة الشيخ أحمد إبراهيم بعدم جواز عقود التأمين على الحياة ، فقال :
إن حقيقة الأمر في عقود التأمين على الحياة هو عدم صحتها ، وليبان ذلك أقول :
إن عاقد التأمين مع الشركة إذا أوفى الأقساط حال حياته كان له أن يسترد من
الشركة كل المبلغ الذي دفعه مقسطاً مع الربح الذي اتفق عليه مع الشركة . فإين هذا من
عقد المضاربة الجائزة شرعاً ؟

فمقد المضاربة : أن يمطي زيد بكراً مائة جنيه (مثلاً) ليتجر بها بكر على أن
يكون الربح بينهما مشتركاً بنسبة كذا على حسب ما يتفقان ، لرب المال النصف
وللمضارب الذي هو العامل النصف . الأول في مقابلة ماله ، والثاني في مقابلة عمله . أو
يكون للأول الثلثان وللثاني الثلث أو العكس . وهكذا .

فشرط صحة المضاربة الاسامي أن يأخذ رب المال حقه مما ربحه التجارة بماله بعمل
المضارب .

فاذا لم تكسب التجارة ولم تخسر سلم لرب المال رأس ماله ولا شيء له ولا للمضارب
بعد ذلك لعدم الربح ، عملاً بحكم المضاربة .

وإذا خسرت التجارة كانت الخسارة على رب المال من رأس ماله دون المضارب ولا
شيء للمضارب في مقابل عمله لأنه في هذه الحالة شريك وليس بأجير .

أما إذا شرط رب المال على المضارب أن يأخذ رب المال مقداراً معيناً فوق رأس
ماله بصرف النظر عن كون التجارة كسبت أو خسرت ، فهذا شرط فاسد ، لأنه يؤدي
الى قطع الشركة في الربح ، وهذا مخالف لحكم المضاربة ، أو الى التزام المضارب بدفع
مبلغ من ماله الخاص لرب المال . وهذا من باب أكل أموال الناس بالباطل .

ثم إذا فسدت المضاربة بالشرط الذي ذكرته آنفاً وهو الموجود في عقد التأمين وربحت
التجارة كان الربح كله لرب المال . وأما المضارب فله على رب المال أجر مثل عمله بالنأ ما
بلغ ، على رواية الأصل لحمد (رحمه الله) لأنه انقلب أجيراً بفساد المضاربة وخرج عن
كونه شريكاً . وعلى قول أبي يوسف المفتي به يكون للعامل أجر مثل عمله دون أن

١ - أجر المثل : هو الأجر الذي يقدره أهل الخبرة التزمين عن الهوى والتعيز . ويكون اختيارهم
برافقة المتأمنين أو باختيار الحاكم .

يتجاوز المتفق عليه في العقد . وذلك لأن المضاربة إذا كانت صحيحة لم يكن العامل إلا المتفق عليه مع الربح . فإذا فسد العقد فلا ينبغي أن يستفيد المضارب من العقد الفاسد أكثر مما يستفيد من العقد الصحيح .
وقول محمد في الأصل هو القياس .
وقول أبي يوسف استحسان ، للمعنى الذي قلنا .

هذه هي المضاربة الشرعية ، وهذه هي أحكامها فهل يندرج عقد التأمين تحت المضاربة الصحيحة ؟
الجواب : لا .

وإذا هو يندرج تحت المضاربة الفاسدة .
وحكمها شرعاً هو ما أسمعك هنا ، وهو يخالف لحكم عقد التأمين قانوناً .
ولا يمكن أن يقال إن الشركة تتبرع للمؤمن بما التزمته لأن طبيعة عقد التأمين قانوناً أنه من عقود المعاوضة الاحتمالية .
وإذا قيل إن ما يدفعه المؤمن للشركة يعتبر قرصاً يسترده مع أرباحه إذا كان حياً ، فهذا قرص جر نفعاً ، وهو حرام . وهذا هو الرأى المنهى عنه .
وبالمجمل فالموضوع على أي وجه قلبته وجدته لا ينطبق على عقد يصححه الشرع الإسلامي . وهذا الذي قدمناه هو فيما إذا بقي المؤمن على حياته حياً بعد توفيته ما التزمه على نفسه من الأقساط ، أما إذا مات قبل إيفاء جميع الأقساط ، وقد يموت بعد دفع قسط واحد فقط ، وقد يكون الباقي مبلغاً عظيماً جداً ، لأن مبلغ التأمين على الحياة موكل تقديره إلى طرفي العقد على ما هو معلوم ، فإذا أدت الشركة المتفق عليه كاملاً لورثته أو لم لمن جعل له المؤمن ولاية قبض ما التزمت به الشركة بعد موته ، ففي مقابل أي شيء دفعت الشركة هذا المبلغ ؟
أليست هذه غطاطرة ومغامرة ؟

وإذا لم يكن هذا من صميم المغامرة ، ففي أي شيء المغامرة إذا ؟ ...
وهل يتصور أن يحجز شرع يحرم أكل أموال الناس بالباطل أن يكون موت شخص مصدر أن يحجز ورثته أو من يقوم مقامه بعد موته ربحاً اتفق عليه قبل موته مع آخر مجازف يؤديه بعد موت الأول إلى هؤلاء ؟
مع العلم بأنه يجوز الاتفاق على أي مبلغ بالغاً قدره ما بلغ ؟

‘ ومتى كانت حياة الإنسان وموته محلاً للتجارة ، ومن الأشياء التي تقوم بالمال غير
الواقف مقداره عند أي حد ، بل يوكل ذلك إلى تقدير العاقلين ؟
على أن المغامرة حاصلة أيضاً من ناحية أخرى .
فإن المؤمن له ، بعد أن يوفي جميع ما التزمه من الأقساط يكون له كذا .
وإن مات قبل أن يوفىها كلها يكون لورثته كذا .
أليس هذا قهراً وغطاظة ؟
حيث لا علم له ولا للشركة بما سيكون من الأمرين على التمين .

الصلح

تعريفه :

الصلح في اللغة : قطع المنازعة .
وفي الشرع : عقد ينهي الخصومة بين المتخاصمين .
ويسمى كل واحد من المتماقدين مصالحاً .
ويسمى الحق المتنازع فيه : مصالحاً عنه .
وما يسمى يؤديه أحدهما لخصمه قطعاً للنزاع : مصالحاً عليه أو بدل الصلح .

مشروعيته :

والصلح مشروع بالكتاب والسنة والإجماع من أجل أن يحل الوفاق محل الشقاق ،
ولكي يقضي على البغضاء بين المتنازعين .
ففي الكتاب يقول الله سبحانه وتعالى :
« وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى
فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا
إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ »^١ .
وفي السنة يروي أبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم وابن حبان عن عمرو بن
عوف أن رسول الله ﷺ قال :
« الصلح جائز بين المسلمين ، إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً » .
وزاد الترمذي : « والمسلمون على شروطهم » . ثم قال : هذا حديث حسن صحيح .
وقال عمر رضي الله عنه :
« ردوا الخصوم حتى يصطلحوا ، فإن فصل القضاء يورث بينهم الضغائن » .
وقد أجمع المسلمون على مشروعية الصلح بين الخصوم .

أركاناه :

وأركان الصلح : الإيجاب والقبول بكل لفظ ينبيء عن المصالحة ، كأن يقول المدعى
عليه :

« صالحتك على المائة التي لك عندي على خمسين » .

١ - سورة المائدة آية ٩ .

ويقول الآخر :

« قبلت » ونحو ذلك .

ومنى تم الصلح أصبح عقداً لازماً للمتعاقدين ، فلا يصح لأحدهما أن يستقل بفسخه بدون رضا الآخر ، وبمقتضى العقد يملك المدعى بدل الصلح ولا يملك المدعى عليه استرداده وتسقط دعوى المدعى فلا تسمع منه مرة أخرى .

شروطه :

من شروط الصلح ما يرجع الى المصالح ، ومنها ما يرجع الى المصالح به ، ومنها ما يرجع الى المصالح عنه .

شروط المصالح :

يشترط في المصالح أن يكون ممن يصح تبرعه ، فلو كان المصالح ممن لا يصح تبرعه مثل :

المجنون أو الصبي أو ولي اليتيم أو ناظر الوقف ، فإن صلحه لا يصح لأنه تبرع ، وهم لا يملكونه .

ويصح صلح الصبي المميز وولي اليتيم وناظر الوقف إذا كان فيه نفع للصبي أو لليتيم أو للوقف ، مثل أن يكون هناك دين على آخر وليس ثمة أدلة على ثبوت هذا الدين ، فيصالح المدين على أخذ بعض دينه وترك البعض الآخر .

شروط المصالح به :

١ - أن يكون مالا متقوماً مقدور التسليم أو يكون منفعة .

٢ - أن يكون معلوماً علماً نافعاً للجهة الفاحشة المؤدية الى النزاع ان كان يحتاج الى التسلم والتسليم .

قال الأحناف : فإن كان لا يحتاج الى التسليم والتسليم فإنه لا يشترط العلم به ، كما اذا ادعى كل من رجلين على صاحبه شيئاً ثم تصالحا على أن يعمل كل منهما حقه بدل صلح عما للآخر .

ورجح الشوكاني جواز الصلح بالمجهول عن المعلوم .
فعن أم سلمة رضي الله عنها قالت :

« جاء رجلان مختصمان الى رسول الله ﷺ في موارث بينهما قد درست^١ ليس بينهما
بينة ، فقال رسول الله ﷺ :

إنكم تختصمون الى رسول الله ، وإنما أنا بشر ، ولعل بضعكم ألحن^٢ بحجته من بعض .
وإنما أقضي بينكم على نحو ما أسمع ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه ، فإنما
أقطع له قطعة من النار يأتي بها إسقاطاً^٣ في عنقه يوم القيامة .
فبكى الرجلان وقال كل واحد منهما :

حقى لأخي .

فقال رسول الله ﷺ :

أما إذ^٤ قلتما فاذمبا فافتسما ثم توخيا^٥ الحق . ثم استهما^٦ ثم ليحلل^٧ كل واحد
منكما صاحبه » رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه .
وفي رواية لأبي داود :

« وإنما أقضي بينكم برأيي فيما لم ينزل علي^٨ فيه » .

قال الشوكاني :

وفيه دليل على أنه بصح الإبراء عن المجهول ، لأن الذي في ذمة كل واحد منها غير
معلوم .

وفيه أيضاً صحة الصلح بمعلوم عن المجهول . ولكن لا بد مع ذلك من التحليل^٩ .
وحكي في البحر عن الناصر والشافعي أنه لا يصح الصلح بمعلوم عن مجهول . انتهى .

شروط المصالح عنه « الحق المتنازع فيه » :

ويشترط في المصالح عنه الشروط الآتية :

١ - أن يكون مالا متقوماً أو يكون منفعة ، ولا يشترط العلم به لأنه لا يحتاج فيه
الى التسليم .

١ - درست : أي قدم عليها العهد حتى ذهبت مطالبها .

٢ - بشر : يطلق على الواحد وعلى الجمع . ٣ - ألحن : أبلغ .

٤ - إسقاطاً : الحديدية التي تحرك بها النار .

٥ - توخيا : اقتصدا .

٦ - استهما : أي ليأخذ كل واحد منكبا ما تخرجه القرعة بعد القسمة .

٧ - تم ليحلل : أي ليسال كل واحد صاحبه أن يحلف في حل من قبله بإبراء ذمته .

٨ - أي بشرط أن يحل كل من المتصالحين صاحبه .

« فمن جابر أن أباه قُتل يوم أُحد شهيداً وعليه دين ، فاشتد الغرماء في حقوقهم ، قال :

فأتيت النبي ﷺ ، فسألهم أن يقبوا ثمرة حانطي^١ ويحلوا أبى ، فأبوا ، فلم يعطهم النبي ﷺ حانطي وقال ، ستغدو عليكم ، ففدنا علينا حين أصبح ، فطاف في النخل ودعا في ثمرها بالبركة . فوجدتها^٢ فقضيتهم وبقي لنا من ثمرها » .

وفي لفظ : « أن أباه توفي وترك عليه ثلاثين وسقاً لرجل من اليهود . فاستنظره جابر فأبى أن ينظره ، فكلم جابر رسول الله ﷺ يشفع له إليه ، فجاء رسول الله ﷺ وكلم اليهودي ليأخذ ثمرة نخله بالذي له فأبى ، فدخل النبي ﷺ النخل فمشى فيها ثم قال لجابر : جذّ له فأوف له الذي له ، فجدّه بعد ما رجع رسول الله ﷺ فأوفاه ثلاثين وسقاً وفضلت سبعة عشر وسقاً » رواه البخاري .

قال الشوكاني : وفيه جواز الصلح عن معلوم بمجهول .

٢ - أن يكون حقاً من حقوق العباد يجوز الاعتياض عنه ولو كان غير مال كالتقصاص .

أما حقوق الله فلا صلح عنها . فلو صالح الزاني أو السارق أو شارب الخمر من أمسكه ليرفع أمره إلى الحاكم على مال ليطلق سراجه فان الصلح لا يجوز ، لأنه لا يصح أخذ العوض في مقابلته . ويعتبر أخذ العوض في هذه الحال رشوة .

وكذلك لا يصح الصلح عن حد القذف لأنه شرع للزجر وردع الناس عن الوقوع في الأعراض ، فهو وإن كان فيه حق للعبد ولكن حق الله فيه أغلب .

ولو صالح الشاهد على مال ليكتم الشهادة عليه بحق لله تعالى أو بحق لأدمي فان الصلح غير صحيح لحرمه كتمان الشهادة .

قال تعالى :

« وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آتِمٌ قَلْبُهُ »^٣ .

وقال جل شأنه :

« وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ »^٤ .

ولا يصح الصلح على ترك الشفعة . كما إذا صالح المشاري الشفيع على شيء ليلترك الشفعة فالصلح باطل ، لأن الشفعة شرعت لإزالة ضرر الشراكة ولم تشرع من أجل استفادة المال ، وكذلك لا يصح الصلح على دعوى الزوجية .

١ - الحانطي : البستان . ٢ - قطعتها .

٣ - سورة البقرة آية ٢٨٣ . ٤ - سورة الطلاق آية ٢ .

أقسام الصلح :

الصلح إما أن يكون صلحاً عن إقرار ، أو صلحاً عن إنكار ، أو صلحاً عن سكوت .

الصلح عن إقرار :

والصلح عن إقرار : هو أن يدعي إنسان على غيره ديناً أو عيناً أو منفعة فيقر المدعى عليه بالدعوى ثم يتصالحا على أن يأخذ المدعي من المدعى عليه شيئاً لأن الإنسان لا يمنع من إسقاط حقه أو بعضه .

قال أحمد رضي الله عنه ، ولو شفع فيه شافع لم يأثم لأن النبي ﷺ كلف غرماء جابر فوضعوا عنه الشطر . وكلم كعب بن مالك فوضع عن غريمه الشطر . بشر الإمام أحمد إلى ما رواه النسائي وغيره عن كعب بن مالك أنه تقاضى ابن أبي سدره ديناً كان له عليه في المسجد فارتفعت أصواتها حتى سمعها رسول الله ﷺ وهو في بيته ، فخرج إليها وكشف سحف حجرته فنادى : « يا كعب . قال : لبيك يا رسول الله . قال : ضع من دينك هذا . وأوماً إلى الشطر . قال : لقد فعلت يا رسول الله . قال : قم فاقضه . »

ثم إن المدعى عليه إن اعترف بنقد وصالح على نقد فإن هذا يعتبر صرفاً ويعتبر فيه شروطه ، وإن اعترف بنقد وصالح على عروض أو بالعكس فهذا بيع يثبت فيه أحكامه كلها .

وإن اعترف بنقد أو عرض وصالح على منفعة كسكنى دار وخدمة فهذه إجارة تثبت فيها أحكامها ، وإذا استحق المصالح عنه ، الحق المتنازع فيه ، كان من حق المدعى عليه أن يسأله بدل الصلح لأنه ما دفعه إلا ليسلم له ما في يده .
وإذا استحق البدل رجع المدعي على المدعى عليه لأنه ما ترك المدعى إلا ليسلم له البدل .

الصلح عن إنكار :

والصلح عن إنكار : هو أن يدعي شخص على آخر عيناً أو ديناً أو منفعة فينكر ما ادعاه ثم يتصالحا .

الصلح عن سكوت :

والصلح عن سكوت : هو أن يدعي شخص على آخر ما ذكر فيسكت المدعى عليه ، فلا يقر ولا ينكر .

حكم الصلح عن إنكار وسكوت :

وقد ذهب الجمهور من العلماء الى جواز الصلح عن الإنكار والسكوت .
وقال الإمام الشافعي وابن حزم : لا يجوز إلا الصلح عن إقرار . لأن الصلح يستدعي
حقاً ثابتاً ولم يوجد في حال الإنكار والسكوت .
أما في حال الإنكار فلأن الحق لا يثبت إلا بالدعوى وهي معارضة بالإنكار ، ومع
التعارض لا يثبت الحق .

وأما في حال السكوت فلأن الساكت يعتبر منكراً حكماً حتى تسمع عليه البينة .
وبدل كل منها المال لدفع الخصومة غير صحيح . لأن الخصومة باطلة ، فيكون البذل في
معنى الرشوة ، وهي ممنوعة شرعاً لقول الله تعالى :

« وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا
فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ »^١ .

وقد توسط بعض العلماء فلم يمتنع بإطلاق ولم يبيعه بإطلاق . فقال : والأولى أن يقال :
إن كان المدعي يعلم أن له حقاً عند خصمه جاز له قبض ما صولح عليه .
وإن كان خصمه منكراً وإن كان يدعي باطلاً فإنه يحرم عليه الدعوى ، وأخذ ما
صولح به .

والمدعي عليه إن كان عنده حق يعلمه ، وإثماً ينكر لغرض وجب عليه تسليم ما
صولح عليه . وإن كان يعلم أنه ليس عنده حق جاز له إعطاء جزء من ماله في دفع شجار
غيره وأذيت . وحرم على المدعي أخذه . وبهذا تجتمع الأدلة : فلا يقال الصلح على الإنكار
لا يصح ، ولا أنه يصح على الإطلاق . بل يفصل فيه^٢ .

والذين أجازوا الصلح عن إنكار أو سكوت قالوا :

إن حكمه يكون في حق المدعي معارضة عن حقه .

وفي حق المدعى عليه اقتداء ليمينه وقطعاً للخصومة عن نفسه .

ويرتّب على هذا أن بدل الصلح إذا كان عيناً كان في معنى البيع ، فتجري عليه
جميع أحكامه .

وإن كان منفعة كان في معنى الإجارة فتجري عليه أحكامها .

وأما المصالح عنه فإنه لا يكون كذلك لأنه في مقابلة انقطاع الخصومة وليس عوضاً

١ - سورة البقرة آية ١٨٨ . ٢ - من كتاب « فتح الغلام شوح بلغرام » .

عن مال ، ومتى استحقَّ بدل الصلح رجع المدعي بالخصومة على المدعى عليه ، لأنه لم يترك الدعوى إلا ليسلم له البديل .

ومتى استحق المصالح عنه رجع المدعى عليه على المدعي لأنه لم يدفع البديل إلا ليسلم له المدعي ، فإذا استحق لم يتم مقصوده ، فيرجع على المدعي .

الصلح عن الدين المؤجل ببعضه حالاً :

ولو صالح عن الدين المؤجل ببعضه حالاً لم يصح عند الحنابلة وابن حزم . قال ابن حزم في المحلى :

« ولا يجوز في الصلح الذي يكون فيه إبراء من البعض شرط تأجيل أصلاً ، لأنه شرط ليس في كتاب الله ، فهو باطل . ولكنه يكون حالاً في الذمة ينظره به ما شاء بلا شرط ، لأنه فعل خير » .

وكرهه ابن المسيب والقاسم ومالك والشافعي وأبو حنيفة .

وروي عن ابن عباس ، وابن سيرين والنخعي :

أنه لا بأس به .

القضاء

العدل هو الغاية من رسالات الله :

إن العدل قيمة من القيم الإسلامية العليا .
ذلك أن إقامة الحق والعدل هي التي تشيع الطمأنينة ، وتنتشر الأمن ، وتشد علاقات الأفراد بعضهم ببعض ، وتقوي الثقة بين الحاكم والمحكوم ، وتنمي الثروة ، وتزيد في الرخاء ، وتدعم الأوضاع ، فلا تتعرض لخلخلة أو اضطراب ، ويمضي كل من الحاكم والمحكوم إلى غايته في العمل والانتاج ، وخدمة البلاد ، دون أن يقف في طريقه ما يعطل نشاطه ، أو يعوقه عن النهوض .

وإنما يتحقق العدل بإبصار كل حق إلى مستحقه والحكم بمقتضى ما شرع الله من أحكام ويتجنب الهوى بالقسمة بين الناس بالسوية .

وما كانت مهمة رسل الله إلا القيام بهذا الأمر وإنفاذه .

وما كانت وظيفة أتباع الرسل إلا السير على هذا النهج كي تبقى النبوة تمتد الناس بظلمها الظليل « لقد أرسلنا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ »^١ .

القضاء في الاسلام :

ومن أهم الوسائل التي يتحقق بها القسط وتحفظ الحقوق وتسان الدماء والأعراض والأموال هي إقامة النظام القضائي الذي فرضه الاسلام وجعله جزءاً من تعاليمه وركيزة من ركائزه التي لا بد منها ولا غنى عنها .

وكان أول من تولى هذه الوظيفة في الاسلام الرسول ﷺ فقد جاء في المعاهدة التي تمت بعد الهجرة بين المسلمين واليهود وغيرهم :

« إنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو شجار يخاف فساد فإن مرده إلى الله عز وجل وإلى محمد رسول الله » .

١ - سورة الحديد آية ٢٤ .

٢ - القضاء في اللغة : إقسام الشيء قولاً وقلاً . وفي الشرع : الفصل بين الناس في الخصومات حسبما للخلاف وتعلماً للخلاف بمقتضى الأحكام التي شرعها الله .

وقد أمره الله عز وجل أن يحكم بما أنزل فقال :
« إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين
خصيماً . واستغفر الله إن الله كان غفوراً رحيماً » ... الخ^١ .
وتولى قضاء مكة على عهد رسول الله ﷺ عتّاب بن أسيد كما قول علي بن أبي طالب
- كرم الله وجهه - قضاء اليمن .
روى أهل السنن وغيرهم أن علياً لما بعثه رسول الله ﷺ إلى اليمن قاضياً قال : يا
رسول الله ، بعثني بينهم وأنا شاب لا أدري ما القضاء^٢ . قال : فضرب رسول الله ﷺ
في صدري وقال : « اللهم أهده وثبت لسانه » .
قال علي : « فوالذي فلق الحبة ما شككت في قضاء بين اثنين » .
وعن علي كرم الله وجهه أن الرسول ﷺ قال :
« يا علي إذا جلس إليك الخصمان فلا تقض بينهما حتى تسمع من الآخر » كما سمعت من
الأول فانك إذا فعلت ذلك تبين لك القضاء^٣ .

فيم يكون القضاء :

والقضاء يكون في جميع الحقوق سواء أكانت حقوقاً لله أم حقوقاً للآدميين . وقد
أفاد ابن خلدون : « أن منصب القضاء استقر آخر الأمر على أن يجمع مع الفصل بين الخصوم
استيفاء بعض الحقوق العامة للمسلمين بالنظر في أحوال المحجور عليهم من المجانين واليتامى
والمفسدين وأهل السفه . وفي وصايا المسلمين وأوقافهم وتزويج الأيتام عند فقد أوليائهم
على رأي من يراه . والنظر في مصالح الطرقات والأبنية وتصفيح الشهود والامناء والنواب
واستيفاء العلم والخبرة فيهم بالمعدالة والجراح ليحصل له الوفاق بهم . وصارت هذه كلها
من متعلقات وظيفته وتوابع ولايته » ا. هـ .

منزلة القضاء :

والقضاء فرض كفاية لدفع التظالم وفصل التخاصم ويجب على الحاكم أن ينصب للناس
قاضياً ومن أبى أجبره عليه .
وإذا كان الإنسان في جهة لا يصلح للقضاء غيره تميّن عليه ووجب عليه الدخول فيه .
وقد رغب الإسلام في الحكم بين الناس بالحق وجعله من الغبطة .

١ - سورة النساء الآية من ١٠٥ - ١١٣ .

٢ - رواه أحمد وأبو داود والترمذي .

روى البخاري عن عبد الله بن عمر أن الرسول ﷺ قال :
 « لا حسد^١ إلا في اثنتين : رجل آتاه الله مالا فسلطه علىهلكته في الحق .
 ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها الناس » .
 ووعد القاضي العادل بالجنة .
 فمن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال :

« من طلب قضاء المسلمين حتى يناله ثم غلب عدله جوروه فله الجنة ، ومن غلب جوروه عدله فله النار »^٢ .

وعن عبد الله بن أبي أوفى أن النبي ﷺ قال :
 « إن الله مع القاضي ما لم يجر فإذا جار تحلى الله عنه ولزمه الشيطان »^٣ .
 أما ما جاء من الأحاديث في التحذير من الدخول في القضاء مثل ما رواه سعيد المقبري
 أن الرسول ﷺ قال :

« من ولي القضاء فقد ذبح بفير سكين »^٤ .
 (أي فقد تعرض لنذبح نفسه وإهلاكها بتولية القضاء) . فإنها ترجع إلى الأشخاص
 الذين لا علم لهم بالحق ولا قدرة لهم على الصدع به ولا يتمكنون من ضبط أنفسهم ولا كيح
 جامعها ومنها من الميل إلى الهوى .

والذي يرشد إلى هذا حديث أبي ذر - رضي الله عنه - قال : قلت يا رسول الله :
 ألا نستعلمي ؟ قال : فضرِبَ بيده على منكبي ثم قال :

« يا أبا ذر إنك ضعيف . وإنها أمانة^٥ وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها
 بحقها ، وأدى الذي عليه فيها »^٦ .

وعن أبي موسى الأشعري قال : دخلت على النبي ﷺ أنا ورجلان من بني عمي فقال
 أحدهما : يا رسول الله أمّرنا على بعض ما ولاك الله عز وجل . وقال الآخر مثل ذلك
 فقال : « إنا والله لا نولي هذا العمل أحداً يسأله أو أحداً يحصر عليه » .

١ - المقصود بالحسد هنا النبطة . وهي أن يتنى اللسان أن يكون له مثل ما لغيره .

٢ - رواه أبو داود .

٣ - رواه ابن ماجه والترمذي وحسنه .

٤ - رواه أبو داود والترمذي وقال حسن غريب من هذا الوجه .

٥ - أي أنها تكليف شاق يستلزم القيام بحقوق الناس على الوجه الذي يحق كل مطالبهم .

٦ - رواه مسلم .

وعن أنس^١ رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال :
« من ابتغى القضاء ، وسأل فيه شفعاء ، وكل إلى نفسه ، ومن أكره عليه أنزل الله عليه ملكاً يسدده »^٢ .

والخوف من العجز عن القيام بالقضاء على الوجه الأكمل هو السبب في امتناع بعض الأئمة عن الدخول في القضاء .

ومن طريف ما يروى في هذا : أن حياً بن شريح دعي إلى أن يتولى قضاء مصر . فلما عرض عليه الأمير امتنع فدعا له بالسيف . فلما رأى ذلك أخرج مفتاحاً كان معه وقال : هذا مفتاح بيتي ولقد اشتقت إلى لقاء ربي . فلما رأى الأمير عزيمته تركه .

من مصلح للقضاء :

ولا يقضي بين الناس إلا من كان عالماً بالكتاب والسنة فقيهاً في دين الله قادراً على التفرقة بين الصواب والخطأ . بريئاً من الجور بعيداً عن الهوى .

وقد اشترط الفقهاء في القاضي أن يبلغ درجة الاجتهاد^٣ فيكون عالماً بآيات الأحكام وأحاديثها ، عالماً بأقوال السلف ما أجمعوا عليه وما اختلفوا فيه ، عالماً باللغة وعالماً بالقياس ، وأن يكون مكلفاً ذكراً عدلاً سميماً بصيراً ناطقاً .

وهذه الشروط تعتبر حسب الامكان ويجب تولية الأمتل فالأمتل . فلا يصح قضاء المقلد ولا الكافر ولا الصغير ولا المجنون ولا الفاسق ولا المرأة^٤ لحديث أبي بكره قال : لما بلغ رسول الله ﷺ أن أهل فارس ملكوا عليهم بنت كسرى قال : « لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة »^٥ .

وقد اشترط الفقهاء أيضاً مع هذه الشروط تولية الحاكم للقاضي فانها شرط في صحة قضائه وهذا بخلاف المتداعين إذا ارتضيا حكماً يقضي بينهما من ليس له ولاية القضاء ،

١ - رواه الترمذي وأبو داود .

٢ - أي يرشده إلى الحق والصواب .

٣ - هذا هو الذي ذهب إليه الشافعي وهو قول عند المالكية والفرق الآخر أنه مستحب . ولم يشترط أبو حنيفة هذا الشرط .

٤ - جوو أبو حنيفة للمرأة أن تكون قاضية في الأموال .

وقال الطبري : يجوز للمرأة أن تكون للقاضي في كل شيء . قال في نيل الأوطار . قال في الفتق : « وقد انفردوا على اشتراط الذكورة في القاضي إلا عند الحنفية . واستثنوا الحدود . وأطلق ابن جرير . ويؤيد ما قاله الجمهور أن القضاء يحتاج إلى كمال الرأي ، ورأي المرأة قص ولا سيما في محافل الرجال » .

٥ - رواه أحمد والبخاري والسنائي والترمذي وصححه .

فقد أجازوه مالك وأحمد^١ ولم يجوزوه أبو حنيفة إلا بشرط أن يوافق حكمه حكم قاضي البلد . وقد ذكر الله لنا المثل الأعلى في القضاء فقال جل شأنه :

« يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضاون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب »^٢ وإذا كان هذا الخطاب موجهاً إلى داود عليه السلام فهو في الواقع موجه إلى ولاية الأمور لأن الله لم يذكر ذلك إلا لبيان لنا المثل الأعلى في الحكم وأن داود وهو نبي معصوم يخاطبه الله بقوله :

« ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله » .

فإذا كان النبي وهو معصوم يخشى عليه من اتباع الهوى فأولى بأن يخشى على غيره من غير المعصومين . وعن أبي بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ قال :

« القضاء ثلاثة : واحد في الجنة ، واثنان في النار . فأما الذي في الجنة فرجل عرف الحق ففضى به . ورجل عرف الحق فعبأ في الحكم فهو في النار . ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار »^٣ . ومع الكتاب والسنة كان بعض القضاة يرجع في قضائه إلى أقوال الأئمة واختيار الرأي القوي الذي يتفق مع الحق بعد انتهاء عصر الاجتهاد .

ذكر محمد بن يوسف الكندي أن إبراهيم بن الجراح قولى القضاء في سنة ٢٠٤ . وقد قال عمر بن خالد : ما صحبت أحداً من القضاة كإبراهيم بن الجراح . كنت إذا عملت له المحضر وقرأته عليه أقام عنده ما شاء الله أن يقيم ويرى فيه رأيه ، فإذا أراد أن يقضي به دفعه إليّ لألشيء منه سجلاً فأجد في ظهره : قال أبو حنيفة كذا . وفي سطر : قال ابن أبي ليلى كذا . وفي سطر آخر : قال أبو يوسف وقال مالك كذا . ثم أجد على سطر منها علامة كالخط فأعلم أن اختياره وقع على ذلك القول فأنتهى السجل عليه .

وقد رأى بعض العلماء إلزام القضاء بالقضاء بذهب معين منعاً للاضطراب ولبلبسة الأفكار . قال الدهلوي : إن بعض القضاة لما جاوروا في أحكامهم صار أولياء الأمور يئزموهم القضاء بأن يحكموا بذهب معين لا يعدونه ، ولم يقبل منهم إلا ما لا يريب العامة وتكون شيئاً قد قبل من قبل .

١ - ومضى رضي المتدعيان حكمه وحكمتاه ثم حكم لزمها حكمه ولا يعتبر رضاهما بالحكم ولا يجوز لها أن تنقض . ولشافعي قولان : أحدهما يئزمه حكمه . والثاني لا يلزم إلا براضيتها بل يكون ذلك كالفتوى . وهذا التحكم في قضايا الأموال . أما الحدود والعنان والشك فلا يجوز فيها التحكم بالإجماع .

٢ - سورة « ص » آية ٢٦ .

٣ - رواه أبو داود والترمذي والبيهقي وابن ماجه والحاكم وصححه .

قضاء من ليس بأهل للقضاء :

قال العلماء : كل من ليس بأهل للحكم فلا يحل له الحكم ، فإن حكم فهو آثم ولا ينفذ حكمه وسواء وافق الحق أم لا ، لأن إصابة الحق اتفاقية ليست صادرة عن أصل شرعي فهو عاص في جميع أحكامه سواء وافق الصواب أم لا . وأحكامه مردودة كلها . ولا يعذر في شيء من ذلك .

المنهج القضائي :

وقد بين لنا الرسول ﷺ المنهج الذي ينبغي أن يسلكه القاضي في قضائه لما بعث معاذاً إلى اليمن فقال له :

« بم تقضي ؟ قال : بكتاب الله . قال : فإن لم تجد . قال : فبسنة رسول الله . قال : فإن لم تجد . قال : فبرأيي »^١ .

وعلى القاضي أن يتحرى الحق فيبتعد عن كل ما من شأنه أن يشوش فكره فلا يقضي أثناء الغضب الشديد أو الجوع المفرط أو الهم المقلق أو الخوف المزعج أو النعاس الغالب أو الحر الشديد أو البرد الشديد أو شغل القلب شغلاً يصرف عن المعرفة الصحيحة والفهم الدقيق .

ففي حديث أبي بكرة في الصحيحين وغيرهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يقضين حاكم بين اثنين وهو غضبان » . فإذا حكم القاضي أثناء حالة من هذه الحالات صح حكمه إن وافق الحق عند جمهور الفقهاء .

المجتهد مأجور :

ومهما اجتهد القاضي في معرفة الحق وإصابة الصواب فهو مأجور ولو لم يصب الحق . فمن عمرو بن العاص أنه الرسول ﷺ قال : « إذا اجتهد أحدكم فأصاب فله أجران . وإن اجتهد فأخطأ فله أجر »^٢ . قال الخطابي :

إنما يؤجر الخطيء على اجتهداده في طلب الحق لأن اجتهداده عبادة . ولا يؤجر على الخطأ بل يرضع عنه الإثم فقط .

١ - رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

٢ - رواه البخاري ومسلم

وهذا فيمن كان من المجتهدين جامعاً لآلة الاجتهاد عارفاً بالأصول وبوجوه القياس .
وأما من لم يكن محلاً للاجتهاد فهو متكلف ولا يعذر بالخطأ في الحكم بل يخاف عليه
أعظم الوزر . وعن أم سلمة أن النبي ﷺ قال :
« إنا أنا بشر وانكم تحتصمون إلي » . ولعل بعضكم أن يكون الخن بحجته من بعض
فأقضي بنحو مما أسمع . فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة
من النار »^١ . وعن أبي هريرة أنه جمع رسول الله ﷺ يقول :

« كانت امرأتان معهما ابناهما ، جاء الذئب فذهب بابن أحدهما ، فقالت صاحبتها :
إنا ذهب بابنك . وقالت الأخرى : إنا ذهب بابنك . فتعاكما الى داود فقضى
للكبرى .

فخرجتا على سليمان بن داود عليهما السلام فأخبرته فقال : اثنوني بالسكين أشقه
بينها . فقالت الصغرى : لا تفعل يرحمك الله هو ابنها . فقضى به للصغرى » .

وهذا من فقه سليمان . فقد عمد الى هذا الأسلوب لمعرفة الأم الحقيقية فلما قال : اثنوني
بالسكين أشقه ، تحركت عاطفة الأم الحقيقية ورفضت أن يقتل ابنها وآثرت أن يبقى
حياً بعيداً عنها على قتله . فاستدل سليمان بهذه القرينة على أنه ابنها . وقد ذكر الله
سبعانه وتعالى قصة داود وسليمان فقال جل شأنه :

« وداود وسليمان إذ يحكمان في الحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَمٌّ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ
شَاهِدِينَ . فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ ، وَكُلًّا آتَيْنَاهَا حُكْمًا وَعِلْمًا ... »^٢ .
ذكر المسرون :

أن الغم انتشرت في الزرع فأفسدته ، وأن أصحاب الزرع اختصموا معهم فرفعت
القضية الى داود ليحكم فيها فحكم داود بالغم لأصحاب الزرع .

فخرجنا من عنده ومرّا بسليمان فقال : كيف قضى بينكما ؟ فأخبراه . فقال سليمان :
لو وليت أمركا لقضيت بما هو أرفق بالفرقتين . فبلغ ذلك داود فدعاه وقال : كيف
تقضي ؟ قال : أدفع الغم الى صاحب الحَرْثِ يتنفع بدهرها ونسلها وصوفها ومنافعها ويزرع
صاحب الغم لصاحب الحَرْثِ مثل حرثه فإذا صار الحَرْثُ كهيئته يوم أُكِلَ دفع الى
صاحبه وأخذ صاحب الغم غنمه . فقال داود : القضاء ما قضيت وحكم بذلك .

١ - رواه البخاري ومسلم وأصحاب السنن .

٢ - سورة الأنبياء آية ٧٨ - ٧٩ .

الواجب على القاضي :

وعلى القاضي أن يسوي بين الخصمين في خمسة أشياء ^١ :

١ - في الدخول عليه .

٢ - والجلوس بين يديه .

٣ - والإقبال عليها .

٤ - والاستماع لها .

٥ - والحكم عليها .

والمطلوب منه التسوية بينهما في الأفعال دون القلب ، فإن كان يميل قلبه الى أحدهما ويجب أن يقلب بحجته على الآخر فلا شيء عليه ، لأنه لا يمكنه التحرز عنه . ولا ينبغي أن يلحق واحداً منها حجته ، ولا شاهداً شهادته ، لأن ذلك يضر بأحد الخصمين ، ولا يلحق المدعي الدعوى والاستحلاف ، ولا يلحق المدعى عليه الإنكار والإقرار ، ولا يلحق الشهود أن يشهدوا أو لا يشهدوا ، ولا أن يضيف أحد الخصمين دون الآخر ، لأن ذلك يكسر قلب الآخر ، ولا يجب هو الى ضيافة أحدهما ، ولا الى ضيافتها ما دام متخاصمين .

وروي أن النبي ﷺ كان لا يضيف الخصم إلا وخصمه معه ، ولا يقبل الهدية من أحد إلا إذا كانت من جرت عادته بأن يهديه قبل تولي منصب القضاء ، فإن الهدية الى القاضي من لم تجر عادته بإهدائه تعتبر من الرشوة .

عن بريدة أن النبي ﷺ قال :

« من استعملناه على عمل فرزقناه رزقاً فما أخذه بعد ذلك فهو غلول » ^٢ .

وقال عليه الصلاة والسلام :

« لعنة الله على الراشي والمرتشي في الحكم » ^٣ .

قال الخطابي :

وأما يلحقها العقوبة معاً إذا استويا في القصد والإرادة ، فرشا المعطي لينال به باطلاً ويتوصل به الى ظلم ؛ فأما إذا أعطى ليتوصل به الى حق أو يدفع عن نفسه ظلماً فإنه غير داخل في هذا الوعيد .

١ - نقل الرازي عن الشافعي .

٢ - رواه أبو داود .

٣ - رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه .

روي أن ابن مسعود أخذ في سبني وهو بارض الحبشة ، فاعطى دينارين حتى خلى سبيله .

وروي عن الحسن والشعبي وجابر بن زيد وعطاء أنهم قالوا :

لا بأس أن يصانع الرجل عن نفسه وماله إذا خاف الظلم .

وكذلك الأخذ إنما يستحق الوعيد إذا كان ما يأخذه على حق يلزمه أدائه ، فلا يفعل ذلك حتى يُرثى . أو عمل باطل يجب عليه تركه فلا يتركه حتى يُصانع ويُرثى ا. هـ .

قال في فتح العلام :

« وحاصل ما يأخذه القضاة من الأموال على أربعة أقسام :

رشوة ، وهدية ، وأجرة ، ورزق .

فالأول الرشوة إن كانت ليعكم له الحاكم بغير حق فهي حرام على الأخذ والمعطي ؛ وإن كانت ليعكم له بالحق على غريمه فهي حرام على الحاكم دون المعطي . لأنها لا يستيفاء حقه ، فهي كجمل الآتي وأجرة الوكالة على الخصومة . وقيل : تحرم لأنها توقع الحاكم في الإثم .

وأما الهدية وهي الثاني : فإن كان من يهديه قبل الولاية فلا يحرم استدامتها . وإن كان لا يهدي إليه إلا بعد الولاية : فإن كانت من لا خصومة بينه وبين أحد عنده ، جازت وكرهت . وإن كانت من بينه وبين غريمه خصومة عنده فهي حرام على الحاكم والمهدي .

وأما الأجرة وهي الثالث : فإن كان للحاكم جناية من بيت المال ورزق منه حرمت بالاتفاق ؛ لأنه إنما أجري له الرزق لأجل الاشتغال بالحكم فلا وجه للأجرة . وإن كان لا جناية له من بيت المال جاز له أخذ الأجرة على قدر عمله غير حاكم ، فإن أخذ أكثر مما يستحقه حرم عليه . لأنه إنما يعطى الأجرة لكونه عمل بعملا لأجل كونه حاكما . فأخذه لما زاد على أجر مثله غير حاكم إنما أخذهما لا في مقابلة شيء بل في مقابلة كونه حاكما . ولا استحق لأجل كونه حاكما شيئا من أموال الناس اتفاقا . فأجرة العمل أجرة مثله ، فأخذ الزيادة على أجرة مثله حرام .

ولذا قيل إن تولية القضاة من كان غنيا أولى من توليته من كان فقيرا . وذلك لأنه لفقره يصير مبتعضا لتناول ما لا يجوز له تناوله إذا لم يكن له رزق من بيت المال ا. هـ .

رسالة عمر بن الخطاب في القضاء :

ولقد وضع عمر بن الخطاب الدستور المحكم للقضاء في الرسالة التي أرسلها إلى أبي موسى الأشعري نذكرها فيما يلي :

بسم الله الرحمن الرحيم .

من عبد الله عمر بن الخطاب أمير المؤمنين إلى عبد الله بن قيس .

سلام عليك . أما بعد :

فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة ، فافهم إذا أدلى إليك فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له ، آس^١ بين الناس في وجهك وعدلك ومجلسك حتى لا يطمع شريف في حيفك^٢ ولا يياس ضعيف من عدلك . البينة على من ادعى واليمين على من أنكر ، والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا . لا يمنع قضاء قضيتك اليوم فراجعت فيه عقلك وهديت فيه لرشدك أن ترجع إلى الحق . فإن الحق قدم ومراجعة الحق خير من التادي في الباطل . الفهم الفهم فيما تلجلج^٣ في صدرك بما ليس في كتاب ولا سنة ، ثم اعرف الأشياء والأمثال فقس الأمور عند ذلك ، واعد إلى أقربها إلى الله وأشبهها بالحق ، واجعل لمن ادعى حقا غائبا أو بينة أمدأ ينتهي إليه ، فإنت أحضر بينته أخذت له بحقه ، وإلا استحللت عليه القضية فإنه أنفى للشك وأجلى للعمى . المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلودا في حد^٤ أو مجرّبا عليه شهادة زور ، أو ظنينا^٥ في ولاء أو نسب ، فإن الله تولى منكم السرائر ودرأ^٥ بالبينات والأيمان ، وإياك والقلق والضجر^٦ والتأذي بالخصوم والتنكر عند الخصومات ، فإن الحق في مواطن الحق يعظم الله به الأجر ويمحسن به الذخر^٧ فمن صحت نيته وأقبل على نفسه كماه الله ما بينه وبين الناس ، ومن تخلف^٧ للناس بما يعلم الله أنه ليس من نفسه شأنه الله ، فما ظنك بثواب غير الله عز وجل في عاجل رزقه وخزائن رحمته . والسلام .

شفاعة القاضي :

وللقاضي أن يشفع الشفاعة الحسنة فيطلب من الخصوم أن يصطلحوا أو يتنازل أحدهم عن بعض حقه .

١ - آس بين الناس : سَو بينهم . ٢ - حيفك : أي ميلك معه لشرقه .

٣ - تلجلج : تردد . ٤ - ظنين : متهم .

٥ - درأ : دفع . ٦ - القلق والضجر : ضيق الصدر وقلة الصبر .

٧ - تخلف الناس : أظهر لهم في خلقه خلاف نيته .

عن كعب بن مالك : أنه تقاضى ابن أبي حذَرْدٍ ديناً له عليه في عهد رسول الله ﷺ في المسجد ، فارتفعت أصواتها ، حتى سمعها رسول الله ﷺ وهو في بيته ، فخرج إليها رسول الله ﷺ حتى كشف سِجْفَ حِجْرته ، ونادى كعب بن مالك ، فقال : يا كعب ، فقال : لبيك يا رسول الله ، فأشار له بيده ، أن ضع الشطر من دينك ، قال كعب : قد فعلت يا رسول الله . قال النبي ﷺ : قم فاقضه ^١ .

نفاذ الحكم ظاهراً :

حكم القاضي لا يحل حلالاً ولا يحرم حراماً لحديث السيدة أم سلمة أن النبي ﷺ قال : « إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إلي . ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي بنبو بما أسمع . فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه . فإنما أقطع له قطعة من النار » ^٢ .

وقد حكى الشافعي الإجماع على أن حكم الحاكم لا يحلل الحرام . فإذا ادعى إنسان على آخر حقاً وأقام الشهود على ذلك وحكم القاضي للمدعي فإنه يحل له أن يأخذ هذا الحق متى كانت البيئة بيئة صادقة . فإذا كانت البيئة التي أقامها المدعي كاذبة كان كان الشهود شهد زور فحكم له بمقتضى هذه الشهادة فإن الحكم لا يغير الواقع ولا يبيع للمدعي أن يأخذ الحق المدعى لأنه على ملك صاحبه .

ولم يختلف أحد من الفقهاء في هذا ، إلا أن أبا حنيفة قال :

إن القضاء في العقود والفسوخ ينفذ ظاهراً وباطناً ...

فإذا شهد شاهد زور عند القاضي على طلاق امرأة فحكم القاضي بالطلاق طلقت من زوجها بقضائه ، وجاز لها أن تتزوج من آخر . كما يجوز أن يتزوجها من شهد بطلاقها زوراً . وكذلك لو شهد شهادة زور على أجنبية أنها زوجة لرجل أجنبي ليست له بزوجة فحكم القاضي بمقتضى هذه الشهادة فإنها تحل له بمقتضى هذا الحكم . وما ذهب إليه أبو حنيفة من التفرقة بين قضايا الدماء والأموال وقضايا العقود والفسوخ غير صحيح لأنه لا فرق بين هذا وذاك .

وخالفه في ذلك أصحابه .

١ - متر .

٢ - أخرجه البخاري ومسلم واللساني وابن ماجة .

٣ - رواه البخاري ومسلم وأصحاب السنن .

القضاء على الغائب الذي لا وكيل له :

يجوز للمدعي أن يدعي على الغائب الذي لا وكيل له .
ويجوز للمحكم أن يحكم عليه متى ثبتت الدعوى . ودليل ذلك :

١ - أن الله سبحانه وتعالى يقول :

« فاحكم بين الناس بالحق »^١ والذي ثبت بالبينة حق فيجب الحكم به .

٢ - ذكرت هند لرسول الله ﷺ أن أبا سفيان رجل شحيح هل لها أن تأخذ من ماله بغير إذنه ؟ فقال لها الرسول ﷺ :
« خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف » .
وهذا قضاء على غائب .

٣ - وروى مالك في الموطأ أن عمر قال :

من كان له دين فليأتنا غداً فأنا بايعو ماله وقاسموه بين غرمائه . وكان الشخص الذي قضى عليه يبيع ماله غائباً .

٤ - ولأن الإمتناع عن القضاء عليه إضاعة الحقوق إذ لا يعجز الممنوع عن الوفاء من الغيبة ؟ وإلى هذا ذهب مالك والشافعي وأحمد وقالوا :
إن الغائب لا يفوت عليه حق فانه إذا حضر كانت حجة قائمة وتسمع ويعمل بقتضاها ولو أدى الى نقض الحكم لأنه في حكم المشروط .

وقال شريح وعمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى وأبو حنيفة :
إن القاضي لا يقضي على غائب إلا أن يحضر من يقوم مقامه كوكيل أو وصي لأنه يمكن أن يكون معه حجة تبطل دعوى المدعي ؛ ولأن الرسول ﷺ قال لملي في الحديث المتقدم :

« يا علي ، إذا جلس إليك الخصمان فلا تقض بينهما حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول ، فإنك إذا فعلت ذلك تبتن لك القضاء »^٢ .

قال الخطابي :

وقد حكم أصحاب الرأي على الغائب في مواضع :
منها الحكم على الميت والطفل .

١ - سورة « ص » آية ٢٦ .

٢ - رواه أحمد وأبو داود والترمذي .

وقالوا : في الرجل يردع وديعة ثم يغيب فإذا ادعت امرأته النفقة وقدمت المودع الى الحاكم قضى لها عليه بها .
وقالوا : إذا ادعى الشفيح على الغائب أنه باع عقاره وسلم واستوفى الثمن فإنه يقضي له بالشفعة .
وكل هذا حكم على الغائب .

التضاء بين اليمينين :

وإذا تحاكم الذميون إلى قضاة المسلمين جاز ذلك . ويحضى بينهم بما أنزل الله وبما يفرض به بين المسلمين .
يقول الله تعالى :

« فَإِنْ جَاءَكُمْ فَاحِكُمُ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكُمْ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ »^١ .

هل لصاحب الحق أن يأخذه من الماطل بدون تقاض :

قالت الشافعية :

من له عند شخص حق وليس له بينة ، وهو منكرو ، فله أن يأخذ جنس حقه من ماله إن قدر ولا يأخذ غير الجنس مع قدرته على الجنس .
قالوا :

فإن لم يجد إلا غير الجنس جاز له الأخذ .

ولو أمكن تحصيل الحق بالقاضي ، بأن كان من عليه الحق مقرأ بماطلا أو منكراً وعليه البينة ، أو كان يرجو إقراره لو حضر عند القاضي وعرض عليه اليمين فهل يستقل بالأخذ أم يجب الرفع الى القاضي ؟ فيه خلاف .

الراجح جواز الأخذ ويشهد له قضية هند زوجة أبي سفيان .

ولأن في المرافعة مشقة ومؤونة وتضييع زمان . قالوا :

ثم متى جاز له الأخذ فلم يصل الى حقه إلا بكسر الباب وثقب الجدار جاز له ذلك ولا يضمن ما أتلّف كمن لم يقدر على دفع الصائل إلا بإتلاف ماله فأتلفه لا يضمن .

وما ذهبوا إليه لا يتنافى مع قول الرسول ﷺ :

١ - سورة المائدة آية ٤٢ .

« أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ اتَّعَمَكَ وَلَا تَخُنْ مِنْ خَانَكَ » .

قال الخطابي :

« وذلك لأن الخائن هو الذي يأخذ ما ليس له أخذه ظلماً وعدواناً . فأما من كان مَادُوناً له في أخذ حقه من مال خصمه واستدراك ظلامته منه ، فليس بخائن ، وإنما معناه : لا تخن من خائنك بأن تقابله بخيانة مثل خيانتك ، وهذا لم يخنه ، لأنه يقبض حقاً لنفسه ، والأول يقتصب حقاً لغيره » ا. هـ .

ظهور حكم جديد للقاضي :

إذا حكم القاضي في قضية باجتهاده ثم ظهر له حكم آخر يخالف الحكم الأول فإنه لا ينقضه ، وكذلك إذا رفع إليه حكم قاض آخر فلم يره فإنه لا ينقضه وأصل ذلك ما رواه عبد الرزاق في قضاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه في امرأة توفيت وترك زوجها وأما وأخوها لأبيها وأما وأخوها لأمها فأشرك عمر بين الأخوة للأم والأب والأخوة للأم في الثلث فقال له رجل : إنك لم تشرك بينهم عام كذا وكذا ، قال عمر : تلك على ما قضينا يومئذ وهذه على ما قضينا اليوم . قال ابن القيم : فأخذ أمير المؤمنين في كلا الاجتهادين بما ظهر له أنه الحق .

ملاحج من القضاء في سدر الاسلام :

أخرج أبو نعيم في الحلية قال :

وجد علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - درعاً له عند يهودي التقطها فعرفها ، فقال : درعي سقطت عن جبل له أورك . فقال اليهودي : درعي وفي يسدي . ثم قال اليهودي : ببني وبينك قاضي المسلمين ، فأثوا شريحاً . فلما رأى علياً قد أقبل تحرف عن موضعه . وجلس علي عليه السلام فيه . ثم قال علي : لو كان خصمي من المسلمين لساوئته في المجلس ، لكنني سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا تساوم في المجلس . وساق الحديث .

قال شريح : ما تشاء يا أمير المؤمنين . قال : درعي سقطت عن جبل لي أورك فالتقطها هذا اليهودي .

قال شريح : ما تقول يا يهودي . قال : درعي وفي يدي .

قال شريح : صدقت والله يا أمير المؤمنين إنها لدرعك ولكن لا بد من شاهدين . فدعا قتيبر والحسن بن علي وشهدا أنها درعه .

فقال شريح : أما شهادة مولاك فقد أجزأها ، وأما شهادة ابنك لك فلا تجزئها .

فقال علي : فكذلك أمك ؟ أما سمعت عمر بن الخطاب يقول :

قال رسول الله ﷺ :

« الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة » .

قال : اللهم نعم .

قال : أفلا تحب شهادة سيد شباب أهل الجنة ؟

ثم قال لليهودي : خذ الدرع .

فقال اليهودي : أمير المؤمنين جاء معي الى قاضي المسلمين ف قضى لي ورضي . صدقت

والله يا أمير المؤمنين إنها للدرعك سقطت عن جل لك التتقطتها . أشهد أن لا إله إلا الله

وأن محمداً رسول الله .

فوهبها له علي . كرم الله وجهه .

وأجازه بتسمائة . وقتل معه يوم صفين « ا . هـ .

الدعاوى والبينات

تعريف الدعوى :

الدعوى جمع دعوى وهي في اللغة الطلب ، يقول الله سبحانه : « وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهُونَ »^١ أي تطلبون .

وفي الشرح : هي إضافة الإنسان الى نفسه استحقاق شيء في يد غيره أو في ذمته .
والمدعى : هو الذي يطالب بالحق . وإذا سكت عن المطالبة ترك .
والمدعى عليه : هو المطالب بالحق . وإذا سكت لم يترك .

من تصح الدعوى :

والدعوى لا تصح إلا من الحر العاقل البالغ الرشيد .
فالعبد والمجنون والممتوه والصبي والسفيه لا تقبل دعواهم .
وكما تجب هذه الشروط بالنسبة للمدعى فانها تجب أيضاً بالنسبة للمنكر للدعوى .

لا دعوى إلا ببينة :

ولا تثبت دعوى إلا بدليل يستبين به الحق ويظهر .
فمن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال :
« لو يعطى الناس بدعواهم لادّعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه » .
رواه أحمد ومسلم .

المدعي هو الذي يكلف بالدليل :

والمدعي هو الذي يكلف بإقامة الدليل على صدق دعواه وصحتها ، لأن الأصل في المدعى عليه براءة ذمته . وعلى المدعي أن يثبت العكس .

فقد روى البيهقي والطبراني بإسناد صحيح أن الرسول ﷺ قال :
« البينة على المدعي واليمين على من أنكر » .

١ - سورة حم فصلت آية ٣١ .

اشتراط قطعية الدليل :

ويشترط في الدليل أن يكون قطعياً لأن الدليل الظني لا يفيد اليقين « وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً »^١ .

وعن ابن عباس رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال لرجل : ترى الشمس ؟ قال : نعم . قال : « على مثلها فاشهد أو دع » ، رواه الحلال في جامعه وابن عدي وهو ضعيف لأن في إسناده محمد بن سليمان ، ضعفه اللساني ، وقال البيهقي : لم يرد من وجه يعتمد عليه .

طرق إثبات الدعوى :

وطرق إثبات الدعوى هي :

- ١ - الإقرار . ٢ - الشهادة . ٣ - اليمين . ٤ - الوثائق الرسمية الثابتة .
- ولكل طريق من هذه الطرق أحكام نذكرها فيما يلي .

١ - سورة النجم آية ٢٨ .

الإقرار

تعريفه :

الإقرار في اللغة : الإثبات من قر الشيء يقره ؛ وفي الشرع : الاعتراف بالمدعى به ، وهو أقوى الأدلة لإثبات دعوى المدعى عليه ولهذا يقولون : إنه سيد الأدلة ويسمى بالشهادة على النفس .

مشروعيته :

أجمع العلماء على أن الإقرار مشروع بالكتاب والسنة ؛ يقول الله سبحانه : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ اللَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ »^١ .

ويقول الرسول ﷺ : « وَأَعْدِ يَا أَيُّنَيْسَ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجِعْهَا » . ويقول : « صل من قطعك . وأحسن إلى من أساء إليك . وقل الحق ولو على نفسك »^٢ . وعن أبي ذر رضي الله عنه قال : أوصاني خليلي رسول الله ﷺ أن أنظر إلى من هو أسفل مني ، ولا أنظر إلى من هو فوق ، وأن أحب المساكين ، وأن أدنو منهم ، وأب أصل رحمي ، وإن قطعوني وجفتوني . وأن أقول الحق وإن كان مرأاً ، وأن لا أخاف في الله لومة لائم ، وأن لا أسأل أحداً شيئاً ، وأن استكثر من « لا حول ولا قوة إلا بالله » ، فإنها من كنوز الجنة .

وكان الرسول ﷺ يقضي به في الدماء والحدود والأموال .

شروط صحته :

وبشروط لصحة الإقرار ما يأتي :

ال عقل والبلوغ والرضا وجواز التصرف . وأن لا يكون المقر هاللاً . وأن لا يكون أقر بمحال عقلاً أو عادة .

فلا يصح إقرار المجنون ولا الصغير ولا المكره ولا المجهور عليه ولا الهازل ولا بما يحيله العقل أو العادة لأن كذبه في هذه الأحوال معلوم ولا يحل الحكم بالكذب .

١ - سورة النساء آية ١٣٥ .

٢ - الجامع الصغير ٤ : ٥٠٠ .

الرجوع عن الإقرار :

ومتى صح الإقرار كان مازماً للمقر ولا يصح له رجوعه عنه متى كان الإقرار متعلقاً بحق من حقوق الناس .

أما إذا كان الإقرار متعلقاً بحق من حقوق الله كما في حد الزنا والخمر فإنه يصح فيه الرجوع :

لقوله ﷺ :

« ادروا الحدود بالشبهات » .

ولما تقدم في حديث ما عز في باب الحدود .

وخالف الظاهرية ومنعوا صحة الرجوع عن الإقرار سواء أكان في حق من حقوق الله أو حق من حقوق العباد .

الإقرار حجة قاصرة :

والإقرار حجة قاصرة لا تتمدى غير المقر . فلو أقر على النير فإن إقراره عليه لا يجوز بخلاف البيئة فإنها حجة متعدية إلى الغير .

فلو ادعى مدع على آخرين ديناً وأقر به بعضهم وأنكر البعض الآخر فإن الإقرار لا يلزم إلا من أقر .

ولو ادعى هذه الدعوى وأثبتها بالبيئة فإنها تلزم الجميع .

الإقرار لا يتجزأ :

الإقرار كلام واحد لا يؤخذ بعضه ويترك البعض الآخر .

الإقرار بالدين :

إذا أقر إنسان لأحد ورثته بدين فإن كان في مرض موته لا يصح ما لم يصدق به باقي الورثة ، وذلك لأن احتمال كون المريض قصد بهذا الإقرار حرمان الورثة مستنداً إلى كونه في المرض ، أما إذا كان الإقرار في حال الصحة فإنه جائز ، واحتمال إرادة حرمان سائر الورثة حينئذ من حيث إنه احتمال مجرد ونوع من التوهم لا يمنع حجة الإقرار .

وعند الشافعية أن إقرار الصحيح صحيح حيث لا مانع لوجود شروط الصحة .

أما إقرار المريض في مرض الموت فإن أقر لأجنبي فإقراره صحيح سواء أكانت المقر به ديناً أو عيناً ، وقيل هو محسوب من الثلث .

وإن كان إقراره لوارث فالراجح عندهم صحة الإقرار لأن المقر انتهى الى حالة يصدق فيها الكاذب ، ويتوب فيها الفاجر ، والظاهر في مثل هذه الحال أنه لا يقر إلا عن تحقيق ولا يقصد الحرمان . وفيه قول آخر عندهم ، وهو عدم الصحة ، لأنه قد يقصد حرمان بعض الورثة .

وعندهم أنه إذا أقر في صحته بدين ثم أقر لآخر في مرضه ، تناسما ، ولا يقدم الأول . وقال أحمد : لا يجوز إقرار المريض لوارثه مطلقاً ، واحتج بأنه لا يؤمن بعد المتع من الوصية أن يجعلها إقراراً .

على أن الأوزاعي وجماعة من العلماء أجازوا إقرار المريض بشيء من ماله للوارث ، لأن التهمة في حق المحتضر بعيدة ، وأن مدار الأحكام على الظاهر ، فلا يترك إقراره للظن المحتمل ، فإن أمره الى الله .

الشهادة

تعريفها :

الشهادة مشتقة من المشاهدة ، وهي المعاينة لأن الشاهد يخبر عما شاهده وعابته ؛ ومنعها الإخبار عما علمه بلفظ أشهد أو شهدت .
وقبل الشهادة مأخوذة من الإعلام من قوله تعالى :
« شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ » أي علم .
والشاهد حامل الشهادة ومؤديا لأنه شاهد لما غاب عن غيره .

لا شهادة إلا بعلم :

ولا يعمل لأحد أن يشهد إلا بعلم .
والعلم يحصل بالرؤية أو بالسماع أو باستفاضة فيما يتعذر علمه غالباً بدونها والاستفاضة هي الشهرة التي تثمر الظن أو العلم .
وتصح الشهادة بالاستفاضة عند الشافعية في النسب والولادة والموت والعق والولاء والولاية والوقف والعزل والنكاح وتوابعه والتعديل والتجريح والوصية والرشد والسفه والملك .
وقال أبو حنيفة : تجوز في خمسة أشياء : النكاح والدخول والنسب والموت وولاية القضاء .
وقال أحمد وبعض الشافعية : تصح في سبعة : النكاح والنسب والموت والعق والولاء والوقف والملك المطلق .

حكمها :

وهي فرض عين على من تحملها متى ادعى إليها وخيف من ضياع الحق ، بل تجب إذا خيف من ضياعه ولو لم يدع لها لقول الله تعالى :
« وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ »^١ « وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ » .

١ - سورة آل عمران آية ١٨ .

٢ - سورة البقرة آية ٢٨٣ .

وقوله : « وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ » ١ .

وفي الحديث الصحيح :

« أَنْصِرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا » وفي أداء الشهادة نصره .

وعن زيد بن خالد أن الرسول ﷺ قال :

« أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشَّهَادَةِ ؟ ... الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسَالِمَا ! »

وإنما تجب متى قدر على أدائها بلا ضرر يلحقه في بدنه أو عرضه أو ماله أو أهله

لقول الله تعالى :

« وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ » ٢ .

ومتى كثر الشهود ولم يخشَ على الحق أن يضيع كانت الشهادة في هذه الحالة مندوبة

فإن تخلف عنها لغير عذر لم يأنم .

ومتى تعينت فإنه يحرم أخذ الأجرة عليها إلا إذا تأذى بالمشي فله أجر ما يركبه ،

أما إذا لم تتعين فإنه يجوز أخذ الأجرة .

شروط قبول الشهادة :

يشترط في قبول الشهادة الشروط الآتية :

١ - الإسلام : فلا يجوز شهادة الكافر على المسلم إلا في الوصية أثناء السفر عند الإمام

أبي حنيفة فإنه جوزها في هذه الحال هو وشريح وإبراهيم النخعي وهو قول الأوزاعي

لقول الله تعالى :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ

اِثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ

فَأَصَابَتْكُمُ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْبِسُونَهَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ أَرَبْتُمْ لَا

نَشْتَرِي بِهِنَّ وَأَنَّا كَانَتْ ذَا قُرْبَى وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذًا لَكِنَ الْآثِمِينَ . فَإِنْ

عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّتَا إِثْمًا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ

الْأُولَايَانِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتَيْهَا وَمَا اعتَدَيْنَا إِنَّا إِذًا لَكِنَ

الظَّالِمِينَ » ٣ .

وكذلك أجاز الأحناف شهادة الكفار بعضهم على بعض لأن النبي ﷺ رجم يهوديين

بشهادة اليهود عليها بالزنى . وعن الشعي : أن رجلا من المسلمين حضرته الوفاة بدقوقاء

١ - سورة الطلاق آية ٢ .

٢ - سورة البقرة آية ٢٨٢ .

٣ - سورة المائدة آية ١٠٦ ، ١٠٧ .

هذه ولم يجد أحدًا من المسلمين يشهد على وصيته فأشهد رجلين من أهل الكتاب ، فعدما الكوفة وأتيا الأشعري - هو أبو موسى - فأخبراه ، وقدمًا بتركته ووصيته . فقال الأشعري : هذا أمر لم يكن بعد الذي كان على عهد رسول الله ﷺ فأحلفها بعد العصر بإله ما خاف ولا كذب ولا بدلا ولا كفا ولا غيرا ، وأنها الوصية الرجل وتركته فأمضى شهادتها .

قال الخطابي فيه دليل على أن شهادة أهل الذمة مقبولة على وصية المسلم في السفر خاصة .

وقال أحد : لا تقبل شهادتهم الا في مثل هذا الموضوع للضرورة . هـ .
وقال الشافعي ومالك : لا تجوز شهادة الكافر على المسلم لا في الوصية أثناء السفر ولا في غيرها . والآية منسوخة عندهم .

شهادة الذمي للذمي :

أما شهادة الذمي للذمي فهي موضع اختلاف عند الفقهاء . قال الشافعي ومالك : لا تقبل شهادة الذمي لا على مسلم ولا على كافر . قال أحد : لا تجوز شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض . وقال الاحناف : شهادة بعضهم على بعض جائزة والكفر كله ملة واحدة .

وقال الشعبي وابن أبي ليل واسحاق : شهادة اليهودي على اليهودي جائزة . ولا تجوز على النصراني والمجوسي لأنها ملل مختلفة . ولا تجوز شهادة أهل ملة على ملة أخرى .
٢ - والمقالة : صفة زائدة عن الاسلام ويجب توافرها في الشهود بحيث يغلب خيرهم شرهم ، ولم يجرع عليهم اعتياد الكذب لقول الله تعالى : « وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لَهُ » ١ .

وقوله تعالى :

« مَنْ تَرَ ضَوْنَ مَنْ الشَّهَادَةِ » ٢ .

وقوله تعالى :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَكَبِّهْتُمْ » ٣ .

وقول الرسول ﷺ في رواية أبي داود :

« لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا زان ولا زانية » .

١ - سورة الطلاق آية ٢ .

٢ - سورة البقرة آية ٢٨٢ .

٣ - سورة المائدة آية ٦ .

فلا تقبل شهادة الفاسق ولا من اشتهر بالكذب أو بسوء الحال وفساد الأخلاق هذا هو المختار في معنى المدالة ١ .

أما الفقهاء فقالوا : إنها مقيدة بالصلاح في الدين وبالاتصاف بالبروة .

أما الصلاح في الدين فبتم بأداء الفرائض والنوافل واجتناب المحرمات والمكروهات وعدم ارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة .

أما البروة فهي أن يفعل الإنسان ما يزينه ويترك ما يشينه من الأقوال والأفعال .

وهل تقبل شهادة الفاسق إذا تاب ؟

اتفق الفقهاء على قبول شهادة الفاسق إذا تاب .

إلا أن الإمام أبا حنيفة قال : إذا كان فسقه بسبب القذف في حق الغير فإن شهادته لا تقبل ، لقول الله تعالى :

« وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُنَّ مِائَتِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ » ٢ .

٣ ، ٤ - البلوغ والعقل : ولما كانت المدالة شرطاً في قبول الشهادة فإن البلوغ والعقل شرط في المدالة .

فلا تقبل شهادة الصغير - ولو شهد على صبي مثله - ولا المجنون ولا المعتوه لأن شهادتهم لا تفيد اليقين الذي يحكم بمقتضاه . وأجاز الإمام مالك شهادة الصبيان في الجراح ما لم يختلفوا ولم يتفرقوا كما أجازها عبد الله بن الزبير .

وكذلك عمل الصحابة وفقهاء المدينة بشهادة الصبيان على تجارح بعضهم بعضاً ، وهذا هو الراجح . فإن الرجال لا يحضرون معهم في لمبهم ، ولو لم تقبل شهادتهم وشهادة النساء منفردات لضاعت الحقوق وتمطلت وأهملت مع غلبة الظن أو القطع بصدقهم ، ولا سيما إذا جاءوا مجتمعين قبل تفرقهم ورجوعهم إلى بيوتهم وتواطأوا على خبر واحد ، وفرقوا وقت الأداء واتفقت كلمتهم ، فإن الظن الحاصل حينئذ من شهادتهم أقوى بكثير من الظن الحاصل من شهادة رجلين ، وهذا مما لا يمكن دقمه وجعده ، فلا نظن بالشريعة الكاملة ، الفاضلة المنتظمة لمصالح العباد في المعاش والمعاد أنها 'تهمل' مثل هذا الحق وتضيمه مع ظهور أدلته وقوتها ، وتقبله مع الدليل الذي هو دون ذلك .

١ - وقال أبو حنيفة : يكفي في المدالة ظاهر الاسلام وألا تعلم منه ما يجرح شرفه وسمته وهذا في الأموال دون الحدود . وأجاز في الزواج شهادة الفسقة وقال ينقد بشهادة فاسقين . وبعض المالكية جرد القضاء بشهادة غير المدول لضرورة وشهادة من لا تعرف عدلته في الأمور اليسيرة .

٢ - سورة النور آية ٤ .

٥ - الكلام : ولا بد أن يكون الشاهد قادراً على الكلام ، فإذا كان أخرس لا يستطيع النطق فإن شهادته لا تقبل ، ولو كان يعبر بالإشارة وفهمت اشارته إلا إذا كتب الشهادة بخطه ، وهذا عند أبي حنيفة وأحمد والصحيح من مذهب الشافعي .

٦ - الحفظ والضبط : فلا تقبل شهادة من عرف بسوء الحفظ وكثرة السهو والغلط لفقد الثقة بكلامه ، ويلحق به المنفل ومن على شاكلته .

٧ - نفي التهمة : ولا تقبل شهادة المتهم بسبب المحبة أو العداوة . وخالف في ذلك عمر بن الخطاب وشريح وعمر بن عبد العزيز والعروة وأبو ثور وابن المنذر والشافعي في أحد قوليهم وقالوا :

تقبل شهادة الولد لوالده والوالد لولده ما دام كل منهما عدلاً مقبول الشهادة : أفاده الشوكاني وابن رشد .

فلا تقبل شهادة العدو على عدوه إذا كانت العداوة بينها عداوة دنيوية لوجود التهمة . أما إذا كانت العداوة دينية فإنها لا توجب التهمة لأن الدين ينهي عن شهادة الزور . فلا توجد التهمة في هذه الحالة . وكذلك لا تقبل شهادة الأصل كالولد يشهد لوالده وشهادة الفرع كالولد يشهد لوالده ولكن تجوز الشهادة عليها . ومثل ذلك الأم تشهد لابنها والابن يشهد لأمه . والخادم الذي ينفق عليه صاحب البيت ، فإن الشهادة في هذه الحال لا تقبل لوجود التهمة ولما روته السيدة عائشة أن النبي ﷺ قال :

« لا تقبل شهادة خائن ولا خائنة ولا ذي غمر^١ على أخيه المسلم . ولا شهادة الولد لوالده ولا شهادة الوالد لولده » .

وروى عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذي غمر على أخيه ولا تجوز شهادة القانص لأهل البيت . والقانص الذي ينفق عليه أهل البيت » ، رواه أحمد وأبو داود قال في التلخيص لابن حجر : وسنده قوي .

١ - صاحب الحقد : والمدادة تظهر في الأقوال أو الأفعال ومن مظاهرها أن يفرح بما يصيب عدوه من خير ويحزن لما يصيبه من خير ويتمنى له كل شر . وذكر الفقهاء من أسباب المدارة اللذخ والفضب والسرقة والقتل وقطع الطريق فلا تقبل شهادة المفضوب منه على الفاضب ولا شهادة المذخور على اللاذف ولا للمسروق على السارق ولا ولي المقتول على القاتل .

وقال **عليه السلام** :

« لا تقبل شهادة خصم على خصمه » اعتمد الشافعي هذا الخبر . قال الحافظ : ليس له إسناد صحيح لكن له طرق يتقوى بعضها ببعض . أفاده الشوكاني .
ويدخل في هذا الباب شهادة الزوج لزوجته والزوجة لزوجها لأن الزوجية مظنة للثمة إذ الغالب فيها المحابة .

وفي بعض روايات الحديث :

« لا تقبل شهادة المرأة لزوجها ولا شهادة الزوج لامرأته » .

وأخذ بهذا مالك وأحمد وأبو حنيفة .

وأجازها الشافعي وأبو ثور والحسن .

أما شهادة الأقرباء من غير هؤلاء كالأخ لأخيه فإنها تجوز .

وما ورد في بعض الأحاديث من عدم صحة شهادة القريب لقريبه فقد قال الترمذي : لا يعرف هذا من حديث الزهري إلا من هذا الوجه ولا يصح عندنا إسناداه وكذلك تجوز شهادة الصديق لصديقه .

وقال مالك : لا تقبل شهادة الأخ المتقطع إلى أخيه والصديق الملائف .

شهادة مجهول الحال :

والظاهر أن شهادة مجهول الحال غير مقبولة .

فقد شهد عند عمر رضي الله عنه رجل فقال له عمر :

« لست أعرفك » ولا يضرك أن لا أعرفك ، أنت بمن يعرفك .

فقال رجل من القوم : أنا أعرفه .

قال : بأي شيء تعرفه ؟

قال : بالعدالة والفضل .

قال : هو جارك الأدنى الذي تعرف ليله ونهاره ومدخله ومخرجه ؟

قال : لا .

قال : فعاملته بالدينار والدرهم اللذين يستدل بهما على الورع ؟

قال : لا .

قال : فراقبك في السفر الذي يستدل به على مكارم الأخلاق ؟

قال : لا .

قال : لست تعرفه .

ثم قال للرجل : انت بمن يعرفك .
قال ابن كثير . رواه البغوي بإسناد حسن .

شهادة البدوي :

ذهب أحد وجاعة من أصحابه وأبو عبيد وفي رواية عن مالك الى عدم قبول شهادة البدوي على القروي لحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال :

« لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية » .

رواه أبو داود وابن ماجه . ورجال إسناده احتج بهم مسلم في صحيحه .

والبدوي هو ساكن البادية الذي يرتحل من مكان الى مكان .

والقروي الحضري الذي يسكن للقرية وهي المصر الجامع .

والمنع من شهادته من أجل جفائه وجهله وقلة شهوده ما يقع في المصر فلا تكون شهادته موضع الثقة .

والصحيح جواز شهادته إذا كان عدلاً مرضياً وهو من رجالنا وأهل ديننا والمعمومات في القرآن الدالة على قبول شهادة العدول تسوي بين البدوي والقروي . وكونه بدوياً ككونه من بلد آخر .

وإلى هذا ذهب الشافعي وجمهور الفقهاء .

وأما الحديث المتقدم فيحمل على الجاهل ولا يشمل كل بدوي بدليل أن الرسول ﷺ قبل شهادة البدوي في ثبوت الحلال .

شهادة الأعمى :

شهادة الأعمى جائزة عند مالك وأحمد فيما طريقه السماع إذا عرف الصوت ، فتجوز شهادته في النكاح والطلاق والبيع والإجارة والنسب والرقف والملك المطلق والإقرار ونحو ذلك ، سواء كان تحمله وهو أعمى أو كان بصيراً أثناء التحمل ثم عمي .

قال ابن القاسم : قلت لمالك :

« فالرجل يسمع جاره من وراء الحائط — ولا يراه — يسمعه يطلتي امرأته فيشهد عليه وقد عرف الصوت .

قال مالك :

شهادته جائزة .

وقالت الشافعية : لا تقبل شهادة الأعمى إلا في خمسة مواضع : النسب ، والموت ،
والملك المطلق ، والرجعة ، وعلى المضبوط وما تحمله قبل العمى .
وقال أبو حنيفة : لا تقبل شهادته أصلاً .

نصاب الشهادة :

الشهادة إما أن تكون في الحقوق المالية أو البدنية أو الحدود والقصاص ؛ ولكل
حالة من هذه الحالات عدد من الشهداء لا بد منه حتى تثبت الدعوى ؛ وفيما يلي بيان
ذلك كله .

شهادة الأربعة :

نصاب الشهادة في حد الزنا أربعة^١ رجال ؛ لقول الله تعالى :
« وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ
مِنْكُمْ »^٢ .

وقوله تعالى :

« وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ »^٣ .

وقوله تعالى :

« لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِمْ بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ »^٤ .

شهادة الثدثة :

قالت الحنابلة : إن من عرف غناه إذا ادعى أنه فقير ليأخذ من الزكاة لا يقبل منه
إلا ثلاثة شهود من الرجال على ادعائه . واستدل على كلامه هذا بحديث قبيصة بن غارق :
عن قبيصة بن غارق الهلالي رضي الله عنه قال : تحملت حمالة فأتيت رسول الله ﷺ
أسأله فيها ، فقال : أقم حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها . ثم قال : يا قبيصة ، إن
المسألة لا تحمل إلا لأحد ثلاثة رجل تحمل حمالة ففعلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمك ،
ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله ففعلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش أو

١ - يجوز الظاهرية شهادة امرأتين مكان كل رجل ، فإذا شهد ثمان نسوة وسدمن قبلت شهادتهن ،
(وجوز عطاء شهادة ثلاثة رجال وامرأتين) .

٢ - سورة النساء آية ١٥ .

٣ - سورة النور آية ١٣ .

٤ - سورة النور آية ٤ .

سداداً من عيش ، ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجا من قومه : لقد أصابت فلانة فاقة ، فحلت له المسألة حتى يصيب قوماً أو سداداً من عيش فما سواه من المسألة يا قبيصة سحتاً يا كلها صاحبها سحتاً . رواه مسلم وأبو داود والنسائي .

شهادة الرجلين دون النساء :

تقبل شهادة الرجلين دون النساء في جميع الحقوق وفي الحدود ما عدا الزنا الذي يشترط فيه أربعة شهود .

فإن شهادة النساء في الحدود غير جائزة عند عامة الفقهاء خلافاً للظاهرية . يقول الله تعالى في الطلاق والرجعة :

« وَأَشْهِدُوا ذُوَي عَدْلٍ مِّنْكُمْ » ١ .

وروى البخاري ومسلم أن الرسول ﷺ قال للأشعث بن قيس : « شاهدك أو عينه » .

شهادة الرجلين أو الرجل وامرأتين :

قال الله تعالى :

« وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ ٢ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ٣ » .

أي اطلبوا الشهادة من رجلين فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ، وهذا في قضايا الأموال كالبيع والقروض والديون كلها والإجارة والرهن والإقرار والنصب . وقالت الأحناف : شهادة النساء مع الرجال جائزة في الأموال والنكاح والرجعة والطلاق وكل شيء إلا في الحدود والقصاص ، ورجح هذا ابن القيم وقال :

إذا جاز الشارع استشهاد النساء في وثائق الديون التي تكتبها الرجال مع أنها إنما تكتب غالباً في مجامع الرجال فلأن يسوغ ذلك فيما تشهده النساء كثيراً كالوصية والرجعة أولى .

وعند مالك والشافعية وكثير من الفقهاء تجوز في الأموال وتوابعها خاصة ولا تقبل

١ - سورة الطلاق آية ٢ .

٢ - أن تضل إحداهما : أي تفسد جزءاً من الشهادة فتذكر وتنبه أختها إذا غفلت وليست .

٣ - سورة البقرة آية ٢٨٢ .

في أحكام الأبدان ، مثل الحدود والقصاص والنكاح والطلاق والرجعة ؛ واختلفوا في قبولها في حقوق الأبدان المتعلقة بالمال فقط ، مثل الوكالات والوصية التي لا تتعلق إلا بالمال فقيل : يقبل فيه شاهد وراشدين ، وقيل : لا يقبل إلا رجلان .

وعلل القرطبي قبول الشهادة في الأموال دون غيرها فقال :

« لأن الأموال كثر الله أسباب توثيقها لكثرة جهات تحصيلها وعموم البلوى بها وتكررها . فجعل فيها التوثيق ثارة بالكتبنة وثارة بالإشهاد وثارة بالرهن وثارة بالضمان وأدخل في جميع ذلك النساء مع الرجال . »

شهادة الرجل الواحد :

تقبل شهادة الرجل الواحد المعدل في العبادات كالأذان والصلاة والصوم . قال ابن

عمر :

« أخبرني النبي ﷺ أني رأيت الهلال فصام وأمر الناس بصيامه ، أي صيام رمضان . وأجاز الأحناف شهادة الرجل الواحد في بعض الحالات الاستثنائية مثل : شهادته على الولادة وشهادة المعلم وحده في قضايا الصبيان ، وشهادة الخبير في تقويم التلفات . وشهادة الواحد في تركية الشهود وجرحهم وفي إخبار عزل الوكيل وفي إخبار عيب المبيع . »

وقد اختلف الفقهاء في ترجمة المترجم الواحد المعدل .

فذهب مالك وأبو حنيفة وأبو يوسف إلى قبول ترجمته .

وقال بقية الأئمة ومحمد بن الحسن : « الترجمة كالشهادة لا يقبل فيها المترجم الواحد . ومن الفقهاء من قبل شهادة الرجل الواحد . الصادق مثل ابن القيم قال : والصواب أن كل ما يبين الحق فهو بينة ولم يعطل الله ولا رسوله حقاً بعد ما تبين بطريق من الطرق أصلاً ، بل حكم الله ورسوله الذي لا حكم له سواه أنه متى ظهر الحق ووضع بأي طريق كان ، وجب تنفيذه ونصره وحرم تعطيله وإبطاله » . هـ .

وقال : « يجوز للحاكم الحكم بشهادة الرجل الواحد ، إذا عرف صدقه ، في غير الحدود . ولم يوجب الله على الحاكم أن لا يحكموا إلا بشاهدين أصلاً ، وإنما أمر صاحب الحق أن يحفظ حقه بشاهدين أو بشاهد وراشدين ، وهذا لا يدل على أن الحاكم لا يحكم بأقل من ذلك ، بل قد حكم النبي ﷺ بالشاهد واليمين وبالشاهد فقط » .

فالطرق التي يحكم بها الحاكم أوسع من الطرق التي أرشد الله صاحب الحق إلى أن يحفظ حقه بها : أجاز الرسول في شهادة الأعراشي وحده على رؤية الهلال ، وأجاز شهادة

الشاهد في قضية سَلَب ، وقبل شهادة المرأة الواحدة إذا كانت ثقة فيما لا يطلع عليه إلا النساء . وجعل شهادة خزية كشهادة رجلين وقال : « من شهد له خزية فصعبه » .

وليس هذا مخصوصاً بخزية دون من هو خير منه أو مثله من الصعابة ، فلو شهد أبو بكر أو عمر أو عثمان أو علي أو أبي بن كعب لكان أولى بالحكم بشهادته وحده . قال أبو داود : « باب إذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له أن يحكم به » ا. هـ .

الشهادة على الرضاع :

ذهب ابن عباس وأحمد إلى أن شهادة المرضعة وحدها تقبل لما أخرجه البخاري أن عقبة بن الحارث تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب فباعته امرأة فقالت : قد أَرْضَعْتُكِ . فسأل النبي ﷺ فقال : كيف ؟ وقد قيل ؟ ففارقها عقبة فنكحت زوجاً غيره .

وقالت الأصناف : الرضاع كغيره لا بد من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ولا تكفي شهادة المرضعة لأنها تقرر فعلها .

وقال مالك : لا بد من شهادة امرأتين .

وقال الشافعي : تقبل شهادة المرضعة مع ثلاث نسوة بشرط أن لا تعرّض بطلب أجرة .

وأجابوا عن حديث عقبة بأنه محمول على الاستحباب والتعزز عن مظان الاشتباه .

الشهادة على الاستهلال^١ :

أجاز ابن عباس شهادة القابلة وحدها في الاستهلال ، وقد روي عن الشعبي والنخعي وروى عن علي وشريح أنها قضيا بهذا .

وذهب مالك إلى أنه لا بد من شهادة امرأتين مثل الرضاع . وجرى الشافعي على قبول شهادة النساء في الاستهلال ولكنه اشترط شهادة أربع منهن . وقال أبو حنيفة : يثبت الاستهلال بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين لأنه ثبوت إرث . فأما في حق الصلاة عليه والفضل فيقبل فيه شهادة امرأة واحدة .

وعند الحنابلة : أن ما لا يطلع عليه الرجال غالباً يقبل فيه شهادة امرأة عدل كما روي عن حذيفة أن النبي ﷺ أجاز شهادة القابلة وحدها . ذكره الفقهاء في كتبهم .

١ - الاستهلال : سراح الطفل عند الولادة .

والذي لا يطلع عليه الرجال غالباً مثل عيوب النساء تحت الثياب والبكارة والنبوة
والحيض والولادة والاستهلال والرضاع والرقق والقرن والصقل وكذلك جراحه وغيرها
من حياء وعرس ونحوها مما لا يحضره الرجال . قالوا : والرجل في هذا المرأة وأولى
لكماله .

اليَمِين

اليَمِين عند المعجز عن الشهادة :

إذا معجز المدعي بحق على آخر عن تقديم البينة وأنكر المدعى عليه هذا الحق فليس له إلا يمين المدعى عليه ، وهذا خاص بالأموال والعروض ولا يجوز في دعاوى المقوبات والحدود .

وفي الحديث الذي رواه البيهقي والطبراني بإسناد صحيح :

« البينة على المدعي واليمين على من أنكر » .

ولما رواه البخاري ومسلم عن الأشعث بن قيس قال :

« كان بيني وبين رجل خصومة في بشر ، فاختصمنا إلى رسول الله ﷺ فقال : « شاهدك أو يمينه » . فقلت : إنه يحلف ولا يبياني ، فقال : « من حلف على يمين يقتطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان » ؟ وأخرج مسلم من حديث وائل بن حُبَيْر : أن النبي ﷺ قال للكندي : ألك بينة ؟ قال : لا . قال : فلك يمينه . فقال : يا رسول الله ، الرجل فاجر لا يبياني على ما حلف ، وليس يتورع من شيء . فقال : ليس لك منه إلا ذلك » .

واليمين لا تكون إلا بالله أو باسم من أسمائه ؛ وفي الحديث « من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت » .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال لرجل حلفه : « احلف بالله الذي لا إله إلا هو ما له عندك شيء » رواه أبو داود والنسائي .

هل تقبل البينة بعد اليمين ؟

ومتى حلف المدعى عليه اليمين ردت دعوى المدعي بلا خلاف .

فإذا عاد المدعي بعد يمين المدعى عليه وعرض البينة فهل تقبل دعواه ؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال :

فمنهم من قال : لا تقبل .

ومنهم من قال : تقبل .

ومنهم من فصل .

فالذين رأوا أنها لا تقبل هم الظاهرية وابن أبي ليلى وأبو عبيد ، ورجح الشوكاني هذا الرأي فقال :

« وأما كونها لا تقبل البينة بعد اليمين فلما يفيد قوله عليه السلام « شاهدك أو يمينه » . فاليمين إذا كانت تطلب من المدعى عليه فهي مستند للحكم الصحيح ، ولا يقبل المستند المتخالف لها بعد فعلها ، لأنه لا يحصل لكل واحد منها إلا مجرد ظن . ولا ينقض الظن بالظن .

والذين رأوا أنها تقبل هم الحنفية والشافعية والحنابلة وطاوس وإبراهيم النخعي وشريح فقد قالوا : « البينة المأدلة أحق من اليمين الفاجرة » وهو رأي عمر بن الخطاب ، وحجتهم أن اليمين حجة ضعيفة لا تقطع النزاع فتقبل البينة بعدها ، لأنها هي الأصل واليمين هي الخلف ومتى جاء الأصل انتهى حكم الخلف .

وأما مالك والغزالي من الشافعية فقد قالوا : يجوز تقديم المدعي البينة على صدق دعواه بعد يمين المدعى عليه متى كان جاهلاً بوجود البينة قبل عرض اليمين . أما إذا فقد هذا الشرط بأن كان عالماً بأن له يميناً واختار تحليف المدعى عليه اليمين ، ثم رأى بعد حلفها تقديم بينته ، فلا يقبل منه ذلك ، لأن حكم بينته قد سقط بالتحليف .

التكول عن اليمين :

إذا عرضت اليمين على المدعى عليه لعدم وجود بينة المدعي فنكل ولم يحلفها اعتبر نكوله هذا مثل إقراره بالدعوى ، لأنه لو كان صادقاً في إنكاره لما امتنع عن الحلف . والتكول يكون صراحة أو دلالة بالسكوت .

وفي هذه الحال لا ترد اليمين على المدعي فلا يحلف على صدق الدعوى التي يدعيها ، لأن اليمين تكون على النفي دائماً ، ودليل ذلك قوله عليه السلام : « البينة على المدعي واليمين على من أنكر » .

وهذا مذهب الأحناف وأحدى الروایتين عن أحمد .

وعند مالك والشافعي والرواية الثانية عن أحمد : أن التكول وحده لا يكفي للحكم على المدعى عليه ، لأنه حجة ضعيفة يجب تقويتها بيمين المدعي على أنه صادق في دعواه وإن لم يطلب المدعى عليه ذلك ، فإذا حلف حكم له بالدعوى والاردت . ودليل ذلك أن النبي عليه السلام رد اليمين على طالب الحق . ولكن في اسناد هذا الحديث مسروق وهو غير معروف . وفي اسناده اسحاق بن الفرات وفيه مقال . وقد قصر مالك هذا الحكم على دعوى المال خاصة .

وقال الشافعي : هو عام في جميع الدعاوى .
وذهب أهل الظاهر وابن أبي ليلى إلى عدم الاعتداد بالنكول وأنه لا يقضى به في شيء قط ، وأن اليمين لا ترد على المدعي وأن المدعى عليه إما أن يقر بحق المدعي وإما أن ينكر ويحلف على براءة ذمته .

ورجح هذا الشوكاني فقال :

« وأما النكول فلا يجوز الحكم به ، لأن غاية ما فيه أن من عليه اليمين يحكم بالشرع لم يقبلها ويفعلها ، وعدم فعله لها ليس بإقرار بالحق ، بل ترك لما جملته الشارع عليه بقوله .
ولكن اليمين على المدعى عليه فعلى القاضي أن يلزمه بعد النكول عن اليمين بأحد أمرين :
إما اليمين التي نكل عنها أو الإقرار بما ادعاه المدعي ، وأبها وقع كان صالحاً للحكم به » .

اليمين على نية المستحلف :

إذا حلف أحد المتقاضين كانت اليمين على نية القاضي وعلى نية المستحلف الذي تعلق حقه فيها لا على نية الحالف لما تقدم في باب الأيمان قول الرسول ﷺ :
« اليمين على نية المستحلف » .

فإذا ورى الحالف بأن أظمر تأويلًا يختلف عن اللفظ الظاهر كان ذلك غير جائز .
وقيل : تجوز التورية إذا اضطر إليها بأن كان مظلوماً .

الحكم بالشاهد مع اليمين :

إذا لم تكن للمدعي بينة سوى شاهد واحد فإنه يحكم في الدعوى بشهادة هذا الشاهد ويمن المدعي لما رواه الدارقطني من حديث عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قضى في الحق بشاهدين فإن جاء بشاهدين أخذ حقه . وإن جاء بشاهد واحد حلف مع شاهده ، وإنما يحكم بالشاهد مع اليمين في جميع القضايا إلا الحدود والتقصاص .
وقصر بعض العلماء الحكم بالشاهد واليمين في الأموال وما يتعلق بها ، وأحاديث القضاء بالشاهد واليمين رواها عن رسول الله ﷺ نيف وعشرون شخصاً .

قال الشافعي : القضاء بشاهد ويمين لا يخالف ظاهر القرآن لأنه لا يمنع أن يجوز أقل مما نص عليه .

وهذا قضى أبو بكر وعلي وعمر بن عبد العزيز وجمهور السلف والخلف ومنهم مالك

وأصحابه والشافعي وأتباعه وأحمد وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور وداود . وهو الذي لا يجوز خلافه .

ومنع من ذلك الأحناف والأوزاعي وزيد بن علي والزهرى والنخعي وابن شبرمة وقالوا : لا يحكم بشاهد وعين أبداً .
والأحاديث التي وردت في هذا حجة عليهم .

القرينة القاطعة :

القرينة هي الأمانة التي بلغت حد اليقين ، ومثالها فيما إذا خرج أحد من دار خالية خائفاً مدهوشاً وفي يده سكين ملوثة بالدم ، قد دخل في الدار ورؤي فيها شخص مذبح في ذلك الوقت ، فلا يشتبه في كونه قاتل هذا الشخص ، ولا يلتفت الى الاحتمالات الرومية الصرفة كان يكون الشخص المذكور قتل نفسه .
ويؤخذ بها متى اقتنع القاضي بأنها الواقع اليقين .

قال ابن القيم :

ولا يقف ظهور الحق على أمر معين لا فائدة في تخصيصه به مع مساواة غيره في ظهور الحق أو رجحانه عليه ترجيحاً لا يمكن جرحه ودفعه ، كترجيح شاهد الحال على مجرد اليد في صورة من على رأسه عمامة ويديه عمامة وآخر خلفه مكشوف الرأس يمدو إثره ، ولا عادة له بكشف رأسه ، فبينه الحال ودلالته هنا تفيد من ظهور صدق المدعي أضعاف ما يفيد مجرد اليد عند كل أحد ، فالشارع لا يميل مثل هذه البينة والدلالة ، ويضيق حقاً يعلم كل أحد ظهوره وحجته .

وذكر الأحناف من أمثلتها أيضاً :

إذا اختلف رجلان في سفينة فيها دقيق ، وكان أحدهما تاجراً والآخر سفاناً ، وليس لأحدهما بينة ، فالدقيق يكون للأول والسفينة للثاني وكذلك يمد منها ثبوت نسب الولد من الزوج عملاً بالحديث الشريف « الولد للفراش » .

اختلاف الرجل والمرأة في متاع البيت :

وعند الحنابلة انه إذا اختلف شخصان ووجد ظاهر لأحدهما عمل به ، فلو تنازع الزوجان في قماش البيت فما يصلح للرجل فهو له وما يصلح للمرأة فهو لها وما يصلح لها يقسم بينهما مناصفة ؛ وإن كان بإيديها تحالفاً وتناصفاً فإن قويت يد أحدهما مثل حيوان يسوقه شخص ويركبه شخص آخر فهو للراكب لقوة يده .

البيئة الخطية والوثائق الموثوق بها :

لما اعتاد الناس التعامل بالصكوك واعتمدوا عليها أفتى بعض العلماء من المتأخرين بقبول الخط والعمل به ، وأخذت بذلك مجلة الأحكام العدلية وقبلت الإثبات بصكوك الدين وقبوض التجار وغيرها ، إذا كانت سالمة من شبهة التزوير والتصنيع ، واعتبرت الإقرار بالكناية كالإقرار باللسان .

وكذلك يعمل بالأوراق الرسمية إذا كانت خالية من التزوير والفساد .

التناقض

التناقض قسبان :

١ - تناقض الشهود . ٢ - تناقض المدعي .

تناقض الشهود أو رجوعهم عن الشهادة :

إذا أدى الشهود الشهادة ثم رجعوا عنها في حضور القاضي قبل إصدار الحكم تكون شهادتهم كأن لم تكن ويمزرون . وهذا رأي جمهور الفقهاء ؛ أما إذا رجع الشهود عن الشهادة بعد الحكم في حضور القاضي فلا ينقض الحكم الذي حكم به ويضمن الشهود المحكوم به .

وقد روي أن رجلين شهدا عند الإمام علي - كرم الله وجهه - على آخر بالسرقة فقطع يده ثم عادا بعد ذلك برجل غيره قائلين : إنما السارق هذا . فقال علي : « لا أصدقكما على هذا الآخر وأضمنكما دية يد الأول ولو أني أعلمكما فعلتما ذلك عمداً قطعت أيديكما » .

وعلل شهاب الدين القرافي رأي الجمهور هذا بقوله :

« إن الحكم ثبت بقول عدول وسبب شرعي ودعوى الشهود بعد ذلك الكذب اعتراف منهم أنهم فسقة ، والفاستق لا ينقض الحكم بقوله فيبقى الحكم على ما كان عليه » .
وذهب ابن المسيب والأوزاعي وأهل الظاهر إلى نقض الحكم عند الرجوع عن الشهادة في كل الأحوال لأن الحكم ثبت بالشهادة فإذا رجع الشهود زال ما يثبت به الحكم ، وكذلك سائر الحدود والقصاص عند بعض الفقهاء لا ينفذ الحكم إذا رجع الشهود قبل التنفيذ لأن الحدود تدرأ بالشبهات .

تناقض المدعي :

إذا سبق كلام من المدعي مناقض لدعواه بطلت الدعوى ؛ فإذا أقر بما لا يغيره ثم ادعى أنه له ، فهذا الادعاء المناقض لاقراره مبطل لدعواه ومانع من قبولها .
وإذا أبرأ أحد آخر من جميع الدعاوى فلا يصح له أن يدعي عليه بعد ذلك مالا لنفسه .

نقض بينة المدعى :

يجوز للمدعى عليه أن يقدم البينة التي يدفع بها دعوى المدعى ليثبت براءة ذمته إذا كانت لديه هذه البينة .
فاذا لم تكن له مثل هذه البينة جاز له أن يقدم بينة تشهد بالطعن في عدالة الشهود وتجريح بينة المدعى .

تعارض البينتين :

وإذا تعارضت البينتان ولم يوجد ما يرجح إحداها قسّم المدعى بين المدعي والمدعى عليه . فمن أبي موسى أن رجلين ادعيا بغيراً على عهد رسول الله ﷺ فبعث كل واحد منهما بشاهد من نفسه النبي ﷺ بينهما نصفين « رواه أبو داود والحاكم والبيهقي .
وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي من حديث أبي موسى :
« أن رجلين اختصما الى رسول الله ﷺ في دابة ليس لواحد منهما بينة فجعلها بينهما نصفين » . وإلى هذا ذهب أبو حنيفة ؛ فان كان المدعى في يد أحدهما فعلى خصمه البينة ، فإن لم يأت بها فالقول لصاحب اليد مع يمينه ؛ وكذلك لو أقام كل واحد منهما البينة كانت اليد مرجحة للشهادة . فمن جابر ، أن رجلين اختصما في ثاقه ، فقال كل واحد منهما : نتجت عندي ، وأقام بينة . ففضى بها رسول الله ﷺ لمن هي في يده . أخرجه البيهقي ولم يضعف أسناده ، وأخرج الشافعي نحوه .

تحليف الشاهد اليمين :

إن عدالة الشهود في هذا الزمن قد أصبحت غير معلومة فوجب تقويتها باليمين . وقد جاء في مجلة الأحكام المدلية :

« إذا أُلح المشهود عليه على الحاكم قبل الحكم بتحليف الشهود : أنهم لم يكونوا في شهادتهم كاذبين وكان هناك لزوم لتقوية الشهادة باليمين ، كان للحاكم أن يحلف الشهود وأن يقول لهم : إن حلفتم قبلت شهادتكم وإلا فلا » .

وقد ذهب الى هذا ابن أبي ليلى وابن القيم وعبد بن بشر قاضي قرطبة ، ورجعه ابن نجيم الحنفي ؛ وعند الأحناف : أن الشاهد لا يمين عليه لأن لفظ الشهادة يتضمن معنى اليمين .

وعند الحنابلة : لا يستحلف شاهد أنكر تحمل الشهادة ولا حاكم أنكر الحكم ولا وصي على نفي دين على موص .

ولا يستحلف منكر النكاح والطلاق والرجعة والإيلاء والنسب والقود والقذف لأنها ليست مالا ولا يقصد به المال ولا يقضى فيها بالنكول .

شهادة الزور^١ :

شهادة الزور هي من أكبر الكبائر وأعظم الجرائر لأنها مناصرة للظالم وهضم لحق المظلوم وتضليل للقضاء وإيغار للصدور وتأريث للشحناء بين الناس . يقول الله سبحانه : « فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور »^٢ .

وعن ابن عمر أن النبي ﷺ قال :

« لن تزول قدم شاهد الزور حتى يوجب الله له النار » .

رواه ابن ماجة بسند صحيح .

وروى البخاري ومسلم عن أنس قال : ذكر رسول الله ﷺ أو سئل عن الكبائر فقال : الشرك بالله ، وقتل النفس ، وعقوق الوالدين ، وقال : ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ؟ قول الزور . أو قال : شهادة الزور .

وروي عن أبي بكره قال : قال رسول الله ﷺ :

« ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ؟ قلنا : بلى يا رسول الله . قال : الإشراف بالله ، وعقوق الوالدين ، وكان متكئا فجلس وقال : ألا وقول الزور وشهادة الزور ... فما زال يكررها حتى قلنا : ليته سكت »^٣ .

عقوبة شاهد الزور :

رأي الإمام مالك والشافعي وأحمد أن شاهد الزور يعزر ويعرف بأنه شاهد زور . وزاد الإمام مالك فقال : يشهر به في الأسواق ومجتمعات الناس العامة عقوبة له وزجر لغيره .

١ - قال الثعلبي : الزور تحسين الشيء ، ووصفه بخلاف صفته حتى يميل إلى من سمعه أو رآه أنه بخلاف ما هو به ، فهو تمويه الباطل بما يورم أنه حق .

٢ - سورة الحج آية ٣٠ .

٣ - شهادة الزور أكبر من جرعة الزنا أو السرقة . ولهذا اهتم الرسول (ص) بالتحذير منها لكونها أسهل على اللسان والتهاون بها أكثر والدوافع لها وفيية من الحقد والمداورة وغير ذلك ، فاحتاجت إلى الاهتمام بشأنها .

السجن

السجن قديم وقد جاء في القرآن الكريم أن يوسف عليه السلام قال :
« قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ » ١ .

وذكر أنه دخل السجن وليث فيه بضع سنين .

وقد كان السجن على عهد رسول الله ﷺ وعلى عهد الصحابة ومن بعدهم إلى يومنا هذا .
قال ابن القيم :

« الحبس الشرعي ليس هو الحبس في مكان ضيق . وإنما هو تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه ، سواء كان في بيت أو مسجد أو كان بتوكيل الخصم أو وكيله عليه وملازمته له . ولهذا سماه النبي أسيراً كما روى أبو داود وابن ماجه عن الهرماس بن حبيب عن أبيه قال : أتيت النبي ﷺ بفريم لي فقال لي : الزمه . ثم قال : يا أخا بني قحطليم ، ما تريد أن تفعل بأسيرك ؟ »

وفي رواية ابن ماجه : ثم مر بي في آخر النهار فقال : ما فعل أسيرك يا أخا بني قحطليم ؟ ثم قال ابن القيم : وكان هذا هو الحبس على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر رضي الله عنه . ولم يكن محبس معد لحبس الخصوم . ولكن لما انتشرت الرعية في زمن عمر بن الخطاب ابتاع بمكة داراً وجعلها سجناً يحبس فيها ، ولهذا تنازع العلماء من أصعب أحمد وغيرهم : هل يتخذ الإمام حبساً ، على قولين : فمن قال : لا يتخذ حبساً ، قال : لم يكن لرسول الله ﷺ ولا لخليفة بعده حبس ، ولكن يقومه (أي الخصم) بكان من الأمكنة أو يقام عليه حافظ ، وهو الذي يسمى الترسم . أو يأمر خصمه بملازمته كما فعل النبي ﷺ ومن قال : له (أي الإمام) أن يتخذ حبساً ، قال : قد اشترى عمر بن الخطاب من صفوان بن أمية داراً بأربعة آلاف وجعلها حبساً » ا . هـ .

في السجن الامن والمصلحة :

قال الشوكاني :

إن الحبس وقع في زمن النبوة وفي أيام الصحابة والتابعين فمن بعدهم إلى الآن في جميع الأعصار والأمصار من دون إنكار ، وفيه من المصالح ما لا يخفى لو لم يكن منها إلا حفظ

١ - سورة يوسف آية ٣٣ .

أهل الجرائم المنتهكين للمحارم الذين يسعون في الإضرار بالمسلمين ويعتادون ذلك ويعرف من أخلاقهم ولم يرتكبوا ما يوجب حداً ولا قصاصاً حتى يقام ذلك عليهم فيراح منهم العباد والبلاد ، فهؤلاء إن تركوا وخلي بينهم وبين المسلمين بلغوا من الإضرار بهم إلى كل غاية . وإن قتلوا كان سفك دمائهم بدون حقها ، فلم يبق إلا حفظهم في السجن والحيولة بينهم وبين الناس بذلك حتى تصح منهم التوبة ، أو يقضي الله في شأنهم ما يختاره .

وقد أمرنا الله تعالى بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والقيام بها في حق من كانت كذلك لا يمكن بدون الحيولة بينه وبين الناس بالحبس ، كما يعرف ذلك من عرف أحوال كثير من هذا الجنس « ١ » .

أنواع الحبس :

قال الخطابي :

الحبس على ضربين : حبس عقوبة ، وحبس استظهار .

فالعقوبة لا تكون إلا في واجب .

وأما ما كان في تهمة : فأنما يستظهر بذلك ليستكشف به عما وراءه .

وقد روي أنه عليه السلام حبس رجلاً في تهمة ساعة من نهار ثم خلّس سبيله .

وهذا الحديث رواه عليه السلام بن حكيم عن أبيه عن جده .

ضرب المتهم :

ولا يحمل حبس أحد بدون حق .

ومتى حبس بحق يجب المسارعة بالنظر في أمره .

فإن كان مذنباً أخذ بذنبه . وإن كان بريئاً أطلق سراحه .

ويحرم ضرب المتهم لما فيه من إذلاله وإهدار كرامته .

وقد نهى رسول الله ﷺ عن ضرب المصلين : أي المسلمين .

وهل يضرب إذا اتهم بالسرقة ؟ فيه رأيان :

فالرأي المختار عند الأحناف وعند الغزالي من الشافعية أن المتهم بالسرقة لا يضرب

لاحتمال كونه بريئاً . فترك الضرب في مذنب أهون من ضرب بريء .

وفي الحديث :

« لأن يخطئ الإمام في المعوق خير من أن يخطئ في العقوبة » .

وأجاز الإمام مالك سجن المتهم بالسرقة .

وأجاز أصحابه أيضاً ضربه ، لإظهار المال المسروق من جهته ، وجعل السارق عبرة
لغيره من جهة أخرى .

ومتى أقر في هذه الحال فإنه لا قيمة لإقراره لأنه يشترط في الإقرار الاختيار . وهنا
إنما أقر تحت ضغط التعذيب .

ما ينبغي أن يكون عليه الحبس :

وينبغي أن يكون الحبس اسماً . وأن ينفق على من في السجن من بيت المال وأن
يعطى كل واحد كفايته من الطعام واللباس .

ومنع المساجين مما يحتاجون إليه من الغذاء والكساء والمسكن الصحي جور يعاقب
الله عليه .

فمن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال :

« عذبت امرأة في هرة سجنتها حتى ماتت فدخلت فيها النار ، لا هي أطعمتها
وسقتها ، إذ حبستها ، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض »^١ .

١ - رواد البخاري ومسلم .

الإكراه

تعريفه :

الإكراه في اللغة: حمل الإنسان على أمر لا يريد طبعاً أو شريعاً، والاسم منه الكره.
وفي الشرع: حمل الغير على ما يكره بالوعيد بالقتل أو التهديد بالضرب أو السجن أو إتلاف المال أو الأذى الشديد أو الإيلام القوي.
ويشترط فيه أن يغلب على ظن المكره انفاذ ما توعد به المكره.
ولا فرق بين إكراه الحاكم أو اللصوص أو غيرهم.
قال عمر: ليس الرجل آمن على نفسه إذا أخففته أو أوثقتة أو ضربته.
وقال ابن مسعود: ما من ذي سلطان يريد أن يكلفني كلاماً يدرأ عني سوطاً أو سوطين إلا كنت متكلاً به.
وقال ابن حزم: ولا يعرف له من الصحابة مخالف.

أقسام الإكراه :

الإكراه ينقسم الى قسمين :

- ١ - إكراه على كلام .
- ٢ - إكراه على فعل .

الإكراه على الكلام :

والإكراه على الكلام لا يجب به شيء لأن المكره غير مكلف .
فإذا نطق بكلمة الكفر فانه لا يؤاخذ . وإذا قذف غيره فلا يقام عليه الحد . وإذا أقر فلا يؤخذ بإقراره . وإذا عقد عقد زواج أو هبة أو بيع فان عقده لا ينعقد . وإذا حلف أو نذر فانه لا يلزم بشيء . وإذا طلق زوجته أو راجعها فان طلاقه لا يقع ورجعته لا تصح والأصل في هذا قول الله سبحانه :
« مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْثَرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ »
ولكن من شَرَحَ^١ بِالْكَفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ^٢ .

١ - أي طاب به نفساً واعتقده إثارةً لدنيا الفانية على الآخرة الباقية .

٢ - سورة النحل آية ١٠٦ .

سبب نزول الآية :

والسبب في نزول هذه الآية ما ذكره ابن كثير في التفسير عن أبي عبيدة محمد بن عمار ابن ياسر قال : أخذ المشركون عمار بن ياسر فعذبوه حتى قاربهم^١ في بعض ما أرادوا ، فشكا ذلك الى النبي ﷺ فقال النبي ﷺ : كيف تجد قلبك ؟ قال : مطمئناً بالإيمان . قال النبي ﷺ : « إن عادوا فعد » .

ورواه البيهقي بأبسط من ذلك وفيه أنه سبّ النبي ﷺ وذكر آلهتهم بخير ، فشكا الى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله : ما تركت حتى سببتك وذكرت آلهتهم بخير . قال : كيف تجد قلبك ؟ قال : مطمئناً بالإيمان . فقال : « إن عادوا فعد » . وفي ذلك أنزل الله تعالى : « إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان » .

شمول الآية الكفر وغيره :

والآية وإن كانت خاصة بالتلفظ بكلمة الكفر إلا أنها تعم غيره .

قال القرطبي :

لما سمح الله عز وجل بالكفر به وهو أصل الشريعة عند الإكراه ولم يؤاخذ به حمل العلماء عليه فروع الشريعة كلها . فإذا وقع الإكراه عليها لم يؤاخذ به ولم يترتب عليه حكم ، وبه جاء الأثر المشهور عن النبي ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » .

والخبر وإن لم يصح سنده فإن معناه صحيح باتفاق العلماء . قاله القاضي أبو بكر بن العربي وذكر أبو محمد عبد الحق أن أسناده صحيح قال : وقد ذكره أبو بكر الأصيلي في الفوائد وابن المنذر في كتاب الاقتناع ١ هـ .

العزيمة عند الإكراه على الكفر أفضل :

وإذا كان النطق بكلمة الكفر عند الإكراه رخصة فإن الأفضل الأخذ بالعزيمة والصبر على التعذيب ولو أدى ذلك الى القتل إعزازاً للدين كما فعل ياسر وسمية . وليس ذلك من لقاء النفس الى التهلكة بل هو كالمقتل في الغزو كما صرح به العلماء .

وقد أخرج ابن أبي شيبة عن الحسن وعبد الرزاق في تفسيره عن معمر أن مسيلة أخذ رجلين فقال لأحدهما : ما تقول في محمد ؟ قال : رسول الله . قال^٢ : « تقول في ؟ »

١ - أي اقترب من موافقتهم .

فقال : أنت أيضاً ، فخلاه . وقال للآخر : ما تقول في محمد ؟ قال : رسول الله . قال : فما تقول فيّ ؟ فقال : أنا أصم . فأعاد عليه ثلاثاً . فأعاد ذلك في جوابه فقتله . فبلغ رسول الله ﷺ خبرهما فقال : « أما الأول فقد أخذ برخصة الله تعالى . وأما الثاني فقد صدع بالحق فهيننا له » .

الأكراه على الفعل :

والقسم الثاني الإكراه على الفعل وهو ينقسم الى قسمين :

١ - ما تبيحه الضرورة .

٢ - ما لا تبيحه الضرورة .

فالأول : مثل الإكراه على شرب الخمر أو أكل الميتة أو أكل لحم الخنزير أو أكل مال الغير أو ما حرم الله : فإنه في هذه الحال يباح تناول هذه الأشياء . بل من العلماء من يرى وجوب تناول حيث لم يكن له خلاص إلا به . ولا ضرر فيه لأحد . ولا تقريظ فيه في حق من حقوق الله والله تعالى يقول : « ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة » . وكذلك من أكره على إفتار رمضان أو الصلاة لغير القبلة أو السجود لصنم أو صليب فيعمل له أن يفطر ويصلي الى أي جهة ويسجد ثاوياً بالسجود لله جل شأنه .

والثاني : مثل الإكراه على القتل والجراح والضرب والزنا وإفساد المال .

قال القرطبي :

« أجمع العلماء على أن من أكره على قتل غيره أنه لا يجوز له الإقدام على قتله ولا انتهاك حرمة مجلد أو غيره . ويصبر على البلاء الذي نزل به . ولا يحل له أن يفدي نفسه بغيره » ، ويسأل الله العافية في الدنيا والآخرة » .

لا حد على مكروه :

ولو قدر أن رجلاً استكره على الزنا فزنى فإنه لا يقام عليه الحد . وكذلك المرأة إذا أكرهت على الزنا فإنه لا حد عليها لقول رسول الله ﷺ :

« إن الله تجاوز عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » .

ويرى مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وعطاء والزهري : أنه يجب لها صدائق مثلها .

اللباس

اللباس من النعم التي أنعم الله بها على عباده .

يقول الله تعالى :

« يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُورِي سَوَآتِكُمْ وَرِثًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ذَٰلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ »^١ .

ويلبغني أن تكون حسنة جميلة نظيفة والله تعالى يقول :

« يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ » .

« قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ الَّتِي آتَيْنَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَٰلِكَ نَفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ »^٢ .

وعن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال :

« لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ . فَقَالَ رَجُلٌ : إِنْ الرَّجُلُ يَحِبُّ أَنْ يَكُونَ تَوْبَهُ حَسَنًا وَنَعْمُهُ حَسَنَةً . قَالَ : إِنْ اللَّهُ جَمِيلٌ يَحِبُّ الْجَمَالَ . الْكِبَرُ يَطْرُقُ الْحَقَّ وَغَمَطُ النَّاسِ » (أي انكار الحق واحتقار الناس)^٣ .

روى الترمذي أن الرسول ﷺ قال : إِنْ اللَّهُ الطَّيِّبُ يَحِبُّ الطَّيِّبَ ، نَظِيفٌ يَحِبُّ النَّظَافَةَ ، كَرِيمٌ يَحِبُّ الْكَرَمَ ، جَوَادٌ يَحِبُّ الْجُودَ ، فَتَنَظَّفُوا أَفْنِيَتَكُمْ وَلَا تُشَبِّهُوا بِالْيَهُودِ .

حكمه :

واللباس منه ما هو واجب ومنه ما هو مندوب ومنه ما هو حرام .

اللباس الواجب :

فالواجب من اللباس ما يستر العورة وما يقي الحر والبرد وما يستدفع به الضرر .

فمن حكمه بن حزام عن أبيه قال : قلت : يا رسول الله ، عوراتنا : ما نأتي منها وما نذر ؟ قال : احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك . قلت : يا رسول

١ - سورة الأعراف آية ٣٦ .

٢ - سورة الأعراف آية ٣١ ، ٣٢ .

٣ - رواه مسلم والترمذي .

الله ، فإذا كان القوم بعضهم في بعض ؟ قال : إن استطعت أن لا يراها احد فلا يرينها .
فقلت : فإن كان أحدها خالياً ؟ قال : فالله تبارك وتعالى أحق أن يستعيا منه ^١ .

اللباس المندوب :

والمندوب من اللباس ما فيه جمال وزينة . فعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :

« إنكم قادمون على إخوانكم فأصلحوا رجالكم وأصلحوا لباسكم حتى تكونوا كأنكم شامة في الناس فإن الله لا يحب الفحش ولا التفتش » ^٢ .

وعن أبي الأحوص عن أبيه قال : أتيت النبي ﷺ في ثوب دون ، فقال : ألك مال ؟ قال : نعم . قال : من أي المال ؟ قال : قد آتاني الله من الإبل والغنم والحبل والرقيق . قال : فإذا آتاك الله مالا فليد أمر نعمته عليك وكرامته ^٣ .

ويتأكد ذلك عند العبادة وفي الجمعة والعيد وفي المجتمعات العامة .

فعن محمد بن يحيى بن حبان أن رسول الله ﷺ قال :

« ما على أحدكم أن يجد ^٤ أن يتخذ ثوبين ليوم الجمعة سوى ثوبي مهنته » ^٥ .

اللباس الحرام :

أما اللباس الحرام فهو لباس الحرير والذهب للرجال ، ولبس الرجل ما يختص بالنساء من ملابس . ولبس النساء ما يختص بالرجال من ملابس . ولبس ثياب الشهرة والاختيال وكل ما فيه إسراف .

لبس الحرير والجلوس عليه :

جاءت الأحاديث مصرحة بتحريم لبس الحرير والجلوس عليه بالنسبة للرجال ، نذكرها فيما يلي :

١ - فمن عمر أن النبي ﷺ قال :

« لا تلبسوا الحرير فإن من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة » ^٦ .

١ - رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وحسنه والحاكم وصححه .

٢ - رواه أبو داود . ٣ - رواه أبو داود .

٤ - أي : إذا رسمه . ٥ - رواه أبو داود .

٦ - رواه البخاري ومسلم .

٢ - وعن عبدالله بن عمر : أن عمر رأى حلة من إستبرق تباع . فأتى بها النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ابتع هذه ، فتجعل بها العيد وللوفود . فقال رسول الله ﷺ : إنما هذه لباس من لا خلاق له . ثم لبث عمر ما شاء الله أن يلبث فأرسل ﷺ إليه يجيبه ديباج . فأتى عمر النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، قلت : إنما هذه لباس من لا خلاق له . ثم أرسلت إلي بهذه . فقال النبي ﷺ : إني لم أرسلها إليك لتلبسها ولكن لتبيها وتصيب بها حاجتك ^١ .

٣ - وعن حذيفة قال : نهانا النبي ﷺ أن نشرب في آنية الذهب والفضة وأن نأكل فيها . وعن لبس الحرير والديباج وأن نجلس عليه وقال : « هو لهم في الدنيا ولنا في الآخرة » ^٢ .

بمقتضى هذه الأحاديث ذهب الجمهور من العلماء إلى تحريم لبس الحرير واغتراشه ^٣ بل ذكر المهدي في البحر أنه يجمع عليه . وحكى القاضي عياض عن جماعة أباحتهم منه ابن عليّ . واستدلوا على قولهم هذا بالأحاديث الآتية :

١ - عن عتبة قال : أهدى إلى رسول الله ﷺ فروج حرير ^٤ فلبسه ثم صلى فيه ثم انصرف فنزعه نزعاً عنيفاً شديداً كالكاره له ثم قال : « لا يلغى هذا للمتقين » ^٥ .

٢ - وعن المسور بن مخرمة أنه قدمت للنبي ﷺ أقبية فذهب هو وأبوه للنبي ﷺ شيء منها . فخرج النبي ﷺ وعليه قباء من ديباج مزردة ، فقال : يا مخرمة خبأنا لك هذا وجعل يريه محاسنه وقال : أرضي مخرمة ^٦ ؟

٣ - وعن أنس أنه ﷺ لبس مستقة ^٧ من سندس ^٨ أهداها له ملك الروم ثم بعث بها إلى جعفر فلبسها ثم جاءه فقال : « إني لم أعطكها لتلبسها . قال : فما أصنع ؟ قال : أرسل بها إلى أخيك النجاشي » ^٩ .

١ - رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه .

٢ - رواه البخاري .

٣ - يرى أبو حنيفة وابن الماجشون من المالكية وبعض الشافعية جواز اغتراش الحرير والجلوس عليه لأن النهي عن اللبس فقط . وهذا مخالف للأحاديث الصحيحة .

٤ - قباء مفتوح من الخلف . ٥ - رواه البخاري ومسلم .

٦ - رواه البخاري ومسلم . ٧ - فرو طویل الکین .

٨ - وضع الحرير . ٩ - رواه أبو داود .

٤ - وليس الحرير أكثر من عشرين صحابياً منهم أنس والبراء بن عازب .
وأجاب الجمهور عن أدلة الثقاتين بالجواز بالأدلة الدالة على التحريم التي ذكرناها أولاً
وقالوا : إن حديث عقبة فيه :
« أنه لا ينبغي هذا للتقين » .

فاذا كان لبسه لا يلائم التقين فهو بالتحريم أجدر .
وقالوا : في حديث المسور وحديث أنس إنها من قبيل الأفعال فلا تقاوم الأقوال
الدالة على التحريم .

على أنه لا نزاع أن النبي ﷺ كان يلبس الحرير ثم كان التحريم آخر الأمرين كما يشعر
بذلك حديث جابر . قال : « ليس النبي ﷺ بقاء له من ديباج أهدي إليه ثم أوشك أن
نزع وأرسل به إلى عمر بن الخطاب . فقيل : قد أوشكت ما نزعته يا رسول الله ! قال :
ثم في عنه جبريل عليه السلام . فبعاه عمر بيكي فقال : يا رسول الله ، كرهت أمراً
وأعطيتك ، فما لي ؟ قال : ما أعطيتك لتلبسه وإنما أعطيتك تبيعه . فباعه بالقي
درهم » ٢ .

وقالوا أيضاً : حديث أنس في سنده علي بن زيد بن جدعان لا يحتج بحديثه . وقالوا :
إن ما لبسه الصحابة كان خزاً ، وهو ما نسج من صوف وبرسم . وقال الخطابي : يشبه
أن تكون المستقة مكففة بالسندس .

رأي الشوكاني :

وقال الشوكاني : « إن أحاديث النهي تدل على الكراهية جماعاً بينها وبين أدلة الجواز
قال في نيل الأوطار :

ويمكن أن يقال إن لبسه ﷺ لبقاء الديباج وتقسيمه للأقبية بين أصحابه وليس فيه
ما يدل على أنه متقدم على أحاديث النهي ، كما أنه ليس فيها ما يدل على أنها متأخرة عنه
فيكون قرينة صارفة للنهي إلى الكراهية ويكون ذلك جماعاً بين الأدلة .

ومن مقويات هذا ما تقدم أنه لبسه عشرون صحابياً ويبعد كل البعد أن يقدموا على
ما هو محرم في الشريعة ، ويبعد أيضاً أن يسكت عنهم سائر الصحابة وهم يعملون تحريمه ،
فقد كان ينكر بعضهم على بعض ما هو أخف من هذا » .

إباحة الحرير للتماء وعند الاعتذار واليسر منه :

هذا الحكم بالنسبة للرجال .

١ - رواه أبو حنيفة . ٢ - رواه أحمد وروى مسلم نحوه .

أما النساء فإنه يحل لمن لبس الحرير واقتراشه .

كما يحل للرجال عند وجود عذر . وقد جاء في ذلك من النصوص ما يلي :

١ - فبن علي قال : « أهديت النبي ﷺ حلة سراء فبعث بها إليّ فلبستها فعرفت الغضب في وجهه فقال : إني لم أبعث بها إليك لتلبسها إنما بعثت بها إليك لتشققها خُمراً بين النساء »^١ .

٢ - وعن أنس : « أن النبي ﷺ رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير في لبس الحرير لحكمة كانت بها »^٢ .

قال في الحجة البالغة :

لأنه لم يقصد به حينئذ الإرفاء وإنما قصد به الاستشفاء .

٣ - وعن عمر : « أن النبي ﷺ نهى عن لبس الحرير إلا موضع اصبعين أو ثلاثة أو أربعة »^٣ .

قال في الحجة البالغة :

لأنه من باب اللباس وربما تقع الحاجة الى ذلك .

الحرير المخلوط بغيره :

كل ما تقدم خاص بالحرير الخالص .

أما الحرير المخلوط بغيره فعند الشافعية أن الثوب إذا كان أكثره من الحرير فهو حرام وإن كان نصفه فما دونه من الحرير فليس بحرام .

فهم يرون أن الأكثر حكم الكل .

قال النووي : أما المختلط من حرير وغيره فلا يحرم إلا أن يكون الحرير أكثر وزناً .

جواز لبس الصبيان للحرير :

وأما الصبيان * من الذكور فيحرم عليهم أيضاً عند أكثر الفقهاء لمعصوم النهي عن اللبس . وأجازه الشافعية .

قال النووي :

وأما الصبيان فقال أصحابنا يجوز لباسهم الخلي والحرير في يوم العيد لأنه لا تكليف عليهم . وفي جواز لباسهم ذلك في باقي السنة ثلاثة أوجه أصحها جوازه ، والثاني تحريمه ، والثالث يحرم بعد سن التمييز .

١ - التي فيه خطوط كالسيود وهي يروى من الحرير أو القالب فيها الحرير . وفُسر ذلك .

٢ - رواه البخاري ومسلم . ٣ - رواه البخاري ومسلم .

٤ - رواه مسلم وأصحاب السنن .

٥ - الحرمة على الأولياء لا على الصبيان لأنهم غير مكلفين .

التختم بالذهب والفضة

ذهب الجمهور من العلماء الى حرمة التختم بالذهب^١ للرجال دون النساء .
واستدلوا بالأحاديث الآتية :

١ - عن البراء بن عازب ، رضي الله عنه ، قال : أمرنا رسول الله بسبع ونهانا عن سبع :

أمرنا باتباع الجنائز ، وعبادة المريض ، وإجابة الداعي ، ونصر المظلوم ، وإبرار القسم أو القسم ، ورد السلام .

وفي رواية : وإشفاء السلام ، وتشميت العاطس .

ونهانا عن آنية الفضة وخاتم الذهب والحرير والديباج^٢ والقسي^٣ والإستبرق^٤ ، والمثيرة الحمراء^٥ .

٢ - وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ اتخذ خاتماً من ذهب أو فضة وجعل فيه مما يلي كفه ونقش فيه « محمد رسول الله » فاتخذ الناس مثله ، فلما رأى قد اتخذوها رمى به وقال : لا ألبسه أبداً ، ثم اتخذ خاتماً من فضة ، فاتخذ الناس خواتيم الفضة .

قال ابن عمر : فلبس الخاتم بعد النبي ﷺ أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان حتى وقع من عثمان في بئر أريس^٦ .

٣ - ورأى رسول الله ﷺ خاتماً من ذهب في يد رجل فزعه وطرحه وقال : يُمِيد أحدكم الى حجرة من نار فيطرحها في يده .

فقيل للرجل بعدما ذهب رسول الله ﷺ : « خذ خاتمك انتفع به . قال : لا والله ، لا آخذ وقد طرحه رسول الله ﷺ »^٧ .

٤ - وعن أبي موسى أن النبي ﷺ قال :

« أحل الذهب والحرير للإناث من أمتي وحرم على ذكورها »^٨ .

١ - أما اتخاذ الخاتم من غير الذهب فيجوز للرجال والنساء ولو كان أعلى قيمة من الذهب .

٢ - الديباج : الثوب الذي سدها ولحمته من حرير .

٣ - القسي : ثياب من كتان مخلوط بحرير . ٤ - الاستبرق : غليظ الديباج .

٥ - المثيرة الحمراء : خطاء السرج من الحرير . ٦ - أريس : بئر مجاورة لمسجد قباء بالدينة .

٧ - رواه مسلم . ٨ - رواه أحمد والسنائي والترمذي وصححه .

وقال المحدثون :

إن هذا الحديث معول لأن في سنده سعيد بن أبي هند عن أبي موسى ، وسعيد لم يلق أبا موسى ولم يسمع منه .

٥ - وأخرج مسلم وغيره من حديث علي قال :

« نهاني رسول الله ﷺ عن التخنم بالذهب وعن لباس القسي وعن القراءة في الركوع والسجود وعن لباس المصفر »^١ .

هذه أدلة الجمهور لتحريم خاتم الذهب . قال النسوي : وكذا لو كان بعضه ذهباً وبعضه فضة .

ونذهب جماعة من العلماء الى كراهة التخنم بالذهب للرجال كراهة تنزيه .

ولقد لبسه جماعة من الصعابة منهم :

سعد بن أبي وقاص ، وطلحة بن عبيد الله ، وصهيب ، وحذيفة ، وجابر بن سمرة ، والبراء بن عازب ، ولعلمهم حسبوا أن النهي للتنزيه .

آنية الذهب والفضة

يحرم الأكل والشرب في أواني الذهب والفضة لا فرق في ذلك بين الرجال والنساء^٢ . وإنما يحل للنساء التحلي بهما زيناً وتجبلاً كما تقدم .

وليس الأكل والشرب من هذه الأواني مما أحله الله لمن .

ودليل ذلك الأحاديث الآتية :

١ - عن حذيفة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« لا تلبسوا الحرير ولا الدباج ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ، ولا تأكلوا في صحنها »^٣ فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة^٤ .

٢ - وعن أم سلمة أن النبي ﷺ قال :

« إن الذي يشرب في آنية الفضة إنما يجر جر^٥ في بطنه نار جهنم »^٦ .

١ - المصنف : يصبغ الثوب صبغاً أحمر على هيئة غصوة وقد ذهب جماهير الصعابة والتابعين والفقهاء إلى جواز لبس المصفر إلا الإمام أحمد فإنه قال : بكراهة لبسه تنزيهاً .

٢ - وكذا يحرم الأكل والشرب في الأواني المطلية بالذهب والفضة إن كان يمكن فصل الذهب أو الفضة عن الإلء ، فإن لم يمكن الفصل بينها كأن كان مجرد طلاء فقط فإنه لا يحرم .

٣ - واحداً صفحة وهي إله يسع ما يشيع الحاسة .

٤ - رواه البخاري ومسلم . ٥ - يصب . ٦ - رواه البخاري ومسلم .

وفي رواية لمسلم : « إن الذي يأكل أو يشرب في إناء الذهب أو الفضة ... » .
ويرى بعض الفقهاء الكراهة دون التحريم وقالوا :
إن الأحاديث التي وردت في هذا لمجرد التهديد .
ورد ذلك بالوعيد عليه في حديث أم سلمة المذكور .
والحق جماعة من الفقهاء أنواع الاستعمال الأخرى كالتطيب والتكحل من أواني الذهب والفضة بالأكل والشرب .

ولم يسل بذلك المحققون .
وفي حديث أحمد وأبي داود :
« عليكم بالفضة قالعبوا بها لعباً » ، ما يؤكد ما ذهب إليه المحققون ، وفي فتح
العلام : الحق عدم تحريم غير الأكل والشرب ، ودعوى الإجماع غير صحيحة ، وهذا من
شؤم تبديل اللفظ النبوي بغيره ، لأنه ورد بتحريم الأكل والشرب فمدلوا عنه إلى
الاستعمال ومجروا العبارة النبوية وجاؤوا بلفظ عام من تلقاء أنفسهم . انتهى .
وجهور الفقهاء على منع اتخاذ الأواني منها بدون استعمال . ورخصت فيه طائفة .

الآنية من غير الذهب والفضة :

أما اتخاذ الأواني من الجواهر النفيسة وإن كانت أعلى قيمة من الذهب والفضة فيجوز ،
لأن الأصل في الأشياء الحل . ولم يرد دليل يدل على التحريم .

جواز اتخاذ السن والأنف من الذهب :

يجوز للشخص أن يتخذ سناً من الذهب وأنفاً منه إذا احتاج إلى شيء من ذلك .
روى الترمذي عن عرفة بن أسعد قال :

« أصيب أنفي يوم الكُلاب فاتخذت أنفاً من ورق فأتت علي فأمري النبي ﷺ أن
أخذ أنفاً من ذهب » .

قال الترمذي : روي عن غير واحد من أهل العلم أنهم شدوا أسنانهم بالذهب .
وروى النسائي ، قال معاوية وحوله من المهاجرين والأنصار :

أتعلمون أن النبي ﷺ نهى عن لبس الحرير ؟ قالوا : اللهم نعم . قال : ونهى عن
لبس الذهب إلا مقطعاً ؟ قالوا : اللهم نعم .

تشبه النساء بالرجال :

أراد الإسلام أن تكون طبيعة المرأة متميزة ، وأن يكون مظهرها صورة صادقة لهذه الطبيعة .

كما أراد ذلك للرجل . فنهى كلا منهما أن يتشبه بالآخر ، وحرم عليه ذلك . وسواء أكان التشبه في اللباس أم الكلام أم الحركة أم غير ذلك .

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال :

« لمن رسول الله ﷺ المختشيان^١ من الرجال والمترجلات^٢ من النساء »^٣ . وفي رواية :

« لمن رسول الله ﷺ المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال »^٤ . وعن أبي هريرة قال :

« لمن رسول الله ﷺ الرجل يلبس لبسة المرأة . والمرأة تلبس لبسة الرجل »^٥ .

لباس الشهرة :

وهو الثوب الذي يشهر لأبسه بين الناس ، ويلحق بالثوب غيره من اللبوس مما يشتهر به اللابس له هو حرام .

١ - الحديث ابن عمر ، قول الرسول ﷺ :

« من لبس ثوب شهرة في الدنيا ألبسه الله ثوب من ذل يوم القيامة »^٦ .

٢ - وعنه أيضاً قال : قال رسول الله ﷺ :

« لا ينظر الله إلى من جرّ ثوبه خيلاء »^٧ .

٣ - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ :

« كل واشرب واللبس وتصديق في غير صرف ولا خيلة »^٨ .

١ - اهتنت : من قبه الخنثاء وهو التكاثر والتثني كما تفعل النساء .

٢ - المترجلة : هي التي تشبه بالرجل في الهيئة والقول والفعال والأحوال .

٣ - رواه البخاري .

٤ - رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم .

٥ - أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه ورجال أسنده ثقات .

٦ - رواه البخاري ومسلم . الخيلاء : الكبر والبطر .

٨ - أخرجه أبو داود وأحمد وذكره البخاري تعليقاً .

النهي عن أن تصل المرأة شعرها بشعر غيرها :

١ - عن أبي هريرة أن امرأة جاءت الى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله إن لي ابنة عروساً وقد تمزق شعرها من حصة أفاضه ؟ فقال النبي ﷺ :
« لمن الله الواصلة ^١ والمستوصة والواشمة والمستوشمة » .

٢ - وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال :
« لمن الله الواشلت ^٢ والمستوشات والنامصات ^٣ والمتنصات ^٤ ، والمتفلجات ^٥ للحسن المثيرات خلق الله » .

فبلغ ذلك امرأة من بني أسيد تقرأ القرآن اسمها أم يعقوب فأتته فكلمته فقال : وما لي لا ألعن من لمن رسول الله ﷺ وهو في كتاب الله . فقالت المرأة : لقد قرأت ما بين لرحي المصحف فما وجدته . قال : لو قرأته لوجدته : قال الله تعالى :
« وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » ^٦ .

٣ - وعنه قال : « سمعت رسول الله ﷺ ينهي عن التامصة والواشرة والواصلة والواشمة إلا من داه » .

وفي نيل الأوطار قال : « والوصل حرام لأن اللعن لا يكون على أمر غير محرم . قال النووي : وهذا هو الظاهر المختار . قال : وقد فصله أصحابنا فقالوا : إن وصلت شعرها بشعر آدمي فهو حرام بلا خلاف . وسواء كان شعر رجل أو امرأة وسواء شعر المحرم والزوج وغيرها بلا خلاف لمعوم الأدلة . ولأنه يحرم الانتفاع بشعر الآدمي وسائر أجزائه لكرامته . بل يذنب شعره وظفره وسائر أجزائه . وإن وصلت بشعر آدمي : فإن كان شعراً نجساً وهو شعر الميتة وشعر ما لا يؤكل لحمه إذا انفصل في حياته فهو حرام أيضاً للعديث . ولأنه حمل نجاسة في صلاحها وغيرها عمداً . وسواء في هذين النوعين المزوجة وغيرها من النساء والرجال ، وأما الشعر الطاهر من غير الآدمي فإن لم يكن لها زوج ولا سيد فهو حرام أيضاً . وإن كان فتلاته أوجه : أحدها : لا يجوز لظاهر

١ - الوصل : وصل الشعر بشعر آخر .

٢ - الرشم : غرز ابرة ونحوها في الجلد حتى يسيل الدم ويدبر عليه كحل ونحوه حتى يخضر .

٣ - التامصة : التي تلتف شعرها بالخاص « المقاط » من وجهها .

٤ - المتنصة : الطالبة لذلك .

٥ - المتفلجات : اللاتي يفرقن ما بين الثنايا والرباعيات أو رقيق الاسنان بلبله رغبة في الجمال .

٦ - وراه الحجة إلا الترمذي .

الأحاديث . والثاني : يجوز . وأصحها عندهم ان فعلته باذن الزوج أو السيد جاز والا فهو حرام » انتهى .

أما وصل الشعر بغير شعر آدمي كالحرير والصوف والكتان أو نحوها فقد أجازاه سعيد بن جبير وأحمد والليث .
قال القاضي عياض :

فأما ربط خيوط الحرير الملونة ونحوها بما لا يشبه الشعر فليس بمنهي عنه لأنه ليس بوصل ولا هو في معنى مقصود الوصل ، وإنما هو للتجميل والتحسين .

وكما يحرم وصل الشعر على النحو المتقدم ذكره فإنه يحرم إزالة الشعر أي شعر المرأة وتفتنه من الوجه إلا إذا نبتت لها لحية أو شارب فإنه لا يحرم إزالته بل يستحب . كما ذكره النووي وغيره .

والتفليج ويقال له الوشر . قال النووي :

وهذا الفعل حرام على الفاعل والمفعول بها .

قال في نيل الأوطار :

ظاهره أن التحريم المذكور إنما هو فيما إذا كان لغصد التحسين لا لدايم وعله فإنه ليس بمحرم . وظاهر قوله « المغيرات خلق الله » أنه لا يجوز تغيير شيء من الخلق عن الصفة التي هي عليها .

قال أبو جعفر الطبري :

في هذا الحديث دليل على أنه لا يجوز تغيير شيء مما خلق الله المرأة عليه بزيادة أو نقص التماساً للتحسين لزوج أو غيره ، كما لو كان لها سن زائدة أو عضو زائد فلا يجوز لها قطعه ولا نزعه لأنه من تغيير خلق الله .

وهكذا لو كان لها أسنان طوال فأرادت تقطيع أطرافها . وهكذا قال القاضي عياض وزاد : « إلا أن تكون هذه الزوائد مؤلمة وتضرر بها فلا بأس بنزعها » . هـ .

التصوير

حرمة التصوير وصناعة التماثيل :

جاءت الأحاديث الصحيحة الصريحة بالنهي عن صناعة التماثيل وعن تصوير ما فيه روح سواء أكان إنساناً أم حيواناً أم طيراً .
أما ما لا روح فيه كالأشجار والأزهار ونحوها فإنه يجوز تصويره .

١ - فعن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ :

« من صور صورة في الدنيا كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح وليس بنافع » ١ .

٢ - وعن رسول الله ﷺ :

« إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يصورون هذه الصور » .

٣ - وروى مسلم أن رجلاً جاء ابن عباس فقال : إني أصور هذه الصور فأقتن فيها . فقال له : ادن مني . فدنا منه . ثم أعادها ، فدنا منه . فوضع يده على رأسه فقال :

أنبتك بما سمعت . سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« كل مصور في النار يحمل له بكل صورة صورها نفس فتعذب في جهنم » .

وقال : إن كنت لا بد فاعل فاصنع الشجر وما لا نفس له .

٤ - وعن علي قال : كان رسول الله ﷺ في جنازة ، فقال : أياكم ينطلق إلى المدينة فلا يدع بها وثناً إلا كسره ولا قبراً إلا سواه ولا صورة إلا لطخها ؟ فقال رجل : أنا يا رسول الله . قال : فهاب أهل المدينة وانطلق الرجل ثم رجع فقال : يا رسول الله ، لم ادع بها وثناً إلا كسرته ولا قبراً إلا سويته ولا صورة إلا لطختها . ثم قال الرسول : من عاد إلى صنعة شيء من هذا فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ . رواه أحمد بإسناد حسن .

إباحة صور لعب الأطفال :

ويستثنى من هذا لعب الأطفال كالعرائس ونحوها فإنه يجوز صنعها وبيعها للأحاديث الآتية :

١ - أخرجه البخاري .

١ - عن عائشة قالت : كنت ألعب بالبنايا فربما دخل علي رسول الله ﷺ وعندي الجوارى ٢ فإذا دخل خرجن وإذا خرج دخلن ٣ .
 ٢ - وعنها : أن النبي ﷺ قدم عليها من غزوة تبوك أو خيبر وفي سهوتها ٤ سر . فبهت الريح فكشفتها عن بنات لمائشة لُعب . فقال : ما هذا يا عائشة ؟ قالت : بناتي . ورأى بينهن فرساً له جناحان من رقاع فقال : ما هذا الذي أرى وسطهن ؟ قالت : فرس . قال : وما هذا الذي عليه ؟ قالت : جناحان . قال : فرس له جناحان ؟ قالت : أما سمعت أن لسلطان خيلاً لها أجنحة . قالت : فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت نواجذه ٥ .

التهبي عن وضع الصور في البيت :

وكما يحرم صنع التماثيل والصور يحرم اقتناءهما ووضعها في البيت ٤ ومن الواجب كسرها حتى لا تبقى على صورة التمثال .
 ١ - روى البخاري أن النبي ﷺ لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصاليف ٦ إلا نفذه .

٢ - وروى أن رسول الله ﷺ قال :
 « إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه تماثيل » ٧ .

الصور التي لا ظل لها :

كل ما سبق ذكره خاص بالصور المرسدة التي لها ظل ؛
 أما الصور التي لا ظل لها ، كالنقوش في الحوائط وعلى الورق والصور التي توجد في الملابس والستور والصور الفوتوغرافية فهذه كلها جائزة .
 وكانت ممنوعة في أول الأمر ثم رخص فيها بعد .
 والذي يدل على المنع ما ذكرته السيدة عائشة رضي الله عنها قالت :
 دخل علي رسول الله ﷺ وقد سارت سهوة ٨ لي بقرام ٩ فيه تماثيل . فلما رآه هناك

-
- ١ - البنات : صور البنات كانت تعلق بها .
 - ٢ - الجوارى : جمع جارية وهي الشابة الصغيرة .
 - ٣ - رواه البخاري وأبو داود .
 - ٤ - الخرف .
 - ٥ - رواه أبو داود والبيهقي .
 - ٦ - صور الصليب .
 - ٧ - رواه البخاري ومسلم .
 - ٨ - الطاق يوضع فيه الشيء .
 - ٩ - السر الرقيق .

وتلون وجهه وقال : يا عائشة : أشد الناس عذاباً عند الله يوم القيامة الذين يظاهرون بخلق الله .

قالت عائشة فقطعناه فجعلنا منه وسادة أو وسادتين .

والذي يدل على الترخيص ما رواه يسر بن سعيد : عن زيد بن خالد عن :

١ - أبي طلحة عن النبي ﷺ قال :

« إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه الصور . قال يسر : ثم اشتكى زيد فعدناه فإذا على بابه ستر فيه صور ؟ فقلت لعبيد الله ، ربيب ميمونة زوج النبي ﷺ : ألم يخبرنا زيد عن الصور يوم الأول ؟ فقال عبيد الله : ألم تسمعه حين قال : إلا رقماً في ثوب » ١ .

٢ - وعن عائشة قالت : كان لنا ستر فيه تمثال طائر ، وكان الداخل إذا دخل استقبله ، فقال رسول الله ﷺ :

« حوئي هذا ؟ فاني كلما دخلت فرأيتنه ذكرت الدنيا » ٢ .

فهذا الحديث دليل على أنه ليس بحرام لأنه لو كان حراماً في آخر الأمر لأمر بهنكه ولما اكتفى بمجرد تحويل وجهه . ثم ذكر أن علة تحويل وجهه هو تكثيره بالدنيا ؛ وأيد هذا الطحاوي من أئمة الاحناف فقال :

« إنما نهى الشارع أولاً عن الصور كلها ، وإن كانت رقماً ، لأنهم كانوا حدين عهده بعبادة الصور فنهى عن ذلك جملة ، ثم لما تقرر نهيه عن ذلك أباح ما كان رقماً في ثوب للضرورة إلى اتخاذ الثياب وأباح ما يمتن ، لأنه يأمن على الجاهل تعظيم ما يمتن . وبقي النهي فيما لا يمتن » ١ . هـ .

وقال ابن حزم : وجائز للصبايا خاصة اللعب بالصور ولا يحل لغيرهن . والصور محرمة إلا هذا وإلا ما كان رقماً في ثوب . ثم ذكر حديث زيد بن خالد عن أبي طلحة الانصاري .

١ - رواه الحنفية .

٢ - رواه مسلم .

المسابقة

المسابقة مشروعة وهي من الرياضة المحمودة وقد تكون مستحبة أو مباحة حسب النية والقصد . وتكون بالمدور^١ بين الأشخاص كما تكون بالسهم والاسلحة وبالحيل والبغال والخيول .

- ففي المسابقة بالمدور بين الأشخاص ثبت أن عائشة رضي الله عنها قالت :
- « سأبقت النبي ﷺ فسبقته فلما حملت اللحم سأبقتني فسبقني . قلت : هذه بتلك »^٢ .
- والمسابقة بالسهم والرمح وكل سلاح يمكن أن يرمى به يقول الله تعالى :
- « وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ ... الخ »^٣ .
- ١ - وعن عقبه بن عامر قال : سمعت رسول الله ﷺ وهو على المنبر يقرأ : « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة . ألا إن القوة الرمي . ألا إن القوة الرمي . ألا إن القوة الرمي »^٤ .
- ٢ - ويقول عليه الصلاة والسلام :
- « عليكم بالرمي فإنه من خير لهُوِك »^٥ .
- ٣ - ويقول ﷺ :
- « كل لعب حرام إلا ثلاثة : ملاعبة الرجل أهله ، ورميه عن قوسه ، وتأديبه فرسه » .
- ويحرم أثناء الرمي أن يتخذ ما فيه الروح غرضاً ؛ فقد رأى عبد الله بن عمر جماعة اتخذوا دجاجة هدفاً لهم فقال : « إن النبي ﷺ لمن من اتخذ شيئاً فيه الروح غرضاً »^٦ .
- والمسابقة بين الحيوانات ثبتت في الأحاديث :
- ١ - فمن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لا سبق إلا في خف^٧ أو نصل^٨ أو حافر^٩ »^{١٠} .
- ٢ - وعن ابن عمر قال : « سابق النبي ﷺ بالحيل التي قد ضمّرت^{١١} من الحفباء وكان

١ - المدور : الجري .
 ٢ - سورة الأنافال آية ٦٠ .
 ٣ - رواه الأئمة والطبراني بإسناد صحيح .
 ٤ - الخف : الإبل .
 ٥ - الحافر : الحيل .
 ٦ - رواه البخاري .
 ٧ - النصل : السهم .
 ٨ - رواه أحمد والثلاثة وصحيح ابن حبان .
 ٩ - تضير الحيل : إعطائها الملف حتى تسمن ثم لا تملف إلا قربتها لتخف ويكون ذلك في مدة أربعين يوماً .

أمدھا ثنية الوداع ، وسابق بين الخيل التي لم تضمر من الثنية الى مسجد بني زريق وكان ابن عمر فيمن سابق « متفق عليه . زاد البخاري ، قال سفيان : من الحفياہ ^١ إلى ثنية الوداع خمسة أميال أو ستة ومن الثنية الى مسجد بني زريق ميل .

جواز المراهنة :

المسابقة دون رهان جائزة بإجماع العلماء كما سبق ، أما المسابقة برهان فانها تجوز في الصور الآتية :

١ - يجوز أخذ المال في المسابقة إذا كان من الحاكم أو من غيره ؛ كأن يقول للمسابقين : من سبق منكم فله هذا القدر من المال .

٢ - أو يخرج أحد المسابقين مالاً فيقول لصاحبه : إن سبقتني فهو لك . وإن سبقتك فلا شيء لك علي ولا شيء لي عليك .

٣ - إن كان المال من الاثنين للمسابقين أو من الجماعة للمسابقين ومعهم محلل يأخذ هذا المال إن سبق . ولا يفرم إن سبق .

قيل لأس : أكنتم تراهنون على عهد رسول الله ﷺ ؟ أكان رسول الله ﷺ يراهن ؟ قال : نعم ؛ والله لقد راهن غي فرس يقال له سبعة فسبق الناس ففش لذلك وأعجبه ^٢ .

الصور التي يحرم فيها الرهان :

ولا يجوز الرهان في حالة ما إذا كان من كل واحد على أنه إن سبق فله الرهان وإن سبق فيفرم لصاحبه مثله ؛ لأن هذا من باب القمار المحرم .

قال رسول الله ﷺ :

الحيل ثلاثة : فرس للرحمن وفرس للانسان وفرس للشيطان .

فأما فرس الرحمن فالذي يرتبط في سبيل الله ؛ فعلقه وروثه وبوله ، (وذكر... :) ما شاء الله ^٣ .

وأما فرس الشيطان : فالذي يقامر أو يراهن عليه .

وأما فرس الإنسان : فالذي يرتبطه الانسان يلتمس بطنها ؛ فهي ستر من الفقر .

لا جلب ولا جنب في الرهان :

روى أصعب السان عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ قال :

١ - الحفياہ : مكان خارج المدينة المنورة . ٢ - رواه أحمد .

٣ - يعني ان كل ذلك له حسنات . ٤ - أي قتاج .

« لا جلب ولا جنب في الرّهان » .

الجلب : هو أن يتبع فرسه بمن يحمله على سرعة الجري .

والجنب : هو أن يجنب فرساً الى فرسه إذا فترت تحول الى المجنبوب .

قال ابن أويس : الجلب : أن يجلب حول الفرس من خلفه في الميدان ليحوز السبق .

والجنب : أن يكون الفرس به اعتراض جنوب فيعارض له الرجل بفرسه يقومه

فيحوز الغاية .

وقال أبو عبيد : الجنب : أن يجنب الرجل فرسه الذي سبق عليه فرساً عربياً ليس

عليه أحد ، فإذا بلغ قريباً من الغاية ركب فرسه العربي فسبق عليه ، لأنه أقل عياءً أو

كلاً من الذي عليه الراكب .

حرمة إيذاء الحيوان :

ويحرم إيذاء الحيوان وتحميلة فوق طاقته . فإن حمّله إنسان ما يعجز عنه كان للعاك

أن ينمعه من حمل ما لا يطيق .

وإذا كان الحيوان حلوباً وله ولد فلا يجوز الأخذ من اللبن إلا بالقدر الذي لا يضر

ولده ، لأنه لا ضرر ولا ضرار في الإسلام لا لحيوان ولا لإنسان .

وسم^١ البهائم وخصالها :

يجوز وسم البهائم في أي جزء من بدنها ما عدا الوجه .

فقد رأى رسول الله ﷺ حماراً قد وسم في وجهه فقال :

« أما بلفكم أني لعنت من وسم البهيمة في وجهها أو ضربها في وجهها »^٢ .

وعن جابر رضي الله عنه قال :

« نهى رسول الله ﷺ عن الضرب في الوجه وعن الوسم فيه »^٣ .

وقد استنبط العلماء من هذا النهي حرمة ضرب الوجه ووسمه من غير تفرقة بين

إنسان وحيوان . لأن الوجه أكرمه الله وهو مجمع المحاسن .

وأما وسم غير الوجه من الحيوان فهو جائز بل يستحب لأنه قد يحتاج إليه في التمييز

بين الحيوانات .

وقد كان النبي ﷺ يسم باليسم^٤ إبل الصدقة . كما رواه مسلم .

١ - الوسم : الكي .

٢ - رواه أبو داود .

٣ - رواه مسلم والترمذي .

٤ - اليسم : آلة الكي .

وقال أبو حنيفة بكرهته لانه تعذيب ومثله ، وقد نهى الرسول ﷺ عنها ؛ ويُرد على كلام أبي حنيفة : أن هذا عام مخصوص . وأن التخصيص ثابت بفعل الرسول ﷺ . أي أن التعذيب والمثلة حرام في كل حال إلا في حالة وسم الحيوان فانه يجوز . أما خصاء البهائم : فرخص فيه جماعة من أهل العلم إذا قصد به المنفعة إما لسنن أو لفيره .

ورخص عروة بن الزبير بفلا له .

ورخص في خصاء الخيل عمر بن عبد العزيز .

ورخص مالك في خصاء ذكور الغنم .

خصاء الآدمي :

وهذا بخلاف الآدمي فانه لا يجوز لأنه مثله وتغيير خلق الله وقطع للنسل وربما أفضى إلى الهلاك .

التحريش بين البهائم :

نهى رسول الله ﷺ عن التحريش بين البهائم وإغراء بعضها ببعض لتتصارع ؛ فمن ابن عباس قال :

« نهى رسول الله ﷺ عن التحريش بين البهائم »^١ .
كانه عن اتخاذ شيء منها غرضاً .

١ - ودخل أنس بن مالك دار الحكم بن أيوب فإذا قوم قد نصبوا حجارة يرمونها فقال لهم :

« نهى رسول الله ﷺ أن تصبر^٢ البهائم »^٣ .

٢ - وعن جابر قال :

« نهى رسول الله ﷺ أن يقتل شيء من الدواب صبراً » .

٣ - وعن ابن عباس أن النبي ﷺ قال :

« لا تتخذوا شيئاً فيه الروح غرضاً » .

وإنما نهى عن ذلك لانه تعذيب للحيوان وإتلاف لنفسه وتضييع المآلثة وتقويت لذكاته إن كان مذكياً ولتفسته إن لم يكن مذكياً .

١ - رواه أبو داود والترمذي . ٢ - صبر البهائم : حبسها وهي حية ثم رمى حتى تقتل .

٣ - رواه مسلم . ٤ - رواه مسلم .

اللعب بالنرد :

نظم جمهور العلماء إلى حرمة اللعب بالنرد^١ واستدلوا على الحرمة بما يأتي :

- ١ - روى بريدة عن رسول الله ﷺ قال :
« من لعب بالنردشير فكأنما صبغ يده في لحم خنزير ودمه »^٢ .
- ٢ - وعن أبي موسى أن النبي ﷺ قال :
« من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله »^٣ .
- وكان سعيد بن جبير إذا مر على أصعاب النردشير لم يسلم عليهم .
قال الشوكاني :
- روي أنه رخص في النرد ابن مفلل وابن المسيب على غير قار .
ويبدو أنها جملة الحديث على من لعب بقمار .

اللعب بالشطرنج :

- ورد في الأحاديث تحريم لعب الشطرنج . ولكن هذه الأحاديث لم يثبت منها شيء .
قال الحافظ بن حجر المصقلاني :
- « لم يثبت في تحريمه حديث صحيح ولا حسن » .
ولهذا اختلف الفقهاء في حكمه .
فمنهم من حرمه .
ومنهم من أباحه .
فمن حرمه : أبو حنيفة ومالك وأحمد .
وقال الشافعي وبعض التابعين بكراهه ولا يحرم : فقد لعبه جماعة من الصحابة ومن لا يحصى من التابعين .

قال ابن قدامة في « المغني » :

- « فأما الشطرنج فهو كالنرد في التحريم . إلا أن النرد أكد منه في التحريم لورود النص في تحريمه لكن هذا في معناه فيثبت فيه حكمه قياساً عليه » .
وروي عن أبي هريرة وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير إباحته .

١ - النرد : « الطاولة » .
٢ - رواه مسلم وأبو داود .
٣ - رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه ومالك .

واحتجوا بأن الأصل الإباحة . ولم يرد بتحريمها نص ولا هي في معنى المخصوص عليه فتبقى على الإباحة . ا. هـ .

والذين أباحوه اشترطوا لإباحته الشروط الآتية :

١ - أن لا يشغل عن واجب من واجبات الدين .

٢ - أن لا يخالفه قار .

٣ - أن لا يصدر أثناء اللعب ما يخالف شرع الله .

الوقف

تعريفه :

الوقف في اللغة : الحبس . يقال : وقف يقف وقفاً أي حبس يحبس حبساً^١ .
وفي الشرح : حبس الأصل وتسبيل الثمرة . أي حبس المال وصرف منافعه في سبيل
الله .

أنواعه :

والوقف أحياناً يكون الوقف على الأحماد أو الأقارب ومن بعدم إلى الفقراء ،
ويسمى هذا بالوقف الأهلي أو النفعي .
وأحياناً يكون الوقف على أبواب الخير ابتداءً ويسمى بالوقف الخيري .
مشروعيته :

وقد شرع الله الوقف وندب إليه وجعله قرينة^٢ من القرب التي يتقرب بها إليه ؛ ولم
يكن أهل الجاهلية يعرفون الوقف وإنما استنبطه الرسول ﷺ ودعا إليه وحسب فيه برأ
بالفقراء وعطفاً على المحتاجين .

فمن أبي هريرة أن الرسول ﷺ قال :
« إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة أشياء :
صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له »^٣ .
والمقصود بالصدقة الجارية « الوقف » .

ومعنى الحديث :

أن عمل الميت ينقطع بمجرد الثواب له إلا في هذه الأشياء الثلاثة لأنها من كسبه ؛ فولده ،
وما يتركه من علم ، وكذا الصدقة الجارية ، كلها من سعيه .
وأخرج ابن ماجه أن رسول الله ﷺ قال :

١ - وأما أوقفت فهي لغة شاذة . ٢ - القرينة : هي ما جعل الشارع له قراباً .
٣ - رواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي .

« إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته : علما نشره أو ولدا صالحا تركه أو مصحفا ورثه أو مسجداً بناه أو بيتاً لابن السبيل بناه أو نهراً أجراه أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته تلحقه من بعد موته » .

ووردت تحصيل أخرى بالإضافة إلى هذه فيكون مجموعها عشرأ .

نظمها السيوطي فقال :

إذا مات ابن آدم ليس يجري عليه من فعال غير عشر
علوم بثها ودعاءُ نجل وغرس النخل والصدقات تجري
ورثة مصحف ووراط ثغر وحفر البئر أو إجراء نهر
وبيت للغريب بناء يأوي إليه أو بناءُ محل ذكر

وقد وقف رسول الله ﷺ ووقف أصحابه المساجد والأرض والآبار والحدائق والحلج .
ولا يزال الناس يقفون من أموالهم إلى يومنا هذا .
وهذه بعض أمثلة للأوقاف في عهد الرسول ﷺ :

١ - عن أنس رضي الله عنه قال : لما قدم رسول الله ﷺ المدينة وأمر ببناء المسجد قال : « يا بني النجار : تأمنوني^١ بمائتلكم^٢ هذا ؟ فقالوا : والله لا نطلب عنه إلا إلى الله تعالى .
أي فأخذناه فبناه مسجداً »^٣ .

٢ - وعن عثمان رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال :

« من حفر بئر رومة فله الجنة . قال : ففعلتها »^٤ .

وفي رواية للبغوي :

« أنها كانت لرجل من بني غفار عين يقال لها رومة ، وكان يبيع منها القرية بئذ ، فقال له النبي ﷺ :

تبئسيتها بعين في الجنة ؟ فقال : يا رسول الله ، ليس لي ولا لعيالي غيرها . فبلغ ذلك عثمان . فاشتراها بخمسة وثلاثين ألف درهم . ثم أتى النبي ﷺ فقال : أنجمل لي ما جعلت له ؟ قال : نعم . قال : قد جعلتها للمسلمين .

١ - أي طلب منهم أن يفتح عنه .

٢ - الحائط ، البستان .

٣ - رواه البخاري والترمذي والنسائي .

٤ - رواه الثلاثة .

٣ - وعن سعد بن عبادة رضي الله عنه أنه قال : يا رسول الله إن أم سعد ماتت فأبي الصدقة أفضل ؟ قال : الماء . فحفر بئراً وقال : هذه لأم سعد .

٤ - وعن أنس رضي الله عنه قال : « كان أبو طلحة أكثر أنصاريّ بالمدينة مالاً ، وكان أحب أمواله إليه بيّرحاء » . وكانت مستقبله المسجد ، وكان رسول الله ﷺ يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب . فلما نزلت هذه الآية الكريمة : « لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ » ٣ .

قام أبو طلحة الى رسول الله ﷺ فقال : إن الله تعالى يقول في كتابه :

« لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ » . وإن أحب أموالي إليّ بيّرحاء . وإنها صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله فضعها يا رسول الله حيث شئت . فقال رسول الله ﷺ : بخ ٤ ذلك مال رابع ، ذلك مال رابع ، قد سمعت ما قلت فيها ، وإني أرى أن تجعلها في الأقربين ، فقسمها أبو طلحة في أقاربه ٥ وبني عمه ٦ .

٥ - وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال :

« أصاب عمر أرضاً بخير فأبى النبي ﷺ بستانه ٧ فيها فقال : يا رسول الله ، إني أصبت أرضاً بخير لم أصب مالاً قط هو أنفس عندي منه فما تأمرني به ؟ فقال له رسول الله ﷺ : « إن شئت حبست أصلها ٨ وتصدق بها » .

فتصدق بها عمر : أنها لا تباع ولا توهب ولا تورث ؛ وتصدق بها في الفقراء وفي القريبى وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف ، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ولا يطعم غير متمول ٩ .

قال الترمذي :

-
- ١ - أي أكثر ثواباً .
٢ - سورة آل عمران آية ٩٢ .
٣ - كلمة يقصد بها الإعجاب والتعظيم لعمه .
٤ - أي جعلها وقفاً على أقاربه . وهذا هو اصل الوقف الأصيل .
٥ - رواه البخاري ومسلم والترمذي . قال الشوكاني : يجوز التصديق من الحي في خير مريض الموت يأكل من ثلث المال لأنه (ص) لم يستفصل أباً طلحة عن قدر ما تصدق به وقال لسعد بن أبي وقاص في مرضه : « والثلاث كثير » .
٦ - يستثنيهم ويطلب أمره .
٧ - وقفت الأصل وتصدقت بالريع .
٨ - أي غير متخذ منها ملكاً لنفسه .
٩ -

العمل على هذا الحديث عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم ، لا نعم بين أحد من المتقدمين منهم في ذلك اختلافاً .

وكان هذا أول وقف في الإسلام .

٦ - وروى أحمد والبخاري عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال :
« من احتبس فرساً في سبيل الله إيماناً واحتساباً فإن شبعه وروثه وبوله في ميزانه يوم القيامة حسناً » .

٧ - وفي حديث خالد بن الوليد أن الرسول ﷺ قال :
« أما خالد فقد احتبس أذراعه وأعتاده^١ في سبيل الله » .

انقطاع الوقف :

ويصح الوقف ويتخذ بأحد أمرين :

١ - الفعل^٢ الدال عليه : كأن يبني مسجداً ويؤذن للصلاة فيه ولا يحتاج الى حكم حاكم .

٢ - القول : وهو ينقسم الى صريح وكناية .

فالصريح : مثل قول الواقف : وقفت وحسنت وسبغت وأبنت .

والكناية : كأن يقول : تصدقت ثوباً به الوقف .

أما الوقف المعلق بالموت مثل أن يقول : « داري أو فرسي وقف بعد موتي » ، فإنه جائز ذلك في ظاهر مذهب أحمد ، كما ذكره الحنفي وغيره ، لأن هذا كله من الوصايا ، فحينئذ يكون التعليق بعد الموت جائزاً لأنه وصية .

لزمه :

ومتى فعل الواقف ما يدل على الوقف أو نطق بالصيغة لزم الوقف بشرط أن يكون الواقف ممن يصح تصرفه ، بأن يكون كامل الأهلية من العقل والبلوغ والحرية والاختيار ، ولا يحتاج في انقطاعه الى قبول الموقوف عليه .

وإذا لزم الوقف فإنه لا يجوز بيعه ولا هبته ولا التصرف فيه بأي شيء يزيل وقفه .

وإذا مات الواقف لا يورث عنه لأن هذا هو مقتضى الوقف . ولقول الرسول ﷺ كما

تقدم في حديث ابن عمر :

١ - ما أعده الإنسان من السلاح والذواب وآلة الحرب .

٢ - ويرى الشافعي أن الفعل لا يكفي بل لا يصير وقفاً إلا بالقول .

« لا يباع ولا يوهب ولا يورث » .

ويرى أبو حنيفة أنه يجوز بيع الوقف .

قال أبو يوسف : لو بلغ أبا حنيفة هذا الحديث لقال به .

والراجح من مذهب الشافعية أن الملك في رقة الموقوف ينتقل إلى الله عز وجل فلا يكون ملكاً للواقف ولا ملكاً للموقوف عليه .

وقال مالك وأحمد : ينتقل الملك إلى الموقوف عليه ^١ .

ما يصح وقفه وما لا يصح :

يصح وقف المقار والمتول من الآلات والمصاحف والكتب والسلاح والحيوان ^٢ ، وكذلك يصح وقف كل ما يجوز بيعه ويجوز الانتفاع به مع بقاء عينه . وقد تقدم ما يفيد ذلك ولا يصح وقف ما يتلف بالانتفاع به مثل النقود والشمع والأكل والمشروب ، ولا ما يسرع إليه الفساد من المشومات والرياحين لأنها تتلف سريعاً . ولا ما لا يجوز بيعه كالرمون : والكلب والخنزير وسائر سباع البهائم التي لا تصلح للصيد وجوارح الطير التي لا يصاد بها .

لا يصح الوقف إلا على معين أو جهة بر :

ولا يصح الوقف إلا على من يُعرف كولده وأقاربه ورجل معين ، أو على بر كبناء المساجد والقناطر وكتب الفقه والعلم والقرآن .

فإذا وقف على غير معين كرجل وامرأة . أو على ممضية مثل الوقف على الكنائس والبيع فإنه لا يصح .

الوقف على الولد يدخل فيه أولاد الولد :

من وقف على أولاده دخل في ذلك أولاد الأولاد ما تناسلوا . وكذلك أولاد البنات .

فمن أبي موسى الأشعري قال : قال رسول الله ﷺ :

« ابن أخت القوم منهم » ^٣ .

١ - ويرتبط على الحكم بانتقال الملك لزوم مراعاته والخصوصية فيه .

٢ - هذا مذهب الجمهور . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ورواية عن مالك : لا يصح وقف الحيوان . والحديث حجة عليهم .

٣ - أخرجه البيهقي ومسلم وأبو داود والسنائي والترمذي .

الوقف على أهل الامة :

ويصح الوقف على أهل الذمة مثل المسيحيين كما يجوز التصديق عليهم .
ووقفت صفية بنت يحيى زوج النبي ﷺ على أخ لها يهودي .

الوقف المشاع :

يجوز وقف المشاع لأن عمر رضي الله عنه وقف مائة سهم بخيبر ولم تكن مقسومة
وحكاه في « البحر » عن الهادي والقاسم والناصر والشافعي وأبي يوسف ومالك .
وبعض العلماء يرى عدم صحة وقف المشاع لأن من شرطه التعين . وهذا قال محمد
ابن الحسن .

الوقف على النفس :

من العلماء من رأى صحة الوقف على النفس استدلالاً بقول الرسول ﷺ للرجل الذي
قال : « عندي دينار . فقال له : « تصدق به على نفسك » .^١

ولأن المصود من الوقف التقرب الى الله ، والصرف على النفس فيه قربة إليه سبحانه ،
وهذا قول أبي حنيفة وابن أبي ليلى وأبي يوسف وأحمد ، في الأرجح عنه ، وابن شعبة
من المالكية وابن سريج من الشافعية وابن شبرمة وابن الصباغ والعمدة بل إن بعضهم
جوز وقف المحجور عليه لنفسه إذا وقف على نفسه ثم على أولاده ، لأن الحجر إنما هو
للمحافظة على أمواله ووقفه بهذه الطريقة يحقق هذه المحافظة . ومنهم من منع ذلك لأن
الوقف على النفس عليك ولا يصح أن يملكه من نفسه لنفسه كالبيع والهبة . ولقول
الرسول ﷺ :

« سبّل الثمرة » وتسييلها تليكها للغير .

والى هذا ذهب الشافعي وجمهور المالكية والحنابلة ومحمد والناصر .

الوقف المطلق :

إذا وقف الواقف وقفاً مطلقاً فلم يعين مصرفاً للوقف بأن قال :
هذه الدار وقف . فإن ذلك يصح عند مالك .
والراجح عند الشافعية أنه لا يصح مع عدم بيان المصرف .

١ - رواه أبو داود والنسائي .

الوقف في مرض الموت :

إذا وقف المريض مرض الموت لأجنبي فإنه يعتبر من الثلث مثل الوصية ولا يتوقف على رضا الورثة إلا إذا زاد على الثلث فإنه لا يصح وقف هذا الزائد إلا بإجازتهم .

الوقف في المرض على بعض الورثة :

أما الوقف لبعض الورثة في مرض الموت :
فقد ذهب الشافعي وأحد في إحدى الروايتين عنه إلى أنه لا يجوز الوقف على بعض الورثة أثناء المرض .
وذهب غير الشافعي وأحد في الرواية الأخرى إلى جواز وقف الثلث على الورثة في المرض مثل الأجانب .

ولما قيل للإمام أحمد : أليس تذهب إلى أنه لا وصية لو ارث ؟ فقال : نعم . والوقف غير الوصية لأنه لا يباع ولا يهب ولا يرث ولا يصير ملكاً للورثة يفتقون بقلته .

الوقف على الأغنياء :

الوقف قربة يتقرب به إلى الله عز وجل .
فإذا شرط الواقف ما ليس بقربة .
كما لو شرط أن لا يعطى إلا الأغنياء .
فقد اختلف العلماء في هذه الصورة .
فمنهم من أجازها لأنها ليست بمحسنة .
ومنهم من منعهما لأن هذا شرط باطل ولأنه صرف له فيما لا ينفع الواقف لا في دينه ولا في دنياه .

ورجح ابن تيمية هذا فقال :

« وهذا من السرف والتبذير الذي يمنع منه ، ولأن الله سبحانه وتعالى كره أن يكون المال دولة بين الأغنياء لقوله :

« كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ »^١ .

فمن شرط في وقفه أو وصيته أن يكون دولة بين الأغنياء ، فقد شرط شرطاً يخالف

١ - سورة الحشر آية ٧ .

كتاب الله . ومن شرط مخالفاً كتاب الله فهو باطل . وان شرط مسائة شرط :
و كتاب الله أحق و شرط الله أوثق » .

ومن هذا الباب :

إذا اشترط الواقف أو الموصي أفعالاً ليست في الشريعة لا واجبة ولا مستحبة فهذه شروط باطلة بخالفة لكتاب الله لأن إلزام الإنسان للناس ما ليس بواجب ولا مستحب من غير منفعة له بذلك سفه وتبذير يمنع منه « ا. هـ .

جواز أكل العامل من مال الوقف :

يجوز للتولي أمر الوقف أن يأكل منه لحديث ابن عمر « السابق » وقبه :
« لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف » .
والمراد بالمعروف القدر الذي جرت به العادة .

قال القرطبي :

« جرت العادة بأن العامل يأكل من ثمرة الوقف حتى لو اشترط الواقف أن العامل لا يأكل لاستتبع ذلك منه » .

فاضل ريع الوقف يصرف في مثله :

قال ابن تيمية :

« وما فضل من ريع الوقف واستغني عنه فإنه يصرف في نظير تلك الجهة ، كالمسجد إذا فضلت غلة وقفه عن مصالحه صرف في مسجد آخر ، لأن الواقف غرضه في المجلس . والمجلس واحد . فلو قدر أن المسجد الأول خرب ، ولم ينتفع به أحد . صرف ريعه في مسجد آخر . وكذلك إذا فضل عن مصلحته شيء ، فإن هذا الفضل لا سبيل إلى صرفه إليه ، ولا إلى تطيئه ، فصرفه في جنس المقصود أولى . وهو أقرب الطرق إلى مقصود الواقف » .

إبدال المتطور والموقوف بغير منه :

وقال ابن تيمية أيضاً :

وأما إبدال المتطور والموقوف بغير منه . كما في إبدال الهدي .

فهذا نوعان :

أحدهما : أن يكون الإبدال للحاجة ، مثل أن يتمطل فيباع ويشترى بثمنه منا

يقوم مقامه ، كالفرس الحبيس للفرز ، إذا لم يمكن الانتفاع به في الغزو فإنه يباع ويشترى بثمنه ما يقوم مقامه ، والمسجد إذا تخرب ما حوله ، فينقل الى مكان آخر ، أو يباع ويشترى بثمنه ما يقوم مقامه ، وإذا لم يمكن الانتفاع بالموقوف عليه من مقصود الواقف ، فيباع ويشترى بثمنه ما يقوم مقامه ، وإذا خرب ولم يمكن عمارته فقبض العرصة ، ويشترى بثمنها ما يقوم مقامها ، فهذا كله جائز ، فإن الأصل إذا لم يحصل به المقصود قام بدله مقامه .

والثاني : الإبدال لمصلحة راجعة ، مثل أن يبدل الهدي بخير منه ، ومثل المسجد إذا بني بدله مسجد آخر أصلح لأهل البلد منه ، وبمع الأول ، فهذا ونحوه جائز عند أحمد وغيره من العلماء .

واحتج أحمد بأن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ، نقل مسجد الكوفة القديم الى مكان آخر ، وصار الأول سوقاً للتمارين ^(١) ، فهذا إبدال لمرصة المسجد ، وأما إبدال بنائه ببناء آخر ، فإن عمر وعثمان رضي الله عنهما ، بنيا مسجد النبي ﷺ على غير بنائه الأول وزاداه فيه ، وكذلك المسجد الحرام وقد ثبت في « الصحيحين » أن النبي ﷺ قال لما نشئ : « لو أن قومك حديثو عهد بجاهلية لتقضت الكعبة » ولألصقتها بالأرض ولجعلت لها بابين ، باباً يدخل الناس منه ، وباباً يخرج منه الناس ، فلو لا المعارض الراجح ، لكان النبي ﷺ غير بناء الكعبة ، فيجوز تفسير بناء الوقف من صورة الى صورة ، لأجل المصلحة الراجعة ، أما إبدال العرصة بعرصة أخرى ، فهذا قد نص أحمد وغيره على جوازه ، اتباعاً لأصحاب رسول الله ﷺ حيث فعل ذلك عمر رضي الله تعالى عنه ، واشتهرت القضية ولم تنكر .

وأما ما وقف للفق ، إذا أبدل بخير منه ، مثل أن يقف داراً أو حائطاً أو بستاناً أو قرية مغلها قليل ، فيبدل بها ما هو أنفع للوقف .

فقد أجاز ذلك أبو ثور وغيره من العلماء ، مثل أبي عبيد بن سرّبويه قاضي مصر وحكم بذلك ، وهو قياس قول أحمد في تبديل المسجد من عرصة الى عرصة للمصلحة ، بل إذا جاز أن يبدل المسجد بما ليس بمسجد للمصلحة ، بحيث يصير المسجد سوقاً ، فلأن يجوز إبدال المستغل بمستغل آخر ، أولى وأحرى ، وهو قياس قوله في إبدال الهدي بخير

١ - يشترى ما لا كتبه عمر الى سعد رضي الله عنهما . لا يلفه أنه تقب بيت المال الذي بالكوفة : أعلل المسجد الذي بالبارين وأجمل بيت المال في قبة المسجد فإنه لن يزال في المسجد مصلح .

منه ، وقد نص على أن المسجد اللاصق بالأرض إذا رفعوه وبنوا تحته سقاية ، واختار ذلك الجيران فعل ذلك .

لكن من أصحابه من منع إبدال المسجد ، والمهدي ، والأرض الموقوفة ، وهو قول الشافعي وغيره^١ ، لكن النصوص والآثار ، والقياس تقتضي جواز الإبدال للمصلحة ، والله أعلم .

حرمة الاضرار بالورثة :

يحرم أن يقف الشخص وقفاً يضار به الورثة لحديث الرسول ﷺ : « لا ضرر ولا ضرار في الاسلام » فان وقف بطل وقفه . قال في الروضة الندية :

« والحاصل أن الأوقاف التي يراد بها قطع ما أمر الله به أن يوصل ومخالفة فرائض الله عز وجل فهي باطلة من أصلها لا تتمتع بحال ، وذلك كمن يقف على ذكور أولاده دون إناثهم وما أشبه ذلك ، فان هذا لم يرد التقرب الى الله تعالى بل أراد المخالفة لأحكام الله عز وجل والمعادنة لما شرعه لعباده وجعل هذا الوقف الطاغوتي ذريعة الى ذلك المقصد الشيطاني ، فليكن هذا منك على ذكر ، فما أكثر وقوعه في هذه الأزمنة . وهكذا وقف من لا يجعله على الوقوف إلا محبة بقاء المال في ذريته وعدم خروجه عن أملاكهم فيقفه على ذريته ؛ فان هذا إنما أراد المخالفة لحكم الله عز وجل ، وهو انتقال الملك بالميراث وتفويض الوارث في ميراثه يتصرف فيه كيف يشاء ، وليس أمر غنى الورثة أو فقرهم الى هذا الواقف بل هو الى الله عز وجل . وقد توجد القرية في مثل هذا الوقف على النرية نادراً بحسب اختلاف الأشخاص فعلى الناظر أن يعين النظر في الأسباب المحتضية لذلك . ومن هذا النادر أن يقف على من تمسك بالصلاح من ذريته أو اشتغل بطلب العلم ، فان هذا الوقف ربما يكون المقصد فيه خالصاً والقربة متحققة والأعمال بالنيات ، ولكن تفويض الأمر الى ما حكم الله به بين عباده وارتضاء لهم أولى وأحق^١ . هـ .

١ - وهو قول مالك أيضاً . وقد استدعوا بقول الرسول (ص) : « لا يباع أصلها ولا يبتاع ولا يهب ولا يورث » .

الهبة

تعريفها :

- جاء في القرآن الكريم قول الله عز وجل :
- « قَالَ : رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ » ١ .
- وهي مأخوذة من هبوب الريح أي مرورها .
- وتطلق الهبة ويراد بها التبرع والتفضل على الغير سواء أكان بمال أم بغيره .
- والهبة في الشرع : عقد موضوعه تملك الانسان ماله لغيره في الحياة بلا عوض ، فاذا أباح الانسان ماله لغيره ليتفجع به ولم يملكه إياه كان إعارة .
- وكذلك إذا أهدى ما ليس بمال كخمر أو ميتة فإنه لا يكون مهدياً ولا يكون هذا المطاء هدية ٢ ، وإذا لم يكن التملك في الحياة بل كان مضافاً الى ما بعد الوفاة كان ذلك وصية . وإذا كانت بعوض ٣ كانت بيعاً ويحري فيها حكم البيع ، أي أنها تملك بمجرد تمام العقد ولا تنفذ فيها تصرفات الواهب إلا بإجازة الموهوب له . ويثبت فيها الخيار والشفعة . ويشترط أن يكون العوض معلوماً فاذا لم يكن العوض معلوماً بطلت الهبة .
- والهبة المطلقة لا تقتضي عوضاً سواء أكانت لمثله أو دونه أو أعلى منه .
- هذا هو معنى الهبة بالمعنى الأخص . أما معناها بالمعنى الأعم فيشمل ما يأتي :
- ١ - الإبراء : وهو هبة الدين ممن هو عليه .
 - ٢ - الصدقة : وهي هبة ما يراد به ثواب الآخرة .
 - ٣ - الهدية : وهي ما يلزم الموهوب له أن يعوضه .

مشروعيتها :

وقد شرع الله الهبة لما فيها من تأليف القلوب وتوثيق عرى المحبة بين الناس . وعن أبي هريرة ، رضي الله عنه ، يقول الرسول ﷺ :

« تَهَادَوْا تَحَابُّوا » ٣ .

١ - سورة آل عمران آية ٣٨ .

٢ - يرى أبو حنيفة أن الهبة بشرط العوض هبة ابتداء بيع انتهاء . وطل هذا فهي بل تسليم العوض لا تملك إلا بالقبض ولا ينفذ فيها تصرفات الموهوب له قبل القبض . ويجوز للواهب التصرف فيها .

٣ - أخرجه البخاري في الأدب المفرد ، والبيهقي . قال الحافظ : إسناده حسن .

وقد كان النبي ﷺ يقبل الهدية ويثيب عليها . وكان يدعو الى قبولها ويرغب فيها ؛ فعند أحمد من حديث خالد بن عدي أن النبي ﷺ قال : « من جاءه من أخيه معروف من غير إشراف^١ ولا مسألة فليقبله ولا يرده فإنما هو رزق ساقه الله إليه » .

وقد حضّ الرسول ﷺ على قبول الهدية ولو كانت شيئاً حقيراً ، ومن ثم رأى العلماء كراهية ردّها حيث لا يوجد مانع شرعي .

فعن أنس قال : قال رسول الله ﷺ :
 « لو أهدني إلي كُرّاح^٢ لقبلت . ولو دعيت عليه لأجبت »^٣ .
 وعن عائشة قالت : قلت : يا رسول الله ، إن لي جارين ، فإلى أيهما أهدى ؟ قال :
 « إلى أقربهما منك باباً » .

وعن أبي هريرة قال النبي ﷺ :
 « تهادوا فإن الهدية تذهب وحرّ الصدر ولا تحقرن جارة لجارتها ولو شقّ فرس^٤ » .
 شاه .

وقد قبل رسول الله ﷺ هدية الكفار . فقبل هدية كسرى ، وهدية قيصر ، وهدية الهوقس . كما أهدى جو الكفار الهدايا والهبّات .

أما ما رواه أحد وأبو داود والترمذي أن عياضاً أهدى إلى النبي ﷺ هدية ، فقال له النبي ﷺ : أسلمت ؟ قال : لا . قال :
 « إني نيت عن زبد^٥ المشركين » .

فقد قال فيه الخطابي :
 « يشبه أن يكون هذا الحديث منسوخاً لأنه ﷺ قد قبل هدية غير واحد من المشركين » .

قال الشوكاني :
 « وقد أورد البخاري في صحيحه حديثاً استنبط منه جواز قبول هدية الوثني ، ذكره في باب قبول الهدية من المشركين من كتاب الهبة والهدية .
 قال الحافظ في الفتح :

-
- | | |
|--------------------------------|----------------------------------|
| ١ - تطلع . | ٢ - وهو ما دون الكسب من الثأبة . |
| ٣ - رواه أحمد والترمذي وصححه . | ٤ - الحقد . |
| ٥ - الخمر . | ٦ - رفد وطاء . |

« وفيه فساد من حمل رد الهدية على الوثني دون الكتابي وذلك لأن الواهب المذكور في ذلك الحديث وثني » ا. هـ.

أركانها :

وتصح الهبة بالإيجاب والقبول بأي صيغة تفيد غليك المال بلا عوض بأن يقول الواهب : ومبتك أو أمديتك أو أعطيتك ونحو ذلك . ويقول الآخر : قبلت . ويرى مالك والشافعي اعتبار القبول في الهبة . وذهب بعض الأحناف إلى أن الإيجاب كاف وهو أصح . وقالت الحنابلة : تصح بالمعاطاة التي تدل عليها ؛ فقد كان النبي ﷺ يهدي ويهدي إليه ، وكذلك كان أصحابه يفعلون . ولم ينقل عنهم أنهم كانوا يشترطون إيجاباً وقبولاً ونحو ذلك .

شروطها :

الهبة تقتضي إيجاباً وموهوباً له وموهوباً . ولكل شروط نذكرها فيما يلي :

شروط الواهب :

يشترط في الواهب الشروط الآتية :

- ١ - أن يكون مالكا للموهوب .
- ٢ - أن لا يكون مجبورا عليه لسبب من أسباب الجبر .
- ٣ - أن يكون بالغا . لأن الصغير ناقص الأهلية .
- ٤ - أن يكون غنارا ، لأن الهبة عقد يشترط في صحته الرضا .

شروط الموهوب له :

ويشترط في الموهوب له :

- ١ - أن يكون موجودا حقيقة وقت الهبة فإن لم يكن موجودا أصلا أو كان موجودا تقديرأ بأن كان جنينا فإن الهبة لا تصح .
- ومتى كان الموهوب له موجودا أثناء الهبة وكان صغيرا أو مجنونا فإن وليه أو وصيه أو من يقوم بتربيته ولو كان أجنبيا يقبضها له .

شروط الموهوب :

ويشترط في الموهوب :

١ - أن يكون موجوداً حقيقة .

٢ - أن يكون مالا متقوماً^١ .

٣ - أن يكون مملوكاً في نفسه أي يكون الموهوب مما ترد عليه الملكية ويقبل التداول وانتقال ملكيته من يد الى يد فلا تصح هبة الماء في النهر ولا السمك في البحر ولا الطير في الهواء ولا المساجد والزوايا .

٤ - أن لا يكون متصلاً بملك الواهب اتصال قرار كالزروع والشجر والبناء دون الأرض بل يجب فصله وتسليمه حتى يملك للموهوب له .

٥ - أن يكون مفرزاً أي غير مشاع لأن القبض فيه لا يصح إلا مفرزاً كالرهن ، ويرى مالك والشافعي وأحمد وأبو ثور عدم اشتراط هذا الشرط وقالوا :

ان هبة المشاع غير المنسوم تصح .

وعند المالكية يجوز هبة ما لا يصح بيعه مثل البعير الشارد والثمرة قبل بدو صلاحها والمضروب .

هبة المريض مرض الموت^٢ :

إذا كان شخص مريض مرض الموت وهب غيره هبة فحكم هبته كحكم الوصية ، فإذا وهب هبة لأحد ورثته ثم مات ، وادعى باقي الورثة أنه وهب في مرض موته وادعى الموهوب له أنه وهب في حال صحته ، فإن على الموهوب له أن يثبت قوله ، وإن لم يفعل اعتبرت الهبة أنها حصلت في مرض الموت وجرى حكمها على مقتضى ذلك أي أنها لا تصح إلا إذا أجازها الورثة .

وإذا وهب وهو مريض مرض الموت ثم صح من مرضه فالهبة صحيحة .

قبض الهبة :

من العلماء من يرى أن الهبة تستحق للموهوب له بمجرد العقد ولا يشترط قبضها أصلاً لأن الأصل في العقود أنها تصح بدون اشتراط القبض مثل البيع كما سبقت الإشارة إليه ،

١ - يرى الحنابلة صحة هبة الكلب الذي يقتل . والتجاسة التي يباح قتلها .

٢ - مرض الموت : هو الذي يميز المريض عن عارضة العمل ويقتضي به الى الموت .

وإلى هذا ذهب أحمد ومالك وأبو ثور وأهل الظاهر . وبناء على هذا مات الواهب أو الموهوب له قبل التسليم فإن الهبة لا تبطل لأنها بمجرد العقد أصبحت ملكاً للموهوب له . وقال أبو حنيفة والشافعي والثوري إن القبض شرط من شروط صحتها ، وما لم يتم القبض لم يلزم الواهب . فإذا مات الموهوب له أو الواهب قبل التسليم بطلت الهبة .

التبرع بكل المال :

مذهب الجمهور من العلماء أن للإنسان أن يهب جميع ما يملكه لغيره . وقال محمد بن الحسن وبعض محققي المذهب الحنفي : لا يصح التبرع بكل المال ولو في وجوه الخير ، وعدوا من يفعل ذلك سفياً يجب الحجر عليه . وحقق هذه القضية صاحب الروضة الندية فقال : « من كان له صبر على الفاقة وقلة ذات اليد فلا بأس بالتصدق بأكثر ماله أو بكله ؛ ومن كان يتكفف الناس إذا احتاج لم يحل له أن يتصدق بجميع ماله ولا بأكثره . وهذا هو وجه الجمع بين الأحاديث الدالة على أن مجاوزة الثلث غير مشروعة وبين الأدلة التي دلت على مشروعية التصديق بزيادة على الثلث » ا. هـ .

الثواب على الهدية :

ويستحب المكافأة على الهدية وإن كانت من أعلى لأدنى . لما رواه أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي عن عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ يقبل الهدية ويثيب عليها » ١ . ولفظ ابن أبي شيبة :

« ويثيب ما هو خير منها » .

وإنما كان يفعل ذلك ليقابل الجميل بمثله وحتى لا يكون لأحد عليه منه .

قال الخطابي :

« من الساء من جعل أمر الناس في الهدية على ثلاث طبقات :

١ - هبة الرجل من دونه كالخادم ونحوه إكرام له وإلطاف . وذلك غير مقتضى ثواباً .

٢ - هبة الصغير للكبير : طلب وفد ومنفعة . والثواب فيها واجب .

٣ - هبة النظير لنظيره : الغالب فيها معنى التودد والتقرب .

١ - أي يطي المهدى بدلها وأنه ما يساري قيمة الهدية .

وقد قيل إن فيها ثواباً .

فأما إذا وهب هبة واشترط فيها الثواب فهو لازم « ا. هـ .

حرمة التفصيل ببعض الإبناء في العطاء والبر :

لا يحل لأي شخص أن يفضل بعض أبنائه على بعض في العطاء لما في ذلك من زرع
المداد وقطع الصلات التي أمر الله بها أن توصل . وقد ذهب إلى هذا الإمام أحمد^١
واسحاق والثوري وطائوس وبعض المالكية وقالوا :

« إن التفصيل بين الأولاد باطل وجور ويجب على فاعله إبطاله ، وقد صرح البخاري
بهذا ، واستدلوا على هذا بما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال :
« سؤوا بين أولادكم في العطية . ولو كنت مفضلاً أحداً لفضلت النساء »^٢ .

عن الشعبي ، عن النعمان بن بشير ، قال : أغلني أبي نعل^٣ - قال اسماعيل بن سالم
من بين القوم : نعله غلاماً له . قال : فقالت له أمي تحمرة بنت ربيعة - أيت رسول
الله ﷺ فأشبهه ، فأبى النبي ﷺ فذكر ذلك له . فقال : إني نعلت ابني النعمان نعل^٤ ،
وإن عمرة سألتني أن أشهدك على ذلك . قال : فقال : ألك ولد سواء ؟ قال : قلت : نعم ،
قال : فكلمهم أعطيت مثل ما أعطيت للنعمان ؟ قال : لا . قال : فقال بعض هؤلاء
المحدثين : هذا جور وقال بعضهم : هذا تلجئة . فأشهد على هذا غيري . قال مغيرة في
حديثه : أليس يسرك أن يكونوا لك في البر واللطف سواء ؟ قال : نعم . قال : فأشهد
على هذا غيري . وذكر مجاهد في حديثه : إن لهم عليك من الحق أن تعدل بينهم . كما أن
لك عليهم من الحق أن يبروك » .
قال ابن القيم :

١ - مقبب الإمام أحمد حرمة التفصيل بين الأولاد ما لم يكن هناك داع ؛ فإذا كان هناك داع أو
مقتض للتفصيل فإنه لا مانع منه . قال في الفتي : « فإن خص بعضهم لمن يقتضي تخصيصه مثل اختصاصه
بمجانة أو زمانة أو عى أو كثرة عائلة أو اشتغاله بالعلم أو نحوه من القضاة أو صرف عطية عن بعض ولده
للسعة أو بدوته أو لكونه يستعين بما يأشده على معصية الله أو ينقله فيها فقد روي عن أحمد ما يدل على
جواز ذلك لقوله في تخصيص بعضهم بالوقوف ، لا بأس به إذا كان حاجة وأكرمه على سبيل الأثرة والعطية
في معناه » ا. هـ .

٢ - أخرجه الطبراني والبيهقي ومحمد بن منصور وقد حسن الحافظ بن حجر إسناده في الفتح .
٣ - النعل : يضم النون ويسكون الحاء المهملة . مصدر نعلته ، من العطية ، ألحله بضم الحاء واللام .
نعل . والنعل : العطية . على فعل . قاله الجوهري .
وقال غيره : النعل والنحلة : العطية والمبة ابتداء من غير عرض ولا استحقاق .

« هذا الحديث هو من تفاصيل العدل الذي أمر الله به في كتابه وقامت به السموات والأرض وأثبتت عليه الشريعة فهو أشد موافقة للقرآن من كل قياس على وجه الأرض ، وهو محكم الدلالة غاية الأحكام ، فرد بالمشابه من قوله : « كل أحد أحق بماله من ولده والناس أجمعين » .

فكونه أحق به يقتضي جواز تصرفه فيه كما يشاء ويقاس بمثابه على إعطاء الأجانب . ومن المعلوم بالضرورة أن هذا المثلث من العموم والقياس لا يقاوم هذا الحكم المبين غاية البيان « ١ هـ .

وزعم الأحناف والشافعي ومالك والجمهور من العلماء إلى أن التسوية بين الأبناء مستحبة والتفضيل مكروه وأن فعل ذلك نكح . وأجابوا عن حديث النعمان بأجوبة عشرة ، كما ذكر الحافظ في الفتح ، كلها مردودة ، وقد أوردها الشوكاني في نيل الأوطار ، لوردها مختصرة مع زيادات مفيدة قال :

أحدها :

أن الموهوب للنعمان كان جميع مال والده ، حكاه ابن عبد البر ، وتُعقَّب بأن كثيراً من طرق الحديث مصرحة بالبعضية كما في حديث الباب أن الموهوب كان غلاماً وكما في لفظ مسلم المذكور قال :

« تصدق عليّ أبي بيمض ماله » .

الجواب الثاني :

أن العطية المذكورة لم تُتَجَزَّ ، وإنما جاء بشير يستشير النبي ﷺ في ذلك . فأشار عليه بأن لا يفعل فتكره . حكاه الطبري .

ويجاب عنه بأن أمره ﷺ له بالارتجاع يشعر بالتنجيز . وكذلك قول عمره : « لا أرضى حتى تشهد ... الخ » .

الجواب الثالث :

أن النعمان كان كبيراً ولم يكن قبض الموهوب فجاز لأبيه الرجوع . ذكره الطحاوي قال الحافظ : وهو خلاف ما في أكثر طرق الحديث خصوصاً قوله « أرجعه » فإنه يدل على تقدم وقوع القبض . والذي تصافرت عليه الروايات أنه كان صغيراً وكان أبوه قابضاً له لصغره . فأمره برد العطية المذكورة بعدما كانت في حكم المقبوض .

الجواب الرابع :

إن قوله : « أرجئه » دليل الصحة ، ولولم تصح الهبة لم يصح الرجوع ، وإنما أمره بالرجوع لأن للوالد أن يرجع فيما وهب لولده ، وإن كان الأفضل خلاف ذلك . لكن استحباب التسوية رجح على ذلك فذلك أمره به . قال في الفتح : وفي الاحتجاج بذلك نظر ، والذي يظهر أن معنى قوله « أرجئه » أي لا تمنع الهبة المذكورة ، ولا يلزم من ذلك تقدم صحة الهبة .

الجواب الخامس :

إن قوله « أشهد على هذا خيري » إذن بالإشهاد على ذلك ، وإنما امتنع من ذلك لكونه الإمام وكأنه قال : لا أشهد لأن الإمام ليس من شأنه أن يشهد . وإنما من شأنه أن يحكم . حكاه الطحاوي وارتضاه ابن القصار . وتعقب بأنه لا يلزم من كون الإمام ليس من شأنه أن يشهد أن يمتنع من تحمل الشهادة ولا من أداها إذا تعينت عليه ، والإذن المذكور مراد به التوبيخ لما تدل عليه بقية ألفاظ الحديث . قال الحافظ : وبذلك صرح الجمهور في هذا الموضع . وقال ابن حبان : قوله « أشهد » صيغة أمر والمراد به نفي الجواز ، وهي كقوله لماثئة « اشترطي لهم الولاء » ١ . ٨ . ويؤيد هذا تسميته عليه السلام لذلك جوراً ، كما في الرواية المذكورة في الباب .

الجواب السادس :

التمسك بقوله « ألا سويت بينهم » ؟ على أن المراد بالأمر الاستحباب وبالنهي التنزيه . قال الحافظ : وهذا جيد لولا ورود تلك الألفاظ الزائدة على هذه اللفظة . ولا سيما رواية « سوت بينهم » .

الجواب السابع :

قالوا : المحفوظ في حديث الثمان « قاربوا بين أولادكم » لا « سوتوا » وتعقب بأنكم لا ترجبون المخاربة كما لا ترجبون التسوية .

الجواب الثامن :

في التشبيه الواقع بينهم في التسوية بينهم بالتسوية منهم في البرّ قرينة تسدل على أن الأمر للندب . وردّ بأن إطلاق الجور على عدم التسوية والنهي عن التفضيل يدلان على الرجوب فلا تصلح تلك القرينة لصرفها . وإن صلحت لصرف الأمر .

الجواب التاسع :

ما تقدم عن أبي بكر من نخلته لمائشة وقوله لها « فلو كنت احترقته » وكذلك ما رواه الطحاوي عن عمر أنه نخل ابنه عاصماً دون سائر ولده ، ولو كان التفضيل غير جائز لما وقع من الخليفتين . قال في الفتح : « وقد أجاب عروة عن قصة عائشة بأن اخوتها كانوا راضين . ويحباب بمثل ذلك قصة عاصم » ا. هـ . على أنه لا حجة في فعلها لا سيما إذا عارض المرفوع .

الجواب العاشر :

إن الاجماع انمقد على جواز عطية الرجل ماله لغير ولده . فإذا جاز له أن يخرج جميع ولده من ماله لتمليك الغير جاز له أن يخرج بعض أولاده لتمليك لبعضهم . ذكره ابن عبد البر . قال الحافظ : ولا يخفى ضعفه لأنه قياس مع وجود النص ا. هـ . فالحق أن التسوية واجبة وأن التفضيل محرم . واختلف المرجعون في كيفية التسوية . فقال محمد بن الحسن واحمد واسحاق وبعض الشافعية والمالكية : العدل أن يعطى الذكر حظين كالميراث . واحتجوا بأن ذلك حظه من المال لو مات عند الواهب . وقال غيرهم : « لا فرق بين الذكر والأنثى . وظاهر الأمر بالتسوية » ا. هـ .

الرجوع في الهبة :

ذهب جمهور العلماء الى حرمة الرجوع في الهبة ولو كانت بين الإخوة أو الزوجين ، إلا إذا كانت هبة الوالد لولده^١ فإن له الرجوع فيها لما رواه أصحاب السنن عن ابن عباس وابن عمر أن النبي ﷺ قال : « لا يحل لرجل أن يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الوالد^٢ فيا يعطي ولده^٣ . ومثل الذي يعطي العطية ثم يرجع فيها كمثل الكلب يأكل

١ - وقال مالك : له الرجوع فيها وهب له إلا أن يكون الشيء قد تغير عن جاله فإن تغير لم يكن له أن يرجعه .

وقال أبو حنيفة : ليس له الرجوع فيها وهب لابنه ولكل ذي رحم من ذوي أرحامه وله الرجوع فيها وهب للأجنبي . وهذا المذهب غير قوي مخالفته الأحاديث .

٢ - سمك الأم مثل الأب عند أكثر العلماء ..

٣ - سواء أكلن الولد كثيراً أم قليلاً .

فاذا شمع قامَ ثم عاد في قبته « رواه أبو داود والنسائي وابن ماجة والترمذي وقال : حسن صحيح ، وهذا أبلغ في الدلالة على التعريم .

وفي إحدى الروايات عن ابن عباس :

« ليس لنا مثل السوء الذي يعود في هبته كالكلب يرجع في قبته » .

وكذلك يجوز الرجوع في الهبة في حالة ما إذا وهب ليعوض من هبته ويثاب عليها فلم يفعل الموهوب له : لما رواه سالم عن أبيه عن رسول الله ﷺ قال : « من وهب هبة فهو أحق بها لم يشب منها » أي يعوض عنها وهذا هو ما رجحه ابن القيم في « اعلام الموقعين » قال :

« ويكون الواهب الذي لا يحل له الرجوع هو من وهب تبرعاً عضواً لأجل العوض ، والواهب الذي له الرجوع هو مَنْ وهب ليعوض من هبته ويثاب منها فلم يفعل الموهوب له ، وتستعمل سنة رسول الله ﷺ كلها ولا يُضرب بعضها ببعض » .

ما لا يرد من الهدايا والهبات :

١ - عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ :

« ثلاث لا ترد : الوسائد والدمن^١ والبن^٢ » .

٢ - وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ :

« من عرض عليه ربحان فلا يردّه لأنه خفيف الحمل طيب الريح »^٣ .

٣ - وعن أنس أن النبي ﷺ كان لا يرد الطيب .

الثناء على المهدي والدعاء له :

١ - عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ :

« من لم يشكر الناس لم يشكر الله »^٤ .

٢ - وعن جابر عن النبي ﷺ قال :

« من أعطي عطاء فوجد^٥ فليجزيه ، ومن لم يجد فليشئن^٦ ، فإن من أثنى فقد شكر ، ومن كتم فقد كفر ، ومن تحلى بما لم يعط كان كلابس ثوبي زور »^٧ .

٣ - وعن أسامة بن زيد قال : قال رسول الله ﷺ :

١ - البعن : الطيب . ٢ - رواه الترمذي وقال هذا حديث غريب .

٣ - رواه مسلم . ٤ - رواه أحمد والترمذي بإسناد صحيح .

٥ - فوجد : أي سعة من المال . ٦ - رواه أبو داود والترمذي .

« من صنع إليه معروف فقال لفاعله : جزاك الله خيراً فقد أبلغ في الثناء » ١ .

٤ - وعن أنس قال : لما قدم رسول الله ﷺ المدينة أتاه المهاجرون فقالوا : يا رسول الله ما رأينا قوماً أبذل من كثير ٢ . ولا أحسن مواساة من قليل من قوم نزلنا بين أظهرهم ، لقد كفونا المؤونة ، وأشركونا في المنها ٣ حتى خفنا أن ينذهبوا بالأجر كله ؟ فقال : « لا . ما دعوتهم لهم وأنثيت عليهم » ٤ .

١ - رواه الترمذي بإسناده جيد .
٢ - أبلل من كثير : أي من مال .
٣ - للها : ما يقدم بالكفاية وإصلاح الميعة .
٤ - رواه الترمذي بإسناده صحيح .

العمري

تعريفها :

العمري : هي نوع من الهبة ، وهي أن يهب إنسان آخر شيئاً مدى عمره .
أي على أنه إذا مات الموهوب له عاد الشيء للواهب .
ويكون ذلك بلفظ : أعزتك هذا الشيء أو هذه الدار ، أي جعلتها لك مدة عمرك ،
ونحو هذا من المبارات .
ويسمى القائل مُعَمِّرًا . والمقول له مُعَمَّرًا .

وقد اعتبر النبي ﷺ فكرة الاسترداد بمد وفاة الممّر له باطلة فأثبت في العمري ملك اليمين الدائم للممّر له ما دام حيّاً ثم من بعده لورثته الذين يرثون أملاكه ، إن كان له ورثة . فإن لم يكن له ورثة كانت لبيت المال ، ولا يعود الى الممّر شيء منها قط .
فمن عروة أن النبي ﷺ قال :

- ١ - « من أعمر عمري فهي له ولعقبه يرثها من يرثه من عقبه من بعده » .
- ٢ - وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « العمري جائزة » .
أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي .
- ٣ - وعن أبي سلمة عن جابر أن نبي الله ﷺ كان يقول :
« العمري لمن وهبت له » .
أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي .
- ٤ - وعنه أن رسول الله ﷺ قال :
« أيما رجل أعمر عمري له ولعقبه فانها للذي يعطاهما لا ترجع للذي أعطاهما لأنه أعطى عطاء وقمت فيه الموارث » .
أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .
- ٥ - وروى أبو داود عن طارق المكي أن جابر بن عبد الله قال : قضى رسول الله

ﷺ في امرأة من الأنصار أعطاها ابنها حديفة من نخل فماتت . فقال ابنها : إنما أعطيتها حياتها . وله إخوة . فقال رسول الله ﷺ :

« هي لها حياتها وموتها » . قال : كنت تصدقت بها عليها . قال :

« ذاك أبعد لك » .

والى هذا ذهب الأحناف والشافعي وأحمد .

وقال مالك : العمري : تملك المنفعة دون الرقبة . فإن جعلها عمري له فهي له مدة عمره لا تورث . فإن جعلها له ولعقبه بعده كانت ميراثاً لأهله والحديث حجة عليه .

الرقبي

تعريفها :

هي أن يقول أحد الأشخاص لصاحبه :
أرقيتك داري وجملتها لك في حياتك فان مت قبل رجعت إلي وإن مت قبلك
فهي لك ولعقبك . فكل واحد منها يرقب موت صاحبه فتكون الدار التي جعلها رقبى
لآخر من بقي منها .

قال مجاهد :

العمري : أن يقول الرجل للرجل : هو لك ما عشت فاذا قال ذلك فهو له ولورثته .
والرقبي : أن يقول الانسان هو لآخر مني ومنك .

مشروعيتها :

وهي مشروعة .
فمن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال :
« العمري جائزة لأهلها . والرقبي جائزة لأهلها » .
أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه . وقال الترمذي حسن .

حكمها :

حكمها حكم العمري عند الشافعي وأحمد وهو حكم ظاهر الحديث .
وقال أبو حنيفة : العمري موروثة . والرقبي عارية .

النفقة

سبق أن ذكرنا وجوب نفقة الزوجة على زوجها ، وبقي أن نذكر نفقة الوالدين على ابنهما ونفقة الإبن على أبيه ونفقة الأقارب ونفقة الحيوان .

نفقة الوالدين وأخلفهما من مال ابنهما :

نفقة الوالدين المسيرين واجبة على الولد متى كان واجداً لها .

فمن عمارة بن عمير عن عمته أنها سألت عائشة قالت : في حجري يتم أفأكل من ماله ؟ فقالت : قال رسول الله ﷺ :

« إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه وولده من كسبه »^١ .

وأما أخذ الوالدين من مال ابنهما فإنه يجوز لها أن يأخذ منه سواء أفت الولد أم لم يأذن . ويجوز لها أن تنصرفا فيه ما لم يكن ذلك على وجه السرف والفسه ، للحدديث المتقدم والحدديث جابر أن رجلاً قال : يا رسول الله ، إن لي مالاً وولداً وإن أبي يريد أن يحتاج مالي . فقال :

« أنت ومالك لأبيك »^٢ .

وذهب الأئمة الثلاثة الى أنه لا يأخذ من مال ابنه إلا بقدر الحاجة .

وقال أحمد : له أن يأخذ من مال ولده ما شاء عند الحاجة وغيرها .

وجوب النفقة على الوالد الموسر لولده الميسر :

وكما تجب النفقة على الولد الميسر لوالده الميسر فإنها تجب لسلولد الميسر على والده الميسر ، لقوله ﷺ هند : « خذي من ماله ما يكفيك وولدك بالمعروف » .

قال أحمد : إذا بلغ الولد ممسراً أو لا حرفة له لا تسقط نفقته عن أبيه إذا لم يكن له كسب ولا مال .

النفقة للأقرباء :

أما النفقة للأقرباء المسيرين على أقربائهم الميسرين فقد اختلف فيها الفقهاء اختلافاً كبيراً .

١ - أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجة والترمذي وقال حسن .

٢ - رواه ابن ماجة ... وللإمالة لا التملك لأن مال الولد له وإن كان عليه وهو مودوث عنه .

فمنهم من قال بعدم وجوبها إلا من باب البر وصلة الرحم .
قال الشوكاني :

ولا تجب على القريب لقربه إلا من باب صلة الرحم .

قال : وأما كونها لا تجب نفقة سائر القرابة إلا من باب صلة الرحم فلمقدم ورود دليل يخص ذلك ، بل جاءت أحاديث صلة الرحم وهي عامة ، والرحم المحتاج الى النفقة أحق الأرحام بالصلة ، وقد قال تعالى :

« لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُئْتِنِمْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْتَلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مِمَّا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا »^١ .

« على الموسع قدره وعلى المتكسر قدره »^٢ .

وقالت الشافعية : تجب النفقة على الموسر سواء أكان مسلماً أم غير مسلم للأصول من الآباء والأجداد وإن علوا ، وللأفروع من الأبناء وأبناء الأبناء وإن نزلوا ولا تجب لغير هؤلاء .

وقالت المالكية : لا تجب النفقة إلا للأب والأم والابن والبلنت ولا تجب للأجداد ولا لأحفاد ولا لغيرهما من الأقارب ولا يمنع اختلاف الدين من وجوبها .

والحنابلة : يوجبون النفقة على القريب الموسر الذي يرث القريب المحتاج إذا مات وترك ما لا فيه تسير مع الميراث سيراً مطرداً لأن الغرم بالغنم والحقوق متبادلة . وم يوجبونها للوالدين وإن علوا والولد وإن نزل ؟ وعندهم لا تجب النفقة لذوي الأرحام وم من ليسوا بذوي فروض وليسوا بعصبات فلا نفقة لهم ولا عليهم إن لم يكونوا من جهة الأصول والأفروع وذلك لضعف قرابتهم وعدم النص في شأنهم من قرآن وسنة ؛ وقد توسع ابن حزم فقال :

إنه يجبر القادر على النفقة على المحتاج من أبويه وأجداده وإن علوا ، وعلى البنين والبنات وبنيهم وإن سفلوا . وعلى الإخوة والأخوات والزوجات . كل هؤلاء يسوي بينهم في إيجاب النفقة ولا يقدم منهم أحد على أحد . فإن فضل هؤلاء عن هؤلاء بعد كسوتهم ونفقتهم شيء أجبر على النفقة على ذوي رحمه المحرمة ومورثيه^٣ إن كان من ذكرنا لا شيء لهم ولا عمل بأيديهم تقوم مؤوتتهم منه . وم الأعمام والعلمات وإن علوا والأخوال والخاللات وإن علوا وبني الأخوة وإن سفلوا ومن قدر من كل هؤلاء على معاش

١ - سورة الطلاق آية ٧ .

٢ - سورة البقرة آية ٢٣٦ .

٣ - أي من يرثهم لو ماتوا عن مال يرث منهم .

وتكسب وإن كان خسيساً فلا نفقة له إلا الأوبن والأجداد والجدات والزوجات فإنه يكلف أن يصونهم عن خسيس الكسب وإن قدر على ذلك . ويباع عليه في كل ما ذكرنا ما به عنه غنى من عقاره وعروضه وحيوانه .

نفقة الحيوان :

يجب على الشخص أن ينفق على بهائم وحيوانه ويقدم لها ما يقيم حياتها من طعام وشراب . فإن لم يفعل أجبره الحاكم على النفقة عليها أو على بيعها أو على ذبحها . فإن لم يفعل تصرف الحاكم بما هو أصح .

١ - عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال :

« عذبت امرأة في مرة سجنها حتى ماتت فدخلت فيها النار ، لا هي أطعمتها وسقيتها إذ حبستها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض » .

٢ - عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال :

« بينا رجل يشي بطريق اشتد عليه العطش فوجد بئراً فنزل فيها فشرب ثم خرج فإذا كلب يلهث يأكل الثرى من العطش فقال الرجل : لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي كان بلغ مني . فنزل البئر فلأخفه ماء ثم أمسكه بفيه حتى رقي فسقى الكلب فشكر الله له فغفر له » .

قالوا : يا رسول الله : وإن لنا في البهائم أجراً ؟

فقال : « في كل كبدة رطبة أجر » .

الحَجَر

تعريفه :

الحجر في اللغة : التضييق والمنع ومنه قول الرسول ﷺ لمن قال :
« اللهم ارحمني وارحم محمدًا ولا ترحم معنا أحدًا » .
« لقد حجرت واسمًا يا أعرابي » .
ومعناه في الشرع : منع الإنسان من التصرف في ماله .

أقسامه :

والحجر ينقسم قسمين :
الأول : الحجر لحق الغير مثل : الحجر على النفس فإنه يمنع من التصرف في ماله
محافظة على حقوق الغرباء . فقد حجر الرسول ﷺ على معاذ وباع ماله في دينه . رواه
سعيد بن منصور .
والثاني : الحجر لحفظ النفس مثل : الحجر على الصغير والسفيه والمجنون فإن في الحجر
على هؤلاء مصلحة تعود عليهم بخلاف النفس .

الحجر على المقتات :

المقتات هو الذي لا يملك مالاً ولا يملك ما يدفع به حاجته وبلغ به الفقر الى الحالة التي
يقال عنه فيها ليس معه فلس .
وسمي مقتاتاً وإن كان ذا مال لأن ماله مستحق للغرباء ، فكأنه معدوم لا وجود
له ويعرفه الفقهاء : بأنه الشخص الذي كثر دينه ولم يجد وفاء له فحكم الحاكم بإفلاسه .

مخالطة القادر على الوفاء :

القادر على الوفاء إن ماطل ولم يف بالدين الذي حل أجله يعتبر ظالماً لقول الرسول
ﷺ : « مطّل الغني ظلم » وبهذا الحديث استدل جمهور العلماء على ان المطل مع الفنى
كبيرة ، ويجب على الحاكم أن يأمره بالوفاء ، فإن أبى حبسه متى طلب الدائن ذلك :
لقول الرسول ﷺ : « لسيءُ الرّاجد يحلّ عرضه ^١ وعقوبته ^٢ » .

١ - عرضه : شكواه .

٢ - عقوبته : حبسه .

قال ابن المنذر :

« أكثر من تحفظ عنه من علماء الأمصار وقضاةهم يرون الحبس في الدين .
وكان عمر بن عبد العزيز يقسم ماله بين الفقراء ولا يجبس .

وبه قال الليث :

فإن أصر على عدم قضاء الدين ولم يبيع ماله بآءه الحاكم وقضى رب المال دفعاً
للضرر عنه .

الحجر على المفلس وبيع ماله :

ومن له مال ولكنه لا يفي بدينه فإنه يجب على الحاكم أن يجبر عليه متى طلب
الفرءاء أو بعضهم ذلك منه حتى لا يضر بهم . وله أن يبيع ماله إذا امتنع عن بيعه
ويقع بيعه صحيحاً لأنه يقوم مقامه . وأصل هذا ما رواه سعيد بن منصور وأبو داود
وعبد الرزاق من حديث عبد الرحمن بن كعب بن مالك ، مرسل ، قال :

« كان معاذ بن جبل شاباً سخيّاً وكان لا يملك شيئاً . فلم يزل يدان حتى أغرق ماله
كله في الدين . فأتى النبي ﷺ فكله ليكلّم غرماءه . فلو تركوا لأحد لتركوا للمعاد لأجل
رسول الله ﷺ . فباع رسول الله ﷺ لهم ماله حتى قام معاذ بغير شيء . »

وفي نيل الأوطار :

« استدلل بالحجر على معاذ على أنه يجوز الحجر على كل مدين . وعلى أنه يجوز للعالم
بيع مال المدين لقضاء دينه من غير فرق بين من كان ماله مستغرقاً بالدين ومن لم يكن ماله
كذلك » ا. هـ .

ومتى تم الحجر عليه فإن تصرفه لا ينفذ في أعيان ماله لأن هذا هو مقتضى الحجر ،
وهو قول مالك وأظهر قولي الشافعي .

ويقسم المال بالخصص على الفرءاء الحاضرين الطالبين الذين حلت آجال حقوقهم فقط
لا يدخل فيهم حاضر لا يطلب ولا غائب لم يركل . ولا حاضر أو غائب لم يجل أجل حقه
طلب أو لم يطلب . وهذا ما ذهب إليه أحمد وهو أصح قولي الشافعي .
وعند مالك يجل الدين بالحجر إذا كان مؤجلاً .

أما الميت المفلس فإنه يقضي لكل من حضر أو غاب ، طلب أو لم يطلب ، ولكل
ذي دين سواء أكان الدين حالاً أم مؤجلاً .

ويقدم حق الله كالزكاة والكفارات على حق العباد لقول رسول الله ﷺ : « فإن دين
الله أحق بالقضاء » .

وذهب أبو حنيفة الى أنه لا يجوز الحجر على المدين ولا يبيع ماله بل يجبسه الحاكم حتى يقضي . والرأي الأول أرجح لموافقته للحديث .

الرجل يبيع ماله عند المفلس :

إذا وجد الرجل ماله عند المفلس فله عدة صور نذكرها فيما يلي :

١ - من وجد ماله بعينه عند المفلس فإنه أحق به من سائر الغرماء ، لقول الرسول ﷺ : « من أدرك ماله بعينه^١ عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره » رواه البخاري ومسلم .

٢ - إذا تغير المال بالزيادة أو النقص فإنه ليس صاحبه أولى به بسل يكون أسوة الغرماء (أي مثل الغرماء) .

٣ - إذا باع المال وقبض بعض الثمن فإنه يكون أسوة الغرماء وليس له حق في استرجاع المبيع عند المجهور . والراجح من قولي الشافعي أن البائع أولى به .

٤ - إذا مات المشتري ولم يكن البائع قبض الثمن ثم وجد البائع ما باعه فهو أولى به للحديث المتقدم . ولأنه لا فرق بين الموت والإفلاس . وهذا عند الشافعي .

وقال أبو هريرة : « لأقضى فيكم بقضاء رسول الله ﷺ : من أفلس أو مات فوجد رجل متاعه بعينه فهو أحق به » وهذا الحديث صححه الحاكم .

لا حجر على معسر :

ولما يكون الحجر على المفلس في حالة ما إذا لم يتبين إعساره . فإن تبين إعساره لا يجبس ولا يحجر عليه ولا يلزمه الغرماء بل ينظر الى ميسرة لقول الله سبحانه : « وإن كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة »^٢ .

وروى مسلم أن رجلاً مديناً أصيب في ثمار ابتاعها فكثر دينه ، فقال النبي ﷺ : تصدقوا عليه فتصدقوا عليه . فلم يبلغ ذلك وفاء دينه ، فقال الرسول ﷺ للغرماء : « خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك » .

وإنظار المسر ثوابه مضاعف ؛ فمن بريدة أن الرسول ﷺ قال : « من أنظر معسراً فله بكل يوم مثليه صدقة » .

١ - لم يتغير بزيادة أو نقصان .

٢ - سورة البقرة آية ٢٨٠ .

ترك ما يقوم به معاشه :

وإذا باع الحاكم مال المفلس من أجل الترماء فيجب أن يترك له ما يقوم به معاشه من مسكن فلا تباع داره^١ التي لا غنى له عنها . ويترك له من المال ما يستأجر به خادماً يصلح لخدمته مثله . وإن كان تاجراً يترك له ما يتجر به . وإن كان محترفاً يترك له آلة الحرفة . ويجب له ولبن تزامه نفقتهم أدنى نفقة مثلهم من الطعام والكسوة .

قال الشوكاني : يجوز لأهل الدين أن يأخذوا جميع ما يجدونه معه إلا ما كان لا يستغنى عنه وهو المنزل وسائر المورة وما يقيه البرد وسد رمقه ومن يعول . وفي شرحه لهذا الكلام ذكر حديث معاذ ثم قال : لكنه لم يثبت أنهم أخذوا ثيابه التي عليه أو أخرجه من منزله أو تركه هو ومن يعول لا يجدون ما لا بد لهم منه ، ولهذا ذكرنا أنه يستغنى له ذلك^١ . هـ .

الحجبر على السفه :

ويحجر على السفه البالغ لسفه وسوء تصرفه . قال الله تعالى :
« وَلَا تَقْرَأُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَمَعْتُمْ قِيَامًا »^٢ .
دلت الآية على جواز الحجبر على السفه .

قال ابن المنذر :

« أكثر علماء الأمصار يرون الحجبر على كل مضيع للماله صغيراً كان أم كبيراً »^٣ .
وفي نيل الأوطار : قال في البحر :

« والسفه المختضي للحجبر عند من أثبتته . هو صرف المال في الفسق أو فيما لا مصلحة فيه ولا غرض ديني ولا دنيوي كشرائه ما يساوي درهماً ، بمائة لا صرفه في أكل طيب ولبس نفيس وقفاخر المشعوم لقول الله تعالى :

« قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ

١ - هذا مذعوب أبي حنيفة وأحد . ونعم الشافعي ومالك إل أن داره تباع في هذه الحالة .

٢ - سورة النساء آية ٥ .

٣ - قال أبو حنيفة : لا يحجر على من بلغ حاقلاً إلا أن يكون مفسداً لله ؛ فإذا كان كذلك منع من تسليم المال إليه حتى يبلغ حساً وحشرين سنة . فإذا بلغها سلم المال إليه بكل حال ، سواء أكان مفسداً أم غير مفسد . وقال مالك : إن لم يرشد بعد بلوغ الحلم لا يزول الحجبر عنه وإن شاخ .

لَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نَفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ^١ .
وكذا لو أنفق في القُرْب « ا. هـ .

تصرفات السفه :

أفعال السفه قبل الحجر عليه جائزة حتى يصدر الحكم عليه بالحجر .
فإذا صدر الحكم عليه بالحجر فإن تصرفه لا يصح لأن هذا هو مقتضى الحجر .
فلا يتم له بيع ولا شراء ولا وقف ، ولا يصح له إقرار .

إقرار السفه على نفسه :

قال ابن المنذر :
« أجمع كل من حفظ عنه من أهل العلم على أن إقرار المجنون عليه على نفسه جائز إذا كان يزني أو سرق أو شرب خمر أو قذف أو قتل . وأن الحدود تقام عليه وإن طلق نفذ في قول الأكثر .
وإن أقر بما لم يصح إلا أنه لا يؤخذ به إلا بعد فك الحجر عنه .

إظهار الحجر على السفه والمفلس :

من المستحب إظهار الحجر على السفه والمفلس ليمطها الناس فلا يتخذوا بها ويتعاملوا معها على بصيرة .

الحجر على الصغير :

وكما يحجر على السفه لسفه فانه يحجر على الصغير ويمنع من تصرفه في ماله صيانة له من الضياع ، ولا يمكن منه إلا بشرطين :
الأول : أن يبلغ الحلم .
الثاني : أن يؤنس منه الرشد .

يقول الله سبحانه وتعالى :

« وَابْتَكَوْا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ^٢ ... » .

٢ - سورة النساء آية ٦ .

١ - سورة الأعراف آية ٣٢ .

نزلت هذه الآية في ثابت بن رفاعه وفي عمه .
 وذلك أن رفاعه توفي وترك ابنه وهو صغير فأتى عم ثابت إلى النبي ﷺ فقال : إن
 ابن أخي يتم في سجري فما يجعل لي من ماله ومتى أدفع إليه ماله ؟ فأنزل الله تعالى هذه
 الآية .

علامات البلوغ :

والبلوغ يثبت بظهور علامة من العلامات الآتية :
 ١ - الإماء سواء أكان ذلك بقطة أم مناماً ؛ لقول الله سبحانه :
 « وإذا بلغ الأطفال منكم العتلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم » ١ .
 روى أبو داود عن علي كرم الله وجهه أن النبي ﷺ قال : « رفع القلم عن ثلاث :
 عن الصبي حتى يحتلم ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق » .
 وروى الإمام علي كرم الله وجهه أن رسول الله ﷺ قال : « لا يتم بعد احتلام »
 رواه أبو داود .
 رواه البخاري .

٢ - إتمام خمس عشرة سنة لقول ابن عمر رضي الله عنهما :
 « عُرِضَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أَحَدٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً فَلَمْ يَجْزِنِي ، وَعُرِضَتْ
 عَلَيْهِ يَوْمَ الْحَتْدَقِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً فَأُجَازَنِي » .
 فلما سمع عمر بن عبد العزيز ذلك كتب إلى عماله أن لا يتعرضوا إلا لمن بلغ خمس
 عشرة سنة . وقال مالك وأبو حنيفة : لا يحكم لمن لا يحتلم بالبلوغ حتى يبلغ سبع عشرة
 سنة وفي رواية عند أبي حنيفة وهي الأشهر : تسع عشرة سنة .
 وقال في الجارية : بلوغها لسبع عشرة سنة .

وقال داود : لا يبلغ بالسن ما لم يحتلم ولو بلغ أربعين سنة .
 ٣ - نبات الشعر حول القلب . والمقصود بالشعر الأسود المتجمع لا مطلق شعر
 فإنه موجود في الأطفال . ففي غزوة بني قريظة كان يصف المرء بأنه من المعتالة بالإنبات
 الشعر حول قلبه .

وقال أبو حنيفة : لا يثبت بالإنبات حكم وليس هو ببلوغ ولا دلالة عليه .
 ٤ - الحيض والحمل : ويثبت البلوغ بهذه الأشياء المتقدمة بالنسبة للذكر والأنثى
 وتزيد الأنثى بالحيض والحمل لما رواه البخاري وغيره عن عائشة رضي الله عنها :

١ - سورة النور آية ٥٩ .

أن النبي ﷺ قال : « لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخيار » ؛ وأما الرشد فهو القدرة على إصلاح المال وحفظه من الضياع فلا يقين غيباً فاحشاً غالياً ولا يصرفه في حرام .
 وإذا بلغ الشخص غير رشيد استمرت الولاية المالية عليه حتى يؤنس منه الرشد دون تحديد سن معينة للانتظار وفقاً لظاهر النص القرآني خلافاً لأبي حنيفة ويماد الجبر عليه إذا ظهر منه سعة بعد الرشد لأن ضرر السفه كما قال الجصاص يسري إلى الكافة ...
 فإنه إذا أفنى ماله بالتبذير كان وبالأ وعبالاً على الناس وبيت المال . هذا من جهة الولاية على المال .

أما الولاية على النفس فاتها تنقطع عن الشخص بمجرد بلوغه عاقلاً وصبروره مكلفاً .
 قال ابن عباس وقد سئل : متى يتقضي يتم اليتيم ؟
 قال : لمعري إن الرجل لتثبت لحيته وإنه لضعيف الأخذ لنفسه ضعيف العطاء ؛
 فإذا أخذ لنفسه من صالح ما أخذ الناس فقد ذهب عنه اليتيم .
 وروى سعيد بن منصور عن مجاهد في قوله تعالى : « فَإِنْ أَلَسَّكُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا »^١ .

قال : العقل لا يدفع إلى اليتيم ماله وإن شَمِطَ^٢ حتى يؤنس منه رشد .

رفع الأمر إلى الحاكم عند رفع المال إلى المحجور عليه :

من العلماء من رأى شرط رفع الأمر إلى الحاكم وإثبات رشده عنده ثم يدفع إليه ماله . ومنهم من رأى أن ذلك مقروك إلى اجتهاد الوصي .
 والرأي الأول أولى في زماننا هذا .

الولاية على الصغير والسفيه والمجنون

من تكون الولاية ؟

والولاية على الصغير والسفيه والمجنون تكون للأب . فإن لم يكن الأب موجوداً انتقلت الولاية إلى الوصي لأنه نائبه . فإن لم يكن وصي انتقلت إلى الحاكم والجدة والأم وسائر المصبات لا ولاية لهم إلا بالوصية .

الوصي وشروطه :

الوصي هو الذي وكل إليه أمر المحجور عليه سواء أكان التوكيل من الأقارب أو من

١ - شط : أي كبر سنه .

٢ - سورة النساء آية ٦ .

الحاكم ؟ ويجب أن يكون مشهوراً بالدين والعدالة والرشد سواء أكان رجلاً أم امرأة ، فقد أوصى عمر إلى حفصة رضي الله عنها .
والواجب على الوصي : أن يعمل في مال اليتيم والمحجور عليه ما ينميه ويزيد فيه .
ويجوز عند الإمام مالك للوصي وللأب أن يشتريا من مال اليتيم لأنفسهما وأن يبيعا مال أنفسهما بمال اليتيم إذا لم يحاييا أنفسهما .

التنزه عن الولاية عند الضعف :

عن أبي ذر أن النبي ﷺ قال له : يا أبا ذر ، إني أراك ضعيفاً وإني أحب لك ما أحب لنفسي فلا تأمرن على اثنين ولا تولين مال يتيم .

الولي يأكل من مال اليتيم :

يقول الله سبحانه :

« وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ » ١ .

أفادت هذه الآية أن الولي الغني لا حق له في مال اليتيم وأن أجر ولايته مثوبة له من الله . فإن فرض له الحاكم شيئاً حل له أكله .

أما إذا كان فقيراً فله أن يأخذ من ماله بالمعروف ، أي المعروف في أجره مثله للمثل العمل الذي يقوم به .

قالت السيدة عائشة — رضي الله عنها — في هذه الآية :

نزلت في والي اليتيم الذي يقوم عليه ويصلح ماله إن كان فقيراً أكل بالمعروف . وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال : إني فقير ليس لي شيء ولي يتييم ؟ فقال :

« كل من مال يتييمك غير مسرف ولا مبادر ٢ ولا متأثل ٣ » .

والمراد النهي عن أخذ أكثر من أجره مثله .

النفقة على الصغير :

قال الله تعالى :

« وَلَا تَوْتُوا الشُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا » ٤ .

١ - سورة النساء آية ٦ .

٢ - أي مبادر كبير الأيتام وبلغهم الحلم .

٣ - أي جامع للمال .

٤ - سورة النساء آية ٥ .

قال القرطبي :

« الوصي يتفق على اليتيم على قدر ماله وحاله . فإن كان صغيراً وماله كثير اتخذ له ظئراً وسواضن ووسّع عليه في النفقة .

وإن كان كبيراً قدر له ناهم اللباس وشهي الطعام والخدم .
وإن كان دون ذلك فبحسبه .

وإن كان دون ذلك فخشن الطعام واللباس قدر الحاجة .

فإن كان اليتيم فقيراً لا مال له وجب على الإمام القيام به من بيت المال .

فإن لم يفعل الإمام وجب ذلك على المسلمين الأخص به فالأخص .

وأمه أخص به فيجب عليها إرضاعه والقيام به ولا ترجع عليه ولا على أحد » ا. هـ .

هل للوصي والزوجة والمأذن أن يتصدقوا بدون إذن :

وليس للوصي ولا للزوجة ولا للمأذن أن يتصدقوا من المال إلا بإذن صاحب المال
إلا أن يكون شيئاً لا يضر المال .

عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال :

« إذا أنفقت المرأة من طعام زوجها غير مفسدة كان لها أجرها بما أنفقت ولزوجها
أجر ما كسب . وللمأذن مثل ذلك لا ينقص بعضهم من أجر بعض شيئاً » .

الْوَصِيَّة

تعريفها :

الوصية مأخوذة من وصيت الشيء أوصيه إذا أوصلته .
فالموصي وصل ما كان في حياته بعد موته .
وهي في الشرع : هبة الانسان غيره عيناً أو ديناً أو منفعة على أن يملك الموصى له
الهبة بعد موت الموصي .
وعرفها بعضهم : بأنها تملك مضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع ؛ ومن هذا
التعريف يتبين الفرق بين الهبة والوصية . فالتملك المستفاد من الهبة يثبت في الحال . أما
التملك المستفاد من الوصية فلا يكون إلا بعد الموت . هذا من جهة . ومن جهة أخرى ،
فالهبة لا تكون إلا بالعين . والوصية تكون بالعين وبالدين والمنفعة .

مشروعيتها :

وهي مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع .
ففي الكتاب يقول الله سبحانه :
« كَتَبَ ١ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ ٢ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ ٣ أَنْ تَرَكَ خَيْرًا ٤ الْوَصِيَّةُ ٥
لِلْمُؤَدِّينَ ٦ وَالْأَقْرَبِينَ ٧ بِالْمَعْرُوفِ ٨ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ٩ » .
ويقول جل شأنه :
« ... مِنْ يَسُدُّ وَصِيَّةً يُؤْصِي بِهَا أَوْ دِينَ ... » ١٠ .
ويقول عز وجل :
« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهِادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ حِينَ
الْوَصِيَّةِ ١١ إِنَّهُنَّ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ١٢ ... » ١٣ .
وجاء في السنة الأحاديث الآتية :

- | | |
|----------------------------|--|
| ١ - أي فوض . | ٢ - أي وجبت أسبابه . |
| ٣ - المال . | ٤ - للمعروف : الذي لا ظلم فيه للفرقة . |
| ٥ - سورة البقرة آية ١٨٠ . | ٦ - سورة النساء آية ١١ . |
| ٧ - سورة المائدة آية ١٠٦ . | |

١ - روى البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :
 « ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه ، يبيت ليلتين ^١ إلا ووصيته مكتوبة عنده » .
 قال ابن عمر : ما مرت عليّ ليلة منذ سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك إلا وعندي وصيتي .

ومضى الحديث أن الحزم هو هذا فقد يفاخه الموت .

قال الشافعي :

ما الحزم والاحتياط للمسلم إلا أن تكون وصيته مكتوبة عنده ، إذا كان له شيء يريد أن يوصي فيه لأنه لا يدري متى تأتبه منيته فتحول بينه وبين ما يريد من ذلك .

٢ - وروى أحمد والترمذي وأبو داود وابن ماجه ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ قال :

« إن الرجل ليعمل والمرأة بطاعة الله ستين سنة ثم يحضرها الموت فيضاران في الوصية فتجيب لها النار » ، ثم قرأ أبو هريرة :
 « مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ » ^١ .

٣ - وروى ابن ماجه عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ :

« من مات على وصية مات على سبيل وسنة ومات على تقى وشهادة ومات مغفوراً له » .
 وقد أجمعت الأمة على مشروعية الوصية .

وصية الصحابة :

لقد انتقل الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى ولم يوصَ لأنه لم يترك مالا يوصى به .

روى البخاري عن ابن أبي أوفى أنه ﷺ لم يوص .

قال العلماء في تعليل ذلك :

لأنه لم يترك بعده مالا . وأما الأرض فقد كان سبيلها ، وأما السلاح والبنقة فقد أخبر أنها لا تورث .

ذكره النووي .

أما الصحابة فقد كانوا يوصون ببعض أموالهم تقريباً إلى الله .

وكانت لهم وصية مكتوبة لمن يعدم من الورقة .

أخرج عبد الرزاق بسند صحيح أن أنساً رضي الله عنه قال :

١ - سورة النساء آية ١٢ .

١ - التقريب لا التحديد .

كانوا يكتبون في صدور وصاياهم :

بسم الله الرحمن الرحيم :
هذا ما أوصى به فلان بن فلان أن يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ويشهد
أن محمداً عبده ورسوله وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور
وأوصى من ترك من أهله أن يتقوا الله ويصلحوا ذات بينهم ويطيعوا الله ورسوله إن
كانوا مؤمنين وأوصاهم بما أوصى به إبراهيم بنيه ويعقوب : « إن الله اصطفى لكم الدين
فلا تعون إلا وأنتم مسلمون » .

حكمتها :

جاء في الحديث عن رسول الله ﷺ قال :
« إن الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم زيادة في أعمالكم فضعوها حيث شئتم أو
حيث أحببتم » .
والحديث ضعيف .

أفاد هذا الحديث أن الوصية قريبة يتقرب بها الإنسان إلى الله عز وجل في آخر حياته
كفي ترداد حسنة أو يتدارك بها ما فاتته ، ولما فيها من البر بالناس والمواساة لهم .
حكمتها :

أما حكمها أي وصفها الشرعي من حيث كونها مطلوبة الفعل أو الترك ؟ فقد
اختلف العلماء فيه إلى عدة آراء لجعلها فيما يلي :
ال رأي الأول :

يرى أن الوصية واجبة على كل من ترك مالا سواء أكان المال قليلا أم كثيرا ؟ قاله
الزهري وأبو جعفر .

وهذا رأي ابن حزم ، وروى الوجوب عن ابن عمر وطلحة والزبير وعبد الله بن
أبي أوفى وطلحة بن مطرف وطاوس والشعبي قال : وهو قول أبي سليمان وجيع
أصحابنا . واستدلوا بقول الله تعالى :

١ - أي الصعابة .

٢ - أما حكمها من حيث أثرها المترتب عليها فهو للترك الوصى له الوصى به متى مات الوصى .

« كَتَبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ »^١.

الرأي الثاني :

يرى أنها تجب للوالدين والأقربين الذين لا يرفون الميت .
وهذا مذهب مسروق وإياس وقتادة وابن جرير والزهري .

الرأي الثالث :

وهو قول الأئمة الأربعة والزيدية أنها ليست فرضاً على كل من ترك مالا كما في الرأي الأول . ولا فرضاً للوالدين والأقربين غير الوارثين كما هو الرأي الثاني وإنما يختص حكمها باختلاف الأحوال .

فقد تكون واجبة أو مندوبة أو محرمة أو مكروهة أو مباحة .

وجوبها :

فتجب في حالة ما إذا كان على الإنسان حق شرعي يخشى أن يضيع إن لم يوص به :
كوديعة ودين لله أو لأدمي ، مثل أن يكون عليه زكاة لم يؤدها أو حرج لم يقم به أو تكون عنده أمانة تجب عليه أن يخرج منها أو يكون عليه دين لا يملكه غيره أو يكون عنده وديعة بغير إهاد .

استحبابها :

وتتدب في القرابات والأقرباء الفقراء وللصالحين من الناس .

حرماتها :

وتحرم إذا كان فيها اضرار بالورثة . روى عبد الرزاق عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ إن الرجل ليعمل بعمل أهل الخير سبعين سنة فإذا أوصى جاف^٢ في وصيته فيختم له بشر عمله فيدخل النار . وإن الرجل ليعمل بعمل أهل الشر سبعين سنة فيمعدل في وصيته فيختم له بخير عمله فيدخل الجنة . قال أبو هريرة أقرأوا إن شئتم : « تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا »^٣ .

١ - سورة البقرة آية ١٨٠ .

٢ - جاف : جاز . ٣ - سورة البقرة آية ٢٢٩ .

روى سعيد بن منصور بإسناد صحيح قال ابن عباس :

« الإضرار في الوصية من الكبائر » .

ورواه النسائي مرفوعاً ورجاله ثقات .

[ومثل هذه الوصية التي يقصد بها الإضرار باطلة ولو كانت دون الثلث] .

وتحرم كذلك إذا أوصى بخمر أو ببناء كنيسة أو دار للهو .

كراهتها :

وتكرهه إذا كان الموصي قليل المال وله وارث أو ورثة يحتاجون إليه ؛ كما تكرهه لأهل الفسق متى علم أو غلب على ظنه أنهم سيستعينون بها على الفسق والفجور . فإذا علم الموصي أو غلب على ظنه أن الموصى له سيستعين بها على الطاعة فإنها تكون مندوبة .

إباحتها :

وبإباحة إذا كانت لغني سواء أكان الموصى له قريباً أم بعيداً .

ركبتها :

وركتها الإيجاب من الموصي .

والإيجاب يكون بكل لفظ يصدر منه متى كان هذا اللفظ دالاً على التملك المضاف إلى ما بعد الموت بغير عوض مثل : أوصيت لفلان بكذا بعد موتي أو وهبت له ذلك أو ملكته بمدي .

وكما تنعقد الوصية بالمباراة تنعقد كذلك بالإشارة المفهمة متى كان الموصي عاجزاً عن النطق كما يصح عقدها بالكتابة .

ومتى كانت الوصية غير معينة بأن كانت للفاسد أو الملاجئ أو المدارس أو المستشفيات فإنها لا تحتاج إلى قبول بل تتم بالإيجاب وحده لأنها في هذه الحال تكون صدقة ؛ أما إذا كانت الوصية لمعين بالشخص فإنها تقتصر إلى قبول الموصى له بعد الموت أو قبوله عليه إن كان الموصى له غير رشيد . فإن قبلها تمت وإن ردها يمد الموت بطلت الوصية وبقيت على ملك ورثة الموصي .

والوصية من العقود المجازة التي يصح فيها للموصي أن يغيرها أو يرجع عما شاء منها أو يرجع عما أوصى به .

والرجوع يكون صراحة بالقول كأن يقول : رجعت عن الوصية .
ويكون دلالة بالفعل مثل تصرفه في الموصى به تصرفاً يخرج به عن ملكه مثل أن يبيعه .

متى تستحق الوصية :

ولا تستحق الوصية للموصى له إلا بعد موت الموصي وبعد سداد الدين . فإذا استقرت الدين التركة كلها فليس للموصى له شيء لقول الله تعالى : « مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يوصى بها أو دين » .

الوصية المضافة أو المعلقة بالشرط :

وتصح الوصية المضافة أو المعلقة بالشرط أو المقترنة به متى كان الشرط صحيحاً .
والشرط الصحيح : هو ما كان فيه مصلحة للموصي أو الموصى له أو لغيرهما ولم يكن منهياً عنه ولا منافياً لمقاصد الشريعة .
ومتى كان الشرط صحيحاً وجبت مراعاته ما دامت المصلحة منه قائمة .
فإن زالت المصلحة المقصودة منه أو كان غير صحيح لم تجب مراعاته .

شروطها :

الوصية تقتضي موصياً وموصى له وموصى به ؛ ولكلٍّ شروط نذكرها فيما يلي :

شروط الموصي :

يشترط في الموصي أن يكون أهلاً للتبرع بأن يكون كامل الأهلية .
وكال الأهلية بالعقل والبلوغ والحرية والاختيار وعدم الحجر لفسه أو غفلة ، فإن كان الموصي ناقص الأهلية بأن كان صغيراً أو مجنوناً أو عبداً أو مكرباً أو محجوراً عليه فإن وصيته لا تصح .

ويستثنى من ذلك أعران :

- ١ - وصية الصغير المميز الخاصة بأمر تجهيزه ودفنه ما دامت في حدود المصلحة .
- ٢ - وصية المحجور عليه لفسه في وجه من وجوه الخير مثل تعليم القرآن وبناء المساجد وإقامة المستشفيات .

ثم إن كان له وارث وأجازها الورثة نفقت من كل ماله .
وكذا إذا لم يكن له وارث أصلاً .

وأما إن كان له ورثة ولم يميزوا هذه الوصية فإنها تنفذ من ثلث ماله فقط ؛ وهذا

مذهب الأحناف .

وخالف في ذلك الإمام مالك فأجاز وصية ضعيف العقل والصغير الذي يعقل معنى
التقرب الى الله تعالى قال :

« الأمر المجمع عليه عندنا أن الضعيف في عقله والسفيه والمصاب الذي يفق أحياناً
تجوز وصاياه إذا كان معهم من عقولهم ما يعرفون ما يوصون به . وكذلك الصبي الصغير
إذا كان يعقل ما أوصى به ولم يأت بمنكر من القول فوصيته جائزة ماضية » .
وقد أجاز القانون في مصر وصية السفيه وذوي النقلة إذا أذنت بها الجهة القضائية
المختصة .

شروط الموصى له :

يشترط في الموصى له الشروط الآتية :

١ - أن لا يكون وارثاً للموصي .

روى أصحاب المغازي أن رسول الله ﷺ قال عام الفتح :

« لا وصية لوارث » .

رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه .

وهذا الحديث وإن كان خبر آحاد إلا أن العلماء تلقته بالقبول وأجمعت العامة على
القول به .

وفي رواية :

« إن الله أعطى كل ذي حق حقه ، ألا لا وصية لوارث .

وأما آية : « كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ »
للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين » .

فقد قال الجمهور من العلماء بنسخها .

وقال الشافعي : إن الله تعالى أنزل آية الوصية وأنزل آية الموارث فاحتمل أن تكون
آية الوصية باقية مع الميراث . واحتمل أن تكون الموارث ناسخة للوصايا . وقد طلب
العلماء ما يرجح أحد الاحتمالين فوجدوه في سنة رسول الله ﷺ فقد روى عنه أصحاب
المغازي أنه قال عام الفتح :

« لا وصية لوارث » ا. هـ .

واتفقوا على اعتبار كون الموصى له وارثاً يوم الموت حتى لو أوصى لأخيه الوارث

حيث لا يكون الموصي ابن ثم ولد له ابن قبل موته صحت الوصية للأخ المذكور ولو أوصى لأخيه وله ابن فمات الابن قبل موت الموصي فهي وصية لوأرث .

٢ - ومنه الأحناف أن الموصى له إذا كان معيناً يشترط لصحة الوصية له أن يكون موجوداً وقت الوصية تحقيقاً أو تقديرًا .

أي يكون موجوداً بالفعل وقت الوصية أو يكون مقدرًا وجوده أثناءها .
كما إذا أوصى لجل فلانة . وكان الحمل موجوداً وقت إيجاب الوصية .

أما إذا لم يكن الموصى له معيناً بالشخص فيشترط أن يكون موجوداً وقت موت الموصي تحقيقاً أو تقديرًا .

فإذا قال الموصي : أوصيت بداري لأولاد فلان ولم يعين هؤلاء الأولاد ، ثم مات ولم يرجع عن الوصية . فإن للدار تكون مملوكة للأولاد الموجودين وقت موت الموصي سواء منهم الموجود حقيقة أو تقديرًا كالحمل ، ولو لم يكونوا موجودين وقت إيجاب الوصية . ويتحقق من وجود الحمل وقت الوصية أو وقت موت الموصي متى ولد لأقل من ستة أشهر من وقت الوصية أو من وقت موت الموصي .

وقال الجمهور من العلماء : إن من أوصى أن يفرق ثلث ماله حيث أرى الله الوصي أنها تصح وصيته ويفرقه الوصي في سبيل الخير ولا يأكل منه شيئاً ولا يعطي منه وارئاً للميت .

وخالف في ذلك أبو ثور ، أفاده الشوكاني في نيل الأوطار .

٣ - ويشترط أن لا يقتل الموصى له الموصي قتلًا محرماً مباشراً .
فإذا قتل الموصى له الموصي قتلًا محرماً مباشراً بطلت الوصية له لأن من تمجبل الشيء قبل أو انه عوقب بحرمانه .
وهذا من مذهب أبي يوسف .

وقال أبو حنيفة ومحمد لا تبطل الوصية وتتوقف على إجازة الورثة .

شروط الموصى به :

يشترط في الموصى به أن يكون بعد موت الموصي قابلاً للتمليك بأي سبب من أسباب الملك ، فتصح الوصية بكل مال متقوم من الأعيان ومن المنافع . وتصح الوصية بما يشعره شجره وبما في بطن بقرته لأنه يملك بالإرث فما دام وجوده محققاً وقت موت الموصي استعفه الموصى له .

وهذا بخلاف ما إذا أوصى بمردوم .
وتصح الوصية بالدين وبالمنافع كالسكن وبالوصية بالخلو .
ولا تصح بما ليس بمال كاللبنة . وما ليس متقوماً في حق العاقدين كالخمر للمسلمين .
مقدار المال الذي تستحب الوصية فيه :

قال ابن عبد البر :
« اختلف السلف في مقدار المال الذي يستحب فيه الوصية أو يجب عند من أوجبها .
فروى عن علي أنه قال : ستائة درهم أو سبعمائة درهم ليس بمال فيه وصية وروى
عنه ألف درهم مال فيه وصية .
وقال ابن عباس : لا وصية في ثمانمائة درهم .
وقالت عائشة : في امرأة لها أربعة من الولد ولها ثلاثة آلاف درهم لا وصية في مالها .
وقال ابراهيم النخعي : ألف درهم الى خمسمائة درهم .
وقال قتادة في قوله « إن ترك خيراً » ألفاً فما فوقها .
وعن علي : من ترك مالا يسيراً فليدعه لورثته فهو أفضل .
وعن عائشة فيمن ترك ثمانمائة درهم لم يترك خيراً فلا يرثي » ا . هـ .
الوصية بالثلث :

وتجوز الوصية بالثلث ولا تجوز الزيادة عليه ، والأولى أن ينقص عنه ، وقد استقر
الإجماع على ذلك .
روى البخاري ومسلم وأصحاب السنن عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال :
جاء النبي ﷺ يعوذني ، وأنا بمكة — وهو يكره أن يموت بالأرض التي هاجر منها —
قال : يرسم الله ابن عفراء . قلت : يا رسول الله أوصي بمالي كله ؟ قال : لا .
قلت : فالشطر ؟ قال : لا . قلت : الثلث ؟ قال : فالثلث والثلث كثير ، إنك
إن تدع^١ ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة^٢ يتكففون^٣ الناس في أيديهم ، وإنك
مهما أنفقت من نفقة فإنها صدقة حتى اللقمة ترفعها الى في^٤ في امرتك ، وعسى الله أن
يرفعك فينتفع بك أناس ويُنصّر بك آخرون ، ولم يكن له يرثد إلا ابنة^٥ .

١ - الشطر : النصف . ٢ - تدع : تترك .

٣ - حالة : فقراء . ٤ - يتكففون الناس : يبسطن السؤال أكلهم .

٥ - في : الغم .

٦ - كان هذا قبل أن يولد له الذكور . وقد ولد له بعد ذلك أربعة بنين . ذكره الرازي ، وقيل :
أكثر من عشرة ومن البنات ثنتا عشرة بنتاً .

الثالث يحسب من جميع المال :

ذهب جمهور العلماء الى أن الثالث يحسب من جميع المال الذي تركه الموصي . وقال مالك : يحسب الثالث مما عليه الموصي دون ما خفي عليه أو تجدد له ولم يعلم به . وهل المعتبر الثالث حال الوصية أو عند الموت ؟

ذهب مالك والنخعي وعمر بن عبد العزيز أن المعتبر ثلث التركة عند الوصية . وذهب أبو حنيفة وأحمد والأصح من قولي الشافعية الى اعتبار الثلث حال الموت . وهو قول علي وبعض التابعين .

الوصية بأكثر من الثلث :

الموصي إما أن يكون له وارث أو لا .

فإن كان له وارث فإنه لا يجوز له الوصية بأكثر من الثلث كما تقدم ؛ فإن أوصى بالزيادة على الثلث فإن وصيته لا تنفذ إلا بإذن الورثة ، ويشترط لنفاذها شرطان :

١ - أن تكون بعد موت الموصي لأنه قبل موته لم يثبت للمعيز حق فلا تعتبر إجازته ، وإذا أجازها أثناء الحياة كان له الرجوع عنها متى شاء . وإن أجازها بعد الحياة نفدت الوصية . وقال الزهري وربيعة : ليس له الرجوع مطلقاً .

٢ - أن يكون المعيز وقت الإجازة كامل الأهلية غير محجور عليه لسفه أو غفلة . وإن لم يكن له وارث فليس له أن يزيد على الثلث أيضاً . وهذا عند جمهور العلماء .

وذهب الأحناف وإسحاق وشريك وأحمد في رواية ، وهو قول علي وابن مسعود ، الى جواز الزيادة على الثلث .

لأن الموصي لا يترك في هذه الحال من يخشى عليه الفقر .

ولأن الوصية جاءت في الآية مطلقة .

وقيدتها السنة بمن له وارث فبقي من لا وارث له على إطلاقه .

بطلان الوصية :

وتبطل الوصية بفقد شرط من الشروط المتقدمة كما تبطل بما يأتي :

١ - إذا جن الموصي جنوناً مطبقاً واتصل الجنون بالموت^١ .

٢ - إذا مات الموصي له قبل موت الموصي .

٣ - إذا كان الموصي به معيناً وهلك قبل قبول الموصي له .

١ - الجنون المطبق هو الجنون الذي يستمر سنة عند محمد ؛ وقال أبو يوسف : هو الذي يستمر شهراً وعليه الفتوى .

الفرائض

تعريفها :

الفرائض جمع فريضة ، والفريضة مأخوذة من الغرض بمعنى التقدير ؛ يقول الله سبحانه : « فنصف ما فرضتم » أي قدرتم .
والغرض في الشرع هو النصيب المقدّر للوارث ويسمى العلم بها علم الميراث وعلم الفرائض .

مشروعيتها :

كان العرب في الجاهلية قبل الإسلام يورثون الرجال دون النساء . والكبار دون الصغار وكان هناك توارث بالحنف . فأبطل الله ذلك كله وأنزل :
« يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساءً فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك وإن كانت واحدة فلها النصف ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث »
فإن كان له إخوة فلأمه السدس من بعد وصية يوصي بها أو دين آباؤكم وأبناؤكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعا فريضة من الله إن الله كان عليماً حكيماً ،
سورة النساء ، الآية رقم ١١ .

سبب نزول الآية :

وسبب نزول هذه الآية ما جاء عن جابر قال : جاءت امرأة سعد بن الربيع إلى رسول الله ﷺ بابتئها من سعد فقالت : يا رسول الله ، هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك في أحد شهيداً . وإن عهما أخذ مالهما فلم يدع لهما مالا ، ولا ينكحان إلا بآل . فقال : بقضي الله في ذلك . فنزلت آية الموارث . فأرسل رسول الله ﷺ إلى عهما فقال : « أعط ابنتي سعد الثلثين وأمها الثلث وما بقي فهو لك » رواه الحنفية إلا النسائي .

فضل العلم بالفرائض :

١ - عن ابن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ :

« تعلموا القرآن وعلوه الناس . وتعلموا الفرائض وعلوها فإنني امرئ مقبوض والملم مرفوع ويوشك ان يختلف اسمان في الفريضة والمسألة فلا يجدان أحداً يخبرهما » ذكره أحمد .

٢ - وعن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال :
« العلم ثلاثة وما سوى ذلك فضل : آية محكمة أو سنة قائمة أو فريضة عادلة » رواه أبو داود وابن ماجه .

٣ - وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « تعلموا الفرائض وعلوها فإنها نصف العلم وهو ينسى وهو أول شيء ينزع من أمي » رواه ابن ماجه والدارقطني .

التركة

تعريفها :

التركة هي ما يتركه الميت من الأموال مطلقاً^١ . ويقرر هذا ابن حزم فيقول :
« إن الله أوجب الميراث فيما يخلفه الانسان بعد موته من مال لا فيما ليس بمال ، وأما الحقوق فلا يرث منها إلا ما كان تابعاً للمال أو في معنى المال ، مثل حقوق الارتفاق والتبلي وحق البقاء في الأرض المكتسبة للبناء والفرس وهي عند المالكية والشافعية والحنابلة تشمل جميع ما يتركه الميت من أموال وحقوق سواء أكانت الحقوق مالية أم غير مالية .

الحقوق المتعلقة بالتركة :

الحقوق المتعلقة بالتركة أربعة : وهي كلها ليست بمنزلة واحدة بل بعضها أقوى من بعض فيقدم على غيره في الإخراج من التركة على الترتيب الآتي :

١ - الحق الأول : يبدأ من تركة الميت بتكفينه وتجهيزه على النحو الذي سبق ذكره في باب الجنائز .

٢ - الحق الثاني : قضاء دينه . فإن حزم والشافعي يقدمون دين الله كالزكاة والكفارات على دين العباد .

والحنفية يسقطون دين الله بالموت فلا يلزم الورثة اداؤها إلا إذا تبرعوا بها أو وصى الميت بأدائها . وفي حالة الإيصاء بها تصير كالوصية لأجنبي يخرجها الوارث أو الوصي من ثلث الفاضل بعد التجهيز وبعد دين العباد . هذا إذا كان له وارث ، فإذا لم يكن له وارث

١ - هذا تعريف الأحناف .

فتخرج من الكل . والحناطة يسبون بينها ، كما نجد أنهم جميعاً اتفقوا على أن ديون العباد العينية ^١ مقدمة على ديونهم المطلقة .

٣ - الحق الثالث : تنفيذ وصيته من ثلث الباقي بعد قضاء الدين .

٤ - الحق الرابع : تقسيم ما بقي من ماله بين الورثة .

أركان الميراث :

الميراث يقتضي وجود ثلاثة أشياء :

١ - الوارث : وهو الذي يلتحق بالمت بسبب من أسباب الميراث .

٢ - المورث : وهو الميت حقيقة أو حكماً مثل المفقود الذي حكم بموته .

٣ - الموروث : ويسمى تركه وميراثاً . وهو المال أو الحق المتقول من المورث الى الوارث .

أسباب الارث :

يستحق الإرث بأسباب ثلاثة :

١ - النسب الحقيقي ^٢ : لقول الله سبحانه : « وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله » . سورة الأنفال .

٢ - النسب الحكمي ^٣ : لقول الرسول ﷺ : « الولاء لمة كلعمة النسب » رواه ابن حبان والحاكم وصححه .

٣ - الزواج الصحيح : لقول الله سبحانه : « ولكم نصف ما ترك أزواجكم » .

شروط الميراث :

يشترط للإرث شروط ثلاثة :

١ - موت المورث حقيقة أو موته حكماً كأن يحكم القاضي بموت المفقود فهذا الحكم

١ - الدين العيني هو الذي تعلق بمعين المال .

٢ - القرابة الحقيقية .

٣ - هو الولاء وهو القرابة الخاصة بسبب المقت يسمى ولاء المتناق أو القرابة الخاصة بسبب الموالاة . ويسمى ولاء الموالاة . وهو عقد بين شخصين أحدهما ليس له وارث لسي فيقول للآخر : أنت مسلولي أو أنت ولي ترضي إذا مت وتعمل عني إذا جنيت أي تدفع عني الدية الشرعية إذا وقع عني جنابة خطأ من قتل لها مورثه ، فهذا العقد يثبت لولاء بين المتناقلين وولاء الموالاة يستبر سبباً في الإرث عند أبي حنيفة ولا يعتبر سبباً عند جمهور العلماء وإلى رأي الجمهور جنح القاون .

يجعله كمن مات حقيقة ، أو موته تقديراً ، كان يمتدي شخص على امرأة حامل بالضرب فتسقط جنيناً ميتاً فتقدر حياة هذا السقط وإن لم تتحقق بعد .

٢ - حياة الوارث بعد موت المورث ولو حكماً ، كالحمل ، فإنه حي في الحكم ليس إلا لجواز أن يكون الروح لم يتفخ فيه بعد . فإذا لم تعلم حياة الوارث بعد موت المورث كالغرقى والحرقى والهدمى فإنه لا توارث بينهم إذا كانوا ممن يرث بعضهم بعضاً ويقسم مال كل منهم على ورثته الأحياء .

٣ - ألا يوجد مانع من موانع الإرث الآتية :

موانع الإرث :

المنوع من الإرث هو الشخص الذي قفر له سبب الإرث ولكنه اتصف بصفة سلبت عنه أهلية الإرث . ويسمى هذا الشخص محروماً . والموانع أربعة :

١ - الرق : سواء أكان تاماً أم ناقصاً .

٢ - القتل العمد المحرم : فإذا قتل الوارث مورثه ظلماً فإنه لا يرثه اتفاقاً لما رواه النسائي أن النبي ﷺ قال : « ليس للقاتل شيء » .

وما عدا القتل العمد المدون فقد اختلف العلماء فيه ، فقال الشافعي : كل قتل يمنع من الميراث ولو من صغير أو مجنون ولو كان بحق كحد أو قصاص . وقالت المالكية : إن القتل المانع من الميراث هو القتل العمد المدون سواء أكان مباشرة أم سبباً وأخذ القانون بهذا المذهب في المادة الخامسة منه ونصها : « من موانع الإرث قتل المورث عمداً سواء أكان القاتل فاعلاً أصلياً أم شريكاً أم كان شاهد زور أدت شهادته إلى الحكم بالقتل وتنفيذه إذا كان القتل بلا حق ولا عذر ، وكان للقاتل عاقلاً بالغاً من العمر خمس عشرة سنة ويعد من الأعذار تجاوز حق الدفاع الشرعي » .

٣ - اختلاف الدين : فلا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم لما رواه الأربعة عن أسامة بن زيد أن النبي ﷺ قال : « لا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم » . وحكي عن معاذ ومعاوية وابن المسيب ومسروق والنخعي : أن المسلم يرث الكافر ولا عكس ، كما يتزوج المسلم الكافرة ولا يتزوج الكافر المسلمة .

أما غير المسلمين فإن بعضهم يرث بعضاً . لأنهم يعتبرون أهل ملة واحدة .

٤ - اختلاف الدارين (أي الوطن) : المراد باختلاف الدارين اختلاف الجنسية واختلاف الدارين لا يكون مانعاً من التوارث بين المسلمين فالمسلم يرث المسلم مهنات الديار وتمددت الأقطار ، وأما اختلاف الدارين بين غير المسلمين فقد اختلف فيه : هل

هو مانع من التوارث بينهم أم لا ؟ فالجمهور من العلماء على أنه لا يمنع من التوارث بين غير المسلمين ، كما لا يمنع التوارث بين المسلمين . قال في المفتي : وقياس المذهب عنده أن الملة الواحدة يتوارثون وإن اختلفت ديارهم ، لأن العمومات من النصوص تقتضي تورثهم ولم يرد بتخصيصهم نص ولا إجماع ، ولا يصح قياس فيجب العمل بمومها . وقد أخذ القانون بهذا لا في صورة واحدة أخذ فيها برأي أبي حنيفة وهي ما إذا كانت شريعة الدولة الأجنبية تمنع تورث غير رعاياها فمنع القانون تورث رعايا هذه الدولة الأجنبية المانعة ، فعامله بالمثل في التورث ، ففي المادة السادسة من القانون النص الآتي : « واختلاف الدارين لا يمنع من الارث بين المسلمين ولا يمنع بين غير المسلمين إلا إذا كانت شريعة الدار الأجنبية تمنع من تورث الأجنبي عنها » .

المستحقون للتركة

المستحقون للتركة يرتبون على النحو التالي في المذهب الحنفي :

١ - أصحاب الفروض .

٢ - المصبة النسبية .

٣ - المصبة السببية .

٤ - الرد على ذوي الفروض .

٥ - ذوو الأرحام .

٦ - مولى الموالاة .

٧ - المقر له بالنسب على الغير .

٨ - الموصى له بأكثر من الثلث .

٩ - بيت المال .

أما ترتيب المستحق للتركة في قانون الموارث المعمول به في مصر فملى النحو التالي :

١ - أصحاب الفروض .

٢ - المصبة للنسبية .

٣ - الرد على ذوي الفروض .

٤ - ذوو الأرحام .

٥ - الرد على أحد الزوجين .

٦ - المصبة السببية .

٧ - المقر له بالنسب على الغير .

٨ - الموصى له بجميع المال .

٩ - بيت المال .

١ - أصحاب الفروض :

أصحاب الفروض هم الذيق لهم فرض - أي نصيب - من الفروض الستة المعينة لهم وهي : $\frac{1}{2}$ ، $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{8}$ ، $\frac{1}{3}$ ، $\frac{1}{6}$ ، $\frac{1}{6}$.
وأصحاب الفروض اثنا عشر : أربعة من الذكور وهم الأب والجد الصحيح وإن علا والأخ لأم والزوج .

وثنان من الإناث وهن الزوجة والبنت والأخت الشقيقة والأخت لأب والأخت لأم
وبنت الابن والأم والجدّة الصحيحة وإن علت .
وفيما يلي بيان نصيب كل منهم مفصلاً :

أحوال الأب

يقول الله سبحانه وتعالى : « ولا يورثه لكل واحد منها السدس مما ترك إن كان له ولد »
فإن لم يكن ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث » .

للأب ثلاثة أحوال : حالة يرث فيها بطريق الفرض وحالة يرث فيها بالتعصيب .
وحالة يرث فيها بالفرض والتعصيب معاً .

الحالة الأولى :

يرث فيها بطريق الفرض إذا كان معه فرع وارث مذكر منفرداً أو مع غيره ، وفي
هذه الحالة فرضه السدس .

الحالة الثانية :

يرث فيها بطريق التعصيب إذا لم يكن مع الميت فرع وارث مذكراً كان أم مؤنثاً
فياًخذ كل التركة إذا انفرد أو الباقي من أصحاب الفروض إن كان معه أحد منهم .

الحالة الثالثة :

يرث فيها بطريق الفرض والتعصيب معاً ، وذلك إذا كان معه فرع وارث مؤنث .
وفي هذه الحال يأخذ السدس فرضاً ثم يأخذ الباقي من أصحاب الفروض تعصيباً .

أحوال الجدة الصحيح

الجد منه صحيح ومنه جد فاسد .

فالجد الصحيح هو الذي يمكن نسبته الى الميت بدون دخول أنثى مثل أب الأب .

والجد الفاسد هو الذي لا ينسب الى الميت الا بدخول الأنثى كأب الأم .

١ - المراد بالولد الفرع الوارث مذكراً كان أم مؤنثاً ؛ ويفهم من النص على نصيب الأم والسكوت
عن الأب عند عدم الفرع الوارث أن للأب الباقي .

والجد الصحيح ارثه ثابت بالإجماع ؛ فعن عمر ان ابن حصين أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال : إن ابن ابني مات فما لي من ميراثه ؟ فقال : لك السدس . فلما أدير دعاه فقال : « لك السدس فلما أدير دعاه فقال : لك سدس آخر . فلما أدير دعاه فقال : إن السدس الآخر طعمة » رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه .

ويسقط إرث الجد الصحيح بالأب عند وجوده ، ويقوم مقامه عند فقده إلا في أربعة مسائل :

١ - أم الأب لا ترث مع وجود الأب لأنها تدلي به وترث مع وجود الجد .

٢ - إذا ترك الميت أبوين وأحد الزوجين فللأم ثلث ما يبقى بعد فرض أحد الزوجين ؛ أما إذا وجد مكان الأب جد فللأم ثلث الجميع ، وهذه تسمى بالمسألة المعرية لقضاء عمر فيها ، وتسمى أيضاً بالفرائية لشهرتها كالكوكب الأغر . وخالف في ذلك ابن عباس فقال : إن الأم تأخذ ثلث الكل لقوله تعالى : « فلأمة الثلث » .

٣ - إذا وجد الأب حجب الإخوة والأخوات الأشقاء والإخوة والأخوات لأب ؛ أما الجد فمنهم لا يحبسون به . وهذا مذهب الشافعي وأبي يوسف ومحمد ومالك ؛ وقال أبو حنيفة : يحبسون بالجد كما يحبسون بالأب لا فرق بينهما .

وقد أخذ قانون الموارث بالرأي الأول ففي مادة (٢٢) النص الآتي :

« إذا اجتمع الجد مع الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب كانت له حالتان :

الأولى : أن يقامهم كأخ ان كانوا ذكوراً فقط ، أو ذكوراً وإناثاً أو إناثاً عَصَبِينَ مع الفرع الوارث من الإناث .

الثانية : أن يأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض بطريق التخصيب اذا كانت مع أخوات لم يعصبن بالذكور أو مع الفرع من الإناث . على أنه إذا كانت المقاسمة أو الإرث بالتخصيب على الوجه المتقدم تحرم الجد من الإرث أو تنقصه اعتبار صاحب فرض بالسدس ولا يعتبر في المقاسمة من كان محبوباً من الإخوة أو الأخوات لأب .

حالات الأخ لأم

قال تعالى : « وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منها السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث »^١ .

— سورة النساء آية ١٢

فالكلاية من لا والد له ولا ولد ذكراً أو أنثى والمقصود بالأخ أو الأخت هنا الأخوة
 لأم ويتبين من الآية أن لهم أحوالاً ثلاثة :
 ١ - أن السمس للشخص الواحد سواء أكان ذكراً أم أنثى .
 ٢ - أن الثلث للثنتين فأكثر يستوي فيه الذكور والإناث .
 ٣ - لا يرثون شيئاً مع الفرع الوارث كالولد وولد الابن ولا مع الأصل الوارث المذكور
 كالأب والجد فلا يجبون بالأم أو الجدة .

حالات الزوج

قال الله سبحانه : « ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن
 ولد فلكن الربع مما تركن » . ذكرت هذه الآية أن للزوج حالتين :
 الحالة الأولى :

يرث فيها النصف وذلك عند عدم وجود الفرع الوارث ، وهو الابن وإن نزل .
 والبنت . وبنت الابن وإن نزل أبوها ، سواء أكان منه أم من غيره .
 الحالة الثانية :

يرث فيها الربع عند وجود الفرع الوارث^١ .

أحوال الزوجة

قال الله تعالى : « ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلهن
 الثمن مما تركن » .
 بينت الآية أن للزوجة حالتين :

الحالة الأولى :

استحقاق الربع عند عدم وجود الفرع الوارث سواء أكان منها أم من غيرها .

الحالة الثانية :

استحقاق الثمن عند وجود الفرع الوارث وإذا تعددت الزوجات اقتسمن الربع أو
 الثمن بينهن بالسوية .

١ - أما الفرع غير الوارث كبنت البنت فإنها لا تنقض الزوج ولا الزوجة .

الزوجة المطلقة :

الزوجة المطلقة طلاقاً رجعياً توث من زوجها إذا مات قبل انتهاء عدتها ؛ ويرى الحنابلة توريث المطلقة قبل الدخول والختوة من مطلقها في مرض الموت إذا مات في مرضه ما لم تتزوج ، وكذلك بعد الختوة ما لم تتزوج وعليها عدة الوفاة .
والقانون الجديد يعتبر المطلقة بائناً في مرض الموت في حكم الزوجة إذا لم مرض بالطلاق ومات المطلق في ذلك المرض وهي في عدته .

أحوال البنت الصلبية

يقول الله سبحانه : « يوصيكم الله في أولادكم^١ للذكر مثل حظ الانثيين فإن كن نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وإن كانت واحدة فلها النصف » .
أفادت الآية أن البنت الصلبية ثلاثة أحوال :

الحالة الاولى :

أن لها النصف إذا كانت واحدة .

الحالة الثانية :

أن الثلثين للثنتين فأكثر إذا لم يكن معهن ابن أو أكثر . قال ابن قدامة : أجمع أهل العلم على أن فرض البنتين الثلثان إلا رواية شاذة عن ابن عباس . وقال ابن رشد : وقد قيل : إن المشهور عن ابن عباس مثل قول الجمهور .

الحالة الثالثة :

أن توث بالتمصيب إذا كان معها ابن أو أكثر فيكون الإرث بالتمصيب ويكون للذكر مثل حظ الأنثيين . وكذلك الحال عند تعددها أو تعدده .

حالات الأخت الشقيقة

يقول الله سبحانه : « يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة إن امرؤ ملك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد فإن كانتا اثنتين فلها الثلثان

١ - الولد يتناول الذكر والانثى لانه مشتق من التولد .

بما ترك وإن كانوا إخوة رجالاً ونساءً فللذكر مثل حظ الأنثيين « سورة النساء - آخر آية .

ويقول الرسول ﷺ « اجعلوا الاخوات مع البنات عصة »^١ .
للأخت الشقيقة^٢ خمسة أحوال :

١ - النصف للواحدة المفردة إذا لم يكن معها ولد ولا ولد ابن ولا أب ولا جد ولا أخ شقيق .

٢ - الثلثان للإثنتين فصاعداً عند عدم من ذكر .

٣ - إذا وجد معهن أخ شقيق مع عدم من تقدم ذكره فإنه يعصبن ويكون للذكر مثل حظ الانثيين .

٤ - يصرن عصة مع البنات أو بنات الابن فيأخذن الباقي بعد نصيب البنات أو بنات الابن .

٥ - يسقطن بالفرع الوارث المذكر كالابن وابنته وبالأصل الوارث المذكر كالأب اتفاقاً وبالجهد عند أبي حنيفة خلافاً لأبي يوسف وعنده وقد تقدم بيان الخلاف في ذلك .

أحوال الأخوات لأب

الأخوات لأب هن أحوال ستة :

١ - النصف للواحدة المفردة عن مثلها وعن الأخ لأب وعن الأخت الشقيقة .

٢ - الثلثان لاثنتين فصاعداً .

٣ - السدس مع الأخت الشقيقة المفردة فكلمة للثنتين .

٤ - ان يرثن بالتعصيب بالغير إذا كان مع الواحدة أو الأكثر أخ لأب فيكون للذكر مثل حظ الانثيين .

٥ - يرثن بالتعصيب مع الغير إذا كان مع الواحدة أو الأكثر بنت أو بنت ابن ويكون لمن الباقي بعد فرض البنت أو بنت الابن .

٦ - سقوطهن بمن يأتي :

١ - بالأصل أو الفرع الوارث المذكر .

١ - الإخوة والأخوات الأشقاء يسمون بني الاحيان أي من أحيان هذا الصنف ، والإخوة والأخوات لام يسمون بني العلات ، لانهم من نسوة ضرائر ، كل منهن عدة ، أي ذرة لأخرى ، والأخوة والأخوات لام يسمون بني الاخويات لانهم من أصلين مختلفين .

٢ - الأخت الشقيقة كل أخت شاركت المتوفى في الأب والأم .

٢ - بالأخ الشقيق .

٣ - بالأخت الشقيقة إذا صارت عصبه مع البنت أو بنت الابن لأنها في هذه الحال تقوم مقام الأخ الشقيق ولهذا تقدم على الأخ لأب والأخت لأب عندما تصير عصبه بالغير .

٤ - بالأختين الشقيقتين : إلا إذا كان معهن في درجتهم أخ لأب فيمصبن فيكون الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين .

فإذا ترك الميت اختين شقيقتين وأخوات لأب وأخ لأب فللشقيقتين الثلثان والباقي يقسم بين الأخوات لأب والأخ لأب للذكر مثل حظ الأنثيين .

أحوال بنات الابن

بنات الابن لمن خمسة أحوال :

١ - النصف للواحدة عند عدم ولد الصلب .

٢ - الثلثان للإختين فصاعداً عند عدم ولد الصلب .

٣ - السدس للواحدة فأكثر مع الواحدة الصلبية تكمة للثلثين إلا إذا كان معهن ابن في درجتين فيمصبن ويكون الباقي بعد نصيب البنت للذكر مثل حظ الأنثيين .

٤ - لا يرث مع وجود الابن .

٥ - لا يرث مع وجود البنيتين الصليبتين فأكثر إلا إذا وجد معهن ابن ابن ١ بمحذاهن أو أسفل منهن في الدرجة فيمصبن .

أحوال الأم

يقول الله سبحانه : « ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فإن كان له إخوة فلأمه السدس » . سورة النساء - الآية ١٠ .

للأم ثلاثة أحوال :

١ - تأخذ السدس إذا كان معها ولد أو ولد ابن أو اثنان من الإخوة أو الأخوات مطلقاً سواء كانوا من جهة الأب والأم أو من جهة الأب فقط أو من جهة الأم فقط .

٢ - تأخذ ثلث جميع المال إذا لم يوجد أحد من تقدم ذكرهم .

١ - ابن الابن يمصب من في دجته سواء كانت أخته أو بنت عمه ؛ ويصعب من فرقه إلا إذا كانت صاحبة فرج . وسقط من تكون أسفل منه .

- ٣ - نأخذ ثلث الباقي عند عدم من ذكر بعد فرض أحد الزوجين وذلك في مسألتين تسميان بالفرائية .
 الأولى : في حالة ما إذا تركت زوجاً وأبوين .
 والثانية : ما إذا ترك زوجة وأبوين .

أحوال الجدات

- ١ - عن قبيصة بن ذؤيب قال : جاءت الجدة الى أبي بكر فسألت ميراثها فقال : ما لك في كتاب الله شيء . وما علمت لك في سنة رسول الله ﷺ شيئاً ، فارجمي حتى أسأل الناس . فسأل الناس .
 فقال المغيرة بن شعبه : « حضرت رسول الله ﷺ أعطاهما السدس . فقال : هل معك غيره ؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري ، فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبه . فأنفذه لها أبو بكر . قال : ثم جاءت الجدة الأخرى الى عمر ، فسألت ميراثها . فقال : ما لك في كتاب الله شيء . ولكن هو ذاك السدس فإن اجتمعنا فهو بينكما وإيتكما خلت به فهو لها » رواه الحنفية إلا النسائي ، وصححه الترمذي .
 للجدات الصحيحات^١ ثلاث حالات :
 ١ - لمن السدس تستقل به الواحدة ويشترك فيه الأكثر بشرط التساوي في الدرجة كأم الأم وأم الأب .
 ٢ - القريبة من الجدات من أي جهة تحجب البعيدة كأم الأم تحجب أم أم الأم وتحجب أيضاً أم أبي الأب .
 ٣ - الجدات من أي جهة كانت يسقطن بالأم وتسقط من كانت من جهة الأب بالأب أيضاً ولا تسقط به من كانت من جهة الأم ويحجب الجد أمه أيضاً لأنها تدلي به .

١ - الجدة الصحيحة هي التي لا يتخلل في نسبتها الى الميت جد فاسد ، والجد الفاسد هو من تخلل في نسبته الى الشخص أنثى كأم الأم .

٢ ، ٣ — العصبية

تعريفها :

العصبية جمع عاصب كطالب وطالبة ، وهم بنو الرجل وقرابته لأبيه ، وسموا بذلك لشدة بعضهم أذى بعض .

وهذا اللفظ مأخوذ من قولهم : عَصَبَ القوم بفلان إذا أحاطوا به ؛ فالابن طرف والاب طرف آخر والأخ جانب والمم جانب آخر ، والمقصود بهم هنا الذين يصرف لهم الباقي بعد أن يأخذ أصعاب الفروض أنصباهم المقدرة لهم ؛ فإذا لم يفضل شيء منهم لم يأخذوا شيئاً إلا إذا كان العاصب ابناً فإنه لا يحرم بحال .

والعصبية كذلك هم الذين يستحقون التركة كلها إذا لم يرجع من أصعاب الفروض أحد ، لما رواه البخاري ومسلم عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : « ألقوا الفرائض بأهلها^١ فما بقي فلأولي رجل ذكر »^٢ .

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « ما من مؤمن إلا أنا أولى به في الدنيا والآخرة . اقرأوا إن شئتم : النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم . فأما مؤمن مات وترك مالا فليرثه عصبته من كانوا ومن ترك ديناً أو ضياعاً^٣ فليأتي فأن مولا » .

أقسامها :

تنقسم العصبية الى قسمين :

- ١ — عصبية نسبية .
- ٢ — عصبية سببية .

العصبية النسبية :

العصبية النسبية أصناف ثلاثة :

- ١ — عصبية بنفسه .
- ٢ — عصبية بغيره .
- ٣ — عصبية مع غيره .

-
- ١ — أي أعطوا سهام المقدرة لأهلها المستحقين لها بالنس وما بقي فلأقرب ذكر من العصبية الى الميت .
 - ٢ — يرى ابن عباس أن الميت اذا ترك بنتاً وأختاً وأخاً يكون لبيت النصف والباقي للأخ ولا شيء للاخت .
 - ٣ — من يخلقه للميت ولا شيء له .

المصبة بنفسه :

هي كل ذكر لا يدخل في نسبه الى الميت أنثى وتنحصر في أصناف أربعة :

- ١ - البنوة وتسمى جزء الميت .
- ٢ - الأبوة وتسمى بأصل الميت .
- ٣ - الأخوة وتسمى جزء أبيه .
- ٤ - العمومة وتسمى جزء الجد .

المصبة بغيره :

والمصبة بغيره هي الأنثى التي يكون قرضها النصف في حالة الانفراق الثلثين إذا كانت معها أخت لها فأكثر ؛ فإذا كان معها أو معها أخ صار الجميع حينئذ عصبه به وهن أربع :

- ١ - البنت أو البنات .
 - ٢ - بنت أو بنات الابن .
 - ٣ - الأخت أو الأخوات الشقيقات .
 - ٤ - الأخت أو الأخوات لأب .
- فكل صنف من هذه الأصناف الأربعة يكون عصبه بغيره وهو الأخ ويكون الإرث بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ^١ .

المصبة مع الغير :

المصبة مع الغير هي كل أنثى تحتاج في كونها عاصبة ، الى أنثى أخرى وتنحصر المصبة مع الغير في اثنتين فقط من الإناث وهي :

- ١ - الأخت الشقيقة أو الأخوات الشقيقات مع البنت أو بنت الابن .
- ٢ - الأخت لأب أو الأخوات لأب مع البنت أو بنت الابن ، ويكون لمن الباقي من الذرّة بعد الفروض .

كيفية توريث المصبة بالنفس :

تقدم في الفصل السابق كيفية توريث المصبة بالغير وتوريث المصبة مع الغير .

١ - من لا فرض له من النساء عند عدم أخيها الماصب لا تصير عصبه به عند وجوده ، فلو مات شخص من عم أو عمة فللمال كله لهم دون العمة ولا تصير العمة عصبه بأخيها لأنها عند فقده لا فروض لها . ومثل هذا ابن الأخ مع بنت الأخت .

أما كيفية توريث العصبية بالنفس فنذكرها فيما يلي :

العصبية بالنفس أصناف أربعة وتورث حسب الترتيب الآتي :

١ - البنوة وتشمل الأبناء وأبناء الإبن وإن نزل .

٢ - فإن لم توجد جهة البنوة انتقلت التركة أو ما يبقى منها الى جهة الابوة وتشمل الأب والجد الصحيح وإن علا .

٣ - فإن لم يكن أحد من جهة الأبوة حياً استحق التركة أو ما بقي منها الاخوة وتشمل الاخوة لأبوين والاخوة لأب وأبناء الأخ لأبوين وأبناء الأخ لأب وإن نزل كل منها .

٤ - فإذا لم يكن أحد من هذه الجهة حياً انتقلت التركة أو الباقى منها الى جهة العمومة من غير فرق بين عمومة الميت نفسه أو عمومة أبيه أو جده ؛ إلا أن عمومة الميت نفسه تقدم على عمومة أبيه وعمومة أبيه تقدم على عمومة جده وهكذا .

فإن وجد أشخاص متعددون من مرتبة واحدة كان أحقهم بالأثر أقرهم الى الميت . وإن وجد أشخاص متعددون تساوت نسبتهم الى الميت من حيث الجهة والدرجة كان أحقهم بالأثر أقوام قرابة .

فإذا ترك الميت أشخاصاً متساوين في نسبتهم إليه من حيث الجهة والدرجة والقوة استحقوا على السواء بحسب رؤوسهم :

وهذا هو معنى ما يقول الفقهاء : إن التقديم في العصبية بالنفس يكون بالجهة فإن التحدث بالدرجة فإن تساوت فبالقوة فإن التحدث في الدرجة والجهة والقوة استحقوا على السواء ووزعت التركة بينهم على عددهم .

العصبية السببية :

العاصب السببي هو المولى المقتضى ذكره كأن أم أنثى . فإذا لم يوجد المقتضى فالميراث لعصبته الذكور .

الحجب والحرمان

معنى الحجب :

الحجب لغة المنع والمقصود به منع شخص معين من ميراثه كله أو بعضه لوجود شخص آخر .

الحرمان : أما الحرمان فالمقصود به منع شخص معين من ميراثه بسبب تحقق مانع من موانع الارث كالقتل ونحوه من الموانع .

أقسام الحجب :

الحجب نوعان :

١ - حجب نقصان .

٢ - حجب حرمان .

فحجب النقصان هو نقص ميراث أحد الورثة لوجود غيره ويكون خمسة أشخاص :

١ - الزوج يحجب من النصف الى الربع عند وجود الولد .

٢ - الزوجة تحجب من الربع الى الثمن عند وجود الولد .

٣ - الأم تحجب من الثلث الى السدس عند وجود الفرع الوارث .

٤ - بنت الابن .

٥ - الأخت لأب .

وأما حجب الحرمان : فهو منع جميع الميراث عن شخص لوجود غيره كمنع ميراث الأخ عنه عند وجود الابن ؛ وهذا النوع لا يدخل في ميراث ستة من الوارثين ، وإن جاز أن يجعوا حجب نقصان ، وم :

١ ، ٢ - الأبا : الأب والأم .

٣ ، ٤ - الولدان : الابن والبنت .

٥ ، ٦ - الزوجان .

ويدخل حجب الحرمان فيما عدا هؤلاء من الورثة .

وحجب الحرمان قائم على أساسين :

١ - أن كل من ينتمي الى الميت بشخص لا يرث مع وجود ذلك الشخص كابن الابن فإنه لا يرث مع وجود الابن سوى أولاد الأم فإنهم يرثون معها مع أنهم ينتمون الى الميت بها .

٢ - يقدم الأقرب على الأبعد فالابن يحبب ابن أخيه فإن تساوا في الدرجة يرجع بقوة القرابة كالأخ الشقيق يحبب الأخ الأب .

الفرق بين المحروم والمحجوب :

يظهر الفرق بين المحروم والمحجوب في الأمرين الآتين :

١ - المحروم ليس أهلاً للإرث أصلاً كالقاتل ، بخلاف المحجوب فإنه أهل للإرث ؛ ولكن حجب لوجود شخص آخر أولى منه بالميراث .

٢ - المحروم من الميراث لا يؤثر في غيره فلا يحجبه أصلاً بل يعمل كالمسدوم ؛ فإذا مات شخص عن ابن كافر وأخ مسلم ، فالميراث كله للأخ ولا شيء للإبن .

أما المحجوب فإنه قد يؤثر في غيره فيحجبه سواء أكان حجب حرمان أم حجب نقصان ، فالأثنان فأكثر من الأخوة مع وجود الأب والأم لا يرثان لوجود الأب ولكنها يحجبان الأم من الثلث إلى السدس .

العول

تعريفه :

العول لغة الارتفاع . يقال : عال الميزان إذا ارتفع ، ويأتي أيضاً بمعنى الميسل الى الجور ومنه قول الله سبحانه : « وذلك أدنى ألا تعملوا »^١ .
وعند الفقهاء زيادة في سهام ذوي الفروض ونقصان من مقادير أنصبتهم في الإرث .
وروي أن أول فريضة عالت في الإسلام عرضت على عمر رضي الله عنه فحكم بالعول في زوج وأختين فقال لمن معه من الصحابة : إن بدأت بالزوج أو بالأختين لم يبق للآخر حقه فأشيروا عليّ ، فأشار عليه العباس بن عبد المطلب بالعول وقيل : علي ؛ وقيل : زيد بن ثابت .

من مسائل العول :

١ - توفيت امرأة عن زوج وأختين شقيقتين وأختين لأم وأم . تسمى هذه بالمسألة الشريحية لأن الزوج شئع على شريح القاضي المشهور حيث أعطاه بكل النصف ثلاثة من عشرة فأخذ يدور في القبال قائلاً : لم يعطني شريح النصف ولا الثلث فلما علم بذلك شريح جاء به وعززه وقال له : أسأت القول وكتمت العول .

٢ - توفي رجل عن زوجة وبنتين وأب وأم .

تسمى هذه المسألة المنبرية لأن سيدنا عليّاً رضي الله عنه كان على منبر الكوفة يقول في خطبته : « الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا ، ويميزي كل نفس بما تسمى . وإليه المآب والرجمي . فستل عنها فأجاب على قافية الخطبة - والمرأة صار ثمنها تسما - ثم مضى في خطبته .

والمسائل التي قد يدخلها العول هي المسائل التي يكون أصلها : ٦ - ١٢ - ٢٤ .
فالسنة قد تعول الى سبعة أو ثمانية أو تسعة أو عشرة والاثنى عشر قد تعول إلا ثلاثة عشر أو خمسة عشر أو سبعة عشر .

والأربعة والعشرون لا تعول إلا الى سبعة وعشرين . والمسائل التي لا يدخلها العول أصلاً هي المسائل التي تكون أصولها ٢ - ٣ - ٤ - ٨ . وأخذ بالعول قانون المواريث

١ - أن يميلوا الى الجور .

في المادة (١٥) ونصها : « إذا زادت انصباة أصحاب الفروض على التركة قسمت بينهم بنسبة أنصباهم في الإرث » .

طريقة حل مسائل العول :

هي أن تعرف أصل المسألة ، أي نخرجها وتعرف سهام كل ذي فرض وتهمل الأصل ثم تجمع فروضهم وتحمل المجموع أصلاً فتقسم التركة عليه وبذلك يدخل النقص على كل واحد بنسبة سهامه . فلا ظلم ولا حيف وذلك نحو زوج وشقيقتين ، فأصل المسألة من ستة للزوج النصف وهو ثلاثة وللأختين الثلثان وهو أربعة فالمجموع ستة وهو الذي تقسم عليه التركة .

٤ - الرد

تعريفه :

يأتي الرد بمعنى الإعادة . يقال : رد عليه حقه أي أعاده إليه ؛ ويأتي بمعنى الصرف ، يقال : رد عنه كيد عدوه أي صرفه عنه . والمقصود به عند الفقهاء : دفع ما فضل من فروض ذوي الفروض النسبية إليهم بنسبة فروضهم عند عدم استحقاق الغير .

أركانه :

الرد لا يتحقق إلا بوجود أركانه الثلاثة :

- ١ - وجوب صاحب فرض .
- ٢ - بقاء فائض من التركة .
- ٣ - عدم العاصب .

رأي العلماء في الرد :

لم يرد في الرد نص يرجع إليه ولهذا اختلف العلماء فيه .
فمنهم من رأى عدم الرد على أحد من أصحاب الفروض ؛ ويكون الباقي بعد أخذ أصحاب الفروض فروضهم لبيت المال حيث لا يوجد عاصب ^١ .
ومنهم من قال بالرد على أصحاب الفروض حتى الزوجين بنسبة فروضهم ^٢ .
ومنهم من قال بالرد على جميع أصحاب الفروض ما عدا الزوجين والاب والجد ، فيكون الرد على الثمانية الأصناف الآتية :
١ - البنت ، ٢ - بنت الابن ، ٣ - الأخت الشقيقة ، ٤ - الأخت لاب ، ٥ - الأم ، ٦ - الجدة ، ٧ - الأخ لأم ، ٨ - الأخت لأم .
وهذا هو الرأي المختار وهو مذهب عمر وعلي وجمهور الصحابة والتابعين ، وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد والمعتمد عند الشافعية وبعض أصحاب مالك عند فساد بيت المال .

قالوا : وإنما لا يرد على الزوجين لأن الرد إنما يستحق بالرحم ولا رحم لهما من حيث

١ - من ذهب إلى هذا زيد بن ثابت ونابيه عروة والزهرى ومالك والشافعي .

٢ - هذا مذهب عثمان .

الزوجية ؛ ولا يرد على الاب والجد لان الرد لا يكون إلا عند عدم وجود عاصب وكل من الاب والجد عاصب فيأخذ الباقي بالتعصيب لا بالرد .

وقد أخذ القانون بهذا الرأي إلا في مسألة واحدة أخذ فيها بذهب عثمان ، فحسب بالرد على أحد الزوجين وهي ما إذا مات أحد الزوجين ولم يترك وارثاً سواء ، فإن الزوج الحي يأخذ التركة كلها بطريق الفرض والرد ، فالرد على أحد الزوجين في القانون مؤخر عن ذوي الارحام فجاء نص المادة ٣٠ من القانون هكذا :

« إذا لم تستغرق الفروض التركة ولم توجد عصبية من النسب رد الباقي على غير الزوجين من أصحاب الفروض بنسبة فروضهم ، ويرد باقي التركة الى أحد الزوجين إذا لم يوجد عصبية من النسب أو أحد الفروض للنسبية أو أحد ذوي الارحام » .

طريقة حل مسائل الرد :

هي أنه إذا وجد مع أصحاب الفروض من لا يرد عليه من أحد الزوجين فإنه يأخذ فرضه منسوباً الى أصل التركة والباقي بعد فرض يكون لأصحاب الفروض بحسب رؤوسهم إن كانوا صنفاً واحداً سواء أكان الموجود منهم واحداً كبنيت أو متعدداً كثلاث بنات . وإن كانوا أكثر من صنف واحد كأم وبنات فإن الباقي يقسم عليهم بنسبة فروضهم ويرد عليهم بنسبتها أيضاً .

وأما إذا لم يكن مع أصحاب الفروض أحد الزوجين فإن الباقي بعد فروضهم يرد عليهم بحسب رؤوسهم إن كانوا صنفاً واحداً ، سواء أكان الموجود منهم واحداً أو متعدداً . وإن كانوا أكثر من صنف واحد فإن الباقي يرد عليهم بنسبة فروضهم ، وبذلك يكون نصيب كل صاحب فرض قد زاد بنسبة فرطه واستحق بجلته فرضاً ورداً .

هـ - ذوو الأرحام

ذوو الأرحام هم كل قريب ليس بذوي فروع ولا عصبه .

وقد اختلف الفقهاء في توريثهم .

فقال مالك والشافعي بعدم توريثهم ؛ ويكون المال لبيت المال : وهو قول أبي بكر وعمر وعثمان وزيد والزهري والأوزاعي ودأود ، وذهب أبو حنيفة وأحمد إلى توريثهم . وحكي ذلك عن علي وابن عباس وابن مسعود ، وذلك عند عدم وجود أصحاب الفروع والمصبات وعن سعيد بن المسيب : أن الخال يرث مع البنت . وقد أخذ القانون بهذا الرأي فجاء في المواد من ٣١ إلى ٣٨ كيفية توريثهم كما هو مبين فيما يلي :

المادة ٣١ - إذا لم يوجد أحد من العصبه بالنسب ولا أحد من ذوي الفروع النسبية كانت التركة أو الباقي منها لذوي الأرحام .

وذوو الأرحام أربعة أصناف مقدم بعضها على بعض في الإرث على الترتيب الآتي :

الصنف الأول :

أولاد البنات وإن نزلوا ، وأولاد بنات الإبن وإن نزل .

الصنف الثاني :

الجد غير الصحيح وإن علا ، والجددة غير الصحيحة وإن علت .

الصنف الثالث :

أبناء الإخوة لأم وأولادهم وإن نزلوا ، وأولاد الأخوات لأبوين أو لأحدهما وإن نزلوا ، وبنات الأخوة لأبوين ، أو لأحدهما وأولادهم وإن نزلوا ، وبنات أبناء الإخوة لأبوين أو لأب وإن نزلوا ، وأولادهم وإن نزلوا .

الصنف الرابع :

يشمل ست طوائف مقدم بعضها على بعض في الإرث على الترتيب الآتي :

١ - أعمام الميت لأم وعماته وأخواله وخالاته لأبوين أو لأحدهما .

٢ - أولاد من ذكروا في الفقرة السابقة وإن نزلوا ، وبنات أعمام الميت لأبوين أو لأب ، وبنات أبنائهم وإن نزلوا ، وأولاد من ذكروا وإن نزلوا .

٣- أعمام أبي الميت لأم وعماته وأخواله وخالاته لأبوين أو لأحدهما ، وأعمام أم الميت وعماتها وأخوالها وخالاتها لأبوين أو لأحدهما .

٤- أولاد من ذكروا في الفقرة السابقة وإن نزلوا .

وبنات أعمام أب الميت لأبوين أو لأب وبنات أبنائهم وإن نزلوا ، وأولاد من ذكروا وإن نزلوا .

٥- أعمام أب أب الميت لأم ، وأعمام أب أم الميت وعماتها وأخوالها وخالاتها لأبوين أو لأحدهما .

وأعمام أم أم الميت وأم أبيه وعماتها وأخوالها وخالاتها لأبوين أو لأحدهما .

٦- أولاد من ذكروا في الفقرة السابقة وإن نزلوا .

وبنات أعمام أب أب الميت لأبوين أو لأب وبنات أبنائهم وإن نزلوا ، وأولاد من ذكروا وإن نزلوا . وهكذا .

المادة ٣٢- الصنف الأول من ذوي الأرحام أولام بالميراث أقربهم إلى الميت درجة . فإن استووا في الدرجة فولد صاحب الفرض أولى من ولد ذوي الرحم . فإن استووا في الدرجة ولم يكن فيهم ولد صاحب فرض . أو كانوا كلهم يدلون بصاحب فرض اشتركوا في الإرث .

المادة ٣٣- الصنف الثاني من ذوي الأرحام أولام بالميراث أقربهم إلى الميت درجة . فإن استووا في الدرجة قدم من كان يدلي بصاحب فرض ، وإن استووا في الدرجة وليس فيهم من يدلي بصاحب فرض أو كانوا كلهم يدلون بصاحب فرض : فإن المحدوا في حيز القرابة اشتركوا في الإرث ، وإن اختلفوا في الحيز فالثلثان للقرابة الأب . والثلث للقرابة الأم .

المادة ٣٤- الصنف الثالث من ذوي الأرحام أولام بالميراث أقربهم إلى الميت درجة . فإن استووا في الدرجة وكان فيهم ولد عاصب فهو أولى من ولد ذوي الرحم . وإلا قدم أقوام قرابة للميت ، فمن كان أصله لأبوين فهو أولى من كان أصله لأب ، ومن كان أصله لأب فهو أولى من كان أصله لأم . فإن المحدوا في الدرجة وقوة القرابة اشتركوا في الإرث .

المادة ٣٥- في الطائفة الأولى من طوائف الصنف الرابع المبينة بالمسادة (٣١) إذا انفرد فريق الأب وهم أعمام الميت لأم وعماته أو فريق الأم وهم أخواله وخالاته ، قدم قرابة : فمن كان لأبوين فهو أولى من كان لأب . ومن كان لأب فهو أولى من كان

لأم ، وإن تساوا في القرابة اشتركوا في الإرث ، وعند اجتماع الفريقين يكون التلنان لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم . ويقسم نصيب كل فريق على النحو المتقدم وتطبق أحكام الفقرتين السابقتين على الطائفتين الثالثة والخامسة .

المادة ٣٦ - في الطائفة الثانية يقدم الأقرب منهم درجة على الأبعد ولو من غير حيزه ، وعند الاستواء واتحاد الحيز يقدم الأقوى في القرابة إن كانوا أولاد عاصب أو أولاد ذوي رحم ، فإن كانوا مختلفين قدم ولد العاصب على ولد ذوي الرحم ، وعند اختلاف الحيز يكون الثلثان لقرابة الأب ، والثلث لقرابة الأم ، وما أصاب كل فريق يقسم عليه بالطريقة المتقدمة وتطبق أحكام الفقرتين السابقتين على الطائفتين الرابعة والسادسة .

المادة ٣٧ - لا اعتبار لعدد جهات القرابة في وارث من ذوي الارحام إلا عند اختلاف الحيز .

المادة ٣٨ - في إرث ذوي الارحام يكون للذكر مثل حظ الانثيين .

الحمل

الحمل هو ما يحمل في البطن من الولد .
ونحن نتكلم عنه هنا من حيث الميراث ومن حيث مدة الحمل .

حكمه في الميراث :

الحمل إما انفصل عن أمه وإما أن يبقى في بطنها ، وهو في كل من الأمرين له أحكام
نذكرها فيما يلي :

الحمل إذا انفصل عن أمه :

إذا انفصل الحمل عن أمه ، فإما أن انفصل حياً أو انفصل ميتاً ؛ وإن انفصل ميتاً ،
فإما أن يكون انفصاله بغير جنابة ولا اعتداء على أمه أو بسبب الجنابة عليها ، فإن
انفصل كله حياً ورث من غيره وورثه غيره لما روي عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال :
« إذا استهل المولود ورث » .

الاستهلال رفع للصوت ؛ والمراد إذا ظهرت حياة المولود ورث .

وعلاوة الحياة صوت أو تنفس أو عطاس ونحو ذلك .

وهذا رأي الثوري والأوزاعي والشافعي وأصحاب أبي حنيفة .

وإن انفصل ميتاً بغير جنابة على أمه فإنه لا يرث ولا يرث اتفاقاً .

وإن انفصل ميتاً بسبب الجنابة على أمه فإنه في هذه الحال يرث ويرث عند
الأحناف .

وقالت الشافعية والحنابلة ومالك : لا يرث شيئاً وبذلك الفرة فقط ضرورة ولا يرث
عنه سواها ويرثها كل من يتصور إرثه منه .

وذهب الليث بن سعد وربيعة بن عبد الرحمن إلى أن الجنين إذا انفصل ميتاً بجنابة على
أمه لا يرث ولا يرث . وإنما تلك أمه الفرة وتختص بها لأن الجنابة على جزء منها وهو
الجنين ، ومتى كانت الجنابة عليها وحدها كان الجزء لها وحدها . وقد أخذ القانون
بهذا .

الحمل في بطن أمه :

١ - الحمل الذي يبقى في بطن أمه لا يوقف له شيء من التركة متى كان غير وارث
أو كان محجوباً بغيره على جميع الاعتبارات .

فإذا مات شخص وترك زوجة وأباً وأماً حاملاً من غير أبيه . فإن الحمل في هذه الصورة لا ميراث له لانه لا يخرج عن كونه أماً أو أختاً لأم . والاختوة لأم لا يرثون مع الأصل الوارث وهو هنا الأب .

٢- وتوقف التركة كلها الى أن يولد الحمل إذا كان وارثاً ولم يكن معه وارث أصلاً أو كان معه وارث محبوب به باتفاق الفقهاء .

وتوقف كذلك إذا وجد معه ورثة غير محبوبين به ورضوا جميعاً صراحة أو ضمناً بعدم قسمتها بأن سكتوا أو لم يطالبوا بها .

٣- كل وارث لا يتغير فرضه بتغير الحمل يعطى له نصيبه كاملاً ويقف الباقي .
كما إذا ترك الميت جدة وامراً حاملاً فإنه يعطى للجدة السدس لان فرضها لا يتغير سواء ولد الحمل ذكراً أم أنثى .

٤- الوارث الذي يسقط في إحدى حالاتي الحمل ولا يسقط في الأخرى لا يعطى شيئاً للشك في استحقاقه ؛ فمن مات وترك زوجة حاملاً وأخاً فلا شيء للأخ لجواز كون الحمل ذكراً . وهذا مذهب الجمهور .

٥- من يختلف نصيبه من أصعاب القروض باختلاف ذكورة الحمل وأوثته يعطى أقل النصيبين ويقف للعمل لأوفر النصيبين . فإن ولد الحمل حياً وكان يستحق النصيب الأوفر أخذه ، وإن لم يكن يستحقه بل يستحق النصيب الأقل أخذه ورد الباقي الى الورثة ؛ وإن نزل ميتاً لم يستحق شيئاً ووزعت التركة كلها على الورثة دون اعتبار للحمل .

أقل مدة الحمل وأكثرها :

وأقل مدة يتكون فيها الجنين ويولد حياً ستة أشهر لقول الله سبحانه :

« وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا »^١ .

مع قوله : « وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ »^٢ .

فإذا كان الفصال عامين لم يبق إلا ستة أشهر للحمل .

والى هذا ذهب الجمهور من الفقهاء .

وقال الكمال بن الهمام من أئمة الاحناف : إن العادة المستمرة كون الحمل أكثر من

سنة أشهر وربما يخفى دهور ولم يسمع فيها بولادة لسته أشهر .

وفي قول لبعض الخنابلة : أقل مدة الحمل تسعة أشهر .

١ - سورة الاحناف آية ١٥ .

٢ - سورة لقمان آية ١٤ .

وقد خالف القانون قول جماهير العلماء وأخذ بقول بعض الحنابلة وبما قال به الأطباء الشرعيون : وهو أن أقل مدة الحمل تسعة أشهر هلالية (أي ٢٧٠ يوماً) لأن هذا يتفق والكثير الغالب .

وكما اختلفوا في أقل مدة الحمل فقد اختلفوا في أكثرها ؛ فمنهم من قال : إنها ستان^١ . ومنهم من قال تسعة أشهر ومنهم من قال : سنة هلالية (٣٥٤ يوماً) . وأخذ القانون بما أرقاه الطب الشرعي .

فذكر أن أكثر مدة الحمل سنة شمسية^٢ (٣٦٥ يوماً) واعتبر ذلك في ثبوت النسب والإرث والوقف والوصية .

أما القانون فقد أخذ برأي أبي يوسف الذي عليه الفتوى في المذهب الحنفي في أن الحمل يوقت له أوفر النصفين وأخذ برأي الأئمة الثلاثة في اشتراط ولادته كله حياً في استحقيقه الميراث .

وأخذ برأي محمد بن الحكم في أنه لا يرث إلا إذا ولد لسنة من تاريخ الوفاة أو الفرقة بين أبيه وأمه .

فجاء في المواد ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ما يلي :

المادة ٤٢ - يوقف للحمل من تركه المتوفى أوفر النصفين على تقدير أنه ذكر أو أنثى .

المادة ٤٣ - إذا توفي الرجل عن زوجته أو عن معتدته فلا يرثه حملها إلا إذا ولد حياً لخمس وستين وثلاثة يوم على الأكثر من تاريخ الوفاة أو الفرقة ، ولا يرث الحمل غير أبيه إلا في الحالتين الآتيتين :

١ - أن يولد حياً لخمس وستين وثلاثة يوم على الأكثر من تاريخ الموت أو الفرقة إن كانت أمه معتدته موت أو فرقة ، ومات المورث أثناء العدة .

٢ - أن يولد حياً لسبعين ومائتي يوم على الأكثر من تاريخ وفاة المورث إن كان من زوجية قائمة وقت الوفاة .

المادة ٤٤ - إذا نقص الموقوف للحمل عما يستحقه يرجع بالباقي على من دخلت الزيادة في نصيبه من الورثة ، وإذا زاد الموقوف للحمل عما يستحقه رُدُّ الزائد على من يستحقه من الورثة .

١ - وهذا رأي الاحناف .

٢ - وهذا رأي محمد بن الحكم أحد فقهاء المذهب المالكي .

المفقود

المفقود : إذا غاب الشخص وانقطع خبره ولم يُدر مكانه ولم يعرف أحي هو أم ميت وحكم القضاء بموته قيل إنه مفقود .

وحكم القاضي : إما أن يكون مبنياً على الدليل ، كشهادة العدول ؛ أو يكون مبنيًا على أمارات لا تصلح أن تكون دليلاً وذلك بمضي المدة .
ففي الحالة الأولى يكون موته محققاً ثابتاً من الوقت الذي قام فيه الدليل على الموت ، وفي الحالة الثانية التي يحكم فيها القاضي بموت المفقود بمقتضى مضي المدة يكون موته حكماً لا حتمًا أن يكون حياً .

المدة التي يحكم بعدها بموت المفقود :

اختلف الفقهاء في المدة التي يحكم بعدها بموت المفقود ، فروي عن مالك أنه قال : أربع سنين ، لأن عمر رضي الله عنه قال : « أما امرأة فقدت زوجها فلم تدر أين هو ، فانها تلتظر أربع سنين ثم تمتد أربعة أشهر وعشراً ثم تحل » أخرجه البخاري والشافعي . والمشهور عن أبي حنيفة والشافعي ومالك عدم تقدير المدة بل ذلك مفوض الى اجتهاد القاضي في كل عصر . قال صاحب المغني في إحدى الروايتين في المفقود الذي لا يغلب هلاكه : « لا يقسم ماله ولا تزوج امرأته حتى يتيقن موته ، أو يمضي عليه مدة لا يعيش في مثلها ، وذلك مردود الى اجتهاد الحاكم . وهذا قول الشافعي رضي الله عنه ومحمد بن الحسن وهو المشهور عن مالك وأبي حنيفة وأبي يوسف ، لأن الأصل حياته والتقدير لا يصار إليه إلا بتوقيف ، ولا توقيف هنا . فوجب التوقف » .

ويرى الإمام أحمد أنه إن كان في غيبة يغلب فيها الهلاك^١ فإنه بعد التعري الدقيق عنه يحكم بموته بمضي أربع سنين لأن الغالب هلاكه ، فأشبه ما لو مضت مدة لا يعيش في مثلها ؛ وإن كان في غيبة يغلب معها السلامة^٢ يفوض أمره الى القاضي يحكم بموته بعد أي مدة يراها وبعد التعري عنه بكل الوسائل الممكنة التي توصل الى بيان حقيقة كونه حياً أم ميتاً .

١ - كن يفقد في ميدان الحرب أو بعد الفارات أو يفقد بين أهله كن خرج الى صلاة المشاء ولم يجد أو حاجة قوية ولم يرجع ولا يعلم خبره .

٢ - مثل المسافر الى الحج أو لطلب العلم أو التجارة .

وأخذ القانون برأي الإمام أحمد فيما إذا كان المفقود في حالة يغلب منها الهلاك فقدر المدة بأربع سنين وأخذ برأيه ورأيه غيره في تفويض الامر الى القاضي في الحالات الأخرى .

ففي المادة (٢١) من القانون رقم ١٥ سنة ١٩٢٩ النص الآتي :
يحكم بموت المفقود الذي يغلب عليه الهلاك بعد أربع سنين من تاريخ فقده . وأما في جميع الأحوال الأخرى فيفوض أمر المدة التي يحكم بموت المفقود بعدها الى القاضي .
وذلك كله بعد التحري عنه بجميع الطرق الممكنة الموصلة الى معرفة إن كان المفقود حياً أو ميتاً .

صيراه :

ميراث المفقود يتعلق به أمران : لانه إما أن يكون مورثاً أو وارثاً ، ففي حالة ما إذا كان مورثاً فإن ماله يبقى على ملكه ولا يقسم بين ورثته الى أن يتحقق موته أو يحكم القاضي بالموت . فان ظهر حياً أخذ ماله وإن تحقق موته أو حكم القاضي بموته ورثه من كان وارثاً له وقت الموت أو وقت الحكم بالموت ، ولا يرثه من مات قبل ذلك ، أو حدث إرثه بعد ذلك بزوال مانع عنه كإسلام وارث له .

هذا إذا لم يسند الحكم بالموت الى وقت سابق على صدوره وإلا ورثه من كان وارثاً في الوقت الذي أسند الحكم بالموت إليه .

أما الحالة الثانية وهي إذا ما كان وارثاً لغيره فإنه يوقف له نصيبه من تركه المورث وبعد الحكم بموته يرثه ذلك الموقوف الى وارث مورثه ، وبهذا أخذ القانون ؛ فقد جاء في مادة (٤٥) النص الآتي : يوقف نصيب المفقود من تركه المورث حتى يتبين أمره ، فلان ظهر حياً أخذه وإن حكم بموته رد نصيبه الى من يستحقه من الورثة وقت مسوت مورثه ، فإن ظهر حياً بعد الحكم بموته أخذ ما بقي من نصيبه بأيدي الورثة^١

١ - هذا الحكم بالنسبة للميراث ، أما الحكم بالنسبة للزوجة فقد جاء في مادة (٢٢) من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ : « بعد الحكم بموت المفقود بالصفة المبينة في المادة السابقة تمتد زوجته عدة الرفاة وتقسم تركته بين ورثته الموجدين وقت الحكم » ، مادة (٧) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٥ « إذا جاء المفقود أو لم يجيء وتبين أنه سي فروجته له ما لم يتبين بها الثاني غير عالم بحياة الاول ، فان تمتع بها الثاني غير عالم بحياة الاول كانت الثاني ما لم يكن حقه في عدة وفاة الاول » .

الحنشى

تعريفه :

الحنشى شخص اشتبه في أمره ولم يُدرَ أذكر هو أم أنثى ، إما لانه له ذكر أو
وغيراً مما أو لانه ليس له شيء منها أصلاً .

كيف يرث :

إن تبين أنه ذكر ورث ميراث الذكر وإن تبين أنه أنثى ورث ميراثها .

وتبين الذكورة والأنوثة بظهور علامات كل منها . وهي قبل البلوغ تعرف بالبول
فإن بال بالمضو المخصوص بالذكر فهو ذكر وإن بال بالمضو المخصوص بالأنثى فهو أنثى ،
وإن بال منها كان الحكم للأسبق . وبعد البلوغ إن نبتت له حية أو أتت النساء أو احتلم
كما يحتلم الرجال فهو ذكر ، وإن ظهر له ثدي كثدي المرأة أو درة له لبن أو حاض أو
حبل فهو أنثى ؛ وهو في هاتين الحالتين يقال له حنشى غير مشكل .

فإن لم يعرف أذكر هو أم أنثى ؛ بأن لم تظهر علامة من العلامات أو ظهرت
وتعارضت فهو الحنشى المشكل . وقد اختلف الفقهاء في حكمه من حيث الميراث فقال
أبو حنيفة إنه يفرض أنه ذكر ثم يفرض أنه أنثى ويعامل بعد ذلك بأسوأ الحالين ، حتى
لو كان يرث على اعتبار ولا يرث على اعتبار آخر لم يعط شيئاً . وإن ورث على كل
الفرضين ، واختلف نصيبه أعطى أقل النصيبين . وقال مالك وأبو يوسف والشيعة
الامامية : يأخذ المتوسط بين نصيب الذكر والأنثى . وقال الشافعي : يعامل كل من
الورثة والحنشى بأقل النصيبين لأنه المتبقي الى كل منها ، وقال أحمد : إن كان يرث
ظهور حاله يعامل كل منه ومن الورثة بالأقل ويوقف الباقي ، وإن لم يرج ظهور الأمر
يأخذ المتوسط بين نصيب الذكر والأنثى وهذا الرأي الأخير هو الأرجح ولكن القانون
أخذ برأي أبي حنيفة ، ففي المادة (٤٦) منه : « للحنشى المشكل وهو الذي لا يعرف
أذكر هو أم أنثى أقل النصيبين وما بقي من التركة يعطى لباقي الورثة » .

١ - الحنشى مأخوذة من الحنث وهو اللين واللينس .

ميراث المرتد :

المرتد لا يرث من غيره ولا يرثه غيره وإنما ميراثه يكون لبيت مال المسلمين ، وهذا رأي الشافعي ومالك والمشهور عن أحمد . وقالت الاحناف : ما اكتسبه قبل الردة ورثه أقاربه المسلمون وما اكتسبه بعدها فهو لبيت المال ، وقد سبق الكلام عليه مفصلاً في باب الحدود .

ابن الزنا وابن الملاعنة :

ابن الزنا هو المولود من غير زواج شرعي وابن الملاعنة هو الذي نفى الزوج الشرعي نسبه منه .

وابن الزنا وابن الملاعنة لا توارث بينهما وبين أبويهما باجماع المسلمين لانتفاء النسب الشرعي . وإنما التوارث بينهما وبين أميها . فمن ابن عمر أن رجلاً لعن امرأته في زمن النبي ﷺ وانتفى من ولدها ففرق النبي ﷺ بينها وألحق الولد بالمرأة . رواه البخاري وأبو داود . ولفظه : « جعل رسول الله ﷺ ميراث ابن الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها » ونص مادة (٤٧) من قانون الميراث : « يرث ولد الزنا وولد اللعان من الأم وقرابتها وقربتها الأم وقرابتها » .

التخارج

تعريفه :

التخارج هو أن يتصالح الورثة على إخراج بعضهم عن نصيبه في الميراث نظير شيء معين من التركة أو من غيرها . وقد يكون التخارج بين اثنين من الورثة على أن يحصل أحدهم على الآخر في نصيبه في مقابل مبلغ من المال يقدمه له .

حكمه :

والتخارج جائز متى كان عن تراش . وقد طلق عبد الرحمن بن عوف زوجته فمأضرت بنت الأصبح الكلبي في مرض موته ، ثم مات وهي في العدة فورثها عثمان مع ثلاث لسوة آخر فصالحوها عن ربع ثمنها على ثلاثة وثمانين ألفاً ، قبل هي دنانير وقبل هي دراهم .

جاء في القانون مادة (٤٨) :

والتخارج هو أن يتصالح الورثة على إخراج بعضهم من الميراث على شيء معلوم ، فإذا تخارج أحد الورثة مع آخر منهم استحق نصيبه وحل محله في التركة ؛ وإذا تخارج أحد الورثة مع باقيهم ، فإن كان المدفوع له من التركة قسم نصيبه بينهم بنسبة أنصباهم فيها . وإن كان المدفوع من مالهم ولم ينص في عقد التخارج على طريقة قسمة نصيب الخارج قسم عليهم بالسوية بينهم .

٦ ، ٧ ، ٨ - الاستحقاق بعين الارث :

جاء في قانون الوارث في المادة (٤) :

إذا لم توجد ورثة قضى من التركة بالترتيب الآتي :

أولاً : استحقاق من أقر له الميت بنسب على غيره .

ثانياً : ما أوصى به فيما زاد على الحد الذي تتفد فيه الوصية .

فإذا لم يوجد أحد من هؤلاء آلت التركة أو ما بقي منها الى الحزنة العامة .

ومعنى هذا أن الميت إذا مات ولم يكن له ورثة استحق التركة ثلاثة :

١ - المهر له بالنسب على الغير .

٢ - الوصية بما زاد على الثلث .

٣ - بيت المال - الخزانة العامة .

وستنكم على كل من هذه الثلاثة فيما يلي :

المقر له بالنسب :

القانون الذي جرى عليه العمل في مصر أنه :

إذا أقر الميت بالنسب على غيره استحق المقر له التركة إذا كان مجهول النسب ولم يثبت نسبه من الغير ولم يرجع المقر عن إقراره . ويشترط في هذه الحال أن يكون المقر له حياً وقت موت المقر أو وقت الحكم باعتباره ميتاً ، وأن لا يقوم به مانع من موانع الإرث .

وجاء في المذكرة الإيضاحية ما يأتي :

والمقر له بالنسب غير وارث ، لأن الإرث يعتمد على ثبوت النسب وهو غير ثابت بالإقرار وحده ، غير أن الفقهاء أجروا عليه حكم الوارث في بعض الأحوال كتقديمه على الموصى له بما زاد على الثلث بالنسبة للزائد ، وكاعتباره خلفاً عن المورث في الملك فله أن يرد بالميب وكمنعه من الإرث بأي مانع من موانعه قرني من المصلحة اعتباره مستحقاً للتركة بغير الإرث إشاراً للحقيقة والواقع .

الموصى له بما زاد على الثلث :

إذا مات الميت ولم يكن له وارث ولا مقر له بنسب على غيره جازت الوصية للأجنبي بالتركة كلها أو بأي جزء منها ، لأن التقييد بالثلث من أجل الورثة وليس منهم أحد .

٩ - بيت المال :

إذا مات الميت ولم يترك وريثة ولم يوجد مقر له بالنسب على الغير ولا موصى له بأكثر من الثلث فإن المال يوضع في بيت مال المسلمين ليصرف في مصالح الأمة العامة .

الوصية الواجبة

صدر قانون الوصية الواجبة رقم ٧١ لسنة ١٣٦٥ هـ وسنة ١٩٤٦ م وقد تضمن الأحكام الآتية :

١ - إذا لم يرص الميت لفرع ولده الذي مات في حياته أو مات معه ولو حكماً بمنزل ما كان يستحقه هذا الولد ميراثاً في تركته لو كان حياً عند موته ، وجبت للفرع وصية في التركة بقدر هذا النصيب في حدود الثلث ، بشرط أن يكون غير وارث ، وألا يكون الميت قد أعطاه بغير عوض من طريق تصرف آخر قدر ما يجب له ، وإن كان ما أعطاه له أقل منه وجبت له وصية بقدر ما يكمله .

وتكون هذه الوصية لأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات ، ولأولاد الإبناء من أولاد الظهور^١ وإن نزلوا ، على أن يجب كل أصل فرعه دون فرع غيره ، وأن يقسم نصيب كل أصل على فرعه وإن نزل قسمة الميراث كما لو كان أصله أو أصوله الذين يُدلي بهم إلى الميت ماتوا بعده وكان موته مرتباً كترتيب الطبقات .

٢ - إذا أوصى الميت لمن وجبت له الوصية بأكثر من نصيبه كانت الزيادة وصية اختيارية ، وإن أوصى له بأقل من نصيبه وجب له ما يكمله ، وإن أوصى لبعض من وجبت لهم الوصية دون البعض الآخر وجب لمن لم يرص له قدر نصيبه ، ويؤخذ نصيب من لم يرص له ويوفى نصيب من أوصى له بأقل مما وجب من باقي الثلث ، فإن ضاق عن ذلك فله وما هو مشغول بالوصية الاختيارية .

٣ - الوصية الواجبة مقدمة على غيرها من الوصايا ، فإذا لم يرص الميت لمن وجبت لهم الوصية وأوصى لغيرهم استعور كل من وجبت له الوصية قدر نصيبه من باقي ثلث التركة إن وفى وإلا فله وما أوصى به لغيرهم .

طريقة حل المسائل التي تشتمل على الوصية الواجبة :

١ - يفرض الولد الذي مات في حياة أحد أبويه حياً وارثاً ويقدر نصيبه كما لو كان موجوداً .

١ - وم من لا يتكبرون إلى الميت بأشئ .

٢ - يخرج من التركة نصيب المتوفى ويمطى لفرعه المستحق للوصية الواجبة إن كان يساوي الثلث فأقل ، فان زاد على الثلث رد الى الثلث ثم يقسم على الاولاد للذكر مثل حظ الانثيين .

٣ - يقسم باقى التركة بين الورثة الحقيقيين على حسب فرائضهم الشرعية .

تم بحمد الله كتاب فقه السنة

الفهرس

مقدمة المؤلف ٤

المسلم في الاسلام ٥ ، اتجاه الإسلام نحو المثالية ٧ ، العلاقات الإنسانية ٧ ، قتال البغاة ١١ ، العلاقة بين المسلمين وغيرهم ١٣ ، كفالة الحرية الدينية لغير المسلمين ١٣ ، الموالاته المنهى عنها ١٥ .

الاعتراف بحق الفرد ١٧ ، حق الحياة ١٨ ، حق صيانة المال ١٨ ، حق التعرض ١٩ ، حق الحرية ١٩ ، حق المأوى ١٩ ، جرية اهدار الحقوق ٢١ .

متى تشوع الحرب ٢٢ ، حالة الدفاع عن النفس ٢٢ ، حالة الدفاع عن الدعوة ٢٢ .

الجهاد ٢٧ ، تشريع الجهاد ٢٨ ، إيجابه ٢٩ ، متى يكون الجهاد فرض عين ٣١ ، على من يجب ٣٢ ، إذن الوالدين ٣٣ ، إذن الدائن ٣٤ ، الاستعانة بالكفرة على النزور ٣٤ ، الاستنصار بالضعفاء ٣٥ .

فصل الجهاد ٣٥ ، المجاهد خير الناس ٣٦ ، اللجنة للمجاهد ٣٧ ، الجهاد لا يعدله شيء ٣٧ ، فضل الشهادة ٣٨ ، الجهاد لإعلاء كلمة الله ٤٠ ، أجر الأجير ٤٢ ، فضل الرباط في سبيل الله ٤٣ ، فضل الرمي بنية الجهاد ٤٤ ، الحرب في البر والبحر ٤٥ ، صفات القائد ٤٥ ، الواجب على القائد ٤٦ ، وصايا رسول الله ﷺ الى قواده ٤٧ ، وصية عمر رضي الله عنه ٤٨ ، واجب الجنود ٤٩ ، وجوب الدعوة قبل القتال ٥٠ ، الدعاء عند القتال ٥٢ ، القتال ٥٣ ، وجوب الثبات ٥٧ ، الكذب والخداع في الحرب ٥٩ ، الفرار من المثلين ٥٩ ، الرحمة في الحرب ٦٠ ، الغارة ليلاً ٦١ ، انتهاء الحرب ٦٢ .

الطبعة ٦٢ ، متى تجب المودة ٦٢ ، الحالة الأولى ٦٢ ، الحالة الثانية ٦٤ .

عقد اللفة ٦٤ ، موجب هذا العقد ٦٥ ، الأحكام التي تجري على أهل
الذمة ٦٥ .

اللقية ٦٧ ، أصل مشروعيتها ٦٧ ، حكمة مشروعيتها ٦٧ ، من تؤخذ
منهم ٦٧ ، شروط أخذها ٦٩ ، قدرها ٦٩ ، الزيادة عليها ٧٠ ، سقوطها ٧١ ،
عقد الذمة للمواطنين وغيرهم ٧٢ ، بم ينقض العهد ٧٣ ، موجب نقض العهد ٧٣ ،
دخول غير المسلمين المساجد ٧٣ .

الغنائم ٧٦ ، إحلالها لهذه الأمة ٧٦ ، مصرفها ٧٧ ، كيف تقسم ٧٧ ،
النفل من الفينة ٨٠ ، السلب ٨١ ، من لا سهم له في الفينة ٨١ ، الأجراء
وغير المسلمين ٨٢ .

الفلول ٨٣ ، تحريم الفلول ٨٣ ، الانتفاع بالطعام ٨٤ ، مال المسلم الذي
تركه عند العدو ٨٥ ، إسلام الحرني يصم دمه وماله ٨٥ .

أمرى الحرب ٨٦ ، معاملة الأسرى ٨٧ ، الاسترقاق ٨٨ ، معاملة
الرقيق ٨٨ ، طروق التحرير ٨٩ .

أرض المحاربين المغنومة ٩١ ، الأرض التي جلا عنها أهلها ٩١ ، المعجز عن
عمارة أرض الحراج ٩١ ، ميراث الأرض المغنومة ٩٢ .

الفهيء ٩٢ .

عقد الامان ٩٤ ، من له هذا الحق ٩٤ ، نتيجة الامان ٩٤ ، متى يتقرر
هذا الحق ٩٥ ، عقد الامان لجهة ما ٩٥ .

الرسول حكمه حكم المؤمن ٩٦ .

المستأمن ٩٦ ، حقوقه ٩٧ ، الواجب عليه ٩٧ ، تطبيق حكم الإسلام ٩٧ ،
مصادرة ماله ٩٨ ، ميراث ٩٨ .

المهود والمواثيق ٩٩ ، شروط المهود ١٠١ ، نقض المهود ١٠١ ، الأعلام بالنقض ١٠٢ ، من معاهدات الرسول ﷺ ١٠٣ ، نص معاهدة الرسول ١٠٣ .

الايمان ١٠٨ ، تعريفها ١٠٨ ، الحلف بأيمان المسلمين ١٠٩ ، أقسام اليمين ١١٢ ، اليمين الغموس وحكمها ١١٣ ، كفارة اليمين ١١٥ ، حكمة الكفارة - الاطعام ١١٦ ، الكسوة ١١٧ ، تحرير الرقبة - الصيام ١١٧ ، لإخراج القيمة ١١٨ ، جواز الحنث للمصلحة ١١٩ .

النذر ١٢٠ ، النذر في الجاهلية والإسلام ١٢٠ ، النذر المباح ١٢١ ، النذر لشيخ معين ١٢٣ ، كفارة النذر ١٢٤ .

البيع ١٢٥ ، التبكيك والكسب الحلال ١٢٥ ، وجوب العلم بأحكام البيع ١٢٥ ، معنى البيع ١٢٦ ، أركان البيع ١٢٧ ، شروط الصيغة ١٢٨ ، العقد بالكتابة ١٢٨ ، شروط البيع ١٢٩ ، بيع آلات الفناء ١٣٢ ، بيع الفضولي ١٣٣ ، بيع ما غاب عن مجلس التعاقد ١٣٦ ، بيع ما في رؤيته مثقة أو ضرر ١٣٦ ، بيع الجزاف ١٣٧ ، معنى القبض ١٣٨ ، الأشهاد على عقد البيع ١٣٩ ، البيع على البيع ١٤٠ ، زيادة الثمن نظير زيادة الأجل ١٤١ ، جواز السمسرة ١٤١ ، بيع المكره ١٤٢ ، بيع المضطر ١٤٢ ، بيع التلجئة ١٤٣ ، إيفاء الكيل والميزان ١٤٤ ، بيع الفرر ١٤٤ ، حرمة شراء المنصوب والمسروق ١٤٦ ، بيع ما اختلط بمحرم ١٤٨ ، النهي عن كثرة الحلف ١٤٨ ، البيع والشراء في المسجد ١٤٩ ، البيع عند أذان الجمعة ١٤٩ ، جواز التولية والمراجعة والوصية ١٤٩ ، بيع المساء ١٥٠ ، بيع الوفاء ١٥١ ، بيع الثمار والزروع ١٥١ ، وضع الجوائح ١٥٤ ، الشروط في البيع ١٥٥ ، بيع العيوب ١٥٦ ، الاختلاف بين البائع والمشتري ١٥٧ ، حكم البيع الفاسد ١٥٨ ، ملاك المبيع قبل القبض ١٥٨ .

التصعي ١٦٠ .

الاحتكار ١٦٢ .

الخيار ١٦٤ ، خيار المجلس ١٦٤ ، خيار الشرط ١٦٥ ، خيار العيب ١٦٥ ، خيار التدليس في البيع ١٦٧ .

الاقالة ١٧٠ .

السلم ١٧١ ، اشتراط الأجل ١٧٣ ، السلم في اللبن والرطب ١٧٤ .

الربا ١٧٦ ، الحكمة في تحريم الربا ١٧٨ ، أقسام الربا ١٧٨ ، علة
التحريم ١٧٩ .

القرض ١٨٢ .

الرهن ١٨٧ ، مشروعيته ١٨٧ ، شروط صحته ١٨٨ ، بقاء الرهن حتى
يؤدى الدين ١٩٠ .

المزارعة ١٩١ ، إحياء الموات ١٩٤ ، نزاع الأرض من لا يعمرها ١٩٧ .

الاجارة ١٩٨ ، تعريفها ١٩٨ ، مشروعيته ١٩٨ ، حكمة مشروعيته
١٩٩ ، شروط العاقدين ٢٠٠ ، شروط صحة الإجارة ٢٠٠ ، الأجرة على
الطاعات ٢٠١ ، كسب الحجام ٢٠٣ ، اشتراط تحصيل الأجرة وتأجيلها ٢٠٤ ،
استحقاق الأجرة ٢٠٥ ، هل تسقط الأجرة بهلاك العين في عقد إجارة الأعمال
٢٠٥ ، استئجار الظئر ٢٠٦ ، الاستئجار بالطعام والكسوة ٢٠٦ ، إفسارة
الأرض ٢٠٧ ، استئجار الدواب ٢٠٧ ، استئجار الدور للسكنى ٢٠٧ ، تأجير
العين المستأجرة ٢٠٨ ، هلاك العين المستأجرة ٢٠٨ .

الاجير ٢٠٨ ، الاجير الخاص والعام ٢٠٨ ، الاجير المشترك ٢٠٩ ، فسخ
الإجارة وانتهائها ٢١٠ ، رد العين المستأجرة ٢١٠ .

المضاربة ٢١٢ ، تعريفها ٢١٢ ، حكمها ٢١٢ ، حكمتها ٢١٣ ، ركنها
٢١٣ ، شروطها ٢١٣ ، العامل أمين ٢١٤ ، العامل يضارب بمال المضاربة ٢١٤ ،
نفقة العامل ٢١٥ ، فسخ المضاربة ٢١٥ ، تصرف العامل بعد موت رب المال
٢١٥ ، اشتراط حضور رب المال عند القسمة ٢١٦ .

الحوالة ٢١٧ ، تعريفها ٢١٧ ، مشروعيته ٢١٧ ، هل الأمر للوجوب أو
الندب ٢١٧ ، شروط صحتها ٢١٧ ، هل تبرأ ذمة المحيل بالحوالة ٢١٨ .

الشفعة ٢١٩ ، تعريفها ٢١٩ ، مشروعيتها ٢١٩ ، حكمها ٢١٩ ، الشفعة للذي ٢١٩ ، استئذان الشريك في البيع ٢١٩ ، الاحتيال لإسقاط الشفعة ٢٢٠ ، شروط الشفعة ٢٢٠ ، الشفعة بين الشفعاء ٢٢٤ ، ورائة الشفعة ٢٢٤ ، تصرف المشتري ٢٢٥ ، المشتري يبني قبل استحقاق الشفعة ٢٢٥ ، المصالحة عن إسقاط الشفعة ٢٢٥ .

الوكالة ٢٢٦ ، تعريفها ٢٢٦ ، مشروعيتها ٢٢٦ ، أركانها ٢٢٦ ، التنجيز والتعليق ٢٢٧ ، شروطها ٢٢٧ ، شروط الوكيل ٢٢٨ ، شروط الموكل فيه ٢٢٨ ، ضابط ما تجوز فيه الوكالة ٢٢٨ ، الوكيل أمين ٢٢٩ ، الوكيل بالخصومة ٢٢٩ ، إقرار الوكيل على موكله ٢٢٩ ، الوكيل بالخصومة ليس وكيلًا بالقبض ٢٢٩ ، التوكيل باستيفاء القصاص ٢٢٩ ، الوكيل بالبيع ٢٣٠ ، شراء الوكيل من نفسه لنفسه ٢٣٠ ، التوكيل بالشراء ٢٣٠ ، انتهاء عقد الوكالة ٢٣١ .

العارية ٢٣٢ ، تعريفها ٢٣٢ ، بم تمتعدها ٢٣٢ ، شروطها ٢٣٢ ، إعارة الإعارة وإيجارها ٢٣٢ ، متى يرجع المير ٢٣٣ ، وجوب ردها ٢٣٣ ، إعارة ما لا يضر المير وينفع المستعير ٢٣٣ ، ضمان المستعير ٢٣٤ .

الوديعة ٢٣٥ ، تعريفها ٢٣٥ ، حكمها ٢٣٥ ، ضمانها ٢٣٥ ، قبول قول المودع مع يمينه ٢٣٦ ، ادعاء سرقة الوديعة ٢٣٦ ، من مات وعنده وديعة لفيه ٢٣٦ .

الفصب ٢٣٦ ، تعريفه ٢٣٦ ، حكمه ٢٣٦ ، زرع الأرض أو غرسها أو البناء عليها ٢٣٧ ، حرمة الانتفاع بالمفصوب ٢٣٨ ، الدفاع عن المال ٢٣٩ ، من وجد ماله عند غيره فهو أحق به ٢٣٩ ، فتح باب القفص ٢٣٩ .

اللقيط ٢٤٠ ، تعريفه ٢٤٠ ، حكم التقاطه ٢٤٠ ، من الأولي باللقيط ٢٤٠ ، النفقة عليه ٢٤٠ ، ميراث اللقيط ٢٤٠ ، ادعاء نسبه ٢٤٠ .

اللقطة ٢٤٢ ، تعريفها ٢٤٢ ، حكمها ٢٤٢ ، لقطة الحرم ٢٤٢ ، التعريف باللقطة ٢٤٣ ، استثناء المأكول والحقير ٢٤٣ ، ضالة الغنم ٢٤٤ ، ضالة الإبل والبقر والحيل والبهال والحجر ٢٤٤ ، النفقة على اللقطة ٢٤٥ .

الاطعمة ٢٤٦ ، تعريفها ٢٤٦ ، ما نص الشارع على أنه مباح ٢٤٨ ، الحيوان البحري ٢٤٨ ، السمك المالح ٢٤٨ ، الحيوان يكون في البحر والبحر ٢٤٩ ، الحلال من الحيوان البري ٢٤٩ ، ما نص الشارع على حرمة ٢٥١ ، ما قطع من الحي ٢٥٢ ، حرمة الحر والبغال ٢٥٤ ، تحريم سباع البهائم والطيور ٢٥٥ ، تحريم الجلالة ٢٥٥ ، تحريم الخبائث ٢٥٦ ، تحريم ما أمر الشارع بقتله ٢٥٧ ، المسكوت عنه ٢٥٧ ، اللعوم المستوردة ٢٥٨ ، إباحة أكل ما حرم للضرورة ٢٥٩ ، حد الاضرار ٢٥٩ ، القدر الذي يؤخذ ٢٦٠ ، لا يكون مضطراً من وجد مكان به طعام ولو كان للغير ٢٦٠ ، هل يباح الحر للعلاج ٢٦١ .

الذكاة الشرعية ٢٦٣ ، تعريفها ٢٦٣ ، ما يجب فيها ٢٦٣ ، ذبائح أهل الكتاب ٢٦٣ ، ذبائح الجوس والصائين ٢٦٤ ، ما يكره فيها ٢٦٥ ، ذبح الحيوان وفيه رمس أو مرض ٢٦٦ ، رفع اليد قبل تمام الذكاة ٢٦٦ ، جرح الحيوان عند تعذر الذكاة ٢٦٧ ، ذكاة الجنين ٢٦٧ .

الصيد ٢٦٩ ، تعريفه ٢٦٩ ، حكمه ٢٦٩ ، الصيد الحرام ٢٦٩ ، باب الإفساد وإتلاف الحيوان بغير منفعة ٢٦٩ ، شروط الصائد ٢٧٠ ، الصيد بالسلاح الجارح وبالحيوان ٢٧٠ ، شروط الصيد بالملاح ٢٧٠ ، شروط الصيد بالجوارح ٢٧١ ، اشتراك جارحين في صيد ٢٧٢ ، الصيد بكلب اليهودي والنصراني ٢٧٢ ، إدراك للصيد حياً ٢٧٢ ، وجود الصيد ميتاً بمسد إصابته ٢٧٢ .

الأضحية ٢٧٤ ، تعريفها ٢٧٤ ، مشروعيتهما ٢٧٤ ، فضلها ٢٧٤ ، حكمها ٢٧٤ ، متى تجب ٢٧٥ ، حكمتها ٢٧٥ ، مم تكون ٢٧٥ ، الأضحية بالمضي ٢٧٦ ، ما لا يجوز أن يضحي به ٢٧٦ ، وقت الذبح ٢٧٧ ، كفاية أضحية عن البيت ٢٧٧ ، جواز المشاركة ٢٧٧ ، المضحي يذبح بنفسه ٢٧٨ .

الطهارة ٢٧٩ ، تعريفها ٢٧٩ ، حكمتها ٢٧٩ ، فضلها ٢٧٩ ، ما يذبح عن الغلام والبلت ٢٧٩ ، وقت الذبح ٢٨٠ ، اجتاع الأضحية والمقبية ٢٨٠ ، التسمية والحلق ٢٨٠ ، أحب الأسماء ٢٨٠ ، كراهة بعض الأسماء ٢٨٠ ، الأذان في أذن المولود ٢٨١ ، لا فرع ولا عترة ٢٨١ ، ثقب أذن الصغير ٢٨٢ .

الكفالة ٢٨٣ ، تعريفها ٢٨٢ ، مشروعيتها ٢٨٣ ، التنفيذ والتعليق والتوقيت ٢٨٤ ، مطالبة الكفيل والأصيل معاً ٢٨٥ ، أنواع الكفالة ٢٨٥ ، الكفالة بالنفس ٢٨٥ ، الكفالة بالمال ٢٨٦ ، رجوع الكفيل على المضمون عنه ٢٨٧ ، من أحكام الكفالة ٢٨٧ .

المساقاة ٢٨٨ ، تعريفها ٢٨٨ ، مشروعيتها ٢٨٨ ، أركانها ٢٨٩ ، شروطها ٢٨٩ ، ما تجوز فيه المساقاة ٢٩٠ ، وظيفة المساق ٢٩٠ ، عجز العامل عن العمل ٢٩٠ ، موت أحد المتعاقدين ٢٩١ .

الجماعة ٢٩٢ ، تعريفها ٢٩٢ ، مشروعيتها ٢٩٢ .

الشركة ٢٩٤ ، تعريفها ٢٩٤ ، مشروعيتها ٢٩٤ ، أقسامها ٢٩٤ ، شركة الأملاك ٢٩٤ ، حكم هذه الشركة ٢٩٥ ، شركة العقود ٢٩٥ ، أنواعها ٢٩٥ ، ركنها ٢٩٥ ، حكمها ٢٩٥ ، شركة العنان ٢٩٥ ، شركة المفاوضة ٢٩٦ ، شركة الرجوع ٢٩٦ ، شركة الأبدان ٢٩٧ ، شركة الحيوان ٢٩٩ .

شركات التأمين ٣٠٢ .

الصلح ٣٠٥ ، تعريفه ٣٠٥ ، مشروعيته ٣٠٥ ، أركانه ٣٠٥ ، شروطه ٣٠٦ ، شروط المصالح ٣٠٦ ، شروط المصالح به ٣٠٦ ، شروط المصالح عنه ٣٠٧ ، أقسام الصلح ٣٠٩ ، الصلح عن إقرار ٣٠٩ ، الصلح عن إنكار ٣٠٩ ، الصلح عن سكوت ٣٠٩ ، حكم الصلح عن إنكار وسكوت ٣١٠ ، الصلح عن الذين المؤجل ببعضه حالاً ٣١١ .

القضاء ٣١٢ ، القضاء في الإسلام ٣١٢ ، فم يكون القضاء ٣١٣ ، منزلة القضاء ٣١٣ ، من يصلح للقضاء ٣١٥ ، النهج القضائي ٣١٧ ، المجتهد مأجور ٣١٧ ، الواجب على القاضي ٣١٩ ، رسالة عمر بن الخطاب في القضاء ٣٢١ ، شفاعة القاضي ٣٢١ ، نفاذ الحكم ظاهراً ٣٢٢ ، القضاء على النائب الذي لا وكيل له ٣٢٣ ، القضاء بين الذميين ٣٢٤ ، هل لصاحب الحق أن يأخذه من الماثل بدون تقاض ٣٢٤ ، ظهور حكم جديد للقاضي ٣٢٥ ، نماذج من القضاء في صدر الإسلام ٣٢٥ .

الدعوى والبيّنات ٣٢٧ ، تعريف الدعوى ٣٢٧ ، لا دعوى إلا ببيّنة
٣٢٧ ، المدعي هو الذي يكلف بالدليل ٣٢٧ ، طرق إثبات الدعوى ٣٢٨ .

الاقرار ٣٢٩ ، تعريفه ٣٢٩ ، بشروعيته ٣٢٩ ، شروط صحته ٣٢٩ ،
الرجوع عن الاقرار ٣٣٠ ، الاقرار حجة قاصرة ٣٣٠ ، الاقرار بالدين ٣٣٠ .

الشهادة ٣٣٣ ، تعريفها ٣٣٣ ، حكمها ٣٣٣ ، شروط قبول الشهادة ٣٣٣ ،
شهادة الذي للذي ٣٣٤ ، شهادة مجهول الحال ٣٣٧ ، شهادة البدوي ٣٣٨ ،
شهادة الاعى ٣٣٨ ، نصاب الشهادة ٣٣٩ .

اليمين ٣٤٤ ، هل تقبل البيّنة بعد اليمين ٣٤٤ ، النكول عن اليمين ٣٤٥ ،
الحكم بالشهادة مع اليمين ٣٤٦ ، القرينة القاطمة ٣٤٧ .

التناقض ٣٤٩ ، تناقض الشهود ٣٤٩ ، تناقض المسدعي ٣٤٩ ، شهادة
الزور ٣٥١ .

السجن ٣٥٢ ، أنواع الحبس ٣٥٣ .

الاكراه ٣٥٥ .

اللبس ٣٥٨ ، اللباس المحرام ٣٥٩ .

التعقّم باللّهب والفتنة ٣٦٣ ، آنية الذهب والفضة ٣٦٤ ، حكم اتخاذ السن
والانف من الذهب ٣٦٥ ، تشبه النساء بالرجال ٣٦٦ ، لباس الشبهة ٣٦٦ ،
النهي عن أن تصل المرأة شعرها بشعر غيرها ٣٦٧ .

التصوير ٣٦٩ ، حرمة التصوير وصناعة التائيل ٣٠٩ ، إباحة صور لعب
الاطفال ٣٦٩ ، الصور التي لا ظل لها ٣٧٠ .

المسابقة ٣٧٢ ، جواز المرافعة ٣٧٣ ، الصور التي يحرم فيها الرهان ٣٧٣ ،
لا جلب ولا جنب في الرهان ٣٧٣ ، حرمة إيذاء الحيوان ٣٧٤ ، التحريش بين
البهائم ٣٧٥ ، القمب بالزرد ٣٧٦ ، القمب بالشطرنج ٣٧٦ .

الوقف ٣٧٨ ، تعريفه ٣٧٨ ، أنواعه ٣٧٨ ، مشروعيته ٣٧٨ ، انعقاد
الوقف ٣٨١ ، لزومه ٣٨١ ، ما يصح وقفه وما لا يصح ٣٨٢ ، الوقف على الولد
٣٨٢ ، الوقف المشاع ٣٨٣ ، الوقف المطلق ٣٨٣ ، الوقف على الأغنياء ٣٨٤ ،
جواز أكل العامل من مال الوقف ٣٨٥ ، فاضل ريع الوقف يصرف في
مثله ٣٨٥ .

الهبة ٣٨٨ ، مشروعيتها ٣٨٨ ، شروط الواهب ٣٩٠ ، هبة المريض مرض
الموت ٣٩١ ، التبذرع بكل المال ٣٩٢ ، حرمة تفضيل بعض الأبناء في العطاء
والبر ٣٩٣ ، الرجوع في الهبة ٣٩٦ ، ما لا يرد من الهدايا والهبات ٣٩٧ .

العمرى ٣٩٩ .

الرقبى ٤٠١ .

النفقة ٤٠٢ ، نفقة الوالدين وأخذها من مال ابنها ٤٠٢ ، وجوب النفقة
على الوالد المؤسر لولده المؤسر ٤٠٢ ، النفقة للأقرباء ٤٠٢ .

الحجر ٤٠٥ ، تعريفه ٤٠٥ ، أقسامه ٤٠٥ ، الحجر عن المفلس ٤٠٥ ،
الرجل يجد ماله عند المفلس ٤٠٧ ، لا حجر على مصر ٤٠٧ ، ترك ما يقوم به
معايشه ٤٠٨ ، الحجر على السفه ٤٠٨ ، الحجر على الصغير ٤٠٩ ، الولاية على الصغير
والسفيه والمجنون ٤١١ ، الولي يأكل من مال اليتيم ٤١٢ ، النفقة على الصغير
٤١٢ ، هل للوصي والزوجة والحازن أن يتصدقوا بدون إذنه ٤١٣ .

الوصية ٤١٤ ، تعريفها ٤١٤ ، مشروعيتها ٤١٤ ، وصية الصعابة ٤١٥ ،
مقدار المال الذي تستحب الوصية فيه ٤٢٢ ، الوصية بالثلث ٤٢٢ ، الوصية
بأكثر من الثلث ٤٢٣ ، بطلان الوصية ٤٢٣ .

الفرائض ٤٢٤ ، التركة ٤٢٥ ، الحقوق المتعلقة بالتركة ٤٢٥ ، أركان
الميراث ٤٢٦ ، أسباب الإرث ٤٢٦ ، شروط الميراث ٤٢٦ .

المستحقون للتركة ٤٢٩ ، أصحاب الفروض ٤٢٩ ، أحوال الأب ٤٣٠ ،

أحوال الجسد الصحيح ٤٣٠ ، حالات الأخ لأم ٤٣١ ، حالات الزوج ٤٣٢ ،
حالات الزوجة ٤٣٣ ، أحوال البنت الصليبة ٤٣٤ ، حالات الأخت الشقيقة
٤٣٥ ، أحوال الأخوات لأب ٤٣٦ ، أحوال بنات الابن ٤٣٧ ، أحوال الأم
٤٣٨ ، أحوال الجدات ٤٣٩ .

العصبة ٤٤٠ ، أقسام العصبة ٤٤١ ، العصبة النسبية ٤٤٢ .

الحجب والحرمات ٤٤٣ ، مناه ٤٤٤ ، أقسامه ٤٤٥ .

المولود ٤٤٦ .

الرد ٤٤٧ .

لغو الأرحام ٤٤٨ .

المحل ٤٤٩ .

المقود ٤٥٠ .

المنشئ ٤٥١ ، ميراث المرتد ٤٥٢ ، ابن الزنا وابن الملاعة ٤٥٣ .

التفويض ٤٥٤ ، الاستحقاق بغير الإرث ٤٥٥ ، المقر له بالنسب ٤٥٦ ،
الموصى له بما زاد على الثلث ٤٥٧ ، بيت المال ٤٥٨ .

الوصية الواجبة ٤٥٩ .

